دارفور

حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان

تأليف مجموعة من الباحثين:

الطيب زين العابدين محمد
التجاني عبد القادر حامد
محمد الأمين خليفة
خالد التيجاني النور
حمد عمر حاوي
منزول عبد الله منزول عسل
سامية أحمد نهار
محمَد محجوب هارون
بلقيس بدري
فتح الرحمن القاضي
أليكس دو فال
جيروم توبيانا

تحرير: عبد الوهاب الأفندي - سيدي أحمد ولد أحمد سالم



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

دارفور

حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان

دارفور

حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان

تحرير

عبد الوهاب الأفندي – سيدي أحمد ولد أحمد سالم

تأليف

مجموعة من الباحثين

الطيب زين العابدين محمد | خالد التيجاني النور | بلقيس بدري

التجاني عبد القادر حامد | منزول عبد الله منزول عسل | فتح الرحمن القاضي

محمد الأمين خليفة | سامية أحمد نهار | أليكس دو فال

حمد عمر حاوي | محمّد محجوب هارون | جيروم توبيانا





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-1052-6



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

تراجم المؤلفين

أ. خالد التجاني النور

الأستاذ خالد التجاني النور ناشر وكاتب ومحلل سياسي واقتصادي مختص في الشؤون السودانية والقرن الإفريقي. حاصل على بكالوريوس في الطب البيطري ودبلوم عالي في إدارة الأعمال من جامعة الخرطوم. رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير صحيفة إيلاف السودانية. ناشر مشارك وعضو مجلس إدارة العديد من المؤسسات الصحفية. له إصدارات ومقالات علمية في الحديد من المجلات والمراكز البحثية.

أ. د. بلقيس بدري

تشغل الأستاذة د. بلقيس بدري منصب مديرة المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام بجامعة الأحفاد للبنات بأم درمان. حاصلة على بكالوريوس العلوم في علم الاجتماع، وماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة الخرطوم، والدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة "هل" في بريطانيا. رئيسة الأبحاث بمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث العمرانية بتونس عام 1994. أستاذة بجامعة الخرطوم وجامعة الأحفاد للمرأة وجامعة الملك سعود. لها عدة كتب وبحوث علمية.

د. جيروم توبيانا

يشغل د. جيروم توبيانا منصب كبير المحللين في مجموعة الأزمات الدولية. وهو باحث متخصص في شؤون السودان والتشاد، حيث عمل في البلدين مستشاراً للعديد من المنظمات والهيئات، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في

دارفور. وفي عام 2011، استقال مع اثنين من زملائه من منصبه كخبير إقليمي في لجنة خبراء مجلس الأمن حول السودان احتجاجاً على تدخلات موظفي الأمم المتحدة في عمل اللجنة المستقلة. حاصل على دكتوراه في الدراسات الإفريقية وله العديد من المؤلفات حول دارفور والتشاد والسودان، من أبرزها كتابه: مدونات دارفور (بالفرنسية)، 2010.

د. التجاني عبد القادر حامد

يعمل د. التجاني عبد القادر حامد محاضرا بجامعة الملك زايد بأبو ظبي، وهو خريج جامعة الخرطوم كلية الآداب شعبة الفلسفة بدرجة الشرف الأولي. حاصل على الماجستير في الفلسفة من نفس الجامعة عام 1984، وعلى الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لندن عام 1989. استاذ بجامعة الخرطوم سابقا وله العديد من المؤلفات والمقالات المنشورة.

د. حمد عمر الحاوي

د. حمد عمر الحاوي أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة جوبا، وأستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة بحري. يشغل كذلك منصب رئيس وحدة الترجمة والتعريب في قسم البحوث بمركز بحوث الإسلام والعالم المعاصر بالخرطوم. حاصل على الدكتوراه من جامعة جوبا، وله العديد من الدراسات حول طبيعة الحكم في الدولة الإسلامية (الحالة السودانية)، وله دراسات عن الحركة الإسلامية مناهجها وتحولاتها السياسية.

د. محمد الأمين خليفة

د. محمد الأمين خليفة كاتب ومفكر وناشط سياسي سوداني، عمل في السابق وزيراً لرئاسة مجلس الوزراء السوداني، ورئيساً للاتحاد البرلماني العربي. حاصل على ماجستير العلوم العسكرية كلية القادة والأركان سنة 1985، وغير ذلك من المؤهلات. عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي (البرلمان)، ورئيس وفد مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وبين

الحركة الشعبية في أديس أبابا ونيروبي وأبوجا، رئيس المجلس الوطني الانتقالي بالسودان من 1992 إلى 1996. نشرت له العديد من المقالات والبحوث والكتب.

د. أليكس دو فال

يشغل الدكتور أليكس دوفال منصب المدير التنفيذي للمؤسسة الدولية للسلام، وأستاذ باحث بمدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية بجامعة تفتس بالولايات المتحدة الأميركية. ويعتبر د. دو فال أحد أبرز الخبراء في الشؤون السودانية وشؤون القرن الإفريقي، كما أنه له بحوث في مجالات الحكم وفض النزاعات في القارة الإفريقية وآثار مرض الأيدز على القارة. وكان دو فال عضو فريق الاتحاد الإفريقي لمفاوضات أبوجا حول دارفور (2005–2006) وأحد كبار مستشاري لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى حول السودان. وكان اسم دو فال على لائحة قائمة مجلة "فورين بوليسي" للمثقفين العامين المائة الأكثر نفوذاً في العالم لعام 2008.

أ. د. منزول عسل

الدكتور منزول عبد الله عسل باحث جامعي سوداني يشغل وظيفة أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة الخرطوم. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بيرغن بالنرويج. تتركز دراساته واهتماماته الأكاديمية بالهجرة واللجوء النزوح. له العديد من الكتب والمقالات العلمية المنشورة باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

د. فتح الرحمن القاضي

د. فتح الرحمن القاضي، دكتوراه في العلوم السياسية، مستشار في مجال العمل الطوعي والإنساني، مفوض سابق لمفوضية العون الإنساني في الخرطوم بالسودان. وله العديد من المقالات المنشورة في الدوريات وفي المواقع الإلكترونية على الشبكة.

أ. د. الطيب زين العابدين محمد

الأستاذ الطيب زين العابدين مفكر وأكاديمي سوداني، ومن قيادات الحركة السودانية. حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ السياسيّ من جامعة كمبردج 1975 وترقّى إلى درجة الأستاذيّة في العلوم السياسية في العام 1997. عمل كمستشار مدير جامعة الخرطوم، ودرس في كلّ من جامعة الخرطوم، جامعة الإمام محمد بن سعود (السعودية)، جامعة بيرمنجهام (بريطانيا)، والجامعة الإسلامية العالميّة في إسلام آباد. شغل منصب أمين عامّ مجلس التعايش الدينيّ السوداني، 2003–2007. وشارك في تحرير عدّة كتب علميّة وبحثيّة منها أبحاث مؤتمر العلوم السّلوكية والمنهجية؛ الإسلام في السودان؛ القانون الجنائيّ السوداني؛ وثيقة السودان لحقوق الإنسان؛ الإسلام والتطرّف الدينيّ.

أ. سامية أحمد نهار

تشغل الأستاذة سامية أحمد نهار تاجر موقع مدير برامج بوحدة المرأة، النوع والتنمية بمعهد الدراسات والبحوث الانمائية، جامعة الخرطوم. حاصلة على دبلوم عالى التخطيط والتنمية وماجستير التنمية الريفية فى مجال النوع والأمن الغذائى الأسري. عملت مستشارا لهيئة الامم المتحدة لتنمية المرأة ومستشارا لمنظمة العمل الدولية وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية. عضو اللجنة الاستشارية للجنة المشتركة فى مجال المرأة وقضايا السلام بين السودان وجنوب السودان.

د. محمد محجوب هارون

يشغل د. محمد محجوب هارون منصب مدير معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم/السودان منذ سنة 2010. حاصل دكتوراه من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة لندن/بريطانيا. أستاذ محاضر في علم النفس الاجتماعي. أمين عام ومؤسس المجلس السوداني بلندن. رئيس ومؤسس مجلس أمناء منظمة (أيد النيل للتنمية المحلية). رئيس تحرير مجلة سنابل الأسبوعية ورئيس تحرير نشرة Sudan Focus الشهرية. له كتب ومقالات متعددة.

تمهيد

تلقيت بكثير من الترحاب دعوة مركز الجزيرة للدراسات في أواخر العام الماضي لقضاء فترة بحثية في رحاب هذه المركز النشط والدائم التجديد، خاصة وأن الدعوة اقترنت بمقترح إعداد دراسة متعمقة حول أزمة دارفور بمناسبة مرور عشرة أعوام على تفجرها. ذلك أن الاهتمام الدولي والأكاديمي كان قد تراجع كثيراً بعد فورة الحماس التي بدرت في سنواتها الأولى. ويرجع هذا شيئاً ما إلى النجاح النسبي الذي حققه مسار الدوحة مع خيبة أمل كثيرين بسبب استمرار الانقسامات وسط الحركات، وصعوبة التوصل إلى حل يرضي الجميع. إضافة إلى ذلك شهدت الفترة الأخيرة انصراف الاهتمام إلى مشاغل أخرى في السودان وما حوله، بداية من التوتر بين الشمال والجنوب، واشتعال الصراع في مناطق أخرى في السودان، والأزمة الاقتصادية إضافة إلى اضطرابات المنطقة التي أعقبت الربيع العربي.

وفي نظرنا أن هذه الأسباب تدعو لزيادة الاهتمام بالأزمة لا تراجعه، خاصة وأن إنجاح مسار الدوحة يفرض التناول الشامل للأزمة، والتأمل أكثر في تداعياتها وآثارها الجانبية، حتى يتحقق الحل الناجع للأزمة وتجاوزها كلياً إلى المصالحة والبناء ثم التقدم والازدهار في السودان وكافة أنحاء البلاد. لكل هذا رحبنا بحماس بهذا المقترح لإجراء تقييم يأتي في الوقت المناسب لمسار الأزمة وآثارها ونجاعة الجهود التي بذلت لحلها.

وكما لا يخفى فإن مثل هذه المهمة تشكل تحدياً كبيراً، خاصة وأننا رأينا أن يكون جل المساهمين فيها من داخل السودان، ويفضل أن يكونوا من ذوي الاطلاع والمعرفة المباشرة بالقضايا، خاصة في الفصول التي تتناول واقع الأزمة. ولا جدال في أن السودان يعج بأهل القدرات والمؤهلات الأكاديمية، وقد لمع خلال السنوات الماضية أكاديميون تميزوا بجهد علمي على مستوى عالٍ من الجودة. ولكن هؤلاء

تحديداً تقع على عاتقهم مهام ضخمة، وتثقل كاهلهم مسؤوليات جسام. وكنا قد فرضنا على المساهمين جدولاً زمنياً صارماً، كما توخينا في الاختيار الحيادية النسبية. ونحن ندرك تماماً أن الحياد الكامل تجاه كارثة بهذا الحجم غير ممكنة، بل وغير أخلاقية. ولكن المساهمات من المنخرطين مباشرة في الصراع قد تخلق إشكالات، أقلها ضرورة تمثيل كافة وجهات النظر، وهو أمر يقرب من الاستحالة في ظل التشرذم الذي ضرب الساحة الدارفورية.

ونحن إذ نعتذر سلفاً لأن خيارنا لم يشمل عدداً كبيراً من أصحاب المساهمات المتميزة في هذا المجال، إما لتعذر الاتصال بهم أو لمشاغلهم الكثيرة، نعبر عن شكرنا للكوكبة المتميزة من الأكاديميين المتميزين من سودانيين وأجانب الذين أثرت مجهوداتهم هذه الدراسة. ونحن نقدر التزامهم بهذه المهمة الصعبة في ظل ظروف السودان المعروفة، خاصة في هذه الأيام المضطربة التي ندعو الله أن تنجلي بخير لجميع السودانيين. ونخص بالشكر المساهمين غير السودانيين، وهما اليكس دوفال وجيروم توبيانا، وكلاهما سوداني الهوى على خبرة ودراية عميقة بشأن دارفور. نضيف كذلك الشكر للأخ أحمد عيسى عوض، وهو صومالي المولد كندي الجنسية، سوداني الهوى أيضاً، ومن مسؤولي اليوناميد، وتطوع بتقديم ورقة ورقة أليكس دوفال في ورشة الدوحة نيابة عنه.

نشكر أيضاً الإخوة الكرام الذين شاركوا في ورشة العمل التي انعقدت في الدوحة في أغسطس/آب 2013، وهم د. على عبد القادر من المركز العربي لدراسة السياسات، ود. رقية أبوشرف من جامعة جورج تاون الدوحة، وبروفيسور أحمد أبوشوك وبروفيسور أحمد عوض سيكينجا، من جامعة قطر، ود. حماد بقادي، والأستاذ أحمد كمال الدين. نشكر كذلك الأستاذ نادر السيوفي، الذي قدم ورقة د. فتح الرحمن القاضي نيابة عنه.

أنا مدين كذلك للأستاذ فتح الرحمن شبارقة الذي أجرى نيابة عني، وباقتدار همة وبراعة، معظم المقابلات المشار إليها في مقدمة هذا البحث، فله الشكر. الشكر أيضاً لكل الإخوة الكرام الذين تطوعوا بوقتهم للمشاركة في هذه المقابلات ذات القيمة العالية. وأود كذلك أن أتوجه بالشكر لأصدقاء كثر لم ترد أسماؤهم في قائمة المقابلات، ولكنهم خصوني بجزء من وقتهم الثمين، وعلى مدى جلسات

متطاولة على مدى السنوات الماضية، وأخص من بين هؤلاء الأستاذ أحمد إبـــراهيم دريج ود. تجاني السيسي ود. جبريل إبراهيم والأستاذ أحمد حسين آدم. الشـــكر كذلك للأساتذة عاطف معتمد وعزت زيان على مساعدتهما في ترجمة النصـــوص من الإنجليزية.

هناك كثيرون غير هؤلاء ساهموا في إنجاح هذا المشروع، كل حسب جهده، ونعتذر لمن أغفلنا تسميته سهواً.

أخيراً وليس آخراً الشكر موصول لكل العاملين في مركز الجزيـــرة للدراســـة على ما بذلوه من جهد خارق في إنجاح هذا المشروع، وعلى رأسهم د. صـــلاح الدين الزين، مدير المركز وصاحب المقترح والمساهم فيه بكـــثير مـــن الأفكـــار والمقترحات القيمة. نخص بالشكر كذلك د. عز الدين عبد المولى، مدير البحـــوث بالمركز، وكذلك الأساتذة مازن الفداوي والحارث عدلوني وأحمد الدسوقي علـــى مساهماتهم، كل في ما يليه، وجهودهم المتصلة لإنجاح هذا المشروع.

غني عن القول إن المسؤولية في أي تقصير في النص تقع على عـــاتق فريـــق التحرير دون غيره.

المحرران

مقدمة

عشرة أعوام من الحيرة

خلال العام الذي انقضى بين طرح مقترح إعداد هذه الدراسات حول أزمة دارفور خلال عقدها الأول، وبين إكمال المسودة الأولى للبحوث، زاد عدد من شردهم النزاعات في إقليم دارفور بأكثر من ثلاثمائة ألف شخص. وقد كان الجانب الأكثر مأساوية في هذه الفاجعة أنها مرت مرور غير الكرام، فلم يكد يلحظها أو يتوقف عندها سوى قلة من الناس، سواء في الأوساط السودانية أو على المستوى الدولي. وقد اقتصر المعلقون من أهل الاختصاص على إبداء ملاحظات عابرة حول "الطابع القبلي" لهذه النزاعات، ووصفها بأنها نزاعات "غير مسيسة"، تعيد إلى الأذهان الواقع الدارفوري قبل اندلاع الحرب في عام 2003.

بهذا المنطق، يكون الصراع في دارفور قد دار خلال العقد الماضي دورة كاملة، حيث كانت الصراعات في الحقب السابقة نادرة الحدوث، قصيرة الأمد وذات طابع قبلي حول المرعى والمياه أو الحدود القبلية. وبحسب الفريق شرطة الطيب عبد الرحمن مختار، فإن "دارفور كانت من اهدأ المناطق في السودان، و لم تبدأ المشاكل إلا في بدايات حقبة الثمانينات حيث شهد العام 1982 أول عملية نهب مسلح في دارفور في منطقة ساقا بزالنجي" (مختار، 2012). ولكن صراعات دارفور تكاثرت بعد ذلك قبل أن تشهد تسييساً متزايداً وتوسيعاً لنطاقها، كما حدث في حرب "الفور والعرب" بين عامي 1987-1989 (Harir, 1994). ثم تطور الأمر بين عامي 1999 (تاريخ اندلاع نزاع قبلي خطير بين المساليت وقبائل عربية في دار مساليت) وعام 2003 (تاريخ اندلاع تمرد حركتي تحرير السودان والعدالة والمساواة) إلى انتفاضة مسلحة ضد النظام ذات أهداف سياسية

واضحة. وبسبب الفظائع التي ارتكبت، والأزمة الإنسانية متعددة الأبعاد التي نتجت، تم تدويل الأزمة على مستوى لا سابقة له في تاريخ السودان والمنطقة. وبهذا لم تعد الأزمة في دارفور أزمة سياسية تخص الفرقاء فيها وحدهم، بل شأناً دولياً يصدر فيه مجلس الأمن القرارات، وتتصدى له محكمة الجنايات الدولية، وتعبأ حوله المنظمات المدنية والحقوقية حول العالم، وتتصدر أمره الدول الكبرى، وتجيش له واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام الأممية في العالم.

ولكن البعد السياسي ما لبث أن تراجع، كما انحسر الاهتمام الدولي، وعاد الصراع في دارفور سيرته الأولى: نزاعات قبلية ذات أسباب ودوافع محلية بحتة، لا تكاد تثير اهتمام أحد خارج الإطار الضيق الذي احتواها. ولكن مع فارق مهم، وهو أن ضحايا هذه الصراعات من القتلى والمشردين لا يقارن بالأعداد المحدودة التي كانت تميز النزاعات القبلية في حقبة ما قبل الثمانينات، خاصة وأن معظم القبائل أصبحت ميليشيات كاملة التسليح. كذلك فإن الوحشية في التعامل مع الخصوم، بما في ذلك حرق القرى والتطهير العرقي لمناطق بكاملها، أصبحت أمراً معتاداً، في وقت تقف فيه الدولة عاجزة عن التصدي لهذه الظواهر إلا عبر "الوساطة"، شأنها في ذلك شأن منظمات المجتمع المدني التي تطلق النداءات، أو الأطراف الخارجية التي تعرض الوساطة. وقد ناهز ضحايا هذه النزاعات العبثية من المشردين خلال الأعوام الثلاثة الماضية (والتي تشمل فترة ما بعد اتفاق الدوحة في عام 2011) قرابة نصف مليون، وهو رقم مهول حتى بالمقارنة مع قمة الأزمة في عامي 2003–2004.

ويمكن هنا أن نعيد طرح السؤال المحوري الذي ظل مثار جدل محتدم منذ بداية الأزمة عن سر الاهتمام الدولي غير المسبوق وغير المعتاد بأزمة في مناطق الهامش، لنتساءل بدورنا عن سر التراجع الكبير في الاهتمام بما يجري في دارفور حالياً، رغم أن الأزمة ما تزال تراوح مكانها. ولا شك أن الإجابة على هذه الأسئلة لها أهمية كبيرة من منظور اكتناه جوهر الأزمة وتقييم معالجاتها.

بين "المؤامرة" والحقائق: نظرة الخارج وتعقيدات الداخل

كما هو معهود في مثل هذه الأمور، فإن كثيراً من الأوساط، خاصة في الإعلام العربي والإعلام الرسمي السوداني، سارعت إلى البحث عن مؤامرات ومتآمرين.

وعضد هذه التهم عند البعض شبهة دور إسرائيلي خفـــي، إضـــافة إلى دور ظـــاهر للمنظمات اليهودية الأميركية التي ساهمت في جعل "حملة إنقاذ دارفور" إحدى أنجح الحملات السياسية الأميركية على الإطلاق؛ إلا أن بعض الطروحات الأكثر عمقـــاً قدمت تفسيرات أخرى من منطلق راديكالي، مثل طرح هيرمان وبترســـون الـــذي يصنف المجازر وعمليات الإبادة بحسب المنظور الغربـــي الرسمي إلى مجـــازر "بنـــاءة" (مثل موت مئات آلاف الأطفال بسبب الحصار على العراق وأعداد مماثلة بعد غزوه عام 2003)، أو مجازر "خيرة" لأنها تستهدف الأشرار (مثل مجازر إسرائيل في لبنـــان وغزة)، وأخرى "بشعة" (مثل مجازر دارفور وروانـــدا ونحوهـــا) وأخـــيراً مجـــازر "ميثولوجية" أو متخيلة (مثل المجازر المزعومة في كوسوفو عام 1999). ويرى هيرمان وبيترسون أن المقياس في كل هذا هو ما إذا كانت المجازر تخـــدم مصـــالح الغـــرب وحلفائه أو تقف في وجهها (Herman and Peterson, 2010, p. 16).

وفي مداخلة سابقة طور محمود ممـــداني (أســـتاذ الأنثروبولـــوجي في جامعـــة كولومبيا) هذه الرؤية في اتجاه الربط بين دواعي التدخل الإنساني والحـــرب علـــى الإرهاب. وبحسب ممداني فإن ردة الفعل الدولية، والأميركية تحديداً، تعكس إعـــادة إنتاج الاستعمار من جهة، وذيول ذلك فيما يسمى "الحرب على الإرهاب" من جهة أخرى. فالمجازر والفظاعات التي يرتكبها الحلفاء في الحرب على الإرهاب، كما هـــو الحال في تشاد أو يوغندا أو الكونغو، أو تلك التي ترتكبها الـــدول نفســـها، شـــأن أمريكا في العراق، هي مجازر "حلال" يغض الطرف عنها ويصمت عنـــها الإعـــلام صمت القبور أو يبرر لها. أما تلك التي يرتكبها الخصوم والمناوئون، فهي شر مستطير ينبغي التصدي له. إضافة إلى ذلك، فإن هناك فهماً سطحياً تغيب فيـــه تعقيـــدات الواقع، فيرى ما يحدث في دارفور من منظور الشر المحض والخير المحض، وبالتـــالي لا يرى المشكلة على أنها سياسية تحتمل الأخذ والعطاء، والخطأ والصواب من الجانبين، وإنما هي مشكلة أخلاقية بحتة. وبحسب هذه النظرة التبسيطية، فإن الصراع هو بـــين "عرب" و"أفارقة"، "أشرار" و"أخيار"، والمطلوب هو التحرك بسرعة لحسم الأمـــر لصالح الأخيار والأبرياء. ولا يعتبر هذا مجرد إفراغ للنـــزاع من محتـــواه السياســـي وتعقيداته، بل فوق ذلك نوعاً من "الهروب إلى الأمام"، لأن المـــواطنين الأمـــريكيين يتنصلون هنا من واجبهم كمواطنين عليهم محاسبة حكومتـــهم عـــن جرائمهـــا في

العراق، ويلبسون مقابل ذلك لبوس أبطال النـــزعة الإنسانية التي تريـــد أن تخلـــص العالم من الشر وتعاقب الأشرار. وفي هذا الإطار، فإن المواطن الأمريكـــي والمتلقـــي الغربـــي لا يعامل كمواطن يواجه بمسؤولياته السياسية، وإنما كمستهلك تسوق لـــه سلعة "العمل الإنساني"، بينما يعامل الضحايا في نفس الوقت باعتبـــارهم المكـــون الأساسي لهذه السلعة (Mamdani, 2009, pp. 48-71; El-Affendi, 2012).

إن أول تعليق على هذه المقولات، رغم ما في بعضها من الصحة، هو أنها تبدأ بطرح السؤال الخطأ. فليست المسألة هي لماذا اهتم العالم بدارفور، بل هـــي لمـــاذا أهمل الكونغو وبقية المآسي الإنسانية؟ فكل المجازر شر مستطير، لا يسأل المنكر عن إنكارها، وإنما يسأل الساكت والمؤيد عن سكوته. فالواجب والصـــواب هـــو أن ينكر كل ذي قلب سليم الفظائع في حق الأبرياء من أي جنس وملة كـــانوا، وأن يتحرك العالم لنصرة المظلوم والتفريج عن المكروب. وكما هو معروف (وهو أمـــر تتطرق له بعض فصول هذا الكتاب باستفاضة كما سنرى) فإن المجتمع الدولي قـــد تواضع عبر إقرار مبدأ "مسؤولية الحماية" في قمة دولية انعقدت في نيويورك عـــام 2005 (وهي قمة حضرها الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير) علـــى سنة حلف الفضول في التصدي لنصرة الأبرياء. وقبل ذلك كانت الأمم المتحدة قد أسست مواثيقها على أساس حماية حقوق الأبرياء، وكان الإعلان العالمي لحقـــوق الإنسان وميثاق منع ومعاقبة جرائم الإبادة الجماعية من أوائل ما توافقـــت عليـــه دولها. ولعل الخلل الأبرز في منطق ممداني، الذي نشهد استعادة له في الخلاف حول سوريا هذه الأيام، أنها تشبه سؤال رجل الإطفاء الذي هرع لينتشل ضحايا الحريق عن هويته. فليس هناك جدل في أن الدول ليست منظمات خيريـــة، وإنمـــا لهـــا مصالحها. ولكن الثابت كذلك أن مصالح الدول ليست بالضرورة متعارضة مـــع قيمها، خاصة حين يكون لهذه الدول فائض من القوة والموارد. فمن مصلحة الدول كذلك أن ترتبط صورتها بالفضائل. ومهما يكن فإن في هذا السجال انصراف عن لب المسألة، وهو تحديد الفئة الباغية في الصراع، وليس هوية من يتدخل للصلح أو ردع الفئة الباغية.

ومن هنا فإن وجه الاستغراب يكون عند وقوع التقصير والتـــردد في نصـــرة المظلوم وردع البغاة، وليس عندما يهب الناس لذلك. وهذا بـــدوره يقودنـــا إلى

السؤال الآخر: لماذا تراخي الاهتمام بدارفور بعد فورة حماس غلبت في أول الأمر، ولم يؤد سابق الاهتمام في المحصلة إلى نتائج مرضية؟

هناك أسباب عامة، لعل أبرزها أننا نشهد ما يقرب من عودة استقطاب فترة الحرب الباردة الذي كان قد أقعد الأمم المتحدة عن دورها في التصدي للقضايا الإنسانية. وقد كان هذا لانشغال القوى الكبرى بخاصة أمنها عن مناصرة الضعفاء، خاصة وأن تلك القوى تكون المسؤولة عن معظم الفظائع أو متحالفة مع مرتكبيها. وقد تزامنت نهاية الحرب البادرة مع عدة تطورات أخرى، من أبرزها ثورة الإعلام التي جعلت التغافل عن الفظائع الكبرى وجرائم الإبادة عسيراً. إضافة إلى ذلك، فإن ما سمي بـ "ثورة الشؤون العسكرية" وتطور تقنيات الحرب لدى الدول العظمي في الغرب، جعل من الممكن إدارة الحروب "عن بعد" وبأقل خسائر ممكنة. وبالتالي أصبح من الممكن الحديث عن "التدخل الإنساني" في إشارة إلى عمليات عسكرية تستهدف تحديداً المنشآت والقطاعات العسكرية التي تمارس فظائع في حق المدنيين فتوقفها عند حدها، وبأمان نسبي للمهاجمين، كما حدث في كوسوفو عام 1999 وليبيا عام 2011، ودون أن يتضرر المدنيون. وهذا بدوره غير الأدوار، بحيث أصبحت "القوى الاستعمارية" السابقة تدعى لنجدة المستضعفين، كما أصبحت المنظمات المدنية والحقوقية (وكان ديدنها في السابق معارضة الحروب) تقود الاستنفار للتدخل العسكري كما حدث في شأن دارفور.

ولكن حتى في ظل هذه الظروف، فإن موارد العالم تظل محدودة بالنظر إلى عدد وحجم الصراعات والكوارث الإنسانية حول العالم، والتي تعجز وسائل الإعلام والمنظمات المختصة عن الإحاطة بها، ناهيك عن توفر الموارد لدى الفاعلين الدوليين لعلاجها، حتى على المستوى الدبلوماسي. ولهذا فلا بد من انتقائية في التعامل مع هذه المصائب. وكما أسلفنا فإن ما يعاب ليس التصدي لكارثة بعينها، وإنما إغفالها. ولا نأتي بجديد إذا قلنا إن عوامل معقدة تحكم الاهتمام السياسي والتغطية الإعلامية لقضية معينة في كل حالة.

وهناك أسباب تخص أزمة دارفور، منها أن العالم صرف عنها بمشاغل أخرى، بدءاً من الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى منذ عام 2008، ثم هموم الربيع العربي وتداعياته، خاصة في ليبيا وسوريا، وغير ذلك من الطوارئ المتلاحقة. وأهم من

ذلك فإن المجتمع الدولي ركز جهوده في دعم عملية سلام الدوحة ورعاية قوات اليوناميد التي أصبح أهل الشأن يرون أنها غاية ما يمكن تقديمه. كذلك ساد شعور بأن الأزمة وكلت إلى الاتحاد الإفريقي الذي يؤدي فرض الكفاية نيابة عن الباقين. وأخيراً هناك سأم ورهق المانحين الذين أيأسهم صعوبة التوفيق بين الفصائل المسلحة، وزاد من حيرتهم تفجر الصراعات القبلية العبثية في السنوات الأخيرة، فأصبحوا يرون في دارفور متاهة لا مخرج منها، ومستنقع ليس من الحكمة التورط في رمالها المتحركة. (انظر المزيد من هذه التفاصيل في الفصول من 10-12).

لكل هذا فإن الأجدى ليس إذن السؤال تقلبات الاهتمام الدولي بدارفور، وإنما عن نتائجه وكيفية تحصيل أكثر النتائج إيجابية منه. فالاهتمام بدارفور فرضته أولاً طبيعة الأزمة وحجم الكارثة التي تولد عنها خلال أشهر معدودة عشرات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من المشردين ومئات القرى المحروقة والمدمرة. وقد كان هذا وحده كافيا للفت أنظار الإعلام الدولي. والمستغرب أن هذا الإعلام تأخر كثيراً في تناول المسألة، كما أن الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، تلكأت في التصدي للمسألة، بل ومنعت المنظمات الدولية من تداولها حتى لا يؤثر ذلك على جهود إحلال السلام في جنوب السودان. ولكن عندما تسربت المسألة للإعلام، لم تجد كل تلك الدول مفراً من التعامل معها في ظل تسونامي التعاطف الشعبي مع القضية.

وهذا يسقط حجة محورية من حجج ممداني حول الربط بين ردة الفعل تجاه دارفور والحرب على الإرهاب، ليس أقله لأن النظام السوداني كان وقتها حليفاً وثيقاً (وذا منفعة أكبر بكثير من تشاد أو يوغندا) للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. وقد تعزز هذا التقارب عبر التعاون من أجل إحلال السلام في الجنوب. وعليه لو كان منطق ممداني صحيحاً، لكان من الواجب أن تتغاضى الولايات المتحدة وإعلامها عن فظائع دارفور، وهو ما اجتهدت بالفعل فيه، ولكن الأمر خرج في نهاية المطاف عن إرادتها، خاصة مع عجز النظام السوداني عن "احتواء" الأزمة كما طلب منه.

أما إذا كانت هناك مقارنة مشروعة بين أزمة دارفور والحرب على الإرهاب، فإنها يمكن أن تصرف إلى ان الولايات المتحدة والنظام السوداني استخدما وسائل

متقاربة تتمثل في الاعتماد على الميليشيات (الجنجويد في دارفور، الميلشيات العراقية والشركات الخاصة ثم "الصحوات" في العراق، وميليشيات "تحالف الشمال" في افغانستان). وفي كل هذه الحالات، تمت الاستعانة بهذه القوى بسبب ضغط الظروف، وكانت الميليشيات هي المسؤول الأكبر عن ارتكاب التجاوزات (ومعها كذلك شركات الأمن الخاصة في العراق)، مع تواطئ الدولة. ومرة أخرى السؤال ليس هو لماذا حوسب السودان وترك غيره، ولكن هو متى يحاسب الآخرون (إن وجد من له القدرة على محاسبتهم)؟

حصاد التدخل

السؤال الأهم، كما أسلفنا، هو إذن ما ذا كان أثر الاهتمام والتدخلات؟

وهنا لا بد من موافقة ممداني على أن كثيراً من الاهتمام والضجيج كان ينقصه الاطلاع الكافي والفهم الصحيح لأبعاد الأزمة. فقد كانت هناك بالفعل نظرة تبسيطية ترى إمكانية حسم المشكلة عبر تدخل عسكري حاسم وصاعق يردع الأشرار ويؤمن الأبرياء، وهو وهم كبير، أقله لعدم وجود خطوط تماس واضحة أو تمايز للأطراف. فوق ذلك فإن التدخل جاء بأجندات وأهداف متناقضة. فهو من جهة يتبنى هدف إبرام اتفاق سلام بين الأطراف (يضاف إليه رعاية سلام الجنوب، وكلاهما يفترض تعاون النظام). ومن جهة أخرى تبنى التدخل العسكري الأممي ومعاقبة قيادات النظام. وهذه أجندات متعارضة، مما دفع المجتمع الدولي لإسقاط هدف الحسم والمعاقبة لصالح هدف التعاون مع النظام. وقد كانت النتيجة أنه لا السلام تحقق ولا الردع نفذ.

من جانب آخر فإن الضجيج الدولي كانت له آثار سالبة إضافية، لأنه ارتد على بعض أصحابه وغل يد المجتمع الدولي باتجاه الحسم. على سبيل المثال، فإن المجتمع الدولي ضغط على الحكومة وفصيل مني مناوي للتوقيع على اتفاقية سلام أبوجا عام 2006 مقابل وعود بدعم سخي وتعهد بدعم التنفيذ وعزل الأطراف التي ترفض التوقيع. ولكن الدعم لم يأت (بسبب نفوذ اللوبيات المؤيدة لدارفور) كما أن عزل القوى غير الموقعة لم يتم لنفس السبب. وبنفس القدر فإن الرصيد الدولي الذي جير لصالح قضية دارفور جرى استثماره من قبل بعض

الحركات المسلحة كرصيد سياسي، وهي حركات يرى كثيرون أنها كانت وما تزال تفتقد النضج، ولم تنجح في استثمار الحماس الدولي لدعم أجندة واقعية. وساهم هذا الوضع بدوره في تكاثر هذه الحركات وتشرذمها وهي تتصارع على هذا الرصيد الذي كسبته القضية ويتاجر به البعض، في حين أن القضية وعدالتها تفترض توحيد الجهود ولا تترك أي مبرر لتكاثر وتعدد الحركات التي تصطرع فيما بينها طلباً للرئاسة والمغانم، حتى إن لم تكن المغانم سوى الصيت والمكانة.

وقد تعرضت طائفة من فصول هذا الكتاب لتقييم الدور الخارجي وقدمت مقترحات حول تصويبه سنعرض لها في حينها. ولكننا يمكن أن نقول هنا أن الدور الخارجي ساهم في تجميد الأزمة في مرحلة معينة، بحيث منعها من التدهور إلى حالة الفوضى الكاملة والانهيار، ولكنه لم يستطع أن ينقلها إلى حالة الحسم والاستقرار. إلا أن التطورات الأخيرة التي أشرنا إليها، وتمثلت في تجدد الصراعات القبلية، تهدد الآن حتى هذا المكسب المحدود وتنذر بانزلاق نحو الصوملة.

جدلية الهامش والمركز: من أين نبدأ؟

ويعود هذا الإشكال أساساً إلى كون الأزمة في دارفور معقدة ومركبة، لأن سلطنة دارفور كانت ما تزال في طور تشكل حين دهمها الحكم التركي ثم الثورة المهدية فالحكم البريطاني في تتابع سريع. وخلال كل تلك الفترات، كانت مركبات دارفور القبلية تسعى ما أمكن للحفاظ على استقلاليتها وتتصرف مثل "دويلات" مستقلة (وقد كان معظمها دولاً مستقلة بالفعل قبل استيعابها في إطار الإقليم)، مما جعلها في نزاع مستمر مع السلطات المركزية في دارفور وخارجها. وقد عقد من هذا الوضع تداخل القبائل مع المناطق المجاورة في تشاد وكردفان، حيث ظلت السلطات في الخرطوم والفاشر تجأر بالشكوى من تفلت القبائل حتى إخضاع دارفور للحكم البريطاني عام 1916 (الأفندي، 2009، ص 32–37). ولم ينجح البريطانيون في فرض السلام إلا عبر استراتيجية ثلاثية، تمثلت في الاعتراف باستقلال كبير للمركبات القبلية، وسياسة حياد نسبي تجاه القبائل، مع نشر وجود عسكري قاهر يستطيع حسم أي تمرد.

وقد كانت معضلة الحكم منذ عهد الاستقلال أنه أخل بكل عوامل هذه الصيغة، حيث فقدت الحكومات الحزبية والعسكرية حيادها، بينما فقدت الدولة مزية احتكار أدوات العنف. من جهة أخرى، جهدت الحكومات المتتابعة للقضاء على استقلالية كيانات دارفور، حيث توج ذلك بقرار حكومة النميري بإلغاء نظام الإدارة الأهلية (النظام القبلي الذي أرسى أسسه البريطانيون) في مطلع السبعينات. ولكن هذه الخطوة لم تعوض ببدائل ذات فعالية، إذ كانت شعارات تحديث الحكم تتناقض مع واقع ضعف قدرات الدولة. على سبيل المثال، أشار تقرير صحفي نشر في صحيفة "الراية" في 4 نوفمبر 1987 إلى أن إقليم دارفور كان يعيش في عزلة شبه كاملة عن المركز وقتها، لأن أجهزة الهاتف لم تكن تعمل، كما أن الطرق البرية كانت شبه مقطوعة بسبب مخاطر النهب المسلح. وفوق ذلك فإن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني لم يكن يصل إلى معظم نواحي دارفور. وفي ظل هذا العجز عن مجرد التواصل يكون الإصرار على إلغاء الإدارات القبلية أشبه بإلقاء شخص لا يحسن السباحة في اليم ثم الانصراف عنه.

وقد كانت الشكوى من الإهمال من قبل الحكومة المركزية أحد أهم محركات الأزمة في دارفور. ولكن يقترن بهذه المسألة أكثر من سؤال محوري: أولاً، إلى أي حد لعبت التصدعات الداخلية في دارفور دوراً في تأجيج الصراع واستدامته؟ وثانياً: بغض النظر عن السبب والمسبب، هل تكون الأولوية لرأب هذه التصدعات والمصالحات، أم تكون الأولوية لاتفاق سلام مع المركز تتبعه المصالحات؟

هناك رؤية تربط تسلسل أحداث أزمة دارفور وبدايات الحكم الإقليمي في عام 1980-81، حيث اتهم حاكم الإقليم وقتها أحمد إبراهيم دريج بأنه قرب شيعته من الفور وأقصى الآخرين، وكان أحد نتائج هذه السياسة وقوع الحرب المشهورة بين العرب والفور في عام 1987. وينفي دريج هذه الاتهامات، حيث يؤكد أن حكومته مثلت كافة مكونات دارفور، بينما كان مصدر الأزمة إحجام الحكومة المركزية عن دعم الإقليم في فترة واجه فيها خطر المجاعة. وقد دفعه هذا للاستقالة عندما لم يجد الاستجابة من الرئيس النميري (دريج، 2009). مهما يكن، فإن الاستقطاب تزامن مع تطورات أخرى، منها هجرات عربية من تشاد وظهور ما سمي بـ "التجمع العربي"، أيضاً عام 1987، وهو كيان نسجت حوله أساطير كثيرة، ولكنه لم يكن

في ظاهر الأمر سوى حركة مطلبية تعود إلى أن حاكم دارفور عن حزب الأمة وقتها عبد النبي أحمد غلب التوازنات الحزبية على القبلية فخلت وزارته من العرب. وعليه دبجت مجموعة من مثقفي عرب دارفور مذكرة لرئيس الوزراء مطالبين بحقهم في الحكم، وانتهت المسألة عندما عين أحد الموقعين وزيراً (مسار، 2010؛ الشفيع، 2012). وعند هؤلاء فإن التصدعات بدأت بسبب الصراعات الداخلية في دارفور حول الحكم الإقليمي، وتفاقمت مع الجفاف والتصحر، والنزاعات التشادية، ومع تزايد النهب المسلح الذي شاركت فيه عناصر من دارفور. وعليه لا بد من إعطاء أولوية لإصلاح ذات البين في دارفور كأساس للحل الشامل. وبحسب هذه الرؤية، فإنه حتى لو اقتنعنا بأن الحل الشامل يبدأ بتوافق مع المركز، فلا بد من أن تتوحد كلمة أهل دارفور حول من يتفاوض نيابة عنهم مع المركز.

بالمقابل هناك من يرى أن التصدع الداخلي في دارفور سببه إشكالات خلقها المركز، بدءاً من الإهمال الذي سبب ندرة الموارد وجعلها بؤرة صراع، وغيب دور الدولة في الفصل بين المتخاصمين، بل جعلها طرفاً في الصراع. ويقارن هؤلاء بين ما وقع في الجنوب من صراعات وخلافات بعد الحكم الذاتي عام 1972، ويتفقون مع طرح زعيم الحركة الشعبية الراحل العقيد جون قرنق بأن الأولوية يجب أن تكون لحسم الصراع في المركز. ويذهب بعض هؤلاء إلى أن الصراعات الداخلية في دارفور تسبب فيها المركز بصورة مباشرة، حيث يرى أن الأجهزة الأمنية في عهد النميري لعبت دوراً مباشراً في إذكاء الخلافات في عهد دريج من أجل إفشال حكمه. وليس هناك خلاف بالطبع على أن انحياز النظام القائم حالياً لبعض الأطراف وتدخله المباشر في تدبير أمور الإدارات القبلية لعب دوراً مهماً في إذكاء الصراع. وقبل ذلك وبعده كان لتغييب الحريات والعمل الحزبي الذي كان يوحد بين أطياف دارفور ويربطها مع بقية القوى السياسية في بقية أرجاء الوطن أثره في التصدعات التي نشأت.

الاستقطاب حول التشخيص والعلاج

وكما هو متوقع، فإن التشخيص تحول إلى موضع نزاع بين الأطراف المعنية منذ بداية الأزمة. على سبيل المثال شهد البرلمان السوداني جلستين عاصفتين

سجلتهما مضابطه عن يومي الثلاثين من يونيو والسادس من يوليو من عام 1966، عقب كشف الحكومة عما قالت إنه "تنظيم إرهابـي انفصالي" (تنظيم "سـوني") كان ينشط في دارفور. ففي جلسة 6/30 انتقد العضو أحمد إبراهيم دريـج بيانـاً أصدرته بعض الأطراف (لم يسمها) حول الأحداث، وقدم مقترحاً بإرسال وفـد برلماني للتحقيق. وأكد دريج أن حركات دارفور والشرق وجبال النوبة حركـات تطالب بالعدالة وليست انفصالية. وضرب مثلاً بأن 25 أقل من % مـن أطفـال دارفور يجدون فرص التعليم (مقابل مـا بـين 55% إلى 66% في النيـل الأزرق والشمالية والخرطوم). نبه دريج كذلك إلى وجود إرهاصـات بمشـاكل قبليـة وصراعات، مذكراً بأنه كان قد لفت نظر الحكومة إلى بعضها وعرض وساطته في الصراع بين المعاليا والرزيقات، إلا أن وزير الداخلية رفض عرضه متهماً إياه بإثارة الفتن، ومؤكداً بأن الأمن مستتب، ثم كان ما كان. وقد رد عليه العضو عبد القادر ضو البيت (أم كدادة) الذي كان ممن أصدروا البيان، مؤكداً وجود عناصر متطرفة تهدد نواب دارفور بالاغتيال وتدعو إلى طرد "الجلابة"، وداعياً إلى التعامل بحزم مع هذه الجهات.

وفي جلسة 4 يوليو/تموز تحدث وزير الداخلية السيد أحمد المهـدي مؤكـداً ضبط عناصر "انفصالية تخريبية" تهدد بجعل دارفور "جنوباً ثانياً"، ومتوعداً بالتعامل معها بحسم، "مهما كلف ذلك من تضحية وبذل". ولم يسمح بمناقشة بيان الوزير بحجة أن القضية كانت تحت التحقيق، ولكن طرحت أسئلة منها سـؤال العضـو فاطمة أحمد إبراهيم عما إذا كان الحل الأمني يكفي، فرد الوزير بأن الحكومة جادة في الاستجابة لتطلعات المواطنين، رافضاً مرة أخرى مقترح إرسال لجنـة تحقيـق برلمانية.

وفي المقابلات التي أجريناها مع عدد من الشخصيات البـارزة في دارفـور، تكررت حالة الاستقطاب بحسب المواقف والمواقع. فقد نفت غالبية المستجوبين أن الصراعات المحلية هي الاساس في أزمة دارفور، في مقابل قلة رأت أن الاسـتقطاب القبلي والعرقي يعود لعوامل محلية، وتحديداً منذ بداية الحكم الإقليمي (صافي النور، 2010؛ مسار، 2010). أما بين البقية، فحتى من اعترف بدور الانقسامات المحلية، فإنه نسبها إلى مخابرات النميري (عليو، 2012؛ خاطر، 2012)، أو إلى مخططـات

أجنبية (هلال، 2012)، أو رأى أن السلطة الإقليمية كانت قليلة النفوذ علـــى أي حال (أبو قردة، 2012). ويرى كثيرون أن التشرذم الذي تشهده دارفـــور نتاجـــاً للصراع، وليس سببه، إما لأن الصفوة تسعى لتوظيف الانقسامات من أجل السلطة (حسين، 2012)، أو لأن التنظيمات السرية بطبيعتها تعتمد في أول أمرهـــا علـــى المقربين (موسى، 2010). وهناك من يرى أن التشرذم والاستقطاب العرقي يعودان إلى عدم نضج قيادات الحركات المسلحة وارتكابها أخطاء، مثل تبني الخطاب الذي يهمل أو يتهم العرب، ويعادي كل أهل "الشمال" (أبـــو قـــردة، 2012؛ برقـــو، 2012). وينسحب الأمر نفسه على دور الحكومة في إذكاء الصراع، حيث ينفـــي البعض ذلك تماماً، بحجة أن أي حكومة لا مصلحة لها في اضطراب الأوضاع، وإنما في السلام والهدوء، ويرفض لومها على التصدي بالقوة للتمرد (موســـى، 2012؛ صافي النور، 2010)، أو أنها استدرجت إلى الصراع بدون تعمد (دوسة، 2013). من جهة أخرى يرى آخرون أن سياسات حكومات السودان المتعاقبة هي أســـاس الأزمة، وأحد أهم عوامل التشرذم (خاطر، 2012؛ أبـــو قـــردة، 2012؛ الملـــك، 2012).

ولا بد أن نتوقف هنا عند شهادة الفريق إبراهيم ســـليمان، وزيـــر الـــدفاع الأسبق ووالي شمال دارفور لدى اندلاع التمرد عام 2003 (سليمان، 2011). فقد كشف سليمان أنه اتخذ خطوات كان من شأنها زيادة فرص الحل السلمي، حيـــث دعا لمؤتمر جامع لأكثر من 500 شخصية بارزة من دارفور بحضور وزير الـــدفاع ومدير جهاز الأمن، كما أجرى اتصالات بقيادات حركات التمـــرد. وكانـــت المحصلة توافقاً بين الجميع على خطوات محددة لإحلال الســـلم. إلا أن قـــرارات أخرى من قطاعات أخرى في الحكم (تمثلت في اتفاق فاشل مع حكومة تشاد لقمع التمرد، وإعادة الاستعانة بالميليشيات القبلية، وعقد مؤتمر منافس نقـــض قـــرارات مؤتمر الفاشر، وأخيراً إقالة سليمان نفسه) أفشلت هذا الجهد الذي كـــان ســـيوفر على البلاد الكثير من الدماء والدمار. من جانبه فإن د. الحاج آدم يوسف، نائـــب رئيس الجمهورية، انفرد في شهادته بنفي أن يكون الصراع في دارفور عرقياً، كما قلل من شأن صراع الموارد، وإنما رأى الصراع في أساسه صراعاً أيديولوجياً تقوده جهات تعارض التوجه الإسلامي في السودان. وقلل يوسف كذلك من أهمية صراع

الإسلاميين في تأجيج الأزمة، مؤكداً أن تحالف المؤتمر الشعبي مع بعض متمردي دارفور لا يختلف عن علاقاته مع قوى المعارضة الأخرى بما فيها الحركة الشعبية، ولم يكن عاملاً حاسماً في الصراع. ويتفق يوسف مع كثيرين في التقليل من شأن ما وصف بالهجرات العربية، أو ما سمي بـ "التجمع العربي"، حيث رأى معظم من استجوبناهم أن الهجرات الإفريقية والعربية جزء من ديناميات الحياة في دارفور والسودان عموماً، ولم تكن في حد ذاتها سبباً للصراع. ومن جانبها فإن الأصوات الممثلة لعرب دارفور تضيف أن الخطاب الذي استعدى العناصر العربية في دارفور ولم يشركها في التخطيط للعمل المسلح هو الذي جعل معظم عرب دارفور يرفضون التمرد ويقفون ضده لاعتقادهم أنهم المستهدفون به قبل الحكومة.

الاستقطاب وجهود السلام

وتأتي أهمية هذه الشهادات ليس فقط من قيمتها التحليلية، بل كذلك لأن هذه الروايات تشكل مركباً من وجدان قطاعات مهمة في دارفور، وبالتالي تلون رؤيتها للحل. وينعكس هذا على أن أهم العناصر في أي حل تتمحور حول خيارين يتنظران الحسم: هل تكون الأولوية للمصالحات الداخلية في دارفور أم لاتفاقيات سلام بين الحركات والحكومة؟ وهل من الأفضل إعادة وضع دارفور إلى إقليم واحد أم الإبقاء على الوضع الحالي؟ ويتعلق بهاذين الأمرين معالجة قضية الميليشيات الموالية للحكومة وبعض القبائل المرتبطة بها: هل يتم استيعابها في المفاوضات أم يتم التعامل معها لاحقاً؟

حالياً فإن كل جهود السلام ركزت على إعطاء الأولوية لاتفاق بين الحكومة والحركات وإبقاء الوضع على ما هو عليه. وفي اتفاق الدوحة، جرت محاولة لحل وسط في الأمرين، حيث تم إجراء حوار بين مكونات المجتمع المدني وإشراكها في المفاوضات بصورة رمزية، كما تم، مع الإبقاء على نظام الولايات، إنشاء "سلطة إقليمية" ذات صلاحيات محدودة. أما الميليشيات الموالية للحكومة فقد بقيت خارج المعادلة حتى الآن. ولعل المفارقة أنه في المقابلات التي أجريناها، لم يعترض رموز الميليشيات على استبعادهم من التفاوض، رغم أنهم احتفظوا بحقهم في الاعتراض على أي اتفاق بضر بمصالحهم. وبحسب هذا الرأي فإن الحكومة لا تمثل

الميليشيات، وإنما تمثل الشعب السوداني (هلال، 2012؛ صافي النور، 2012). وبينما هناك إجماع على إشراك كل مكونات دارفور في السلام، بما في ذلك القبائل العربية حسب آليات يتفق عليها، فإن هناك من لا يرى ضرورة إشراك الميليشيات باعتبارها تابعة للحكومة (عليو، 2012). وترى طائفة من المستطلعين أن الأولوية هي للاتفاق بين الحكومة والحركات، لأن المصالحات لا معنى لها والحرب دائرة (عليو، 2012). وهذا هو بالطبع موقف الحركات المسلحة التي ترى أن "المناداة بمسألة المصالحات قبل حل القضية "محاولة لعدم الاعتراف بالقضية الحقيقية، بمعنى كيف يمكن أن تصالح بين الناس وهناك صراع محتدم وقتال موجود؟" (أبو قردة، 2012). بينما هناك من يرى الأولوية للمصالحات لأنها تمهد للسلام (مختار، 2011؛ برقو، 2011؛ دوسة، 2011)، وهي ضرورية لإزالة المخاوف (الشفيع أحمد محمد، 2012). وبدون مصالحات فإن السلام لن يتحقق، لأن هناك ثأرات قبلية بسبب الحرب لا بد أن تعالج أولاً (حامد، 2012). ويرى الحاج آدم يوسف أن الأمرين يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. فالسلام بين الحكومة والحركات لا يجب أن يكون على حساب أي مكون من دارفور، وأن أي وضع يأتي مع السلام لا بد أن يشتمل على تمثيل كافة الأطياف (يوسف، 2012).

وينعكس هذا الاستقطاب بدوره على الواقع. فبغض النظر عن المسؤول عن استمرار التشرذم في دارفور، فمن الواضح أن الحكومة لن تسمح بمصالحات توحد قبائل دارفور ضدها، كما أن الحركات لن تسمح بمصالحات تقوم على رفض الحرب قبل تحقيق مطالبها. وعليه فإن هناك معضلة تحتاج إلى معالجة، لأن التوافق بين الحكومة وأي فصيل مسلح لا معنى له ما لم يكن هذا الفصيل ممثلاً لغالبية أهل دارفور، وقادراً على إقناع الجميع بوقف القتال. وبنفس القدر فإن التوافق بين أهل دارفور مستحيل في ظل وجود صراع بين الحكومة وحركات مسلحة ذات هوية قبلية.

وقد كان المنطق الذي تبنته حركة العدول والمساواة حين وافقت على مسار الدوحة هو التعامل مع حركة واحدة باعتبارها تتمثل دارفور مثلما تم التعامل مع الحركة الشعبية كممثل لشعب الجنوب لأنها أثبتت نفسها عسكرياً. ولعل المستبطن في هذا الطرح أن الحركة كانت ستسعى لفرض هيمنة عسكرية – سياسية تضمن

لها وضعاً يضاهي وضع الحركة الشعبية في الجنوب. وغني عن القول إن هذا لم يتحقق بعد.

وقد قدمت عدة أطروحات أخرى للتوفيق بين هذه المطالب، كان من أبرزها مقترحات لجنة حكماء الاتحاد الإفريقي بقيادة امبيكي للحل المتكامل، وبعض معالجات وثيقة الدوحة، ولكن الإجماع لم يتحقق بعد على حسم لهذه المسائل. وسنطرح إن شاء الله للتداول في خاتمة هذا الكتاب محاولة لتقديم مقترحات مستخلصة من هذه الدراسات، علها تضيء الطريق نحو الخروج من هذه المعضلات.

نهج الكتاب

تسعى الدراسات التي يشملها هذا الكتاب إلى طرح رؤية متكاملة للأزمة، بتقصي جذورها، ثم تحليل الواقع الذي أنتجته على الأرض خلال العقد الماضي، وتتبع ديناميات هذا الواقع وتداعياته. وبناء على قراءة دقيقة لهذا الواقع، يجري الكتاب تقييماً لجهود السلام، وتحليلاً متعمقاً للمؤثرات الداخلية والخارجية والبنيوية (خاصة بنية الدولة) في مسار الأزمة. واستناداً إلى كل هذه القراءات والتحليلات العلمية، يطرح الكتاب مقترحات يأمل أن تساعد في الحل العاجل والشافي لهذه الأزمة المتطاولة.

وفي الفصل الأول يمهد بروفيسور الطيب زين العابدين محمد للقضايا موضوع الكتاب، أولاً بإعطاء خلفية جغرافية-تاريخية للصراع في دارفور، وثانياً بتتبع جذور الأزمة وتداعياتها وجهود معالجاتها. ويرى الكاتب أن جذور الأزمة تعود إلى إشكالية التخلف والإهمال وإعراض الحكومات المتعاقبة عن التصدي للمشكلة، إضافة إلى الشروخ المحلية والتدخلات الإقليمية. فقد تعقدت الأزمة بأسباب عدة، منها التفاعل بين ملكية الأرض وعصبية القبيلة في ظل غياب الدولة، مع تغييب الأحزاب والمنظمات المدنية خلال العهود الدكتاتورية. وساهم إضعاف الإدارة الأهلية وتسييسها في مفاقمة الصراع مع إضعاف الآليات التقليدية لفض النزاعات. حدث هذا مع تفجر النزاعات بوتيرة متصاعدةً بسبب التدهور المناخي ونقص الموارد، مع انتشار السلاح بسبب الصراعات في تشاد. وقد كان

السبب المباشر لتفجر النـــزاعات إهمال الحكومة لتوصيات مؤتمرات الصلح العديدة التي انعقدت بإشرافها في التسعينات، مع زيادة الشعور بتحيز الدولة إلى العرب، مما أدى إلى تسييس هذه الصراعات ثم تحولها بعد عام 2003 إلى صراع مع الدولة.

إلا أن تطورات الحرب، وخاصة طريقة إدارتها التي تمثلت في تجييش الحكومة لميليشيات قبلية، وما تبع ذلك من تجاوزات، خلقت تداعيات عمقت من الأزمـــة وأضعفت القدرة على التصدي لها. فقد قتل وشرد مئـــات الآلاف، واضـــطربت أحوال المعيشة، وتعاظمت التدخلات الدولية، وتضعضع النســـيج الاجتمـــاعي، وضعفت الدولة، فصرفت هذه الكوارث والأعباء الجديدة الجهود عـــن معالجـــة جذور الأزمة وأسبابها الحقيقية. وجسد هذا المعضلة حالة الاستقطاب التي أشـــرنا إليه أعلاه حول سبل معالجة الأزمة: هل تتم معالجة جـــذور الأزمـــة، أم تكـــون الأولوية للتصدي لتبعاتها؟ وهل تبدأ المعالجة من الإقليم أم من المركز؟

لفت بروفيسور الطيب زين العابدين في معالجته إلى محوريـــة دور الدولـــة في الأزمة، وهو خيط يلتقطه بروفيسور التجاني عبد القادر حامد في الفصـــل الثـــاني الذي يعالج أزمة دارفور باعتبارها عرضاً من أعراض أزمة جوهرية في هيكلية الدولة السودانية. ويخلص حامد بعد تأملات عميقة في طبيعة الدولـــة الحديثـــة ومـــدى استقلاليتها عن المجتمع إلى أن المشكل يعود إلى جذور الدولة السودانية في نشـــأتها الخديوية والاستعمارية ككيان متعال على المجتمع يطلب الهيمنة عليه. وقد حاولت الدولة المهدية ثم نظام النميري فيما بعد لعب هذا الدور المهيمن المتعالي، فكـــان في ذلك سقوط وانهيار كلا النظامين.

ويرى حامد أن نظام الإنقاذ سار على نفس النهج، ولكنه واجه تحديات أكبر لأن انهماكه في حرب الجنوب والعزلة الدولية التي واجهها وضعتاه أمام خيـــارات قاسية فرضت عليه أن يعتصر أقاليم الهامش طلباً للموارد المادية والبشرية الضرورية لخوض الحرب. وقد زاد هذا من حدة الأزمات في تلك الأقاليم والفجـــوة الـــتي تفصلها عن الدولة، كما كشف عن ضعف الدولة وهشاشـــة دفاعاتهـــا، وجـــرأ المتضررين منها على التمرد. وقد سعى نظام الإنقاذ في أول أمره إلى تجييش عصبية أيديولوجية (إسلامية)، ولكنه اضطر فيما بعد، خاصة بعد تفجـــر الانشـــقاقات والداخلية، إلى البحث عن عصبيات بديلة. وهكذا لجأ إلى عصبيات قبلية – عرقية

دعمها بالتحالف مع الطبقات الرأسمالية. وقد ساهم انشقاق الحركة الإسلامية في تعقيد الأزمة في دارفور، خاصة بعد أن فقد النظام قطاعاً كبيراً من مؤيديه في الإقليم.

يمكن من هذا المنظور تفسير أزمة دارفور من واقع إصرار النخب الحديثة – ومنها الإسلاميون– على فرض الدولة ككيان متعال على المجتمع في محاولة لإعادة صياغته بناء على أنماط مثالية بدلاً من التعامل مع المجتمع كما هو. ويتناسى هؤلاء أن المجتمع السوداني يتمتع أيضاً بمصادر قوة مكنته من قبل من مقاومة الدولة الاستعمارية، ومن الصمود في وجه محاولات الاختراق. ولكن هذا الصدام يضعف الدولة أكثر في نهاية المطاف، ويدفعها إلى مزيد من القمع والبطش واستنزاف موارد المجتمع، مما يعجل في نهاية الأمر بانهيارها. ولتجنب هذا المصير، لا بد أن تتصالح الدولة مع المجتمع بدل الصدام معه.

في الفصل الثالث، يتابع د. محمد الأمين خليفة جذور العنف وتداعياته، من تفجر شرارة العنف الأولى في الصراع على الأرض، إلى ظهور الحركات المسلحة وانشقاقاتها اللانهائية، وتفاعلات ذلك مع عمليات السلام الناقصة. ويرجع خليفة شرارة العنف إلى تداعيات الحرب الأهلية في تشاد وما تابعها من تهجير قسري للقبائل العربية من تشاد في منتصف الثمانينات في عهد الرئيس حسين هبري. وقد أدت هذه الهجرات إلى تعديات على أراضي المزارعين في مناطق الفور، وردة فعل عنيفة من جانب الفور لإخراج العرب. ولكن الحرب اتسعت وتصاعدت وتعقدت بتدخلات السياسة القومية ودول الجوار. ومع مجيء الإنقاذ، جرت مساعٍ لاحتواء الأزمة حققت نجاحاً مبدئياً، ولكن توصيات مؤتمرات الصلح لم تنفذ بحسب التعهدات، كما زاد الانطباع بتحيز الحكومة إلى العرب، مما فجر التمرد من قبل حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة.

يتتبع هذا الفصل نشأة الحركات وتوجهاتها، ثم الانشقاقات التي وقعت داخلها بسبب خلافات شخصية أو قبلية أو سياسية، حتى بلغت بضع وثلاثين حركة أو تزيد. ويرجع خليفة هذه التصدعات إلى غياب المؤسسية وغلبة الروح القبلية وإغراءات الحكومة التي ترمي إلى إضعاف الحركات. ويتناول الفصل كذلك وضع الميليشيات الموالية للحكومة ودوافعها، كما يتتبع الحركات التي وقعت

اتفاقيات مع الحكومة، وتراجع كثير منها بعد ذلك. وهذا يعود من جهة إلى طبيعة الاتفاقيات وعيوبها، إضافة إلى عدم جدية الحكومة والإشكالية المتعلقة باتفاقيات جزئية مع استمرار الحرب. ويشير تكاثر الحركات وتعدد الاتفاقيات إلى عدم جدوى الحلول الجزئية، وضرورة التوصل إلى حل شامل يخاطب جذور القضية ولا يقتصر على دارفور وحدها.

وإذا كانت الحركات المسلحة قد أصبحت اللاعب الأبرز على الساحة الدارفورية، على حساب لاعبين أخرين كثر، مثل الأحزاب والقيادات القبلية، فإن العنصر الشبابي قد برز مؤخراً على الساحة كلاعب جديد لا يستهان به. وفي الفصل الرابع يتتبع د. حمد عمر حاوي بروز دور الشباب والطلاب على الساحة الدارفورية بتأثير عوامل عدة، أبرزها الواقع الجديد الذي خلقه النزوح والتهجير. ويرى حاوي أن محنة الشباب هي الأساس في تفجر أزمة دارفور، لأن إحباط طموح الشباب المتعلم في إيجاد الدور والتوظيف الملائم، والتنافس في أوساط الطبقة المتعلمة على المناصب، يؤطر للتوتر والصراع، ويساعد على تجنيد الشباب في الصراع، إما إلى جانب الحكومة أو الحركات. من جهة أخرى فإن الواقع الجديد الذي خلقته معسكرات النزوح، والوعي الزائد في أوساط الطلاب الجامعيين بالتمييز ضدهم أدى إلى ظهور تجمعات شبابية ذات نفوذ قوي داخل معسكرات النزوح أو وسط الطلاب.

ويرى حاوي أن شباب هذه الحركات، وهي موالية للحركات المسلحة أو منافسة لها أحياناً، يواجه هوة نفسية تفصله عن بقية مكونات السودان، ويميل إلى دعم الخيارات المتشددة، حيث ظهر تيار قوي يدعو لتقرير المصير لدارفور تمهيداً للانفصال. ويختتم حاوي بالدعوة إلى إشراك المكونات الشبابية في مساعي السلام، ومعالجة قضية دارفور في إطار قومي شامل يخاطب قضايا الشباب وهمومه، خاصة الشعور بالتمييز وضيق الفرص.

هناك ما يشبه الإجماع بين المحللين على أن الإهمال المزمن لمطالب التنمية في إقليم دارفور، وصراع الموارد الذي تفجر بسببه، هو أحد العوامل الأساسية في تفجر الأزمة في دارفور واستمرارها، إن لم يكن العامل الأساس. وفي الفصل الخامس، يتناول الأستاذ خالد التجاني النور الجذور الاقتصادية للنزاع

وتفاعلات اقتصاد الحرب وديناميته بتحليل معمق يكشف الترابط بين السبب والنتائج. فقد أدى إهمال تنمية الموارد، مع زيادة كبيرة في عدد السكان وهجرات من الخارج، إضافة إلى التدهور المناخي إلى ما يشبه صراع البقاء بين الأطراف المتنافسة على موارد محدودة تتناقص مع زيادة الطلب عليها. من جهة أخرى فإن الحرب أدت إلى تدمير أكبر لمقومات الحياة، حيث انهارت الزراعة ومعها التصنيع الزراعي الذي كان يعتمد عليها، كما تراجعت أو فقدت الاسواق. وتأثرت الثروة الحيوانية، أحد أكبر قطاعات الاقتصاد في دارفور، بسبب انعدام الأمن وفقدان الأسواق.

وإذا كانت المساعدات الدولية والنشاط الدولي المرتبط بها قد عوضا من بعض ما فقد، وخلقا حركة اقتصادية خاصة بها، إلا أن ضغوط البقاء وضرورات الحرب خلقا ديناميات اقتصادية مبنية على ظروف الحرب ومغذية لها. فهناك جهود الحكومة والمتمردين لتمويل نشاطهم الحربي عبر فرض الضرائب والإتاوات ووضع اليد على الموارد، وهنا اقتصاد الظل والمستفيدون منه من مهربين وتجار الأسلحة وغيرهم، إضافة إلى استراتيجيات البقاء التي يلجأ إليها كثيرون في ظل هذه الأوضاع غير الطبيعية. ويلفت النور إلى أن هذه الديناميات الاقتصادية لا يمكن تجاهلها في إطار جهود البحث عن السلام. فلابد أن توفر للمستفيدين من اقتصاد الحرب بدائل تحول الديناميات التي ظلت تدعم الحرب وتتغذى منها إلى ديناميات تدعم السلام. وهذا يتطلب "خطة مارشال" شاملة للنهضة والتنمية في دارفور، كانت عملية الدوحة قد وعدت بها ولكنها لم تتحقق بعد لأسباب معلومة.

وصفت الأمم المتحدة كارثة دارفور في عام 2004 بأنها أكبر مأساة إنسانية في العالم حينها، وهو وصف مستحق بسبب عدد المتأثرين من قتلى ومهجرين، وما أصاب اقتصاد الإقليم ونسيجه الاجتماعي من دمار خلال فترة وجيزة. وفي الفصل السادس يلقي د. منزول عسل الضوء على أبعاد المأساة الإنسانية كما تجلت في محنة المهجرين. ويذكرنا عسل بمحورية البعد الإنساني في دوافع الاهتمام الدولي الكاسح بأزمة دارفور، وذلك في عصر أصبح للاعتبارات الإنسانية مكانتها في السياسة الدولية، مهما قيل عن حقيقة الدوافع. ويرى الكاتب أن حجم المأساة

الإنسانية ما يزال مدعاة للقلق، خاصة مع زيادة أعداد المهجرين بعد الحروب القبلية التي توترات في الأعوام الأخيرة، كما يؤكد أن حلها هو المفتاح لعودة السلام والاستقرار إلى الإقليم.

وينتقد الكاتب المحاولات المتسرعة لإعادة النازحين إلى مواطنهم الأصلية بدون استتباب الأمن وعودة الثقة بين مكونات الإقليم، وهما ضرورة لابديل عنها لحل المشكلة، كما يشير إلى أن العودة قد لا تصبح خياراً بالنسبة لكثيرين. ذلك أن النزوح الكبير والبقاء لزهاء عقد من الزمان في معسكرات عند أسوار المدن، قد خلقا واقعاً جديداً. فقد نشأت أجيال لا عهد لها بحياة الريف وحرف الرعي والزراعة. كذلك فإن المتوفر من خدمات يفتقدها الريف قد يغري الكثيرين بالبقاء رغم الحنين إلى أول منزل. وعليه يرى أن المعالجة الأمثل للقضية الإنسانية لا بد أن تتم في إطار حل سياسي شامل للأزمة يحترم خيارات المتأثرين، ويتطلب التزامات واضحة من الحكومة والمجتمع الدولي، مع إشراك أصحاب المصلحة في القرار.

ولعل أبرز وجوه الأزمة الإنسانية في دارفور خلال الحرب تجلت في مأساة المرأة، التي جسدت معاناة ضحايا النزاع في أبشع صورها وأكثرها إيلاماً. فقد مثلت الانتهاكات البشعة ضد النساء عدواناً على قيم الإسلام والفضائل التي تواضع عليها أهل السودان، قبل أن تكون عدواناً على فئة بعينها. وفي الفصل السابع، تتناول الأستاذة سامية نهار هذه القضية الحساسة من عدة زوايا. فمن جهة، يعطي هذا الفصل صورة مؤلمة لمعاناة النساء، ليس فقط نتيجة التعرض للنزوح والاعتداءات الجنسية، ولكن أيضاً من وقوع العبء الأكبر في إعالة الأسر على عاتقهن. ويذهل القارئ وهو يتابع كيف أن النساء في المعسكرات يضطررن للعمل في مجال البناء، وهو عمل شاق ينوء بها الأصحاء من الرجال الشباب، ومع ذلك يحصلن على أجر أقل بكثير من أجر الرجال. كثير من النساء يعملن كذلك في الخدمة المنزلية بأجور زهيدة لا تزيد عن بضع عشرات من الجنيهات، ويضطر كثير منهن للمشي ساعات على الأقدام جيئة وذهاباً. نفس المعاناة تواجهها النساء العاملات في جمع الحطب، حيث يتعرضن فوق المشقة إلى مخاطر الاعتداء الجنسي.

ولكن من جهة أخرى، فإن الانتقال إلى معسكرات النزوح اتاح للنساء فرصاً أكثر للتعليم والعناية الصحية، وعزز من دورهن الاجتماعي ومشاركتهن في صنع القرار. وقد خفف كذلك من أعباء تقليدية مثل جلب المياه من أماكن بعيدة كانت تستغرق ساعات كل يوم. وكنتيجة لكل هذه التطورات نشطت المنظمات النسوية، وارتفعت مساهمة المرأة في جهود السلام والشأن العام عموماً، فكانت الحرب بهذا المعنى نقمة كبيرة في طيها نعم قليلة، ولكنها ذات أهمية، لأنها ساهمت في تغيير العلاقات الاجتماعية التراتبية نحو الأفضل. ولكن المحصلة عموماً سلبية بالنسبة للمرأة التي تظل على هامش المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقع عليها أعباء تنوء بها الجبال، وتبقى مع ذلك مهضومة الحقوق. وتختتم نهار هذا الفصل بالدعوة إلى إجراءات حكومية ومجتمعية ودولية تخفف من معاناة المرأة، وتدافع عنها ضد الظلم والقهر، وتعزز دورها في بناء المجتمع وتحقيق السلام.

وفي الفصل الثامن يتناول د. محمد محجوب هارون التفاعلات السياسية للأزمة في دارفور والسودان ككل، لافتاً إلى عدة مفارقات، أولها الغنى النسبي بالموارد في دارفور مقابل التخلف التنموي، واندلاع الحرب بسبب هذا التخلف والتهميش السياسي والاقتصادي مع انتهاء الوضع إلى تدهور اقتصادي أكثر إضافة إلى معاناة واسعة وزيادة في التهميش السياسي. وأخيراً هناك مفارقة أن دارفور، وهي الإقليم صاحب الإرث الإداري والسلطاني الاغنى بين أقاليم السودان، تعيش اليوم حالة انهيار لمؤسساتها، بما في ذلك مؤسسات الإدارة الأهلية التي تفقد الكثير من سلطاتها وفاعليتها. ويلاحظ هارون كذلك أن الحركات المسلحة التي حققت في أول أمرها انتصارات سياسية وعسكرية مهمة تراجعت بسبب الانشقاقات والتشرذم وانشغال القيادات بأمور فرعية. وبالمقابل، فإن معسكرات النزوح تحولت إلى كيانات سياسية أو "مستعمرات" ساهمت في خلق واقع اجتماعي وسياسي جديد، من أبرز ملامحه تفكك الأسر وتراجع القيم واضمحلال نفوذ السلطات التقليدية، إضافة إلى التباعد عن نمط العيش التقليدي. ويتفق هارون مع حاوي في أن العنصر الشبابي، ممثلاً في الحركات الشبابية في المعسكرات والكوادر الطلابية، أصبح لاعباً مهماً على الساحة الدارفورية على حساب كيانات أخرى مثل الإدارة الأهلية والأحزاب التقليدية وحتى الحركات المسلحة.

أما القوى السياسية التقليدية ذات البعد القومي فقد ظل تأثيرها محدوداً رغم الاتهامات التي وجهت للمؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي بدعم حركات مسلحة موالية في دارفور. ويذكر هارون بأن تفجر النزاع المسلح يعود أساساً إلى اليأس من الأطر الحزبية التقليدية، بما فيها الأحزاب الكبرى والحركة الإسلامية. فقد استخدمت القوى الدارفورية في أول أمرها هذه الأطر التقليدية للتعبير عن مطالبها ومظالمها، و لم تتحول إلى العمل المسلح إلا بعد أن يئست من كثرة طرق الأبواب التي لا تفتح. هناك استثناءات محدودة لمشاركة الأحزاب القومية في عمل له علاقة بالشأن الدارفوري، منها مؤتمر كنانة الذي انعقد في صيف عام 2008 بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر قبض على الرئيس البشير. ويرى هارون أن توصيات ذلك المؤتمر الذي تداولت فيه غالبية الأحزاب السياسية أطروحات للخروج من الأزمة، ساهمت في صياغة وثيقة الدوحة. إضافة إلى ذلك دعمت بعض أحزاب المعارضة الجبهة الثورية التي تشكلت في نهاية 2001 من تحالف الحركة الشعبية- قطاع الشمال وبعض الحركات الدارفورية، ولكن معظم تلك الأحزاب تراجعت عن دعمها تحت ضغوط الحكومة.

يخلص هارون إلى التأسف إلى دارفور توشك أن تتحول، بعد عقد من الحرب، إلى "محميّات تحت سيطرة حاملي السلاح وشباب القبائل" مع تراجع دور الدولة وتفجر وباء من الحروب القبلية العبثية. وقد تعرض اقتصاد دارفور للانهيار، وتمزق النسيج الاجتماعي وتشرد الأهل في أصقاع الأرض، وعمت الفوضى حتى فقد الأمن داخل المدن. ويطرح هذا، بحسب هارون، سؤالاً محوريا حول جدوى العمل المسلح في الأساس.

ولكن حتى يتوقف العمل المسلح لا بد من تحرك يؤدي إلى سلام مستدام، وهو ما شغل المجتمع الدولي والجوار الإقليمي منذ أشهر الأزمة الأولى. وقد تم إبرام أول اتفاقية سلام في أبوجا عام 2006، إلا أن معظم الحركات رفضت التوقيع عليها، و لم تنجح أي جهود سلام عقب ذلك رغم الجهد المحموم للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والقوى الكبرى، إلى أن تم إصدار وثيقة الدوحة في عام 2011. في الفصل التاسع تتناول بروفيسور بلقيس بدري بالتحليل اتفاقيات والعقبات التي تواجهها، حيث ترى أن إشكالات اتفاقيات السلام التي وقعت بشأن دارفور،

والتي بلغت حتى توقيع اتفاقية الدوحة في عام 2011 أكثر من ستة عشر اتفاقيـــة، تكمن في هذا التعدد الذي ولد التضارب. هذا إضافة إلى إشكالات أخرى، مـــن أبرزها أن معظم هذه الاتفاقيات وقعت على عجل، وأن أيا منها "لم توقع مع كل الحركات ولا حتى مع فصيل واحد مكتمل، بل كانت اتفاقيات مع جزء انفصـــل من حركة أساسية". وقد خاطبت كل هذه الاتفاقيات قضايا متشابهة، منها توزيع الثروة والسلطة، والعدالة الانتقالية وحقوق الإنســـان، والتعويضـــات والشـــؤون الإنسانية، وبالطبع وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، مما يشي بتوافـــق علـــى جذور ومسببات الأزمة. ولكن التنفيذ واجه إشكالات متعددة، ليس أقلها بقـــاء معظم الحركات المسلحة خارج إطار الاتفاق، إضافة إلى استعصاء مشكلة الأرض على حل توافقي، مع إشكالية وجود "إقليم افتراضي" له مؤسسات تفتقد الفاعلية والسلطات والسند القانوني. هناك كذلك إشكال جوهري يتعلق بنـــزع السلاح، أولاً بسبب ضعف وجود الدولة وافتقاد مؤسسات أمنية فاعلة لبسط الأمن، وثانياً بسبب تشرذم الحركات وعدم استيعاب الاتفاقيات للميليشيات القبليـــة المواليـــة للحكومة.

هناك أيضاً الدور الملتبس للمجتمع الدولي الذي سعى إلى استنساخ اتفاقيـــة السلام الشامل في الجنوب وتنـــزيلها على الواقع الـــدارفوري رغـــم اخـــتلاف الظروف، كما ساهم مع الحكومة في استعجال الاتفاقيات. وفوق ذلك فإن التوتر مع المجتمع الدولي حول وجود قوات حفظ السلام وطبيعة دورهـــا، وحـــول دور المحكمة الجنائية الدولية، حال دون مساهمة دولية فاعلة في دعم وتمويل دعم تطبيق الاتفاقيات. وهذا يحيل كذلك إلى ضعف وعدم وضوح بنود العدالة الانتقاليـــة في الاتفاقيات الموقعة. وعموماً فقد تم توقيع الاتفاقيات في جو من عدم الثقة، كما أن التركيز على الحركات المسلحة (وبعضها فقط) دون أصحاب المصلحة الحقيقيين، وعدم الربط بين الحوار بين أهل دارفور ومتطلبات الحل الشامل، كل هذا أدى إلى قصور بين في هذه الاتفاقيات وفقدان السند الشعبـــي لها. يضاف إلى هذا جداول التنفيذ غير الواقعية وفقدان الحكومة للموارد اللازمة في ظل غياب الدعم الـــدولي واستمرار الأزمة الاقتصادية. وتطرح بروفيسور بدري عدداً من المقترحات العملية لمعالجة هذه النواقص.

كما جرى تفصيله في عدد من الفصول السابقة، فإن البعد الإنساني كان أهم ما شغل اهتمام المجتمع الدولي وجعلتها محط اهتمام العالم. وفي الفصل العاشر، يتناول د. فتح الرحمن القاضي الكيفية التي تحولت بها دارفور إلى مختبر لمبدأ "مسؤولية الحماية" التي تبنته الأمم المتحدة في قمة نيويورك عام 2005. وبحسب هذا المبدأ فإن مسؤولية التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين وجرائم الإبادة تقع على عاتق المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة، خاصة إذا قصرت الدولة المعنية عن تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد، أو فقدت القدرة على ذلك. وبحسب كثيرين فإن هذا تحديداً ما وقع في دارفور، حيث وقعت انتهاكات بشعة شملت القتل الجماعي والتهجير وحتى الاغتصاب، بينما قصرت الحكومة بوضوح في التصدي لهذه الجرائم، بل ظهرت دلائل على تواطؤ بعض أطراف الدولة في طائفة منها.

وفي الظاهر، فإن المجتمع الدولي قد تصدى بقوة لهذه الانتهاكات وأعمل مبدأ "مسؤولية الحماية" بصورة نموذجيه. فقد أصدر مجلس الأمن أكثر من عشرين قراراً حول دارفور (في حين لم يصدر قراراً واحداً حول حرب الجنوب)، كما قام بإرسال قوات حفظ سلام، وفرض عقوبات على الدولة والأفراد، وأحال القضية إلى محكمة الجنايات الدولية التي وجهت تهم الإبادة الجماعية لرئيس البلاد. مارس المجتمع الدولي كذلك ضغوطاً مكثفة على الأطراف حتى تبرم اتفاقات سلام، وقدم المانحون الدعم للعون الإنساني ولدعم عملية السلام، بما في ذلك إنشاء وتمويل واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام في العالم. فهل هناك اجتهاد أكثر من هذا في تطبيق مبدأ الحماية؟

يخلص القاضي إلى أن النتيجة رغم كل ذلك لم تكن مشجعة، حيث أن السلام لم يتحقق، والأزمة الإنسانية تتفاقم بدلاً من أن تنكشف، كما أن قوات "حفظ السلام" المكلفة الدفاع عن المدنيين عاجزة حتى عن الدفاع عن نفسها. ويتساءل الكاتب عما إذا كان مجلس الأمن سيزيد من صلاحيات القوات حتى "تفرض" السلام، أم يترك الأمر على ما هو عليه، أم يقوم بسحبها؟ ويرى أن الأجدى لو حولت ميزانية القوات إلى جهود بناء السلام والتنمية داخل الإقليم في إطار حل جذري وقومي شامل للأزمة. ومهما يكن فإنه يرى أن محصلة تجربة إعمال مبدأ الحماية في دارفور لم يكن مشجعاً، خاصة في ظل الانتقائية السائدة في

المجتمع الدولي تجاه الأزمات. وعليه فإن هذه التجربة لم تعزز من سلطان هذا المبدأ الذي ما يزال موضع خلاف حاد بين أطراف المجتمع الدولي.

لعبت القوى الإقليمية أدواراً مؤثرة، سالبة وموجبة، في الأطوار المختلفة لأزمة دارفور. وفي الفصل الحادي عشر، يتناول د. أليكس دو فال تقلبات هذا الدور مع مقارنته بالدور الدولي. ويرى دو فال أن البعد الإقليمي كان حاضراً في أزمة دارفور منذ بدايتها (متمثلاً في أدوار دول مثل تشاد وليبيا وإريتريا)، ولكنه اكتسب أهمية خاصة من الدور الذي لعبه كل من الاتحاد الإفريقي وقطر في معالجة الأزمة. وبالمقابل تميز دور تشاد وليبيا بالتقلب، حيث بدأت تشاد بموقف مؤيد للنظام السوداني، قبل أن تتحول إلى استخدام بعض الحركات الدارفورية في حرب بالوكالة ضد الخرطوم. وفي خاتمة المطاف عادت تشاد فجددت تحالفها مع الخرطوم وانقلبت على الحركات. أما ليبيا في عهد القذافي فقد استخدمت التمرد أداة لخدمة سياساتها، ومارست التقلب المعهود عن تلك القيادة.

ولكن ما يلفت النظر هو الدور الخاص للاتحاد الإفريقي الذي جعل من أزمة دارفور حقل اختبار لتوجهاته الجديدة لمعالجة أزمات القارة. فقد تصادف إنشاء مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي مع تفجر أزمة دارفور التي ناقشها المجلس في اجتماعه الأول. وعلى إثرها لعب الاتحاد الإفريقي دوراً بارزاً ومتميزاً في التصدي للأزمة، حيث بادر بقيادة المفاوضات ثم بإرسال مراقبي وقف إطلاق النار وقوات حفظ السلام. وكانت واحدة من أهم مبادرات الاتحاد الإفريقي هي إنشاء لجنة الحكماء بقيادة تابو امبيكي، حيث طرحت اللجنة مبادرات خلاقة للتعامل مع الأزمة في الإطار القومي الشامل.

إلا أن دور الاتحاد الإفريقي واجه تحديات متعددة، من أبرزها ضعف الموارد وقلة الخبرة، إضافة إلى تحامل الإعلام الغربي والدبلوماسية الغربية التي دفعت إلى استبدال الدور الإفريقي بدور أممي. ولكن القوى الكبرى اضطرت، إزاء الرفض السوداني، للقبول بعملية هجين تقودها الأمم المتحدة ويمثل الطابع الإفريقي عمودها الفقري. ولكن هذه الصيغة خلقت توترات وتجاذبات بين أطرافها أثرت على فعالية العملية. وقد تمثلت هذه التجاذبات في صراع الولاءات الذي شاب دور الوسيط المشترك وقيادة البعثة المشتركة، حيث اجبر رودولف أدادا، أول رئيس

للبعثة المشتركة على الاستقالة في عام 2009 على خلفية انحيازه للاتحاد الإفريقي. أما الوسيط المشترك جبريل باسوليه فقد اتهم بالتنكر للاتحاد الإفريقي لصالح نيويورك وباريس. وقد نالت هذه التجاذبات من فعالية العملية المشتركة، خاصة في ظل تدخلات من دول مثل ليبيا وتشرذم الحركات الذي عوق من أي تقدم في جهود السلام.

وفي عام 2008 تقدمت دولة قطر بمبادرة غير معهودة لملء هذا الفراغ، ولقيت في ذلك تعاون الاتحاد الإفريقي والأطراف الدولية. إلا أن الدور القطري واجه تحديات تمثلت في الأداء البائس للوسيط المشترك، ومعارضة ليبيا وأطراف عربية أخرى، إضافة إلى استمرار تشرذم الحركات ومزايداتها. ويلخص دو فال قصة الدور الإقليمي في دارفور بأنها كانت قصة "ارتباك وتخبط وإحباط"، ولكنها شهدت أيضا مبادرات خلاقة وجريئة من لجنة الحكماء ودولة قطر وآخرين، ودشنت دور الاتحاد الإفريقي كلاعب محوري وفاعل في مجال تسوية الصراعات على القارة. وشدد على ضرورة الاستفادة من دروس وعبر هذه التجارب من أجل تقوية وإنجاح جهود حفظ السلام.

وفي الفصل الثاني عشر والأخير يعالج د. جيروم توبيانا تقلبات الموقف الدولي من دارفور من منظور فريد يجمع بين رواية التجربة الشخصية والتحليل العلمي، بداية بشرح ظروف استقالته في سبتمبر/أيلول 2011 من لجنة الخبراء المكلفة من مجلس الأمن باقتراح ومراقبة تطبيق العقوبات على الأفراد بموجب مبدأ "مسؤولية الحماية". وتعتبر هذه المساهمة متميزة لأنها تستعيد البعد الإنساني من زاوية أخرى، هذه المرة من منظور الأشخاص المعرضين للعقوبات، وغالباً بدون مبررات كافية. ويرى توبيانا أن المواقف الدولية المتذبذبة تجاه دارفور تتجسد في مآسي أشخاص مثل أدم يعقوب شريف، أحد المقاتلين السابقين في حركة تحرير السودان، وواحد من أربعة سودانيين فقط فرض عليهم مجلس الأمن العقوبات بسبب أدوارهم في أزمة دارفور (الثلاثة الآخرون هم موسى هلال وجبريل عبد الكريم (تك) واللواء جعفر محمد الحسن، كما اقترب مجلس الأمن من فرض عقوبات على عبد الواحد نور لولا المعارضة الأميركية). وقد توفي شريف بمرض السرطان في مصر عام 2012، وقد تأخر علاجه بسبب الحظر على السفر. ولكن من جهة أخرى، فإن

التقيد بالعقوبات كان نادراً، حيث كان هلال وغيره يسافرون بدون قيود و لم يقع تجميد لأموالهم. بل إن الأمم المتحدة دعمت سفر جبريل عبد الكريم إلى الدوحة، مما يعني أنها هي أيضاً لا تعبأ بالعقوبات التي فرضتها.

ويرى توبيانا أن النظرة إلى العقوبات تعكس الموقف الدولي من قضية دارفور، وهو موقف ساده اليأس من التوصل إلى حل، وأخذ يوجه اللوم إلى الحركات المتناحرة وتعويقها لجهود السلام. وفي نفس الوقت فإن المجتمع الدولي أوقع نفسه في تناقضات عبر إجراءات مثل إحالة الرئيس السوداني للمحاكمة الدولية بتهمة الإبادة، مع الاستمرار في التعامل مع النظام في جهود السلام. التناقض الآخر الذي وقع فيه المجتمع الدولي، ومعه الاتحاد الإفريقي ولجنة الحكماء بقيادة امبيكي، تمثل في التأكيد على ضرورة الحل القومي لأزمة دارفور، ولكن عملياً فإن كل الإجراءات تركز على فصل دارفور عن بقية القضايا. ويختتم توبيانا بدعوة المجتمع الدولي إلى تجاوز خلافاته وتناقضاته التي عوقت لعب دور بناء في حل قضية دارفور.

خلاصات

تنسج هذه المساهمات الثرية والمتعددة الزوايا صورة واضحة لواقع دارفور في نهاية عقد مضطرب وحافل بالمآسي والفرص الضائعة. فمن جهة تقدم إضاءات على جذور المشكلة من عدة زوايا مختلفة، بدءاً من تفاعلات التاريخ والجغرافيا السياسية (زين العابدين، هارون) وطبيعة الدولة السودانية والفجوة بين واقعها وطموحات نخبها، والتمازج بين الأرض والهوية والتضارب بين هذا التمسك بالأرض والتقاليد ومستجدات الديموغرافيا وتناقص الموارد (زين العابدين، خليفة، التجاني عبد القادر). هذه المعلومات الأساسية حول "إكراهات" البنية الجغرافية والسياسية والتاريخية والاجتماعية ضرورية حتى لا يقع المراقب في فخ استسهال نسبة جذور الأزمة إلى فاعل واحد. فإذا كانت هناك معضلة خارت في مواجهتها قوى كل الحكومات التي تعاقبت على البلاد، فلا بد من الانتباه إلى أننا أمام معضلة هيكلية لا تخضع بسهولة لإرادة الفاعلين.

ولكن ليست هذه كل القصة. ذلك أن كون ديناميات الواقع تضغط باتجاه معين لا يعني ضرورة الاستسلام لهذا الواقع. وفي هذا الصدد قد يكون الإكثار من الإشارة

إلى تاريخ دارفور وواقعها القبلي وتقاليدها، إلخ، عامل تضليل في بعض الأحيان. ذلك أن دارفور مثل غيرها تشهد تغييرات جذرية في واقعها، وانهيار للتقاليد بل وتحد لهـــا. وقد يصبح الحديث عن تاريخ مضى أشبه بالأساطير التي يتمسك بها النـــاس في ظـــل واقع لم تعد له بها صلة. وحتى بافتراض فاعلية الواقع والهياكل فإننا نحتاج إلى عوامـــل إضافية لتفسير التطورات. على سبيل المثال إن وجود غرفة ممتلئة بغاز قابل للاشتعال لا يفسر بمفرده نشوب الحريق، بل لا بد من التساؤل عن الشرارة التي أشعلته.

وفي هذا الصدد، نجد في مساهمة د. محمد الأمين خليفة إشارات واضـــحة إلى الخطوات التي أشعلت حرب العرب والفور في منتصف الثمانينات، حيث شـــرح بإسهاب الوقائع التي فجرت الوضع. هنا نجد التفاعل بين البنية والإرادة الفاعلة في أوضح صوره: هجرات غير منظمة من خارج البلاد، خرق للتقاليد المتعارف عليها وتهديد لمصالح ومعيشة قطاع مهم، رد فعل عنيف ضد هذا التغول يؤدي إلى ردود فعل مضادة أعنف. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: أين كانت الدولة من كل هذا؟ لماذا لم تنظم الدولة الهجرات، وتمنع الاحتكاك بين فئات المجتمع؟ ولماذا لم تتدخل عند تفجر الصراع من أجل ردع المعتدي وضبط الأمن؟ لماذا لم تنفذ نتائج مؤتمر الصلح؟

وهنا يذكرنا خليفة، أحد الفاعلين وقتها، عن أعذار عدة، منـــها الانشـــغال بحرب الجنوب وأجندات أخرى، وهي تبريرات تتسق مع تنويه التجاني عبد القادر حول ضغوط الموارد المحدودة أمام دولة تخوض حرباً تفرض عليها امتصاص الموارد من أي مصدر كان. وتحضرني في هذا المقام تفاصيل زيارة قمت بها لمدينة الفاشـــر في يناير عام 1987 في صحبة رئيس الوزراء وقتها السيد الصادق المهدي. وأثنـــاء جولة في مدينة الفاشر بصحبة نائب القائد العسكري في المدينة، مررنـــا بســـيارة تويوتا بيك-أب معطلة لأن أحد إطاراتها كان مفقوداً، فقـــال لي الرجـــل: هـــذه السيارة الوحيدة عند شرطة الحدود، وهي معطلة. وأضاف قائلاً: وعلى كل حال فإن المهربين ومحترفي النهب المسلح يمتلكون أحدث سيارات الدفع الرباعي وأسلحة متطورة، مما يجعل تسيير دوريات ضرباً من التهور، حتى لو لم تكن السيارة معطلة.

فوق ذلك فإن مقتضيات الواقع المتغير تفرض "إكراهات" جديدة. فإذا كانت الدولة ضعيفة وعاجزة، فإن تفجر حركات مسلحة ضدها، واضطرارها لتجيـــيش

ميليشيات مسلحة تدافع عن الدولة بدلاً من أن تدافع الدولة عن كل الناس، يضعف الدولة أكثر، ليس فقط عسكرياً واقتصادياً، وإنما أخلاقياً ومن حيث المشروعية. فتصبح الدولة عندها رهينة للعصابات المسلحة، وتفقد معنى أن تكون دولة. في نفس الوقت، فإنه إذا كان نقص التنمية هو لب الأزمة في دارفور، فإن اشتعال الحروب التي تخرب ما بني سلفاً، وتخلق بيئة طاردة للنشاط الاقتصادي والاستثمار، يكرس هذه الأزمة. فقد دمرت الحرب المدن والأسواق، وأهلكت الزرع والضرع، وشردت الناس، وأهدرت عشرات البلايين.

وهكذا نجد أنفسنا أمام سلسلة من الحلقات المفرغة. فحتى يسود السلام ونخاطب جذور القضية، لا بد من تنمية. ولكن التنمية تحتاج للسلام والاستقرار. من جهة أخرى فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن معالجة أزمة دارفور لا بد أن تتم في إطار قومي شامل. ولكن حتى يتحقق ذلك، لا بد من أن يتوحد أهل دارفور، وإلا أصبح كل حل يتم التوصل إليه مع فصيل أو فئة في دارفور مجرد انحياز من الدولة لفئة ضد أخرى. اي أن الحرب تكون مستمرة مع تغير الأطراف.

نستخلص كذلك من هذه المساهمات ان الحرب قد خلقت بدورها واقعاً لا بد من التعامل معه، وهو واقع متغير له ديناميات الذاتية، ويتجلى في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي والإنساني والاجتماعي. فالمرأة بعد الحرب والنزوح ليست هي المرأة قبل ذلك، والشباب ليسوا أيضاً هم الشباب. وكذلك الشأن مع القبيلة والسوق والمدينة والقرية. المعادلات الأمنية والعسكرية تغيرت كذلك، و"أهل المصلحة" في عالم الاقتصاد وغيره أصبح لهم شأن آخر. ولا ننسى كذلك دور القوى الإقليمية والدولية، وأثر المتغيرات الجيوسياسية، وما أكثرها وما أبعد أثرها.

وكما نوه بروفيسور الطيب زين العابدين، فإن المتغيرات اصبح لها حكمها. فالواقع الإنساني يكتسب أولوية مطلقة على ما عداه، وبعض المعالجات التي طبقت في هذا المجال (مثل قرارات المحكمة الجنائية والعقوبات الدولية) أصبحت في بعض الأحيان عائقاً أمام المعالجات النهائية المطلوبة. وقد تواتر في عدد من الفصول اقتراح توجيه المبالغ الهائلة التي تصرف على عمليات "حفظ السلام" والمعونات الإنسانية إلى أغراض التنمية وبناء السلام، لربما كان هذا أدعى لتحقيق سلام شامل. فهناك على سبيل المثال خلافات على التعويضات للمتضررين، وتكاليف

إعادة توطين النازحين، وهي مطالب يكفي قليل مما يصرف حالياً في دارفور على الوفاء بها. ولكن المسألة قد لا تكون بهذه البساطة.

بنفس القدر فإن الحديث عن "جذور" الأزمة يحتاج إلى إعادة نظر في وقت فرضت فيه المتغيرات واقعاً جديداً، وأصبح يتحكم في الساحة لاعبون جدد. فما كان يصلح من حلول قبل تفجر الأزمة، لم يعد صالحاً اليوم، وما كان يرضي زعماء القبائل قبل عقد من الزمان، لم يعد يرضي زعماء الحركات المسلحة؛ وما كان يرضي الحركات المسلحة عندما لم تكن هناك سوى حركتين لم يعد يرضي حركات اليوم. وما يرضي الحركات قد لا يرضي الشباب.

وما ينطبق على الداخل ينطبق على الخارج. فالمجتمع الدولي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الواقع الدارفوري، وهذا ينطبق بصورة أكبر على الجوار الإفريقي. ولهذا لم يعد من المتاح التفكير في حلول لأزمة دارفور بمعزل عن اللاعبين الدوليين والإقليميين، بمن في ذلك مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي والمحكمة الجنائية الدولية. وهذا بدوره يعود لخيارات الفاعلين الوطنيين، وفشلهم في التوافق على حلول، وهي إشكالية تم التنويه بها في عدد من فصول هذا الكتاب. فالحل الوطني متاح، ولكنه يحتاج إلى إرادة سياسية وعزيمة، ومرونة من الأطراف المعنية. ولعله عما قريب يصبح الوحيد المتاح، فكما أبانت عدد من المساهمات، فإن كثيراً من الفاعلين الدوليين انصرفوا إلى شؤون أخرى، ومن بقي منهم يغالب اليأس والإحباط من نزاع يبدوا أنه بلانهاية.

في المحصلة نحن أمام حلقات مفرغة متراكبة كما أسلفنا، تحتاج إلى حلول خلاقة. فهناك جد المركز والإقليم، من أيهما نبدأ، وجدل الجذور والتداعيات، وجدل الداخل والخارج. كل هذه الأمور متداخلة، وكلها تحتاج إلى معالجة، ولكن معالجة أحد أطراف المعادلة غير ممكن قبل معالجة الطرف الآخر.

وفي خاتمة هذا الكتاب سنطرح إن شاء الله خلاصة الحلول المتاحة من واقع الرؤية المتكاملة التي سعت هذه المساهمات مجتمعة لتقديمها.

عبد الوهاب الأفندي

لندن

أول أكتوبر/تشرين الأول 2013

المراجع

Harir, Sh. (1994) '"Arab Belt" versus "African Belt"', in Harir, Sh. and Tvedt, T. (eds), *Short-Cut to Decay: The Case of the Sudan*, Uppsala: Nordiska Afrikainstutet, pp.149-50.

Edward S. Herman and David Peterson, *The Politics of Genocide*, New York: Monthly Review Press, 2010.

Abdelwahab El-Affendi, "The Mother of All Conspiracies? Darfur, the Media and the 'War on Terror'", Heinrich Boll Foundation August 15, 2012, http://www.lb.boell.org/web/113-889.html

الأفندي، عبد الوهاب (2009) أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية والبحوث.

المقابلات:

بحر إدريس أبو قردة، الخرطوم، أبريل/نيسان 2012.

حسن برقو، الخرطوم، فبراير/شباط 2012.

إسماعيل حسين، الخرطوم، أبريل/نيسان 2012.

عبد الله آدم خاطر، الخرطوم، يناير/كانون ثاني 2012.

دريج، أحمد إبراهيم (2009)، سلسلة مقابلات أجريت في لندن خلال عامي 2009، 2010.

علي حسين دوسة، الخرطوم، أبريل/نيسان 2012.

إبراهيم سليمان، الخرطوم، أبريل/نيسان 2011.

عبد الله صافي النور، الخرطوم، يناير/كانون ثاني 2012 (وأيضاً الخرطوم، أبريل 2010).

الشرتاي إبراهيم عبد الله، الخرطوم، يناير/كانون ثاني 2012.

محمد عيسى عليو، الخرطوم، يناير/كانون ثاني، 2012.

الشفيع أحمد محمد، الخرطوم، فبراير 2012

الفريق شرطة الطيب عبد الرحمن مختار، الخرطوم، أبريل/نيسان 2012.

عبد الله علي مسار، الخرطوم، أغسطس/آب 2009.

يحيى الملك، الخرطوم، أبريل/نيسان 2012.

آدم حامد موسى، الخرطوم يناير/كانون ثاني، 2012.

الحاج آدم يوسف، الخرطوم، فبراير/شباط 2012.

موسى هلال، الخرطوم، يناير/كانون ثاني 2012.

الفصل الأول

دارفور: عواقب التفاعل بين جذور الأزمة وتداعياتها

الطيب زين العابدين محمد

تتعرض هذه المقالة إلى أزمة دارفور التي اندلعت في مطلع القرن الحادي والعشرين للتعرف على جذور المشكلة والأسباب التي أدت إليها، وما نشأ عنها من تهجير ونزوح ولجوء، وما ترتب على ذلك من إشكالات اقتصادية واجتماعية قاسية. خلقت هذه الأزمة، التي تفاقمت، واقعاً سياسياً وأمنياً معقداً تمثل في بروز دور الحركات المسلحة وقيادتها للعمل العسكري والسياسي وضعف دور القيادات التقليدية في الأحزاب والإدارات الأهلية، بالإضافة للانفلات الأمني واهتزاز هيبة الدولة في نظر المواطنين. واستدعى ذلك الواقعُ الذي شكل كارثة إنسانيةً تدخلاتٍ إقليميةً ودوليةً أدت إلى تعقيد المشكلة بدلاً من المساهمة في حلها لأن محاولات المعالجة انصرفت إلى فروع المشكلة وتوابعها وتجاهلت جذورها العميقة وأسبابها الأولية، لذلك ظلت الأزمة باقية تراوح مكانها وترتد على أعقابها. ونحاول في الختام إيجاد معادلة سوية توازن بين كيفية معالجة الجذور والتصدي للتوابع والنظرة لمستقبل أفضل تتعايش فيه كيانات أهل دارفور بالتراضي في سلام وأمن وحقوق عادلة.

دارفور: البيئة الجغرافية والخلفية التاريخية

يقع إقليم دارفور، الذي يسكنه سبعة ونصف مليون نسمة حسب إحصاء 2008 وتبلغ مساحته نحو 549 ألف كيلو متر مربع (نور: 2010، 57)، في القسم

الغربـــي من السودان وتحده أربع دول مجاورة هي ليبيا من الشمال والتشاد مـــن الغرب وإفريقيا الوسطى من الجنوب الغربـــي ومؤخراً جمهورية جنوب الســـودان الوليدة من ناحية الجنوب. ومثل بقية حدود السودان يتداخل وجود القبائل بـــين دارفور وبين جيرانها من الدول خاصة مع تشاد. واعتادت القبائل منـــذ القـــدم أن تنتقل من دولة لأخرى دون حواجز طبيعية أو قانونية. وتتوســـط أرض دارفـــور هضبة ذات سلاسل جبلية تشكل جبل مرة المشهور، والذي تنقسم منه المياه حيث تنحدر مياه الأمطار الكثيرة وتصب في أودية عميقة يتجه بعضها جنوبـــا إلى بحـــر العرب وتتجه أخرى غرباً إلى بحيرة تشاد وتذهب بعض المياه شمالاً لتلتقي بـــوادي هور العظيم. تغطي الجزء الشرقي والشمالي من الإقليم رمال كثيرة بينمـــا توجـــد الأراضي الطينية والسهول المنبسطة في الجزء الجنوبـــي والجنوب الغربـــي حيـــث تكثر الأمطار والنباتات والغابات التي تقل كلما اتجهنا شمالاً حتى تصبح صـــحراء قاحلة (موسى: 2005، 11). وفي ظل هذه البيئة الطبيعية المتنوعة ساد مناخُ السافنا معظم أنحائها الفقيرة في الوسط والشمال، وكثرت الأعشاب والأشجار في المناطق الجنوبية، أما مناطق جبل مرة في أواسط دارفور والتي ترتفع عالية عن سطح البحر فيسود فيها مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتصلح لزراعة الفواكه والخضر من كل نوع (مصطفى: 1999، 29). وأدى التباين في الظروف البيئية والمناخيـــة إلى تنوع النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش فقد اختارت بعض الجماعات القبلية مثل الميدوب والزغاوة والزيادية والرزيقات الشمالية والبني حسين الاعتماد علـــى رعي الإبل والماعز كحرفة رئيسة لهم في المنطقة الشمالية؛ حيث لا تسمح معدلات الأمطار الشحيحة إلا بزراعة مساحات قليلة لا تفي بحاجيات الأسرة، والتي كادت أن تنتهي بعوامل الجفاف والتصحر. وهناك مجموعات مستقرة في وســـط الإقلـــيم مارست الزراعة حرفة رئيسة لها مثل البرتي والتنجر والفور والبرقد والمساليت، وفي جنوب دارفور حيث المياه متوفرة اشتغلت العديد من القبائل مثل الرزيقات والهبانية والبني هلبة والمساليت والتعايشة والمعاليا والسلامات والفلاتة بالزراعة وتربية الأبقار التي تناسب طبيعة التربة وما تجود به من حشـــائش وأعشـــاب. وأدت الـــتغيرات المناخية التي نجمت عن الجفاف والتصحر خلال العقود القليلة الماضية إلى امتـــهان الرعي والزراعة معاً كحرفتين متكاملتين بين قبائل الوســـط والجنـــوب اســـتجابة

لصراع البقاء في بيئة تتقلص مواردها الطبيعية بمرور الأيام وتضيق بزيادة السكان والحيوانات.

وبما أن القبائل الرعوية في الشمال اعتادت منذ زمن بعيد أن ترحل بإبلها ومواشيها جنوباً في فصل الصيف طلباً للمرعى والماء فإن الإدارة البريطانية منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي حددت مسارات رئيسة بعينها يسلكونها جنوباً في أوقات معينة حتى لا يتضرر المزارعون على جنبات المسارات التي تبلغ مئات الكيلو مترات من هجمات البهائم قبل حصاد المحاصيل الزراعية في مواسمها، وما زالت هذه المسارات باقية ومعتمدة لدى الدولة وإن ضعف الالتزام بها وبمواقيتها وأعرافها بسبب حلول الصيف مبكراً في مناطق الرعي الشمالية واستعجال الرعاة المسير جنوباً قبل المواعيد المحددة لهم. وليس غريباً في ظل تلك الظروف المعيشية القاسية أن تنشب صراعات بين القبائل في دارفور من أجل الاستحواذ على الأرض بما فيها من مياه ومراعي إلا أن حدة الصراعات زادت وتيرتها بصورة غير مسبوقة في العقود الثلاثة الأخيرة لأن المعايش بدأت تضيق بالكثير من السكان.

ولإقليم دارفور خصوصيته السياسية والإدارية والثقافية وتكوينه السكاني العرقي من قبائل عديدة ذات أصول إفريقية وأخرى عربية تتنافس جميعاً لامتلاك الأرض وموارد المياه لأنها وسيلة المعاش الأولى للإنسان والحيوان. وللإقليم تاريخه العريق في الإدارة والحكم المستقل منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي حين استطاع سلاطين الفور السيطرة على ممالك جيرانهم من الداجو والتنجر وحافظوا على استقلال مملكتهم وتوحيدها لبضع قرون بفضل قوتهم العسكرية وحسن إدارتهم للتنوع العرقي والالتزام بالأعراف والتقاليد. وسلمت سلطنة دارفور من غزو الجيش التركي الذي فتح السودان في 1821 إلى أن سيطر عليها الزبير باشا في 1874 باسم الخديوي إسماعيل، ثم سقطت في يد المهدية في أخر عام 1883. وبهزيمة جيش الخليفة عبد الله التعايشي في 1898 رجع الأمير علي دينار بن زكريا بن السلطان محمد الفضل الذي كان حبيساً بأمدرمان تحت مراقبة الخليفة سريعاً إلى الفاشر عاصمة السلطنة بقصد استرجاع ملك أجداده، ونجح في ذلك بحكم شجاعته وحنكته واستحقاقه في وراثة سلطنة الفور. وتمكن علي دينار من هزيمة منافسيه والمتمردين عليه وداهن الحكام البريطانيين الجدد فتركوه سلطاناً على

دارفور إلى أن انحاز للسلطان العثماني الذي أعلن الجهاد ضد الإنجليز مما اضطرهم إلى حربه وقتله في 1916، وضمت دارفور بعدها لسودان وادي النيل.

جذور الأزمة وأسبابها

تفجرت الأزمة في دارفور بصورة مفاجئة ودرامية في شكل النزاع المسلح الذي اندلع في 2002–2003 بين الحكومة المركزية وحركتين مسلحتين (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) ينتمي معظم أفرادهما إلى قبائل ذات جذور إفريقية (الفور والزغاوة والمساليت)، إلا أن لها جذورها في تاريخ الحكم بالسودان الذي اتسم بإهمال المناطق البعيدة عن المركز، وفي التوزيع غير العادل للثروة والسلطة. وكان الحكم الاستعماري هو الذي أرسى أسس هذا الإهمال، ولكنه تواصل بعد الاستقلال وتفاقم آثاره لأسباب سيأتي ذكرها. وقد كان النزاع المسلح ضد الحكومة المركزية تطوراً نوعياً في تاريخ دارفور التي اعتادت على الصراع بين القبائل، خاصة الزراعية والرعوية، لعقود طويلة ولأسباب مختلفة. وشكلت ملكية الأرض وعصبية القبيلة الحاضنة الأساسية لتفاقم أزمة دارفور واتساع نطاقها واستمرارها لسنوات عديدة. فالفرد في دارفور تبعٌ لقبيلته في الخير والشر لا يستطيع الفكاك منها؛ فهي الملاذ في الشدائد والمثابة في النكبات تنتصر له ظالماً أو مظلوما! وبما أن القبيلة تسكن في قطعة أرض معلومة الحدود، وغالباً ما تزاول نشاطاً اقتصادياً مشتركاً إما الرعي أو الزراعة أو الاثنين معاً وفقاً لطبيعة المنطقة وتقاليدها، فإن ذلك من شأنه تقوية أواصر القبيلة وزيادة ارتباطها بأرضها.

إبان هيمنة الحكومات العسكرية (عبود والنميري والبشير) على السلطة في السودان لحوالي 40 عاما حظر فيها نشاط الأحزاب السياسية وحرية الاتحادات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني أصبحت القبيلة هي المتنفسَ الوحيد للانتماء والمناصرة فزادت عصبيتها بدلاً من أن تتناقص بانتشار التعليم والتمدن وتطور المجتمع. وتخضع القبيلة في دارفور لنمط إداري أهلي متوارث يرتبط بالأرض يقف في أعلاه الملك أو السلطان بالنسبة للديار الكبيرة العريقة مثل دار المساليت ودار قمر ودار تاما في غرب دارفور، ودار برتي ودار زغاوة ودار ميدوب في شمال دارفور. ويعتبر منصبا المقدوم والدمينقاوي أعلى من زعيم القبيلة لأنهما بمثابة حكام

على الأقاليم ونواباً للسلطان الكبير. ويتولى الناظر زعامة قبائل البقارة الذين يتمركزون في جنوب دارفور مثل دار رزيقات ودار هبانية ودار بني هلبة ودار تعايشة. أما القبائل التي تمتهن رعي الإبل (الأبالة) في شمال دارفور فيطلقون على زعيم القبيلة "الشيخ" مثل شيخ عرب المهرية وشيخ عرب المحاميد وشيخ عرب العطيفات وشيخ عرب الزيادية. وهناك مناصب أخرى دون مستوى الزعيم الكبير مثل: الأمير والفرشة والشرتاي والعمدة، وتختلف الألقاب باختلاف المناطق والقبائل. وقد تتجاوز قبائل دارفور المائة قبيلة وإن كان بعضها انقسم على نفسه وأصبح يعرف باسم مستقل وزعامة مستقلة (أرباب: 1998، 104-108).

وللقبيلة في دارها استقلالية تامة في إدارة شؤونها، فما كان سلاطين الفور يتدخلون في شؤون القبيلة الداخلية طالما التزم زعيمها بطاعة السلطان، وأداء ما فرض عليه من إتاوة مالية أو عينية، وبتعبئة الرجال المقاتلين في حالة الاستنفار للحرب ضد عدو السلطان. وسارت الإدارة البريطانية بعد سيطرتها على دارفور على ذات النهج في الحكم غير المباشر لقلة تكلفته وكفاءته في حفظ الأمن ومحاربة الجريمة ودفع الضرائب، وبعد دراسة متأنية قننته بمراسيم وقوانين تحت مسمى الإدارة الأهلية مثل قانون شيوخ العرب (1922) الذي يحدد سلطات القضاة، وقانون المحاكم الأهلية (1932)، وقانون مجالس الحكم المحلي لسنة 1937 (نازك: 1998، 54). ولم يطرأ تغيير يذكر على نمط الإدارة الأهلية في دارفور إبان الحكم الوطني بعد الاستقلال إلى أن قام الرئيس نميري بحلها في عام 1970 لأسباب أيدولوجية أكثر منها عملية. وقد عادت الإدارة الأهلية مرة أخرى بعد سقوط نظام نميري ومجيء الديمقراطية الثالثة (1986-1989)، ولكنها فقدت الكثير من هيبتها ومكانتها لدى المواطنين. فقد تطلع كثير من الشباب المتعلمين الذين انخرطوا في أجهزة الحزب الحاكم (الاتحاد الاشتراكي السوداني أو المؤتمر الوطني من بعد) وفي المجالس المحلية والإدارات الحكومية ومؤسسات الحكم الإقليمي لممارسة السلطة المحلية بدلاً من الزعامات القبلية المتوارثة غير المتعلمة. وزاد من ضعف الإدارة الأهلية التي كانت تلعب دوراً مقدراً في فض النزاعات والصلح بين القبائل، أن تم تسييسها على يد الحكومات المركزية التي ما عادت محايدة في موقفها تجاه الاحتكاكات والنزاعات القبلية خاصة في فترة حكم الإنقاذ التي طالت لأكثر من عشرين عاماً.

وبالنسبة لقبائل دارفور فإن الأرض هي مركز الصراع نظراً لأهميتها الاقتصادية ومغزاها التاريخي والاجتماعي. تسمى دار القبيلة في دارفور بالحاكورة (الجمع حواكير) ولها جذور ضاربة في القدم منذ بداية سلطنة الفور، فقد اعتاد السلاطين أن يمنحوا إقطاعيات محدودة للأفراد من حاشيتهم الأقربين وكبار رجالات الدولة والعلماء (الفقراء) والتجار، وإقطاعيات واسعة يتم منحها للقبائل الكبيرة أو المقربة من السلطان إبان حكمهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وذلك بوثائق مكتوبة ومعلنة ومحددة بصورة دقيقة (O'Fahey: 1980, 50-53)). والدار تعني "الوطن" وهي تشكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجموعة المعينة والتي ترى فيها تجسيداً لمكانتها الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافي (نور: 89)، لذا فالتمسك بها يعني حياة القبيلة وتناصرها ومكانتها الاجتماعية. وفي عرف أهل دارفور أن تلك الحيازة السلطانية تعني ملكية تلك الأرض للقبيلة التي منحت لها، ولا يجوز لقبيلة أن تدخل دار قبيلة أخرى أو تقيم فيها إلا بإذن من زعيم القبيلة صاحبة الدار، وإذا استضيفت قبيلة أو مجموعة سكانية في دار قبيلة هي صاحبة الدار يجوز للقبيلة المستضافة أن تقيم وتنتفع من الأرض بنشاط زراعي أو رعوي لكن لا يحق لها التصرف في الأرض أو تولي مسؤولية إدارية أو سياسية فيها. وقد جرّ ذلك التقليد العريق مشاكل لا حصر لها بين قبائل الإقليم ومجموعاته السكانية المختلفة، وظلت حيازة الأرض وملكيتها والحقوق المترتبة عليها هي أكبر سبب للنزاع والصراع القبلي في دارفور ليس فقط بين المزارعين المقيمين وبين الرعاة الرحل ولكن أيضاً بين أصحاب الدار الأصليين الذين يتمسكون بالعرف الذي يعطيهم السيطرة التامة على الأرض وبين القبائل الصغيرة المقيمة معهم في نفس الدار لعشرات السنين دون أن تكون لهم أية حقوق على الأرض. ويعتقد الأخيرون أن ذلك العرف ظالم ومتخلف لأنه يفرق بين حقوق المواطنين التي ينبغي أن تكون متساوية، فالقبائل التي لها ديار تتمتع بحقوق كاملة على أرضها في حين لا تملك القبائل الأخرى التي ليست لها دور أية حقوق سياسية أو إدارية مهما طال بقاؤها في تلك الديار. وبصرف النظر عن عدالة نظام الحواكير أو عدم عدالته فإنه أصبح من الموروثات الثقافية التي يتمسك بها معظم أهل دارفور وتتكتل القبائل صاحبة الدور بالتمسك بها والذود عنها بكل وسيلة ويصعب لأي سلطة في الوقت

الحاضر أن تتجاوز نظام الحواكير دون تراضٍ واسع بين أهـــل دارفـــور بمختلـــف قبائلهم. وكان لا بد أن يؤدي ذلك الوضع إلى احتكاكات ونـــزاعات بين مـــن يملك الأرض ومن لا يملكها خاصة في ظروف الجفاف والتصحر الـــذي بـــدأ في العقود القليلة الماضية يضرب مناطق الرعاة في شمال الإقليم. ولقد أثبت الباحـــث محمد سليمان في كتابه القيم "السودان: حروب المـــوارد والهويـــة" أن نشـــوب النـــزاعات في شمال دارفور بين 1950 إلى 1990 يرتبط طردياً بمعـــدل ســـقوط الأمطار، ويكشف أن الفترة المذكورة شهدت ثلاث فترات جفاف طويلة إحداها وقعت في منتصف الستينيات وكانت خفيفة نسبياً، والفترتان الأخيرتان وقعتـــا في النصف الأول من السبعينيات وفي النصف الأول من الثمانينيات وتميزتـــا بجفـــاف شديد، وشهد الجفاف الأخير مجاعـــة كـــبيرة أدت إلى اضـــطرابات اجتماعيـــة وصدامات مسلحة عالية الوتيرة وإلى نـــزوح سكاني واسع من منـــاطق الجفـــاف والحرب (سليمان: 2000، 338–339). وقد عجزت الحكومات المركزية أن تفعل شيئاً إزاء موجات الجفاف الطويلة التي ضربت الإقليم وما تبعهـــا مـــن مجاعـــات واضطرابات ونـــزوح، بل إن الرئيس نميري رفض مجرد الإعلان عن المجاعة الـــتي وقعت بالإقليم في 1984 حتى يجذب معونات من الدول المانحة رغم حسن علاقتـــه في ذلك الوقت بالدول الغربية والخليجية. وأدى ذلك الإهمال إلى الانطبـــاع بـــأن "أهل البحر" أي سكان الوسط النيلي الذين يسيطرون على الحكومة المركزيـــة لا يأبهون لما يحدث في دارفور من أزمات وكوارث وكأنها إقليم خارج السودان.

وشهدت دارفور صراعات قبلية كبيرة وعديدة منذ أول الثلاثينيات وتوالـــت بعد ذلك كل بضع سنوات لكنها زادت كثيراً بعد الســـبعينيات والثمانينيـــات، وأصبحت تتكرر في كل سنة تقريباً بل وأكثر من مرة في السنة الواحدة مع عجـــز الدولة في معالجة تلك الصراعات بالحنكة والحزم والحياد المطلوب بـــين أطـــراف الصراع. ودارت معظم تلك الصراعات حول الأرض والمرعى، ومـــوارد الميـــاه، وسرقة البهائم، والحدود بين دُور القبائل، والاســـتقلال الإداري للأقليـــات الـــتي تساكن قبائل كبيرة هي صاحبة الدار والتنافس معها على المناصـــب السياســـية في المركز أو الإقليم. وساهمت عوامل أخرى هامة في خلق بيئة حاضنة للنـــــزاعات بإقليم دارفور على رأسها ضعف التنمية الاقتصادية والبشرية لعقود طويلة، وعندما

تفجرت أزمة دارفور في فبراير/شباط 2003 نظّمت جامعة جوبا -بناءً على مبادرة من بعض الناشطين والأكاديميين من أبناء دارفور - مؤتمراً علمياً تحت عنوان "التنمية مفتاح السلام في دارفور" يهدف للخروج بالإقليم من الدائرة الاقتصادية المغلقة بين الزراعة والرعي بعد أن اتضح جلياً أن الأرض ومواردها الطبيعية لا تفي بحاجيات أعداد السكان والحيوان المتزايدة، وصدرت أوراق الندوة في شكل كتاب بذات الاسم حرره آدم الزين وآخرون.

إن معظم أهل دارفور خاصة المتعلمين منهم يتفقون على أن العلاج الجذري لأزمة دارفور هو التنمية الاقتصادية التي تغير سبل كسب العيش التقليدية من زراعة ورعي يعتمدان على الأمطار المتناقصة إلى أنماط معيشية حديثة تقوم على استقرار الرحل وتصنيع المحاصيل الزراعية ومنتجات الحيوان وتعدد وسائل الكسب والاستخدام. ويذكرون أيضاً أن أهل دارفور هم من أقل الأقاليم تمثيلاً في السلطة الاتحادية خاصة بالنسبة لحجمهم السكاني المقدر، ومساهمتهم في الثروة القومية وفي صادرات البلاد من حيوانات ومحاصيل زراعية، ولذلك كان بندًا اقتسام السلطة والثروة على رأس كل الاتفاقيات التي عقدت بين المركز وحركات دارفور المسلحة. وبدأ إهمال التنمية منذ الإدارة البريطانية التي ضمت إقليم دارفور لحدود السودان بعد الحرب العالمية الأولى، فقد شغلت لعقدين من الزمان باستتباب الأمن في الإقليم وبتقنين وتنظيم الإدارة الأهلية فلم تجد دارفور حظها من مشروعات تنموية كبيرة مثل ما حدث في وسط السودان. وتعاقبت الحكومات الوطنية من عسكرية وديمقراطية دون أن تحفل كثيراً بتنمية الإقليم لبعده عن المركز وضعف طرق الاتصال به، ولتخلف أهله في مجال التعليم والالتحاق بوظائف الخدمة المدنية والترقي في قيادة العمل السياسي من خلال الأحزاب القومية الكبيرة. وعليه لم تتغير أنماط كسب العيش في الإقليم منذ عهود طويلة وما عادت الأرض تكفل معيشة كريمة لسكانه. (مصطفى: 91). وقد وثق صِدِّيق أمبدة لحالة الغبن التنموي في الريف السوداني ومنه إقليم دارفور بصورة علمية متينة ومفصلة تكشف الإهمال المريع الذي عانت منه الأقاليم الطرفية من قبل الحكومات المتعاقبة (آدم الزين: 2003، 76-130). واستتبع النزاع حول الأرض نزاعاً حول السلطة لأنها عامل مهم في ترجيح كفة طرف على الطرف الآخر، فقد حرصت القبائل الكبيرة

لربط نفسها مع أحد الأحزاب الكبيرة (الأمة القومي أو الاتحادي الديمقراطي ومؤخراً الجبهة الإسلامية القومية) وتجتهد القبيلة أن يكون كل نواب البرلمان الاتحادي أو المجلس التشريعي الإقليمي الذين يمثلون منطقتها من أبناء القبيلة.

واستشعر عدد من أبناء دارفور المتعلمين مشكلة الإقليم التنموية فسعوا منذ وقت مبكر لتأسيس تنظيمات سياسية تتجاوز الأحزاب السياسية التقليدية وتطالب بحق الإقليم في التنمية والتطور مثل حركة اللهيب الأحمر التي ظهرت في نهاية الخمسينيات و لم يكن لها أثر يذكر، وجبهة نهضة دارفور التي ظهرت بعد ثورة أكتوبر 1964، وحصرت مطالبها في المطالبة بتمثيل دارفور في البرلمان بنواب من المنطقة ليسوا مستوردين إليها من الخرطوم كما حدث في انتخابات الخمسينيات، والتزام نواب دارفور جميعاً بالسعي لتحقيق التنمية في الإقليم رغم اختلافاتهم الحزبية، ونشر التعليم وتوفير خدمات الصحة العلاجية، وإلغاء الضرائب والرسوم الحكومية. وبعد تفرق قيادات جبهة نهضة دارفور على الأحزاب التقليدية وانشغالها بمعاركها الداخلية نشأ في نيالا عام 1968 تنظيم سري شبه عسكري باسم حركة سوني التي كان قوامها بعض المتقاعدين من القوات النظامية وانحصر تكوينها وسط قبائل الفور والمساليت والتنجر (مزارعون وأفارقة)، وكشف بيان لها صدر في يناير/كانون ثاني 1969 انحيازاً يسارياً ضد العرب جاء فيه أن "محافظات دارفور يقل حظها في التنمية بسبب سيطرة فئة الجلابة (العناصر الوافدة من الوسط النيلي بقصد التجارة والاستثمار) على الحياة الاقتصادية واستغلالهم للناس البسطاء وتسخيرهم في الزراعة والعمالة الرخيصة مما جعل دارفور غير قادرة على الإسهام في تنمية قدراتها... وإن الثورة على الأوضاع الراهنة تتطلب وحدة الفور والمساليت والتنجر لقطع الطريق أمام انتهازية الجلابة التي هي جزء من الرأسمالية والنظام العشائري" (المركز السوداني: 2005، 66-67). ولعل حركة سوني كانت بداية الاستقطاب العرقي بين العرب والأفارقة، وتبعها بعد حوالي 20 سنة تكتل سياسي من القبائل العربية باسم "التجمع العربي" الذي خاطب رئيس الوزراء الصادق المهدي في الديمقراطية الثالثة (1986-89) بأنهم -أي العرب- بحكم ما لهم من ثقل سكاني في دارفور ومساهمة اقتصادية في الدخل القومي وتأهيل علمي ينبغي أن يمثلوا كحد أدنى بالنصف في المناصب الدستورية بحكومة الإقليم وممثلي

الإقليم في حكومة المركز، ولأن معظم قيادات التكتل كانت منحازة لحزب الأمة فقد استجاب رئيس الوزراء لبعض تلك المطالب (حقار: 2003، 239–40). وشهدت الصراعات القبلية تحالفات كثيرة متباينة بين العرب في مواجهة "الزرقة" وبين الزرقة في مواجهة العرب وبين خليط من هؤلاء وأولئك ضد خليط آخر، ومع ذلك فقد برهن أهل دارفور على إمكانية اتحادهم ضد الحكومة المركزية رغم اختلافاتهم العرقية والقبلية والسياسية فقد وقفوا ضد قرار الرئيس نميري بدمج كردفان مع دارفور في إقليم واحد كأحد كيانات الحكم الإقليمي الذي استحدثه نميري في مطلع الثمانينيات ونجح أهل دارفور في إلغاء ذلك القرار رغم تعنت الحكم العسكري في البداية، وبقيت دارفور إقليماً قائماً بذاته، كما نجحوا أيضاً في تنظيم انتفاضة شبابية شعبية في عواصم الإقليم لإسقاط الحاكم الذي عينه الرئيس نميري على دارفور لأنه ليس من أبناء الإقليم.

ومما أدى إلى تعميق مستوى الصراع القبلي وزيادة خطورته في الإقليم انتشار ثقافة حمل السلاح الشخصي الأبيض مثل السكين والحربة والسيف بين الرجال وكأنه علامة على بلوغ سن الرجولة، ثم تطور الأمر إلى حمل السلاح الناري لحماية قطعان البهائم وهي ترتحل من منطقة إلى أخرى وللدفاع عن النفس والقبيلة. وأدى النزاع الليبي–السوداني والحرب الليبية–التشادية والحرب التشادية–التشادية في الثمانينيات إلى انتشار أنواع متقدمة من السلاح الناري الفتاك، وقد استعمل الرئيس القذافي دارفور معبراً للسلاح والمقاتلين لداخل تشاد مناصرة منه للعناصر العربية ضد الحكومة التشادية، وجنّد بعض قبائل شمال دارفور العربية لهذا الغرض. ونتج عن ذلك التدخل الليبي تدهور العلاقة بين الفور والقبائل العربية التي عمدت إلى حرق العديد من قرى الفور حتى تسيطر على المنطقة الحدودية مع تشاد وتشن منها عمليات عسكرية داخل الأراضي التشادية.

وقد أصبح السلاح بعد تلك الحروب متاحاً لكثير من الناس مما أدى لاستعماله بكثرة في حوادث النهب المسلح وصراعات القبائل، وفي نشأة الحركات والمليشيات المسلحة التي تحارب ضد الحكومة والتي تحارب معها. ولعل إقليم دارفور حالياً هو الأكثر وفرة في السلاح بكل أنواعه وأسهلها في امتلاكه

دون ترخيص وأقلها سعراً. فالعناصر المتحاربة كثيراً ما تعرض سلاحها الذي كسبته في الحرب أو منح لها من الحكومات المتشاحنة للبيع في سوق دارفور، لذلك صارت كل أنواع النزاعات الدائرة في الإقليم أكثر عنفاً ودموية من أي وقت مضى. والجدير بالذكر أن الدولة بدأت سلطتها تضمحل تدريجيا وتفقد هيبتها ومكانتها في نفوس المواطنين لأنها عجزت عن فرض سلطانها على الأرض والقيام بدورها في حفظ الأمن وحماية السكان المدنيين من الفئات الخارجة على القانون، وتعترف الحكومة بلسان ولاتها في دارفور ورئيس السلطة الإقليمية بضعف الأجهزة الشرطية والأمنية والقضائية والعسكرية المناط بها حفظ القانون ومحاسبة المعتدين والمجرمين.

تطورات الأزمة

لو تجاوزنا الأوضاع الطبيعية والتاريخية والسياسية التي ساهمت في نشأة جذور الأزمة بدارفور ابتداءً لوجدنا أسباباً أخرى ساعدت في اشتعال الأزمة واتساع نطاقها وتعقيدها بالمستوى الذي بلغته في 2003–2004 وما تلا ذلك من تطورات للنزاع وتداعياته حتى وصفتها الأمم المتحدة بأنها "أكبر كارثة إنسانية في العالم". يقول بعض المراقبين لأزمة دارفور إن مؤتمرات الصلح القبلية التي جرت بعد صراع دامٍ في التسعينيات مثل (المؤتمر بين الزغاوة والعرب في كتم 1994، ومؤتمر المساليت والعرب في الضعين 1996، وآخر بين ذات القبيلتين بالجنينة 1999، ومؤتمر الرزيقات والزغاوة في الضعين 1997، ومؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور الثلاث في نيالا 1997) لم تجد قراراتها وتوصياتها حظها من التنفيذ رغم شهود الحكومة الاتحادية في أعلى مستوياتها لتلك المؤتمرات والتوقيع عليها، وبخاصة المؤتمر الأخير الذي حضره رئيس الجمهورية والدكتور حسن الترابي رئيس المجلس الوطني واللواء جورج كنغور أروب نائب رئيس الجمهورية وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين. وقد أصدر المؤتمر عدداً من التوصيات تقع مسئولية تنفيذها على الحكومة الاتحادية تتعلق بـ: مكافحة النهب المسلح، ومحاربة تجار السلاح، وحل الإشكاليات الحدودية بين الولايات، والتطبيق الحازم لقانون الهجرة مع دول الجوار، وتقسيم السلطة والثروة وفقاً لتعداد السكان بكل ولاية،

وتطوير الزراعة والمراعي، وتحمل الحكومة الاتحادية لأجور المعلمين وتكلفة الكتاب المدرسي التي فشلت الولايات في توفيرها مما أدى لقفل المدارس لشهور عديدة، وتشجيع تجارة الحدود، وإنشاء شركات مساهمة لتسويق المنتجات الزراعية، وإعطاء أولوية لطريق الإنقاذ الغربي وتشييد مطار الشهيد صبيرة، وغيرها من مقترحات التنمية والاستثمار وخدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء (مصطفى، 252-283).

وبدأ العداء لدى بعض أبناء القبائل الإفريقية يتحول من غرمائها بين القبائل العربية نحو الحكومة المركزية بصفتها السبب الأساس من وراء مشاكل الإقليم الأمنية والتنموية فهي لا تفي بتعهداتها الاتحادية وتحابي العناصر العربية على حساب العناصر الإفريقية ولا تتفاوض بجدية إلا مع حركات التمرد التي تحمل السلاح ضدها كما حدث مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي ساهمت بدورها في إشعال تمرد بدارفور في 1991 تحت قيادة الزعيم الإسلامي يحي بولاد الذي قتل أثناء محاولته الوصول بقوة عسكرية محدودة إلى جبل مرة الذي تسيطر عليه قبيلة الفور. وشهدت هذه الفترة التي أعقبت مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور الثلاث (1997) تأسيس حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في أواخر 2002 وأوائل 2003، وجاء غالبية أفرادهما من ثلاث قبائل ذات جذور إفريقية هي الفور والمساليت والزغاوة. بدأت الحركتان أنشطتهما العسكرية بشنهما هجمات ضد قوات الشرطة المحليين ونهب ممتلكات وأسلحة حكومية، وتفاجأت الحكومة بالتمرد و لم تحسبه أمراً خطيراً في البداية إلى أن تكرر الهجوم في مارس وأبريل 2003 بشكل أكبر وأخطر على المنشآت الحكومية في كتم والطينة والفاشر، بما في ذلك القسم العسكري من مطار الفاشر حيث دمر المتمردون العديد من الطائرات العسكرية وقتلوا كثيراً من الجنود وأسروا قائد سلاح الطيران من منزله. و لم يفرج عن الرجل إلا بعد ثلاثة أشهر بوساطة قبلية، الأمر الذي هز سلطة الدولة وأضعف هيبتها في الإقليم مما شجع الكثير من الشباب للالتحاق بحركات التمرد. ولعب التدخل الخارجي من بعض دول الجوار (ليبيا والتشاد وأرتيريا) ومن إسرائيل دوره في دعم وتشجيع الحركات المسلحة ضد سلطة الخرطوم.

مواجهة الحكومة للتمرد

بعد أن ثبت للحكومة جدية حركة التمرد وخطورتها لجأت للحل العسكري الأمني بتوجيهات وقيادة من المركز، ولكنها منيت بعدد من الهزائم المتكررة على يد الحركات المسلحة فقد كانت مواردها العسكرية غير كافية في أنحاء الإقليم نظراً لأن كثيراً من قواتها كانت لا تزال بجنوب السودان. قررت الحكومة سحب معظم قواتها الشرطية إلى المراكز الحضرية حماية لها؛ مما أعطى المتمردين الفرصة لمد سيطرتهم على كثير من المناطق الريفية. وعندما عجزت الحكومة عن مواجهة حركات التمرد دعت القبائل المحلية إلى مساعدتها في قتال المتمردين مستغلة التوترات القائمة بين تلك القبائل ومصالحها المتضاربة. واستجابت للنداء بعض قبائل البدو العربية التي كانت تعاني من الزحف الصحراوي على أراضيها التقليدية خاصة قبيلة المحاميد التي اعترف شيخها موسى هلال، الذي شكل أكبر مليشيا مسلحة داعمة للحكومة، علانية بأن الحكومة استنفرته فنفر معها، ودعا قبيلته لحمل السلاح ضد المتمردين وضد قبائلهم التي تدعمهم. وقال هلال إن عملياتهم كانت بأوامر من كبار قادة الجيش في دارفور والخرطوم (فلينت ودو فال: 2006، 64–67). وأجزلت الحكومة العطاء لزعماء القبائل الذين هبوا لنجدتها. وتشير بعض التقارير إلى أن أجانب من التشاد وبعض دول غرب إفريقيا انضموا أيضاً للقتال في صف الحكومة طمعاً في عطاء الحكومة وفي الغنيمة التي يغصبونها من العدو.

أطلق السكان على هؤلاء "المجندين" مصطلح "الجنجويد"، والكلمة تعني في لغة أهل دارفور قاطع الطريق المسلح الذي يمتطي جواداً أو جملاً. ولما كثر النقد على الحكومة من المنظمات الدولية ومن وسائل الإعلام العالمي بسبب انتهاكات الجنجويد وجرائمهم قامت بضم معظمهم إلى قوات الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية شبه النظامية وحرس الحدود وأعطتهم الأسلحة والزي الرسمي لتلك القوات حتى تنفي عن نفسها شبهة الاستعانة بقوات قبلية غير منضبطة (تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور: 2005، 33–36). ولقد ارتكبت هذه القوات القبلية معظم الانتهاكات الإنسانية التي حدثت في دارفور لأن مشاركتها في القتال كانت أصلاً من أجل المغنم، وكانت حريصة على الاستيلاء على أراضي وممتلكات قبائل

المتمردين أكثر منها على محاربة المتمردين. وقد أدت الهجمات التي تعرّض لها المدنيون من الجنجويد ومن القصف الجوي والمدفعي للجيش السوداني إلى تدمير وحرق قرى بأكملها وقتل وتشريد مجموعات كبيرة من السكان، وهو ما جلب للحكومة اتهامات دولية وحقوقية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد اعترف وزير العدل السوداني بأن الحكومة كانت لها علاقة بالجنجويد الذين أساءوا لتلك العلاقة بما ارتكبوه من تخريب وتأسف الحكومة لذلك وستعاملهم بعد الآن بصفتهم خارجين على القانون (تقرير لجنة التحقيق، 50). كما لجأت الحكومة إلى تشقيق الحركات المسلحة إلى مجموعات صغيرة ليسهل الاتفاق معها حتى زاد عددها عن العشرين فصيلاً. وكانت النتيجة أن دفعت الحكومة ثمن تلك الاتفاقات مرات عديدة لترضية الفصائل المتكاثرة دون أن تحصل على سلام في الإقليم. ويقدر حامد علي من الجامعة الأميركية بالقاهرة أن تكلفة الحرب في دارفور بلغت 30,5 بليون دولار أي ما يعادل 13% من الدخل القومي للسودان (انظر الفصلين الثالث والخامس من هذا الكتاب عن الدولة السودانية واقتصاد الحرب، على التوالي).

لقد بررت حركتا التمرد الرئيستان (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) للجنة التحقيق الدولية حملهما السلاح ضد الحكومة بالتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأهل دارفور، وبالاستغلال وإثارة الفرقة وهو ما أدى إلى اضطراب التعايش السلمي بين الجماعتين العربية والإفريقية. وقالت حركة تحرير السودان التي تأثرت بنظيرتها الجنوبية بأنها تهدف لإيجاد سودان ديمقراطي موحد على أساس من المساواة والعدالة وإعادة هيكلة السلطة والاعتراف بالتعددية السياسية والثقافية. واستندت حركة العدل والمساواة في برنامجها الإصلاحي على (الكتاب الأسود) الذي نشر في عام 2001 والذي يوضح الفوارق في توزيع السلطة والثروة، ويبين أن دارفور وبعض المناطق الأخرى ظلت مهمشة باستمرار منذ الاستقلال وأن أبناءها ليس لهم وجود مؤثر في وظائف الحكومة المركزية (تقرير لجنة التحقيق، 33،53). ولم يكن انقسام الإسلاميين الذي وقع في 1999 بعيداً عن زيادة إشعال النار في حرب دارفور التي انضم إليها عدد مقدر من الإسلاميين المعارضين للحكومة من أتباع الدكتور حسن الترابي.

تداعيات الأزمة ونتائجها

لقد وجدت أزمة دارفور اهتماماً عالمياً غير مسبوق مما جعلها تأخذ صدارة الإعلام العالمي ويصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بخصوصها، واتخذت بعض الدول قرارات عقابية ضد حكومة السودان، الأمر الذي أحكم الخناق على حكومة الخرطوم وضيّع عليها المكاسب التي كانت تتوقعها من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل لجنوب السودان. وفيما يلي نتعرض لأهم تداعيات الأزمة ونتائجها.

1. **ضحايا الأزمة: القتل والنزوح واللجوء**: ذكرت منظمة الأمم المتحدة ولجان التحقيق الدولية وتقارير بعض المنظمات الدولية الحقوقية وبعض وسائل الإعلام العالمية تقديرات مختلفة لضحايا الأزمة في دارفور، ولعل أكثر التقديرات تكراراً كانت حوالي 300 ألف قتيل بسبب الحرب وتداعياتها من فقدان العناية الصحية والمجاعة والمرض وكبر السن، وأكثر من مليوني نازح داخل السودان، وأكثر من 250 ألف لاجئ لدول الجوار معظمهم في شرق تشاد (موقع الأمم المتحدة عن دارفور، تقرير الفريق رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن دارفور: 2009، 2). وذكر تقرير الفريق رفيع المستوى الذي كتب في سبتمبر 2009 بأن أعمال العنف بلغت ذروتها خلال 2004، إلا أن الأشخاص غير المقاتلين ظلوا يتعرضون للقتل والنزوح بعد تلك الفترة، كما ظل انعدام الأمن يدمر حياة الملايين من سكان دارفور، واستمرت هذه المشاكل قائمة بسبب انهيار القانون والنظام خلال هذه الفترة التي اتسمت بانتشار أعمال النهب وتدفق الأسلحة وضعف الشرطة الرسمية وعدم فاعلية هياكل الحكم المحلي (تقرير اللجنة رفيعة المستوى، 3).

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي حوالي العشرين قراراً، منذ عام 2000 إلى عام 2012، حول الأوضاع المضطربة في دارفور منها: إنشاء القوات المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (يوناميد) في 2007، وتوصيل الإغاثة الإنسانية للمدنيين المتضررين من الحرب، والتوقف عن الانتهاكات ضد المدنيين بما في ذلك القصف الجوي، ونزع سلاح الجنجويد وعدم توريد الأسلحة للمنطقة، وتحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب، وتعزيز العملية السياسية وتحقيق السلام، وحث جميع الحركات المسلحة للانخراط في عملية

السلام بالانضمام إلى اتفاقيات أبوجا (2006) أولاً ثم الدوحة (2011) ثانياً دون شروط، وعدم عرقلة إيصال المعونة إلى الفئات المحتاجة من السكان، وتسهيل مهمة لجنة التحقيق الدولية إلخ... وصدرت بعض قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استعمال كل الوسائل بما فيها القوة العسكرية لتنفيذ قرارات المجلس الذي اعتبر أن الوضع في السودان يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. وتدلل تلك القرارات على اهتمام مجلس الأمن بأزمة دارفور ومتابعته اللصيقة لتداعياتها وحرصه على معالجة الأزمة بتسوية سياسية بدلاً من الحل العسكري الذي فشلت كل الأطراف في فرضه (انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب حول التدخل الإنساني). وقد كان هذا الجانب من تطورات الأزمة هو أكثر ما استحوذ على اهتمام المجتمع الدولي نسبة لبعده الإنساني، وأكثر ما صرف عليه من أموال في شكل إغاثات إنسانية وخدمات اجتماعية وقوات سلام دولية دون أن يؤدي إلى وقف العمليات العسكرية أو نشر السلام أو يعيد النازحين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية. ولو صرفت تلك الأموال الطائلة في مشروعات تنموية بدارفور لأحدثت تغييراً كبيرا في أحوال الناس المعيشية ولساهمت كثيرا في معالجة جذور المشكلة الاقتصادية. ولكن يبدو أن الدول المانحة ليس هدفها معالجة المشكلة بقدر ما تريد استمرار نفوذها على مجريات الأمور في السودان عن طريق منظماتها العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية. وكرد فعل لاتهامات المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس الجمهورية قامت الحكومة في 2009 بطرد ثلاث عشرة منظمة أجنبية وحل ثلاث منظمة وطنية تعتمد على تمويلها من خارج السودان. (انظر الفصل السادس من هذا الكتاب حول الوضع الإنساني في دارفور).

2. **انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب:** ترددت في وسائل الإعلام العالمي منذ بداية الأزمة تقارير ومعلومات كثيرة من مصادر مختلفة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دارفور ارتكبتها كل أطراف الصراع، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة أن يشكل في أكتوبر 2004 لجنة من خمسة أعضاء للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي

والقانون الدولي لحقوق الإنسان في دارفور. وعندما تسلم الأمين العام تقرير اللجنة في يناير 2005 سارع بإرساله إلى رئيس مجلس الأمن، ويبدو أنه التقرير الذي بموجبه حوّل مجلس الأمن قضية دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية. وقد أيد التقرير حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دارفور تتمثل في الآتي: تقدر أعداد المشردين داخلياً في دارفور بـ 1,65 مليون شخص وأكثر من 200 ألف لاجئ في تشاد، كما شهدت القرى في جميع أرجاء دارفور دماراً واسع النطاق؛ حكومة السودان ومليشيات الجنجويد مسئولة عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. اتهمت القوات الحكومية والمليشيات كذلك بشن هجمات عشوائية تسببت في قتل المدنيين، وبممارسة التعذيب والاخفاء القسري وتدمير القرى والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والنهب والتشريد. وجاء في التقرير أن أغلب الهجمات استهدفت المدنيين عمداً، وقد نفذت هذه الأعمال على نطاق واسع وبصورة منهجية، مما قد يشكل جرائم ضد الإنسانية، وإن كانت لا تصل إلى درجة الإبادة الجماعية. وهناك أدلة موثوق بها على أن قوات التمرد (جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) مسؤولة هي أيضاً عن انتهاكات خطيرة، ولكن لم يتبين للجنة أنها تمت بصورة منهجية أو على نطاق واسع (تقرير لجنة التحقيق، 4–5).

وبناءً على قرار من مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي كوّن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في فبراير 2009 فريقاً رفيع المستوى برئاسة ثابو امبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا السابق لدراسة الوضع في دارفور وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة قضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة فعّالة وشاملة من ناحية، وتضميد الجراح وتحقيق المصالحة من ناحية أخرى. واستطاع الفريق أن ينجز تقريره في أكتوبر 2009 بعد زيارات مطولة للخرطوم ودارفور. ورغم أن التقرير كتب بعد حوالي خمس سنوات من تقرير لجنة التحقيق الدولية إلا أنه جاء مؤيداً للعديد من نتائجها، مما يدل على أن حكومة السودان لم تفعل ما ينبغي عليها لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الأولى. وقد جرّت هذه التقارير الدامغة والموثقة عقوبات على

حكومة السودان وأوامر توقيف من محكمة الجنايات الدولية طالت حتى رئيس الجمهورية عمر البشير (مارس 2009) ووزير الدفاع الفريق عبد الرحيم محمد حسين وآخرين. وسبب ذلك حرجاً شديداً لحكومة السودان في علاقاتها مع الدول الغربية والدول الأعضاء في نظام محكمة الجنايات الدولية (حوالي 120 دولة) والتي يتوجب عليها تنفيذ قرارات المحكمة. رفضت حكومة السودان تنفيذ مذكرة توقيف محكمة الجنايات الدولية بحجة أنها لم تصادق على ميثاق روما الأساسي، وأن عمل المدعي العام للمحكمة كان مسيَّساً ضد حكومة السودان. ورأى الفريق الرفيع المستوى أن رفض السودان لتدخل المحكمة الجنائية لا يعني تجاهل واجباته تجاه الجرائم المرتكبة في دارفور، واقترح الفريق عدة إجراءات وخطوات تتمثل في تعزيز النظام القانوني الوطني بشكل مناسب للتعامل مع مرتكبي الانتهاكات، وتقديم التعويضات للضحايا داخل السودان. والملاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي الجرائم الخطيرة في دارفور أفلتت حتى الآن من العقاب، وأنه لم يتم توفير الشروط اللازمة لتضميد الجراح وتحقيق المصالحة، ولا بد من تصحيح هذا الوضع بشكل عاجل. (تقرير الفريق رفيع المستوى، 5-6). وتجاهلت حكومة السودان تنفيذ توصيات الفريق الإفريقي بشأن تعزيز النظام القانوني الوطني بما يمكنه من محاكمة مرتكبي جرائم دارفور وبتحقيق المصالحة التي تضمد جراح المتضررين. وما زال هذا الملف مفتوحاً في كل حالات التسوية واتفاقيات السلام.

3. **اتفاقيات السلام**: عقدت حكومة السودان بعد مجهود مضن من المجتمع الدولي اتفاقية سلام دارفور (DPA) في أبوجا في 5 مايو/أيار 2006 والتي وقعها فصيل واحد منشق من حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي. ورفض رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور الذي يمثل قبيلة الفور أن يوقع على الاتفاق بحجة أنه لا يحقق كل مطالب أهل دارفور. وقبيلة الفور هي القبيلة الأكبر في الإقليم والتي انحدر منها معظم سلاطين الدولة منذ تأسيسها على يد سليمان سولونغ في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، وارتبط اسم الإقليم بالقبيلة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم (موسى، 31-35). كما

رفضت حركة العدل والمساواة التي تضم عدداً كبيراً من أبناء الزغاوة بقيادة خليل إبراهيم التوقيع لذات الأسباب. وقد شهد حفل التوقيع النهائي الرئيس النيجيري أوليسون أوباسانغو وعددٌ من ممثلي الدول الإفريقية والأوربية والولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة. وحث الجميع الحركات المسلحة على قبول الاتفاقية والتوقيع عليها دون أن يجد طلبهم استجابة.

اشتملت الاتفاقية على خمسة فصول هي: اقتسام السلطة والثروة، وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، الحوار الدارفوري - دارفوري، مبادئ عامة، آليات التنفيذ ومواعيده (اتفاقية سلام دارفور: 2006). استجابت الاتفاقية لكثير من مطالب أهل دارفور لكن الحكومة لم تكن جادة في تنفيذ كل بنودها، خاصة بند الترتيبات الأمنية الذي يتطلب دمج عناصر المليشيات المحاربة في القوات النظامية السودانية ودفع التعويضات للمتضررين من الحرب والقيام بمشروعات تنموية، وتضمين الاتفاقية في دستور السودان الانتقالي. ربما يعزى تمنع الحكومة في التنفيذ أن السلام المنشود لم يتحقق في واقع الحال، نسبة لأن الجزء الأكبر من المتمردين كان خارج الاتفاقية. إضافة إلى ذلك فإن عرّاب الاتفاقية الذي قاد المفاوضات نيابة عن الحكومة غاب عن الساحة السياسية بعد مدة قصيرة من عقد الاتفاقية فقد توفاه الله في حادث حركة أليم. واكتشف القائد الموقع نيابة عن فصيل حركة تحرير السودان، مني أركو مناوي، أنه حبيس في القصر الجمهوري بدرجة كبير مساعدي الرئيس، ولكنه لا يملك سلطة حقيقية في القصر ولا في إقليم دارفور. فاختار الرجل أن يعود مرة ثانية إلى ساحة التمرد. وتشكل حركة مناوي حالياً أحد أضلاع الجبهة الثورية السودانية التي تضم أيضاً حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم والحركة، الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال بقيادة مالك عقار، وهي الجبهة التي تقوم بمعظم العمليات العسكرية في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، وتسبب قلقاً شديداً للحكومة.

وعقدت الحكومة فيما بعد "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" مع تحالف بعض الحركات والفصائل المقاتلة تحت مسمى حركة التحرير والعدالة التي يقودها الدكتور التجاني السيسي الذي ينتمي لقبيلة الفور وكان حاكماً للإقليم في الديمقراطية الثالثة (1986-1989). وقد احتضنت دولة قطر بأريحية وجدية تلك

المفاوضات المضنية بين الحكومة السودانية وسائر حركات دارفور المسلحة لحوالي ثلاث سنوات، وصبرت عليها حتى آتت أكلها في يوليو/تموز 2011 بعقد اتفاقية الدوحة للسلام. وتعتبر اتفاقية الدوحة أكثر تحديداً من اتفاقية أبوجا في اقتسام السلطة والثروة وتفصيل آليات التنفيذ ومواقيته، وادماج حملة السلاح والسعي لتعمير الإقليم، ووجدت الاتفاقية دعماً طيباً من المجتمع الدولي خاصة من دولة قطر المضيفة للمفاوضات. اشتملت اتفاقية الدوحة على سبعة فصول جامعة هي:

1. حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
2. تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور؛
3. تقاسم الثروة والموارد القومية؛
4. التعويضات وعودة النازحين واللاجئين؛
5. العدالة والمصالحة؛
6. وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛
7. الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ.

يتضح من عناوين الفصول أن اتفاقية الدوحة كانت أكثر شمولاً وأكثر تفصيلاً. ويبدو أن تنفيذ الاتفاقية سار بصورة جيدة من قبل دولة قطر وبصورة متواضعة من قبل الحكومة خاصة في مجال الدعم التنموي وإدماج القوات المحاربة وتقنين سلطات الإدارة الإقليمية وإجراء الاستفتاء على توحيد الإقليم وعقد المؤتمر الدارفوري – دارفوري وتحقيق مبدأ العدالة والمصالحة للمتضررين من أهل دارفور. وبدلاً من إجراء استفتاء على توحيد الإقليم كما ورد في اتفاقية الدوحة لجأت الحكومة إلى زيادة عدد ولايات دارفور من ثلاث إلى خمس على أسس قبلية بحتة. وقد تركت اتفاقية الدوحة الباب مفتوحاً لكل الفصائل المسلحة التي لم توقع عليها أن تلتحق بها في أي وقت تشاء، ولكن طالما فشلت الحكومة في الالتزام ببنود الاتفاقية فلن تكون الاتفاقية مغرية للحركات غير المنضوية إليها أن تلتحق بها بل ربما يحدث العكس أن تخرج منها الفصائل التي وقعت عليها كما حدث عقب اتفاقية أبوجا (أنظر الفصل التاسع حول تقييم اتفاقيات السلام).

عود على بدء: بعد انفصال جنوب السودان في يوليو/تموز 2011 وظهور التوتر في العلاقات بين البلدين وتبادل الاتهامات بينهما فكل طرف يتهم الآخر

بدعم المتمردين في بلده، الأمر الذي أدى إلى وقف ضخ البترول الجنوبي عبر الشمال وتسبب في تقليص إيرادات حكومة السودان ومن ثم الصرف على الأمن والتنمية الموعودة في دارفور. ونتيجة للتطورات السياسية والأمنية في الإقليم تصاعد الصراع القبلي مرة ثانية خاصة في جنوب دارفور وشمالها ووسطها لمصالح قبلية بحتة تتمثل في التنافس على امتلاك الأرض والمراعي ومواقع تنقيب الذهب والسيطرة على السلطة واسترداد البهائم المنهوبة والانتقام للثارات الأهلية. ومن أمثلة هذه الصراعات: نزاع الرزيقات مع الهبانية والرزيقات والمعاليا في جنوب دارفور، والسلامات والهبانية، والسلامات والتعايشة، والبني هلبة والقمر، والصعدة والرزيقات، والسلامات والمسيرية في وسط دارفور. وفي شمال دارفور وقعت مواجهات ضارية بين الرزيقات (الأبالة) والبني حسين حول جبل عامر حيث مناجم تنقيب الذهب والتي راح ضحيتها المئات من الأشخاص. واتسمت الاشتباكات القبلية في السنوات الثلاث الأخيرة (2011–2013) بضعف تدخل أجهزة الدولة، المتمثلة في الشرطة والأمن والجيش والقضاء، في الصراع وكأنه شأن داخلي يخص حكومة الولاية وأهلها مما حدا برئيس السلطة الإقليمية وولاة الولايات مطالبة الحكومة الاتحادية صراحة بتدخل اتحادي مكثف يؤدي إلى بسط هيبة الدولة وحكم القانون أمام انفجار الانفلات الأمني بأسلحة متقدمة بنواحي الإقليم (الصحافة 2013/7/23؛ الأيام 7/23، الخرطوم 7/26، السوداني، 2013/8/4).

ولم يعد الصراع القبلي قاصراً على المواجهات بين قبائل العرب والزرقة، أو الموالين للحكومة والمتمردين عليها، بل صار أكثر عنفاً بين القبائل العربية نفسها، خاصة تلك التي استنفرتها الحكومة لمساعدتها وضمتها إلى قوات حرس الحدود والشرطة الشعبية والاحتياطي المركزي. وقد شكا والي شمال دارفور الذي ظل في منصبه لأكثر من عشر سنوات بأن السلاح المتقدم والفتاك قد انتشر وسط المواطنين بدرجة كثيفة، وهناك سلاح وآليات حكومية مستغلة في إذكاء الصراع بين القبائل (السوداني، 2013/8/4). وقال رئيس السلطة الإقليمية إن هناك قبائل لها مليشيات وأسلحة أقوى من القوات النظامية (الخرطوم 2013/7/3). وقد وصل التدهور الأمني إلى درجة أن تقتحم بعض عناصر القوات النظامية بزيها الرسمي

إحدى محاكم نيالا أثناء انعقادها لتختطف بعض المتهمين المقدمين للمحاكمة دون أن يلحق بهم أحد أو يسترد المتهمين من قبضتهم إلى ساحة القضاء، وأن يتم الاعتداء على أموال البنوك وممتلكات المواطنين في أسواق المدن الكبيرة في وضح النهار. وقد أدان مجلس الأمن الدولي في نهاية يوليو/تموز 2013 تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور بما في ذلك سوء المعاملة والقتل خارج القانون والاستخدام المفرط للقوة واختطاف المدنيين وأعمال العنف الجنسي (الخرطوم 2013/7/31).

لم يعد الوضع في دارفور مجرد حركات تمرد محدودة تنشط ضد الحكومة في عمليات عسكرية متفرقة، ولكننا نشهد مظاهر واضحة لانفلات أمني واسع النطاق وتدهور لدور الدولة في إدارة الإقليم وبداية تفكك أجهزتها النظامية والعدلية. وقد يعني ذلك أننا نمر بمرحلة حرجة تسبق تشظي الإقليم إلى عدة أقاليم أو خروجه تماماً عن سلطة الدولة المركزية. وقد فشلت سياسة الحكومة في هزيمة المعارضة المسلحة أو الاستعانة عليها بالمجموعات القبلية المرتزقة أو إغرائها بالمنصب والمال وآن لها أن تبحث عن طريق جديد لحل أزمة دارفور المستفحلة.

خاتمة

فشلت الحكومة في معالجة أزمة دارفور لأنها اعتمدت أساساً على الحل العسكري، وهو منهج ألجأها إلى استنفار قبائل موالية واستخدمتها في الصراع، مما أفسد العلاقات الداخلية بين مكونات النسيج الاجتماعي الدارفوري وأدى إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وجرّ قيادة الدولة إلى اتهامات خطيرة أمام محكمة الجنايات الدولية. وما فتئت حكومة الحزب الواحد تلجأ إلى الحلول الثنائية والجزئية حتى تضمن استمرار هيمنتها على مقاليد الأمور في كل أنحاء البلاد. إن أزمة دارفور بكل تداعياتها الخطيرة تعكس أزمة السودان بأجمعه بسبب عجز الدولة الشمولية القابضة في حسن إدارة التنوع العرقي والثقافي، والتعامل العادل مع أقاليم السودان الطرفية باقتسام السلطة والثروة معها، وبتوفير الحريات الأساسية وحماية حقوق الإنسان والالتزام بالديمقراطية التعددية والتداول السلمي للسلطة. وتشير الأوضاع المتأزمة في دارفور وجنوب كردفان

والنيل الأزرق وشرق السودان إلى أن البلاد تحتاج إلى معالجة جذرية شاملة في نظام الحكم ومنهجيته وسياساته وتجديد شخصياته. وقد بدأ الأمر واضحاً لكل ذي عينين بمن فيهم بعض قيادات الحزب الحاكم التي شكلت تياراً متنامياً داخل المؤتمر الوطني يدعو إلى الإصلاح والتجديد وبسط الحريات والتوافق مع القوى السياسية المعارضة لحل مشكلات البلاد بصورة قومية. وقد تعددت المبادرات الوطنية في هذا الاتجاه من عدة أطراف وشخصيات قومية نأمل أن تثوب الحكومة إلى رشدها وتأخذ بطريق الإصلاح القومي الشامل فقد عانت البلاد بما فيه الكفاية.

المراجع

1. محمد أحمد نور: الآثار الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية للصراع في ولاية جنوب دارفور، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، 2010.
2. محمد موسى محمود: صفحات من تاريخ دارفور، منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية، 2005.
3. التجاني مصطفى محمد صالح: الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه، الخرطوم، 1999.
4. أحمد عبد القادر أرباب: تاريخ دارفور عبر العصور، الجزء الأول، الخرطوم، 1998.
5. نازك الطيب رباح: دور الحكومة المركزية والإدارة الأهلية في فض النزاعات القبلية في دارفور، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1998.
6. R. S. O'Fahey: State and Society in Darfur, London, 1980.
7. محمد سليمان محمد: السودان: حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر، كمبردج، 2000.
8. آدم الزين محمد وآخرون: التنمية مفتاح السلام في دارفور، مؤسسة فردريش ايبرت ومركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، الخرطوم، 2003.
9. المركز السوداني للخدمات الصحفية: دارفور الحقيقة الغائبة، الخرطوم، 2005.
10. علي أحمد حقّار: البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، الخرطوم، 2003.
11. جولي فلينت وأليكس دي فال: تاريخ حرب وإبادة دارفور، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.

12. لجنة التحقيق الدولية: تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، قدم للأمين العام للأمم المتحدة في يناير 2005.

13. فريق الاتحاد الإفريقي: تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن دارفور، رفع لمجلس السلم والأمن الإفريقي، أبوجا، أكتوبر 2009.

14. اتفاقية سلام دارفور، أبوجا، 2006.

15. رئاسة الجمهورية: وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، الخرطوم، 2011.

16. الصحف السودانية: الصحافة، الأيام، السوداني، الخرطوم.

الفصل الثاني

دارفور وأزمة الدولة السودانية

التجاني عبد القادر حامد

ينبغي أن نشير بين يدى الحديث عن الدولة "الحديثة" في السودان الى بعض الفروقات الأساسية بين الطريقة التي نشأت بها هذه الدولة والطرق التي نشأت بها الدول في المجتمعات الغربية الحديثة؛ إذ نشأت الدول في معظم تلك المجتمعات بعد أن نشأت تنظيمات المجتمع ونضجت، فجاءت الدولة نتيجة طبيعية للصراع "الداخلي" المحتدم بين قوى اجتماعية ناضجة ومنظمة. وقد انعكس هذا الواقع على مناهج الدراسات الاجتماعية والسياسية، إذ يلاحظ الباحث في تاريخ الفكر السياسي الغربي أن النظريات السائدة في مجال العلوم الاجتماعية (وخاصة السياسية منها) قد ظلت منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبا تتخذ من المجتمع أو من بعض فئاته وحدة للتحليل، بحيث يمكن أن يشار اليها بانها نظريات ذات ارتكاز اجتماعي (society-centered). أي أنها نظريات يُصر أصحابها على أن يفسروا الظاهرة السياسية وما يتصل بها من سياسات وأنشطة حكومية من خلال مفاهيم المجموعة السياسية، أو النخبة، أو الطبقة، أو القيادة. أما مفهوم "الدولة" ككيان فاعل ومستقل فقد اسقط عن الاهتمام، واعتبر من مخلفات المدرسة القانونية الشكلية التي تم تجاوزها.

وقد برزت في هذا السياق مدرستان: المدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية. ورغم الاختلاف الإيديولوجي الكبير بينهما، إلا أنهما يتفقان في رؤيتهما للدولة بأنها متغير تابع (dependent variable)؛ أي أنها إما أن تكون "أداة تنفيذية"

للطبقة الرأسمالية المتحكمة (بحسب الرؤية الماركسية)، وإما أن تكون مجرد "حلبـــة" (بحسب الرؤية الليبرالية) تصطرع فيها مجموعات المصالح الاقتصـــادية، والمـــدارس الفكرية، والحركات الاجتماعية، فيتكتل بعضها ضد بعض، ويتحالف بعضها مـــع بعض، في سعى مستمر للسيطرة على مواقع القرار، ولتشكيل السياسات العامة التي ينبغي على الجهاز البيروقراطي للدولة بمهمة التنفيـــذ رضـــي أم لم يـــرض. أمـــا "القرارات" التي تصطرع تلك الفئات حولها فهي بالأساس قرارات تتعلق بتخصيص المنافع والموارد بينها. والدولة وفقا لهذا التصور هي مجرد حكم بين المتنافسين، وأداة لتوزيع المنافع بينهم (Torstendahl, 1992, 13).

"استرجاع الدولة" في التنظير السياسي

ولكن، ولتطورات عديدة شهدتها المجتمعات الغربية، برزت قناعة جديدة بين بعض علماء الاجتماع والسياسة منذ ستينيات القرن العشـــرين بـــأن النظريـــات السابقة ذات الارتكاز الاجتماعي لم تعد قادرة على تفسير الظـــواهر السياســـية الجديدة، وأنه لا بد من البحث عن رؤى جديدة لتحل مكانها. إذ اتضح مـــثلا أن بعض الشخصيات القيادية في الدولة تتخذ سياسات عامة تتجاوز بكثير مطالـــب ومصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها، كما تبين من دراسات أخـــرى ان بعـــض أجهزة الدولة(غير المنتخبة) ذات باع طويل في تصميم السياسات. ولعل من أشهر الدراسات في هذا المجال الدراسة التي قام بها غراهام أليسون عـــن طبيعـــة القـــرار السياسي في الادارة الأميركية في عهد الرئيس كندى إبّـــان الأزمـــة الكوريـــة-الأميركية (Allison, 1971)، حيث أكد بصفة قاطعة محدوديـــة تـــأثير الفئـــات الاجتماعية على السياسة العليا للدولة، كما أكد تصاعد الأدوار التي تقـــوم بهـــا الأجهزة الأخرى (من استخبارات وخبراء ووسطاء وفنيين) بما يفوق دور الفئـــات الفاعلة في المجتمع السياسي الأمريكي، مما يقلل مـــن القـــدرة التفســـيرية للرؤيـــة الماركسية والليبرالية معا.

أسهمت هذه العوامل وغيرها في اعادة الاعتبار لمفهوم الدولـــة، وتكـــاثرت النماذج التفسيرية التي ترتكز على الدولة (state-centered)، في تحليلها وتفسيرها للظواهر السياسية وتضع أهمية كبيرة على الدور الذى تضطلع به مؤسسات الدولة

في تشكيل الأطر الاقتصادية وفى تشكيل القوى الاجتماعية. مثّل ذلك عــودة الى المدرسة الألمانية التي لم تتخل أصلا عن مركزية الدولة، وصار التعريف الذى تقدم به ماكس فيبر للدولة هو التعريف المرجعي المعتمد. ويعرف فيبر الدولة بأنها كيـــان يتسع لما هو أكبر وأكثر من "الحكومة"، ويضطلع بمهام أكثر مما تقوم به؛ فالدولـــة عنده هي مجموعات من النظم الادارية والقانونية والعقابية الثابتة والمستقرة، وهـــى الجهة الوحيدة التي تحتكر مشروعية العنف (Weber, 1964, 154)، وتسعى مـــن خلال هذه النظم ليس فقط لتأطير وتقنين العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة العامة في المجتمع، بل ولتشكيل ولتأطير كثير من العلاقات الأساسية في داخـــل المجتمـــع المدني نفسه. ولا يعنى هذا بالطبع أن تتحول الدولة الى الكيان "الشمولي" الـــذى تميزت به النظم الفاشية والشيوعية، كما لا يعنى ذلك أنه لا توجـــد جماعـــات في داخل المجتمع تناهض الدولة وتسعى لتشكيل وتعـــديل العلاقـــات الاجتماعيـــة والسياسية بين الدولة والمجتمع. ولكن ذلك لا يعنى بحال من الأحـــوال أن تعتـــبر الدولة مجرد "حلبة" تصطرع فيها النخب السياسية والاجتماعية، كما تزعم المدرسة الليبرالية، وانما ينبغي أن ينظر اليها كفاعل أساسي ومستقل ذي مصالح خاصة، لا تعكس بالضرورة مصالح المجتمع ولا تتطابق معها.

اهتم بعض الباحثين بهذه الفكرة اهتماما كبيرا، وقاموا بتطويرها وجعلها مدخلا منهاجيا لدراسة الدول الحديثة ولتحليل العلاقة بينها وبين المجتمع. ولعل من المناسب أن نشير في هذا الصدد الى جهود الأستاذة تيـــدا سكوتشـــبول (Theda Skocpol) أستاذة السياسة المقارنة بجامعة هارفارد، والى مؤلفها الشـــهير بعنـــوان "الثـــورات الاجتماعية" الذى نشر عام 1979، ومؤلفها الآخر بالاشتراك مع بيتر ايفانس بعنوان "استرجاع الدولة" (Bringing the State Back In)، والذى نشـــر عـــام 1985. ذهبت سكوتشبول في أعمالها هذه للقول بضرورة استعادة مفهوم "الدولة" وجعلـــه مفهوما محوريا في البحث السياسي والاجتماعي، كما دعت لاستقلالية الدولة عـــن القوى الاجتماعية، بمعنى أن تعامل الدولة من قبل الباحثين كعامل مستقل تتحدد في ضوئه العوامل الأخرى. فالدول صارت تعنى في تصورها "منظمات تسعى للســـيطرة على الأرض والسكان، وتصوغ أهدافا، وتسعى نحو غايـــات لا تمثـــل بالضـــرورة أهداف ومصالح الفئات الاجتماعية، أو الطبقات، أو المجتمع" (Evans, 1985:9).

ولكن لماذا تقوم الدول بصياغة وتنفيذ أهداف خاصة بها، وكيف تفعل ذلك؟ تجيب سكوتشبول بقولها أن ارتباطات الدولة المعينة بالهياكـــل والـــبنى العالميـــة، وتعرضها للمعلومات المتدفقة من الخارج، واحتكاكها المستمر مع القوى الدولية قد يشجع كبار المسؤولين في قيادة هذه الدولة للانخـــراط في اســـتراتيجيات تغـــيير اجتماعي عميق، حتى ولو قوبلت تلك التحولات بمقاومة من القوى ذات الـــوزن المقدر في المجتمع. كما أن الدولة قد تفعل ذلك لمجرد حاجتها الأساســـية للبقـــاء، وذلك بإحكام السيطرة على القوى الاجتماعية المعارضة لها وحفظ النظام.

ولكن، ورغم ما وجد مفهوم "استقلالية الدولة" من قبـــول، إلا أن بعـــض الدارسين لاحظوا أن هناك دولا كثيرة لم تستطع، رغم استقلاليتها عن المجتمـــع، ورغم القدرات المادية والادارية والعسكرية الهائلة المتوفرة لديها، لم تستطع أن تغير المجتمعات بالصورة التي تريدها. كما لاحظوا ان بعض المجتمعات التي توصف عادة بأنها "تقليدية" أو ضعيفة (فيتنام مثلا أو أفغانستان) استطاعت أن تقـــاوم الـــدول الكبرى القوية، وأن تخترق أجهزتها في بعض الأحيان، وأن تحبط خططها. فاذا جاز الحديث عن "الدولة القوية"، فلماذا لا يكون جائزا عن "المجتمع القوى"؟

كان هذا واحدا من الأسئلة الأساسية التي طرحها لأستاذ جويل مجدال (Joel S. Migdal)، وتقدم على أساسها بأطروحة تجمع بين "استقلالية الدولة" و"قدرات الدولة"؛ إذ لا يكفى في تقديره أن تكون الدولة مستقلة عن المجتمع، فذلك لا يعنى شيئا ما لم تكن لها "قدرات" خاصة تميزها عن فئات المجتمـــع الأخـــرى. ثم قـــام بتحديد أربع قدرات أساسية لا تكون الدولة "قوية" بدونها، وهي:

- القدرة على اختراق المجتمع،
- القدرة على تنظيم واعادة تنظيم العلاقات الاجتماعيـــة لإحـــداث التغـــيير الاجتماعي الذى تنشده الدولة،
- القدرة على انتزاع الموارد من المجتمع
- القدرة على تخصيص هذه الموارد وفقا للخطط المرسومة والغايـــات المرجـــوة (Migdal, 1988: 4).

ثم انتهى للقول بأن كثيرا من الدول الحديثة يمكن أن توصف بأنها دولا قويـــة لما يتوفر لديها من أجهزة عسكرية وأمنية هائلة، تستطيع أن تخترق مـــن خلالهـــا

المجتمع، وأن تنتزع منه الموارد، ولكنه يلاحظ أن هذه الدول لا تستطيع، رغم قوتها المادية الهائلة، أن تخصص الموارد بالطريقة التي تخطط لها، كما أنها لا تستطيع اعادة هيكلة المجتمع وتغييره وفقا للغاية التي تتصورها. وسبب ذلك يعود في تقديره الى أن بعض المجتمعات "التقليدية" هي أيضا مجتمعات "قوية"، ليس من حيث القوة العسكرية ولكن من حيث القدرة على المقاومة والبقاء؛ سواء بالالتفاف حول سياسات الدولة، او عن طريق عمليات الاختراق المضاد، حيث تتمكن من السيطرة على بعض أجهزة الدولة، أو المواقع القيادية فيها، والعمل من ثم على تغييرها. فكما ان الدولة تستطيع أن تخترق المجتمع وتغير مساره، فان المجتمع أيضا يستطيع ان يخترق الدولة ويغير طبيعتها ومسارها (Migdal, 1988: 185).

ظاهرة استقلالية الدولة السودانية

يمكننا أن نلاحظ أن مفهوم "استقلالية الدولة" الذى نبهت اليه سكوتشبول ينطبق على حالة الدولة السودانية بصورة كبيرة وظاهرة. فقد تشكلت الدولة السودانية ووضعت نظمها وهياكلها وحددت أهدافها وغاياتها بإرادات خارجية، وبمنأى عن "تنظيمات المجتمع"؛ بل إن الدولة السودانية "الحديثة"؛ سواء في صورتها الخديوية (1821–1885)، أو في صورتها البريطانية (1899–1956) لم تنشأ إلا في أحضان حرب ضروس ضد واحدة أو أكثر من الكيانات الاجتماعية "التقليدية". وظلت تلك الدولة تسعى بالطرق المباشرة وغير المباشرة لتغيير مسار تلك الكيانات ودفعها في اتجاه خطط الدولة وبرامجها. ولكن يمكننا أن نلاحظ من جانب آخر أن مفهوم "المجتمع القوى" الذى صاغه "مجدال" ينطبق كذلك على حالة المجمع السوداني بصورة واضحة، رغم ما يقال عن تقليديته وتنوعه العرقي واللغوي والديني. إذ أن قوة المجتمع التي يشير اليها نموذج الأستاذ مجدال ليست قدرة مادية او عسكرية بقدر ما هي قدرة على "تغيير" الدولة من خلال مقاومة خططها، أو الالتفاف حولها، أو اختراق مؤسساتها وتعديل مسارها.

وللتدليل على هذا يمكننا أن نشير الى أن الدولة السودانية الحديثة (المشار اليها آنفا) لم تستطع البقاء في الحكم الا من خلال تنازلات كبيرة لصالح الكيانات الاجتماعية التقليدية. فالإدارة الخديوية مثلا عملت على فرض مؤسساتها الحديثة

على المجتمع السوداني في مطلع القرن التاسع عشر، فأنشأت جيوشا نظاميـــة ذات عدة وعتاد لم يعهده المجتمع السوداني من قبل، وسيطرت على التعلـــيم والتجـــارة والاقتصاد، وظنت أنها قد تمكنت بذلك من اختراق المجتمع بصورة كاملة. ولكنها سرعان ما تراجعت عن المركزية المطلقة وأخذت تبحث لها عن شركاء في المجتمـــع التقليدي، مثلها في ذلك مثل الممالك السودانية السابقة. لقد تبين لها مـــن خـــلال التجربة أن زعماء القبائل وأتباع الطرق الصوفية ليسوا "ضعافا" بالقـــدر الـــذى تصورته عنهم. وشعرت أنها بالفعل تحتاج إلى خدماتهم، فصارت تقربهم وتطلـــق عليهم لقب "الأعيان". ثم أنشأت وظيفة "شيخ الشـــيوخ" وأعطـــت لشـــاغلها صلاحياتٍ فوق كل الشيوخ الآخرين (شقير،2007، 521).

أما الادارة البريطانية، والتي احتلت السودان في أعقاب ثورة شـــعبية/دينيـــة عارمة (1899–1956)، فقد كانت أحوج من غيرها لإشراك المجتمع التقليـــدي في تصريف شؤون البلاد (أبو الشوك 2010، 209)، إذ سرعان ما أدركت، بعد فترة وجيزة من فتح السودان، أن البيروقراطية المركزية لا تتناسب مطلقاً مع الســـودان، مما جعلها تعجل بإعادة السلطة المحلية لشيوخ القبائل (1927)، وتسير قدما في هذا الاتجاه فتستخدم أولئك الشيوخ في الاعمال القضائية وتحصيل الضرائب، لينتهي بها الأمر أن تشرع في عام 1942 نظاما متكاملا للحكم الـــذاتي المحلـــى (تقريـــر أ.ه مارشال في: عبد الله، 2002، 199)، ثم تذهب الى ما هو أبعد مـــن مجـــال الادارة المحلية، فتعمل، ربما من باب الكياسة السياسية، على إحياء نـــوع مـــن "المهديـــة الجديدة" تحت قيادة السيد عبد الرحمن المهدى وعائلتـــه (إبـــراهيم، 1980، 96). فاستطاعت بهذه الطريقة أن توجد لها حلفـــاء ذوي جـــذور عميقـــة في المجتمـــع التقليدي.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ كيف أن الدولتين الأجنبيتين اللتين حكمتا السودان، قد تخلتا تدريجيا عن استراتيجية التغيير الاجتماعي الشـــامل، وقـــدمتا تنـــازلات للمجتمع التقليدي، وافسحتا له مجالات كبيرة في الادارة والسياسية. وبناء علـــى هذه الملاحظة فقد يظن البعض أن "الدولة الوطنية" ستكون بالضرورة أكثر تفهمـــا لثقافة وتركيبة المجتمع السوداني، وستتبع نموذجا أقرب لنموذج "الممالك" السودانية السابقة، وستكون بالتالي أقدر من غيرها على ردم "الفجوة" بين الدولة والمجتمـــع.

غير أن نظرة فاحصة لتاريخ الدولة الوطنية في السودان تشير الى أن الصدامات التي وقعت بينها وبين المجتمع السوداني تفوق في كثير من الأحيان ما وقع من صدام في العهد الأجنبي. ولا يسمح المجال باستقصاء تاريخ كل الدول الوطنية، ولكن قد تكفى الاشارة الى ثلاثة منها: دولة المهدية تحت قيادة الخليفة عبد الله (1885-1899)، ودولة مايو تحت قيادة الرئيس النميري (1969-1985)، ودولة الانقاذ تحت قيادة الرئيس البشير (1989-). لقد كانت هذه الدول الثلاث أقوى من غيرها من الدول الوطنية الأخرى، وأطولها عمرا، ولكنها قوبلت من الناحية الشعبية بكيانات محلية "قوية" رافضة، خاصة الكيانات المحلية في دارفور(التي نحن بصدد الحديث عنها)، والتي ساءت علاقاتها مع كل هذه الدول الوطنية حتى وصلت حد التمرد والثورة المسلحة.

استطاعت الثورة المهدية في أول عهدها أن تحرك ثم تستوعب قطاعات كبيرة من المجتمع السوداني التقليدي، وأن تحدث من خلالها تغييرا جذريا في بنية السلطة السياسية. وما كان بالطبع أمام الثورة المهدية من خيار إلا أن ترحب بكل من انضم اليها من "القوى المحلية"، حتى من كان منهم يعمل في صفوف الادارة الخديوية. ولكن ما أن تحولت الثورة تدريجيا الى دولة، إلا وقد أخذ بعض زعماء القبائل يتطلعون لتعزيز مواقعهم القيادية القديمة، وذلك لأن بعضا هذه القوى كانت تؤيد الثورة المهدية "وفقا لحساباتها الخاصة وصراعاتها الداخلية". أما الدولة المهدية فكانت تستفيد من تلك الصراعات وتحركها "عكسا وطردا لتكون لها الكلمة العليا" (أبو سليم، 1991، 9). فكان من الطبيعي أن تنجم عن ذلك نزاعات داخلية دامية بين هذه القوى المحلية وبين الخليفة عبد الله، الذى آلت له السلطات الدينية والسياسية بعد موت المهدى، والذى لم يتردد لحظة في القضاء على عدد كبير منها بالقتل أو السجن أو الازاحة من الموقع. غير انه بأفعاله تلك لم يقض إلا على الدولة المهدية في نهاية المطاف، بينما عادت المعارضة المحلية لتكون لاعبا اساسيا في مرحلة ما بعد المهدية.

ولذلك فلا تجدنا نتفق مع ما ذهب اليه البروفسير محمد عمر بشير (بشير، 1980، 23) بأن دولة المهدية كانت "استمرارا للتقاليد السودانية بشأن اقامة الممالك الوطنية، والتي قامت منذ عهد مروى". فالدولة المهدية اختلفت كثيرا، حتى

في عهد المهدى نفسه، عن الممالك الوطنية السابقة، إذ كانت تلك الممالك تنبثق من البنية القبلية وترتكز عليها، ولا ترى في ذلك حرجا، بينما كانت الدولة المهدية تسعى لتحويل الولاء القبلي الى ولاء ديني، وتعتبر أن زعماء القبائل يمثلون عقبة في سبيل الدعوة والدولة؛ سواء في ذلك من أيد المهدية ومن عارضها (مالك، 1987، 229). وقد سعت بالفعل للتخلص من كثير منهم بطرائق تشبه "التصفيات" التي تقوم بها النظم الانقلابية والثورية الحديثة.

لقد خرجت الدولة المهدية على نموذج الممالك الوطنية السابقة خروجا بينا، واختطت لمن جاء بعدها نموذج الأوتوقراطية المركزية الباطشة، والذى يرمى لاختراق المجتمع، ولخلخلة المواقع القيادية في القبائل، وإعادة ترتيبها وتسليك عناصرها في هيكل الدولة الجديدة. وقد تبعتها في هذا الاتجاه "ثورة" مايو 1969 بقيادة الرئيس الأسبق جعفر النميري، كما تبعتها "ثورة" الانقاذ بقيادة الرئيس عمر البشير، فهل انتهت أي من "الثورتين" لنتيجة تختلف عما انتهت اليه الدولة المهدية؟

لقد توصلت ثورة مايو للحكم من خلال انقلاب عسكري أزيح بموجبه النظام البرلماني السابق، واقيمت على أنقاضه حكومة ذات ايديولوجية يسارية صارخة، ويقوم عليها جيل من المتعلمين ينظرون لأنفسهم كحملة لمشاعل التحرير والقومية، وينأون بأنفسهم عن الانتماءات القبلية والدينية لصالح إقامة الدولة التقدمية الحديثة. وكان من الطبيعي أن يكون على رأس برامج تلك الحكومة إحداث تغيير اجتماعي شامل، يبدأ من قمة الهرم فيحل الأحزاب السياسية التقليدية ويحظر نشاطها، وينتهى الى قاعدة الهرم فيصفى "الإدارة الأهلية" التي تعمل تحت ظلالها. "لقد قررت الثورة"، يقول الرئيس النميري في ندوة عامة بمدينة الأبيض، "تصفية الإدارة الأهلية تصفية كاملة، وقرار الثورة لا رجعة فيه، لأنه لم يكن قرارا تخبطيا غير مدروس. وستتم تصفية الإدارة الأهلية فورا ما عدا مناطق الرحل، وسيكون البديل نظاما ديمقراطيا في تكوينه وسلوكه {...} إن تصفية الإدارة الأهلية لم يقصد منها التشفي، ولكن قصد منها تكوين السلطة المحلية بشكل يواكب التغيير الكبير الذى ينتظر البلاد" (الرئيس جعفر النميري في: عبد القادر، 2011، 214)

وقد كان الرئيس النميري صادقا فيما يتعلق بالتصفية "الفورية"، أما القول بأن "التشفي" لم يكن من بين الدوافع التي أملت تلك السياسة، ففيه نظر. إذ أن تركيبة الادارة الأهلية كانت تتصل اتصالا عضويا بالتركيبة الاجتماعية/السياسية التي تتربع على قمتها طائفتا الختمية والأنصار، ويستثمر عائداتها السياسية والاقتصادية الحزب الاتحادي وحزب الأمة، وهما الحزبان اللذان لم تقم ثورة مايو إلا للقضاء عليهما. ولكن، وبقطع النظر عن الدوافع، فإن كثيرا من الدارسين يرجعون بداية "الفجوة" بين الدولة والمجتمع إلى هذه الفترة (1971)، ليس فقط لأن الإدارة الأهلية التي ظلت تحفظ الأمن والنظام وتجمع الضرائب لمدة خمسين عاما قد ازيحت ووضعت في مكانها إدارة "حديثة" وفقا لقانون الحكم المحلى الجديد، ولكن لأن "الخريطة" الإدارية التي وضعها النظام الجديد صارت تقتطع جزءا من ديار هذه القبيلة فتضعه ضمن ديار القبيلة الأخرى (Daly, 2007, 208) في محاولة لإضعاف القبائل التي عرفت بولائها لواحد من الأحزاب التقليدية. وينبغي الإشارة في هذا الموضع إلى أن تصفية الإدارة الأهلية بهذه الصورة قد جاءت في أعقاب المواجهات العسكرية الشرسة (في الجزيرة ابا وود نوباوي) بين نظام مايو وأنصار الإمام الهادي، الذين ينحدر أغلبهم من أقاليم الغرب (كردفان ودار فور)

ورغم أن هذه السياسة كانت تنم في ظاهرها على توزيع السلطة وإشراك أعداد كبيرة من المواطنين في صناعة القرار الإداري والسياسي، إلا أنها كانت تهدف في حقيقتها لإحداث اختراق في بنية السلطة في المجتمع التقليدي، وتعزيز قبضة الحكومة المركزية من خلال ترفيع الموالين لها وتمكينهم من مفاصل السلطة، وعزل المناوئين. ولكن ورغم كل الجهود التي بذلتها حكومة مايو في محاولاتها لتحطيم الكيانات القبلية في دارفور، استطاعت هذه الكيانات أن تستجمع قوتها، وأن تحدث "انتفاضة" كبرى في الإقليم، وأن تجبر الحكومة على تغيير قراراتها، وأن تقبل بتعين أحد أبناء الفور واليا على الإقليم (Daly, 2007, 225).

أما تعامل حكومة الانقاذ مع الكيانات القبلية (وخاصة في اقليم دارفور) فهو أيضا لم يختلف كثيرا عن الأسلوب الذى سارت عليه حكومة مايو. فكما شرعت حكومة مايو في تصفية الادارة الأهلية بتطبيق قانون الحكم المحلى، فقد شرعت

حكومة الانقاذ بدورها في تطبيق نظام فيدرالي استطاعت من خلالـه أن تحكم قبضتها على المجتمع المحلى في دارفور. وقد ظهر ذلك جليا في تقسيم الإقليم الى ثلاث ولايات بحيث يصير الفور أقلية في جيمعها، كما قسمت دار مساليت الى نحو من ثلاثة عشر إمارة تتحكم في تعينهم السلطة المركزية (Bassil, 2013, 179). وكما وقع التصادم بين حكومة مايو والكيانات المحلية في دارفور بسبب خلفيتها المؤيدة لحزب الأمة، فقد وقع الصدام بين حكومة الإنقاذ وقبائل الفور والمساليت بسبب اتهام الحكومة لهذه الكيانات تارة بموالاة حركة التمرد المسلح في جنوب البلاد، وتارة بسبب موالاتها للدكتور الترابي الذى انشق على حكومة الإنقاذ، وقاد معارضة داخلية ضدها. وبما أن هذا الصدام قد تطور بصورة ترشحه لأن يكون عاملا أساسيا من عوامل سقوط الدولة السودانية الراهنة، فسيكون مناسبا أن نفرد له مساحة أوسع فيما يلى.

حكومة الإنقاذ وأزمة دارفور

إن وصول حكومة ما إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري قد يكون في ذاته مؤشرا صارخا للعلاقة المتأزمة مع المجتمع، ودليلا كافيا على رغبة تلك الدولة في اختراق المجتمع وإخضاعه لإرادتها. غير أن رغبة حكومة الإنقاذ في اختراق المجتمع وانتزاع الموارد منه لا تظهر فقط من خلال التخطيط للانقلاب وتنفيذه، وإنما تتخذ صورا سياسية واقتصادية شتى. فقد قامت مثلا بإعادة تشكيل الخدمة المدنية والعسكرية والأمنية، بحيث أزاحت عن المواقع القيادية والإدارات الهامة كل من عرف له ولاء سياسي معاد للنظام الحاكم، ثم أنشأت مؤسسات أمنية وعسكرية موازية للمؤسسات القائمة (الدفاع الشعبي) وأسندت إدارتها وميزانياتها لعناصر موازية للسلطة المركزية بصورة تامة. أما من الناحية الاقتصادية فقد تزامنت هذه التغييرات مع إصدار قانون التصرف في مرافق القطاع العام (1990)، والذى تمت بموجبه تصفية مؤسسات القطاع العام، وخصخصة مؤسسات الدولة، ورفع الدعم عن السلع الأساسية فيما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي. وهى سياسات تشير في ظاهرها لإطلاق قوى السوق، أما من حيث الواقع فقد كانت الدولة تحكم سيطرتها على النظام المصرفي ومؤسسات التمويل

ومشاريع الاستثمار والتنمية والتجارة الخارجية، ما أدى بصورة تلقائية لتركيز الثروة في فئة قليلة وإخراج فئات كثيرة أخرى من الدورة الاقتصادية.

لم تكتف الدولة بذلك وإنما عمدت إلى إلغاء نظم الحكم المحلي السابقة (الحكم الذاتي للجنوب، والحكم الإقليمي لشمال السودان) واستبدالهما بنظام فيدرالي جديد (1991، 1994)، قسم السودان بموجبه إلى 26 ولاية، و119 محافظة ونحو من 633 إدارة محلية. وقد كان الهدف المعلن من وراء هذه السياسة هو إشراك المواطنين في صناعة القرار وتوزيع الثروة والخدمات، إلا أن المحصلة النهائية كانت تسير في اتجاه تمكين السلطة المركزية من إحكام سيطرتها على كل شبر من البلاد، مع رفع كفاءة موظفيها في تحصيل الضرائب. ولما كانت الدولة لا تثق كثيرا في القوى المحلية فقد عملت على انشاء أجهزة أمنية متعددة الأشكال والأسماء، وأمدتها بوسائل اتصالات متطورة، وميزانيات مفتوحة، وأوكلت لها مهمة الرقابة السياسية والضبط الأمني (وقد صار لهذه الأجهزة فيما بعد دور أساسي في اندلاع التمرد في الأقاليم الطرفية، وفى إقليم دارفور على وجه الخصوص).

ولكن السؤال الذى يلح علينا في هذا السياق: لماذا تتجه دولة الإنقاذ نحو تجميع السلطة والثروة ووضعهما تحت قبضتها المباشرة؟ ولماذا تحرص كل هذا الحرص على تقويض السلطات التقليدية المحلية؟ ولماذا تسعى للسيطرة على كل الموارد الاقتصادية وقنوات التجارة وتحركات العملة؟

قد توجد إجابات متنوعة على هذه الأسئلة، ولكن الإجابة التي نطمئن إليها تكمن في "حرب الجنوب"؛ أي أن حكومة الإنقاذ وهى تجد نفسها متورطة في حرب استنزافية طويلة المدى في جنوب البلاد، صارت تتوجس خيفة من كل الأقاليم الطرفية ذات القوميات غير العربية، والتي قد تتحالف بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع حركة التمرد في الجنوب، وتعمل من ثم على إضعاف الدولة، وهي في الأساس دولة هشة ومنقوصة المشروعية. وبناء على هذا فقد صارت الدولة تقيس مشروعيتها بقدرتها على بسط سلطانها على كامل أقاليمها، وعلى إنفاذ مشروعاتها التغييرية المتعلقة بنمط الحياة لكامل سكانها. ولكن هذه الرؤية ستقود الدولة، وقد قادتها بالفعل، للاستمرار في الحرب، كما إن الاستمرار في الحرب سيقودها للبحث

عن موارد اقتصادية هائلة. ومن هنا تبدأ الدورة الخبيثة التي أشار إليها جيلى لى من جامعة أوهايو (Li, 2002, 147)؛ إذ ما أن تنشط أجهزة الدولة الجبائية في انتــزاع الموارد اللازمة لمواصلة الحرب إلا وصار ذلك يؤثر بصورة ســالبة علــى القــدرة السياسية لهذه الدولة، لأن المبالغة في فرض الضرائب، مع تعويق الاستثمار، وتوجيه الموارد الاقتصادية وجهة حربية، يجلب سخط الجمهور العريض، ويجر إلى قلاقــل واضطرابات في (الداخل) الذى تقوم عليه الدولة. وسيترتب على ذلــك تنــاقص مستمر في رأسمالها السياسي، وطعن في مشروعيتها. في هذا المناخ تتولد الحركــات الإثنية/الإقليمية لتطالب بمزيد من المشاركة في الحكم المركزي، أو لتطالب بنوع من الحكم الذاتي، أو الانفصال؛ خاصة إذا علم أن الدولة تســعى لتجــاوز أزمتــها الاقتصادية بسحب الموارد المخصصة للأقاليم النائية.

ولا نستطيع بالطبع أن ندعى أن هذه الرؤية ستفسر كل الحــالات، ولكننــا يمكن أن نــزعم في ضوئها أن نشاط الحركات المتمــردة في إقليمــي دار فــور وجنوب كردفان (جبال النوبة) يعود بصورة أساسية لسياسات المركــز نفســه، وللآثار الاقتصادية المترتبة علي الحرب المتطاولة في الجنوب. أي إن دخول الدولــة في حرب متطاولة ضد الحركات المتمردة في جنوب السودان (منذ خمسينيات القرن الماضي) جعلها تضطر لانتزاع موارد بشرية ومادية هائلة من الأقــاليم الأخــرى، خاصة تلك الأقاليم الطرفية التي لا تحظى بتمثيل قوى في المركز. ولذلك فليس من قبيل المصادفة أن تجد أن غالبية (الجنود) الذين تعتمد علــيهم القــوات المســلحة يستقطبون من اقاليم دار فور وكردفان وكسلا، ليس فقط لأن سكان هذه الأقاليم يحبون الجندية والقتال، ولكن لأن المؤسسة العسكرية هي وحدها التي تفتح نوافــذ لتوظيف أعداد هائلة من التلاميذ الذين لم يجدوا فرصا للدراسة في هذه الأقــاليم، ولاستيعاب المزارعين والرعاة الذين هجروا أراضيهم إما بسبب الجفاف والتصــحر أو بسبب الحروب. كما أنه ليس من قبيل المصادفة أيضا أن يتزامن ظهور الحركات الاحتجاجية الاقليمية والإثنية في دارفور والشرق مع تصاعد الحــرب الثانيــة في الجنوب (1965–1972)، ثم يتزامن مرة أخرى مع حرب الجنوب الثالثــة (1983–2005) ومع الأزمة الاقتصادية المصاحبة لها. وخلاصة القول إن "الأزمة الاقتصادية" للدولة السودانية قادتها (من قبل حكومة الانقاذ ومن بعدها) إلى ســحب المــوارد

المادية والبشرية من هذه الأقاليم، وقد قاد ذلك وسيقود إلى موجات من الاحتجاج والتمرد والثورة في دار فور وكردفان والشرق؛ سواء طرح العقيد جون قرنق رؤيته للمهمشين أو لم يطرحها، وسواء أيد الدكتور الترابي حركة العدل والمساواة أم لم يؤيدها.

وقد يقال هنا إن هذه القاعدة لا تنطبق على حالة دارفور، إذ أن حركة التمرد قد انطلقت في الوقت الذى بدأت فيه الدولة تعتمد في ميزانيتها على عائدات النفط، ولم تكن بالتالي محتاجة لسحب موارد مادية من الإقليم، ولم يكن للإقليم على أية حال موارد يمكن سحبها. ولكن هذا قول مردود، لأن الأزمة الخانقة التي كانت تمر بها الدولة، والتي تزامنت مع اشتداد الحرب في الجنوب، كانت تقع في الفترة ما بين عام 1989 إلى عام 1993، وهى فترة سابقة لتصدير النفط السوداني، وهى الفترة التي أحكم فيها الحصار الاقتصادي على الدولة (بسبب موقفها من غزو العراق للكويت عام 1991)، وبلغ فيها اضطرار الدولة للعملة الصعبة مبلغا جعلها تصدر حكما بإعدام أحد رجال الأعمال ممن وجدت بحوزته عملة أجنبية. فإذا استطاعت الدولة مع ذلك أن تخوض حربا بالغة التكلفة في الجنوب، فمن أين كانت تأتيها الموارد؟ الإجابة الواضحة هي أنها قامت بتجميد كل مشاريع التنمية، وقلصت من إنفاقها على الخدمات، وضاعفت اقتراضها من البنك المركزي، ثم نشطت نشاطا محموما في وضع أشكال شتى من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الأوضاع المعيشية للمواطنين، وخاصة مواطني الأقاليم الطرفية، ومن بينها دارفور.

وقد يكون من المفيد هنا أن نورد طرفا مما شاهده الدكتور خليل إبراهيم حين كان وزيرا للتربية والتعليم في ذلك الإقليم في بداية التسعينات، ودفعه من بعد لأن يفارق نظام الإنقاذ ويقود حركة التمرد. يقول خليل: "إن سياسة خفض الإنفاق التي اتبعتها الحكومة، مع فرض الضرائب المرتفعة، أوصلت مؤسسات الخدمة العامة (في دارفور) إلى حافة الانهيار، إذ عجزت بعض الولايات أن تجمع موارد كافية لرواتب موظفيها، وقد كان بعضها يعانى عجزا لأكثر من عام {...} وفى قطاع التعليم في دارفور أغلقت بعض المدارس أبوابها، وانخفضت أعداد التلاميذ في

المدارس الابتدائية بنسبة 50%. أما المراكز البيطرية فقد هجرهـــا العـــاملون بهـــا، وصارت مساكن للوطواط والغربان والحيوانات الضالة (El-Tom, 2011, 174). ويقول في موضع آخر من مذكراته أنه دخل أحدى القرى في الإقلـــيم، وتفقـــد أحوال 53 منـــزل ثم يؤكد قائلا: "أقسم بالله أنني لم أر في حياتي كلها أناسا على هذه الدرجة من الفقر، ولم يكن يخطر ببالي أن فقرا بهذه الصورة يوجد في دارفور، إذ لا يوجد منـــزل واحد به طعام يكفى أهله لمدة يوم واحد" (El-Tom, 2011, 178).

لقد ذكّرنا غيرنا من الباحثين أن ظهور الحركات الاحتجاجية والثوريـــة في دارفور لا ينبغي أن يفسر فقط برد أسبابه لصراعات القوى المحليـــة في دارفـــور، وإنما يمكن تفسيره بتوسيع إطار النظر، وربطه بالمواجهات العسكرية بـــين ليبيـــا وتشاد، أو بين القوى السياسية المتصارعة في داخل تشاد. ونذهب نحن في الاتجاه ذاته الرامي لتوسيع زاوية النظر، فنجد رابطا قويا بين الحرب التي كانت تخوضها الدولة في الجنوب وظهور الحركات الثورية والمتمردة في دارفـــور. إن ســـحب الموارد البشرية والمادية من دار فور (وغيرها من الأقاليم الطرفية) للإنفاق علـــى حرب الجنوب قد عمق حالة الغضب والاحتقـــان في الأقـــاليم المـــذكورة، ثم تضافرت معها عوامل محلية أخرى (منافسات قبلية وحسابات قديمة). ومع تحول تلك الاحتجاجات إلى تمرد وثورة مسلحة، اضطرت الدولة مرة أخرى أن تعتصر اقتصادها المنهوك أصلا لتتمكن من مقابلة نفقات الحروب الجديدة التي دخلـــت فيها.

على أن الاستمرار في حرب الجنوب المتطاولة، وما ترتب عليه مـــن ضـــائقة اقتصادية طاحنة، وحصار اقليمي ودولي محكم لم يتسبب فقط في زيـــادة غضـــب الأقاليم الطرفية، وإنما تسبب أيضا في تضاؤل شعبية النظام ووضع مشروعيته علـــى المحك، كما تسبب من ناحية أخرى في إحداث انشقاق في داخل النـــواة القياديـــة للدولة، تماما كما توقع الدكتور ليبي. غير أن الذى لم يتوقعه أحد هو أن يـــنعكس ذلك الانشقاق على مشكلة دارفور ويصير عاملا أساسيا في الصراع الدائر هنـــاك، كما سنوضح أدناه.

أزمة القيادة والتنظيم السياسي.. بعد انشقاق النخبة الإسلامية الحاكمة

لا نود أن نسرد تفاصيل الانشقاق الذى وقع بين قيادة الإسلاميين في دولة الإنقاذ الذى وقع عام 2000، حيث خرج الدكتور الترابي ومناصريه ليكونوا حزب المؤتمر الشعبي، وانفرد الرئيس البشير ومناصروه بقيادة الدولة، حيث أحاط بتفاصيله وتداعياته كتاب آخرون (الأفندى، 2009، 14، (Roessler (2011). ولكن ما يهمنا هو ما ترتب على ذلك الانشقاق من نتائج سلبية على قضية دارفور. إذ ما أن خرج (أو أُخرج) الدكتور الترابي من هرم السلطة إلا وقد انقطع المعين الايديولوجي الذى كان يستمد منه الرئيس البشير قدرا من المشروعية، كما فقد عددا كبيرا من العناصر الفعالة ذات الأصول الدارفورية، والتي لم تكتف بحجب تأييدها للرئيس البشير، وإنما صارت تعمل بجد في صفوف القوى المعارضة له. هنا أدرك الرئيس البشير للمرة الأولى أن ميدان معركته ضد الترابي سيكون في دارفور، فأخذ يوجه الأجهزة الأمنية التابعة له للقيام بعملية فرز وتطهير لكل العناصر الإسلامية الدارفورية والتي يشتبه في انتمائها للمؤتمر الشعبي الذى يقوده الدكتور الترابي. وفى هذا الصدد يوضح الدكتور فيليب روزلر (في بحث ميداني عن هذا الموضوع) كيف أن انقسام الحركة الإسلامية قد أضعف موقف أبناء الزغاوة فى شمال دارفور، وغيّر من ثم موازين القوة لصالح منافسيهم من القبائل العربية (Roessler, 2011, 5)، كما أدى من ناحية أخرى للتقارب بين الفور والزغاوة ليكونوا فيما بعد تحالفا مضادا للحكومة وللقبائل العربية معا.

كان الرئيس البشير يحاول بعد الانشقاق أن يبني دولة "قوية" يستطيع من خلالها أن يتخطى أزمة الحكم التي أدخله فيها انشقاق القيادة. لقد أدرك (كما أدرك الرئيس النميري من قبل) أن وجود تنظيم سياسي قوى وفاعل سيردم الفجوة بين الدولة والمجتمع، وسيكسب النظام قدرا من المشروعية من خلال فتح نوافذ للمشاركة الشعبية، ولكن الرئيس البشير كان يدرك من ناحية أخرى أن وجود مثل هذا التنظيم قد يفتح المجال مرة أخرى للعناصر الإسلامية فتشكل تهديدا جديدا لوجوده في السلطة. وبناء على هذا التخوف صار ينشط في تصفية قيادات الحركة الإسلامية التي جاءت به إلى السلطة، كما ينشط في البحث عن عناصر قيادية بديلة، وعن قاعدة شعبية أخرى، وعن أجهزة وتنظيمات يعتمد عليها في معاركه

السياسية ضد أصدقاء الأمس، فلم توجد أمامه في هذه الحالة غير العناصر العسكرية والأمنية التي يثق فيها وتدين له بالولاء الشخصي، بالإضافة إلى بعض العناصر العشائرية والقبلية التي ينتمي إليها، والتي يمكن أن تشكل "عصبية" خاصة يمكن أن يلوذ بها إذا حمى الوطيس.

وقد عمل الرئيس البشير ومعاونوه على استمالة بعض عناصر الشريحة الرأسمالية واحتضانها؛ وبدت صور ذلك الاحتضان في إرخاء العنان لهذه الشريحة للتحرك بطلاقة في السوق، وذلك من خلال "تخصيص" القطاع العام ليكون نهبا لها، وتعديل قوانين الاستثمار لصالحها حتى تفعل في السوق والبيئة ما تشاء، وإضعاف العمل النقابي أو إبطاله حتى لا يسبب لها العمال إزعاجا، وتمليكها الأراضي الحكومية لتزداد أصولها الثابتة، إلى غير ذلك من أنواع الشراكات والصفقات المستترة بين موظفي الدولة ورجال حزبها الحاكم من جهة، ورجال الأعمال المحليين والدوليين من جانب آخر. ولا يمكنك أن تسمى هذا مجرد "تجاوزات" يرتكبها صغار الموظفين، وإنما هو "فساد" مؤسسي كبير ومدروس رأى النظام أن يؤمن من خلاله وجوده في السلطة، وأن يخترق من خلاله الطبقة الوسطى، وأن يلغي دورها الثوري بأن يحول فئات منها إلى ذراع سياسي يصمت عن أفعاله في الداخل، ويدافع عنه ويصله بمراكز النظام الرأسمالي العالمي والإقليمي في الخارج.

غير أن هذا الضرب من السياسة لم يوفر للنظام القاعدة الشعبية التي يبحث عنها بقدر ما وفر ذخيرة لمعارضيه يرمونه بها، ولم تزدد صورة النظام إلا قتامة. فبدلا من أن ينظر إليه كنظام "إسلامي" يحمل مشروعا إسلاميا حضاريا، صار الجميع ينظرون إليه كنظام عنصري، استبدادي، فاسد. وصارت هذه الصورة مقدمة ضرورية في برنامج الحركات الثورية ومنافذها الإعلامية. فتلاحظ مثلا أن الوثيقة التي تبنتها حركة العدل والمساواة، وعرفت بالكتاب الأسود، تتلخص في مقوله أساسية مفادها: أن السودان يسيطر عليه إقليم واحد فقط (الإقليم الشمالي) وهو إقليم لا يتجاوز عدد سكانه 5% من مجموع السكان؛ وأنه في داخل هذا الإقليم هناك ثلاثة مجموعات عرقية فقط تهيمن على كل مفاصل السلطة في البلاد (El-Tom, 2011).

أزمة الرؤية والقراءة الخاطئة للواقع

ليس من السهل على الباحث أن يدرك "الفكرة" التي كانت تدور بذهن الرئيس البشير أو بذهن وزير دفاعه ومستشاره للأمن القومي عندما اتخذا قرار التصعيد العسكري بشأن الصراع/التمرد الذى نشب في دارفور عام 2003؛ بل ربما لم تكن الصورة واضحة للرئيس البشير نفسه بطبيعة المشكلة في دارفور وبما يمكن أن تؤول إليه وما تتخذه من مسار. ولكن يبدو راجحا لدينا القول بأنهم قاموا بقراءة سريعة وخاطئة للواقع مفادها أن حركة التمرد في دارفور لا تعدو أن تكون محاولة انتهازية من خصمهم اللدود الدكتور الترابي، الذى يريد بتقديرهم أن يحبط اتفاقية السلام الشامل مع الجنوب، وأن ينسف محاولات التقارب مع الولايات المتحدة؛ وأن تلك الحركة لا تختلف كثيرا عن المحاولة التي قادها المهندس داؤود يحيى بولاد عام 1991 بدعم من الحركة الشعبية، فتم القضاء عليها من قبل القوات الحكومية دون كبير عناء. وأنه وكيفما كان الأمر فإن تجربة التمرد الذى وقع في جنوب السودان يجب ألا تتكرر في دارفور، أو أي منطقة أخرى من السودان؛ وأن أقصر الطرق لتحقيق ذلك هو طريق الحسم العسكري السريع الذى يقضى على حركة التمرد في مهدها قبل أن تستفحل.

ثم ازددت حماسة الرئيس البشير ومعاونوه للقيام بما حسبوه ضربة عسكرية حاسمة وسريعة حينما تأكد لهم في حينها أن حكومة الولايات المتحدة لن تأبه كثيرا لموضوع دارفور، طالما أنها قد نالت أكثر مما تريد في جنوب السودان (Cockett, 2010, 180-182). ولكن الأحداث أثبتت فيما بعد أن هذه القراءة للواقع كانت ممعنة في الخطأ. إذ تأكد أن الحركات التي قامت بالتمرد على الدولة عام 2003 لا تشبه حركة داؤود بولاد وحملته العسكرية المحدودة؛ كما أن تلك الحركات وإن تناغمت في خطها السياسي العام مع أهداف الدكتور الترابي الرامية لإسقاط الحكومة، إلا أنها لا تقع تحت السيطرة الكاملة له. يضاف إلى ذلك أن منطق الضربة العسكرية الخاطفة الذى اعتمدت عليه الدولة قد تحول إلى ضرب من الوهم، إذ استطاعت تلك الحركات أن تشن هجماتها لنحو من عشر سنوات (2003–2013) دون أن تتمكن قوات الحكومة من القضاء عليها.

أما الخطأ الأكبر في قراءة الرئيس البشير ومعاونوه للواقع فهو ما تعلق بموقف المجتمع الدولي، وبموقف حكومة الولايات المتحدة من الحرب في دارفور. ويجدر بنا أن نتذكر هنا أن حكومة الإنقاذ قد قبلت التوقيع على اتفاقية السلام (2005) طمعا في تطبيع علاقاقما مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية عموما، ومن ثم حصولها على قرار برفع الحظر الاقتصادي عنها، وعلى بعض الدعم من الدول الراعية للاتفاقية. غير أن الإدارة الأميركية (برئاسة الرئيس جورج بوش) لم تف بوعودها، وتحولت، تحت ضغط من الرأي العام المحلى والدولي، إلى التأييد المعلن لبعض حركات التمرد في دار فور، ما جعل الحكومة السودانية تصاب بالإحباط واليأس من القوى الغربية، ثم ينعكس ذلك الإحباط على العلاقات الداخلية في أروقة النظام، بحيث تفقد المجموعة التي كانت تقود التفاوض مع الحركة الشعبية والحكومة الأميركية (والتي صارت تعرف بمجموعة نيفاشا، ويقودها على عثمان ومن قبله غازي صلاح الدين) قدرا كبيرا من رصيدها السياسي ومواقعها التنفيذية، ويبدأ الجناح المناوئ لها (بقيادة نافع على نافع) في الظهور، ثم يتطور الصراع الخفي بينهما ويخرج للعلن، ليتحول إلى ما يشبه حالة صراع مراكز القوى في أروقة النظام، ما يؤكد الحضور القوى لتداعيات مشكلة دارفور.

الأزمة العسكرية

لقد خرجت القوات المسلحة من حرب الجنوب خاسرة منهكة من نواح كثيرة، ولم يكن في مقدورها أن تخوض حربا أخرى في غرب السودان. يضاف إلى ذلك أن أزمة السودان الاقتصادية المتطاولة (بسبب الحصار الدولي وغيره من الأسباب) لم تكن لتتيح مجالا للقوات المسلحة لأن تقوم بإعادة تأهيل نفسها من حيث العتاد الحربى والإمدادات والتدريب. وبناء على ذلك لم يكن الرئيس البشير ومعاونوه يتحمسون للدفع بقوات عسكرية ضخمة في إقليم دارفور، خاصة وأن عددا كبيرا من الجنود العاملين في هذه القوات (يقدرهم البعض بنسبة 80%) ينتمون إقليميا وعرقيا للشرائح المتمردة في دارفور، (Roesslr, 2011, 19) وليس لديهم استعداد نفسى للقتال هناك، وقد سعت الحكومة من قبل لإبعاد أعداد منهم من القوات المسلحة للاشتباه في انتمائهم للمؤتمر الشعبي الذى يقوده الدكتور

الترابي. ولكن إخراج العناصر الدارفورية من القوات المسلحة لم ينفع الحكومة بـــل زادها ضعفا، وذلك لصعوبة الحصول على عدد كاف من الجنود، مـــا يضـــاعف العبء على الجيش وقوات الدفاع الشعبـــي، وربما كان ذلك هو السبب الـــذى جعل الحكومة تلجأ إلى المليشيات القبلية (الجنجويد). غير أن اســـتعانة الحكومـــة بالمليشيات القبلية أضاف بعدا جديدا في النـــزاع، وعمّق الهوة بين الدولة وشرائح واسعة من المواطنين في دارفور لم يكونوا من قبل طرفا مباشرا في النـــزاع، كما أن لجوء الدولة للجنجويد كشف عن حالة الضعف الداخلي الذى تمر بـــه القـــوات المسلحة، وربما يكون ذلك واحدا من الأسباب التي شـــجعت حركـــات التمـــرد وأعطتها أملا في النجاح.

بناء على ما تقدم يمكننا أن نقرر بشيء من الحذر أن الحركـــات المتمـــرة في دارفور قد تجرأت على حمل السلاح ليس فقط لارتفاع درجات الفقر والتـــهميش في الإقليم، أو لتكرر حالات الجفاف والتصحر، وما ترتب عليهـــا مـــن ضـــيق اقتصادي، ولكنها حملت السلاح حينما قدّرت أن مؤسسة الدولة العسكرية قـــد اقتربت من نقطة السقوط، وأن المجتمع السوداني قد دخل في "حالة ثورية"؛ أي أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد وصلت حافة الانهيار، وأن السلطة المركزية وأجهزتها العسكرية والإدارية قد فقدت الاتجاه، وأن بعضها صار يضرب بعضا، وأن القضاء عليها قد صار ممكنا.

ولعل أول من أدرك هذه الحقيقة من بين القيادات الدارفورية الناهضة، وأصـــبح يضع خططه وفقا لها هو الدكتور خليل إبراهيم، الذى صار فيما بعد قائـــدا ميـــدانيا وسياسيا لحركة العدل والمساواة المعارضة. يقدم خليل، وهو بصدد توضيح الأســـباب التي أقنعته بالتحول من صفوف الحكومة إلى المعارضة، وصفا دقيقا لحالة الانهيار الـــتي كانت تمر بها بعض قيادات الحكومة من جراء حالات الانهيار التي كانت تمر بهـــا قواتهم المسلحة في حرب الجنوب. يقول خليل (El-Tom, 2011, 186) إنـــه قـــد اتصل به ذات مرة من عام 1995 وزير الداخلية آنذاك، العقيد الطيب إبراهيم محمد خير، الذى تربطه به صداقة قديمة. كان العقيد الطيب في حالة من الذعر الشـــديد الذى يقارب حالة "الانهيار العصبـــي"، ليقول له على الهاتف إنهم (أي الحكومـــة المركزية في الخرطوم) يحتاجون إلى دارفور في مهمة عاجلة تتعلق بإنقاذ الحكومـــة،

وذلك لأن مدينة جوبا قد تسقط على أيدى المتمردين في خلال أسبوع واحد، وقال له إن 40% من الجيش السوداني يوجد في جوبا، فإذا سقطت المدينة فلا يوجد أمل في نجاتهم.

يتذكر خليل كيف أنه لم ينم تلك الليلة، وكيف أنه هب مسرعا يطوف إقليم جنوب دارفور حتى وصل مدينة الضعين، فاستطاع في فترة وجيزة أن يجمع من المقاتلين المتطوعين ما يجاوز الـ 1500، ليزف النبأ لصديقه الوزير، طالبا منه أن يمدّه بعشر طائرات لنقلهم إلى الخرطوم ثم إلى ميادين المعركة في الجنوب. ويصف خليل كيف أن الرئيس البشير وكبار رجال دولته كانوا يستقبلون أفواج المقاتلين في مطار الخرطوم، ما يدل على شدة الضعف الذى كانت تعانيه المؤسسة العسكرية النظامية وقائدها الأعلى. ثم يصل خليل مع "قواته" إلى مدينة جوبا، فيتفقد جرحى العمليات، ثم يتجاوز ما تبقى من القوات الحكومية المنهزمة، والتي يبلغ عددها 6000 مقاتل، فيقيم معسكرا منفصلا لقواته على بعد 70 ميلا من مدينة جوبا، ويتصدى لقوات الحركة الشعبية وينتصر عليهم، ويبقى لمدة سبعة أشهر كاملة حتى زال الخطر تماما عن مدينة جوبا (El-Tom, 2011, 189).

لا شك أن تلك التجربة قد أتاحت للدكتور خليل أن يرى بعينيه مدى الضعف والهشاشة الداخلية التي تعيشها الحكومة المركزية وقواتها النظامية في الخرطوم وفى جوبا، كما يمكن أيضا أن تكون تلك التجربة هي التي أقنعته بأنه قد صار بالفعل "قائدا"، يستطيع أن يجمع المقاتلين، وأن يقودهم في المعارك، وأن يحقق انتصارات عسكرية لم يستطع القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير دفاعه أن يحققاها. ويمكننا أن نذهب في هذا الاتجاه إلى أبعد من هذا فنزعم أن المعركة التي جرت في أم درمان بين قوات الحكومة المركزية وقوات العدل والمساواة (مايو 2008)، لم يكن من الممكن أن يتم التفكير فيها والتخطيط لها لو لم تكن الحركة تدرك إدراكا كاملا حالة الضعف والارتباك الداخلي الذى تعيشه الأجهزة العسكرية والأمنية للنظام. إذ استطاعت قوات حركة العدل والمساواة أن تسلك طريقا بريا مكشوفا يمتد لنحو من ألف وخمسمائة كيلومتر فتقطعه في ثلاثة أيام، لتصل إلى عاصمة البلاد دون أن تعترضها قوة أمنية أو عسكرية. ومع أن الحركة قد خسرت تلك المعركة، إلا أنها قد أثبتت للجميع أن النظام مكشوف تماما من

الداخل، وأن أجهزته العسكرية تمر بأسوأ حالاتها، فهي إما أنها غير قادرة على صد هجوم، وإما أنها غير راغبة فيه. وأن القوة الوحيدة التي يستند عليها النظام تتمثل في أجهزة الأمن والإعلام.

ولم تذهب مع الرياح تلك "الصورة" التي رسمتها حركة العدل والمساواة لنفسها وللنظام، إذ سرعان ما التقطتها الحركات الثورية الأخرى في دارفور، فأخذت بعض عناصرها وقياداتها تتقاطر للانضمام لحركة العدل، كما التقطتها القوى الدولية الكبرى المهتمة بشأن دارفور، وأخذت تعيد النظر في مواقفها السابقة من الحركة. يقول خليل في مذكراته (El-Tom, 2011, 216) إن أحد الجنرالات الأميركيين بعث له، في أعقاب معركة أم درمان رسالة تهنئة، وأن وزارة الخارجية الأميركية والبنتاغون فتحتا أبوابهما لأول مرة في التاريخ لمقابلة وفد من حركة العدل والمساواة (El-Tom, 2011, 224). وهذا الحادث يؤكد ما ذهبت إليه الأستاذة سكوتشبول، من أن القوى الدولية الرأسمالية ستسارع لرفع الغطاء الخارجي عن النظام متى ما تأكد لها أنه مكشوف من الداخل، ما يشجع الحركات الثورية ويقوى عزيمتها لتوجيه الضربة القاتلة.

الأزمة الدولية:

لقد صار تورط حكومة الإنقاذ في حرب دارفور يشبه في بعض نواحيه تورط الاتحاد السوفيتي السابق في حرب أفغانستان، حيث كان الجنود المشاة في الجيش السوفيتي يتكونون من مسلمي آسيا الوسطى، فاضطرت القيادة السوفيتية لسحبهم من جبهات القتال ضد الأفغان للتجانس العرقي والتعاطف الديني بينهم، واستبدلت بهم قوميات خاصة من السلاف الذين لا ينظرون إلى المقاتلين الأفغان إلا كما يكون النظر إلى المجرمين وقطاع الطرق. وكان ذلك هو الخطأ القاتل الذى ارتكبه الجيش السوفيتي في أفغانستان؛ إذ بدلا من فرز المقاتلين الثوار ومطاردتهم وإخراجهم من المناطق الريفية التي ينتشرون فيها، قام بالتضييق على المواطنين غير المقاتلين وإخراجهم من مناطقهم الريفية (Maley, 2002, 47) فسار تلقائيا في اتجاه سياسة الأرض المحروقة، فوسع بذلك رقعة الحرب، متسببا في انهياره وانهيار الدولة السوفيتية كلها.

قد لا يستطيع الباحث أن يؤكد أن خطة الدولة في إقليم دار فور كانت تتطابق تماما مع الخطة الروسية في أفغانستان، إلا أن النتائج والأزمات التي منى بها الجيشان من جراء الحرب يكادان يتطابقان. أول هذه الأزمات هي الأزمة الدولية، إذ لم يجمع المجتمع الدولي على شيء في فترة الثمانينات مثل إجماعه على إدانة التدخل السوفيتي في أفغانستان، كما لم يجمع منذ عام 2004 على شيء كإجماعه على إدانة الحكومة السودانية بسبب مشكلة دارفور. ولم يتوقف الاهتمام الدولي بمشكلة دارفور عند مستوى الإدانة، بل وصل حد التدخل والمقاطعة والعقوبة.

لقد كان النظام يعتقد أن مشكلة دارفور مشكلة محلية صغيرة يمكن تجاوزها، أو يمكن أن تطغى عليها "اتفاقية السلام الشامل" التي يجرى إعدادها في نيروبي برعاية دولية، ووسط اهتمام دولي فائق. ولكن تأكد فيما بعد أن مشكلة دارفور صارت هي التي تطغى على اتفاقية السلام مع الجنوب، ما حدا بوزيرة التنمية الدولية في النرويج (هيلدا جونسون)، التي لعبت دورا أساسيا في المفاوضات بين الحركة الشعبية وحكومة السودان أن تفرد، في ثنايا كتابها عن مفاوضات الجنوب، فصولا خاصة عن قضية دارفور بعنوان: "المناطق الثلاث ورابعتهم دارفور"، و"دارفور في نيفاشا" (جونسون، 2011، 146، 322)، في إشارة إلى المدى الذى صارت فيه قضية دارفور تتداخل مع قضية الجنوب. ليس ذلك فحسب، بل إن مشكلة دارفور صارت ورقة رابحة تضغط من خلالها أطراف عديدة على الحكومة السودانية، وصارت الحكومة تجد نفسها مضطرة في كل حين لتقديم تنازلات كبيرة بسبب مشكلة دارفور.

ولا نود بالطبع أن نتعرض في هذا المقام لمراحل نشأة وتطور الأزمة بين الدولة السودانية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية دارفور، ولكن يكفى أن نشير في هذا الصدد إلى أن الإدارة الأميركية ظلت منذ عام 2004 تعلن أن الانتهاكات الجارية في دارفور تمثل إبادة جماعية. وقد توج ذلك بقرار مجلس الأمن رقم 1593 (مارس 2005) الذى حول فيه ملف إقليم دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية، والتي أصدرت بدورها قرارا (مارس 2009) بتوقيف الرئيس البشير وعدد من معاونيه. ولم يتم بالطبع توقيف الرئيس البشير (حتى كتابة هذه السطور)، كما لم تسقط حكومته جراء تلك القرارات الدولية. غير أنه من

المؤكد أن تلك القرارات ساهمت بصورة كبيرة في التأثير على قرارات الدولة، وإعادة توجيه مسارها، وربما أحدثت تداعياتها خلخلة في بنية النظام قد تؤدى في نهاية الأمر للإطاحة به. وللتدليل على هذه المزاعم نكتفى بالإشارة إلى تأثير قرارات المحكمة على انتخابات رئاسة الجمهورية (أبريل/نيسان 2010)، وإلى تأثيرها على استفتاء تقرير المصير (يناير/كانون الثاني 2011)، وإلى تأثيرها على خلافة الرئيس البشير.

يشير بعض الباحثين بحق إلى أن قرارات المحكمة الجنائية كانت بمثابة لحظة كاشفة في تاريخ الحياة السياسية في السودان، وذلك لأنها جعلت من الأزمة "فاعلا" أساسيا يتشابك مصيرها ويتداخل مع مسار ومصير الدولة السودانية (مهدى، 2010، 16). ويتبدى لنا ذلك التشابك أول ما يتبدى في لانتخابات البرلمانية والرئاسية (أبريل/نيسان 2010)، إذ حاول الحزب الحاكم بالتعاون مع أجهزة الحكومة التابعة له أن يصور العملية الانتخابية بأنها واحدة من التحديات الوطنية (والاسلامية) الكبرى التي تستلزم من جميع المواطنين الوقوف مع رئيس الدولة ضد التدخل الخارجي، وإعطاء انطباع عام بأن سقوط الرئيس يعنى انهيار الدولة السودانية، واندلاع الفوضى وتقويض اتفاقية السلام مع الجنوب. هذا، ولم يكتف الحزب بالحملة الإعلامية وحدها، وإنما اضطرت قيادته أن تتوصل إلى "تفاهمات" مع الحركة الشعبية بحيث توافق على سير الانتخابات في الشمال بصورة سلسلة، وفى مواعيدها المحددة، ودون منافسة حقيقية من جانبها، أو تكتيل قوى المعارضة خلف مرشح واحد، على أن يترك لها في المقابل أمر انتخابات الجنوب، وأن يضمن لها كذلك إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في موعده المضروب. ويبدو لبعض المحللين أنه وفى سياق تلك التفاهمات سمح المؤتمر الوطني للسيد مالك عقار، نائب رئيس الحركة الشعبية، بالفوز بمنصب الوالي على النيل الأزرق، كما سمحت الحركة الشعبية بإجراء انتخابات الرئاسة في الشمال بالصورة التي أرادتها الحكومة لضمان فوز الرئيس البشير من الجولة الأولى (مهدى، 2010، 106). وكل هذا يشير بوضوح إلى أن هاجس المحكمة الدولية كان حاضرا فى قرارات الحزب، وأن تداعيات مشكلة دارفور صارت تلاحق الدولة السودانية، وتدفعها في اتجاه التخلي عن جنوب السودان برمته للحركة الشعبية.

دولة الإنقاذ: من الايديولوجية إلى القبيلة

تلتقي معظم الدراسات الاجتماعية التي تتخذ من مفهوم الدولة مدخلا منهاجيا لها، في فكرة أساسية تتعلق من جهة بنوعية النخبة أو المجموعة الحاكمة في بلد معين، وبقدرتها على خلق "عصبية" قوية (أيا كان أساسها) تضمن لها القدر الضروري من التماسك الدّاخلي. كما تتعلق من جهة أخرى بدرجة الضعف والتآكل الداخلي الذي تبلغه تلك العصبية، وما إذا كان في مقدور قائد العصبية الحاكمة أن يستبدل عصبيته الأولى بعصبية أخرى أكثر قوة، أم أن النظام برمته قد وصل مرحلة "الشيخوخة" التي تصاحبها لا محالة هشاشة في العظام، وضبابية في الرؤية، ويترتب عليها سقوطه النهائي لا محالة.

ولا يخفى على القارئ بالطبع أن يلاحظ أن هذه الفكرة ترجع (رغم طابعها الحديث) إلى العلامة ابن خلدون (1332–1406)، فهو من صاغ مفهوم العصبية، وجعله أداته التحليلية الرئيسة، وهو من أكد أن الملك والدولة العامة لا يحصلان إلا بها، وهو من فصّل، استنادا على هذا المفهوم، أطوار الدولة واختلاف أحوالها والأسباب التي تؤدى إلى هرمها وزوالها (ابن خلدون، 2009، 122–135). وقد تناول هذه الفكرة حديثا وأعاد صياغتها المؤرخ البريطاني (لبناني الأصل) ألبرت حوراني (ت 1993)، في محاولة جريئة لتفسير ظاهرة "الانهيار" الذي تتعرض له الدول العربية المعاصرة. لاحظ حوراني، بعد دراسة طويلة لأوضاع العالم العربي، أن النخب الحاكمة فيه استطاعت أن تستمر في الحكم لمدد طويلة بفضل الترابط بين عوامل ثلاثة: تماسك داخلي شديد بين مجموعة حاكمة؛ قدرة تلك المجموعة على ربط مصالحها بمصالح العناصر النافذة في المجتمع؛ وقدرة "تحالف المصالح" هذا على تسويق نفسه من خلال "فكرة" سياسية تجعل لسلطة المجموعة الحاكمة مشروعية في نظر المجتمع، أو في نظر قطاعات عريضة منه (Hourani, 1991, 448). استطاعت هذه العوامل الثلاثة أن توفر، بحسب تقدير حوراني، استقرارا طويل المدى للنظم السياسية العربية (الملكية منها والثورية) التي ظلت تحكم المنطقة منذ فترة الاستقلال إلى نهايات القرن الماضي. ولكن، وبما أن العامل الأول "التماسك الداخلي للمجموعة" هو الركيزة التي يستند عليها هذا البناء، فقد اضطر الأستاذ حوراني لإيراد كثير من الوسائل التي يمكن أن تؤدى إليه، ولكنه يعود ليقرر في نهاية الأمر،

جريا على النموذج الخلدوني، أن القوة الأساسية لأي من هذه النظم تعود إلى قدرتها على خلق ورعاية "عصبيتها" الخاصة، والاعتماد عليها في الحصول على السلطة والاحتفاظ بها (Hourani, 1991, 449). وقد يكون منبع هذه العصبية كيان حزبي (الجزائر وتونس والعراق)، أو تاريخ نضال عسكري/سياسي مشترك (مصر وسوريا)، أو عرق ودم ومصالح مشتركة؛ ولكنها جميعا تلتقي في هذا الأخير بصورة أو بأخرى، إذ أن التقليد السائد في الشرق الأوسط هو أن رباط المصلحة يتقوى بالرباط المناطقي، وأنهما معا يتقويان بقرابة الدم والمصاهرة. وبناء على هذا يمكن أن يقال إنه ما أن تتمكن مجموعة ما من خلق عصبيتها الخاصة، ثم تتمكن عبرها من القفز إلى جهاز الدولة، إلا ووجدت بين يديها الكثير من وسائل التحكم والقهر مما لم تكن تحلم به من قبل) الجيش والشرطة والقوات الخاصة والمخابرات(، والتي تستطيع من خلالها أن تصد كل طامع في السلطة مهما كان ثمن ذلك الصد، كما تستطيع من خلالها أيضا أن تحكم سيطرتها على المجتمع بأسره، من خلال التجنيد في الخدمة العسكرية والتعليم والخدمات الاجتماعية والتخطيط الاقتصادي والتوجيه الإعلامي والثقافي. وكل هذا قريب كما ترى من مفهوم "استقلالية" الدولة الذى ذكرنا في مطلع البحث.

غير أن هذه العوامل يمكن، في تقدير حوراني، أن تنقلب إلى نقائضها، وتتحول إلى عوامل تحلل وانهيار، كاشفة بوضوح عما يسميه "هشاشة" النظم العربية. ولا يرجع ذلك في تقديره لاختلاف وجهات النظر حول السياسات، أو لمجرد الطموحات والمنافسات بين أصحاب "الأجندات الخاصة" في داخل المجموعة الحاكمة، وإنما يرجع بصفة أساسية لعوامل موضوعية تتعلق بما يسميه الانقسامات الهيكلية التي تنشأ في جسم الجهاز الحكومي، إما بسبب النمو المتزايد في حجمه، وإما بسبب التداخل في وظائفه وصلاحياته، وما يصحب ذلك ويلحقه من تعقيدات. فيصبح كل قطاع من قطاعات الحكومة (الحزب والجيش والأمن.. الخ) مركزا مستقلا من مراكز السلطة، ما يغرى بعض رموز النظام (من ذوى الطموح والنفوذ) إلى خلق "مناطق نفوذ" خاصة بها، وذلك بتوسيع صلاحياتها ونطاق أعمالها، وبناء الحواجز بينها وبين الإدارات الحكومية الأخرى، وغرس الموالين لها في واحد أو أكثر من قطاعات الدولة.

ويلاحظ أن عملية تداخل وتعقد النظم الحكومية ليس أمرا غريبا، ولا تنفـــرد به النظم العربية دون غيرها، ولكن مشكلة النظم العربية تكمن في عجزهـــا عـــن استيعاب ما ينشأ داخلها من نـــزاعات ضمن إطار مؤسسي مســـتقر، وتقاليـــد سياسية راسخة، فتنشأ عن ذلك ظاهرة الاحتقان المؤسسي التي أشار إليها باحثون آخرون وعزوا إليها اندلاع الثورات (Huntington, 1968, 265). كما تنشأ عنها ظاهرة الانقسامات التي أشار إليها ألبرت حوراني آنفا، والتي تـــؤدى بـــدورها إلى صراعات محتدمة حول السلطة، بحيث يسعى كل قائد مجموعة مـــن المجموعـــات المتنافسة إلى تصفية أو إزاحة المناوئين والمنافسين له، ليبني مجده الشخصي، وليمهد طريقه للصعود إلى أعلى هرم السلطة. ولا يمكن السيطرة على مثل هذه النـــزاعات الداخلية إلا من خلال "الرئيس/القائد" الذي يتحكم وحده في كل خيوط اللعبـــة السياسية، فيضرب هذا بذاك ويبقى هو مركز الثقل الذي لا يتحرك النظام بدونه. وبهذه الكيفية يكون الطريق قد تمهد تماما لصناعة "الفرعون"، الذي سيكون هـــو محور النظام وسبب وجوده وبقائه.

أما من ناحية **العامل الثاني** (الشريحة الاجتماعية الحليفة)، فسيتضح أيضـــا أن الرابط بين النظام السياسي والشرائح لاجتماعية التي يتحالف معها هو أيضا رابـــط يشكو من "الهشاشة" بشكل ملحوظ. فهذه الطبقات التي تهـــيمن علـــى البنيـــة الاقتصادية والاجتماعية في المدن الكبرى (والمراكز الحضرية التابعة لها) تؤيد النظام السياسي بقدر ما يضمن لها الحد الضروري من السلام والأمن وحريـــة النشـــاط الاقتصادي، غير أنه إذا دقت ساعة الخطر فإن هذه الطبقات غير مســـتعدة لرفـــع إصبع واحد تدافع به عن النظام؛ بل إنها قد تسارع إلى تأييد النظام الثوري الجديد لتحافظ على مصالحها. ولا تعود سلبية القطاعات الاجتماعية المتنفذة لمجرد حرصها على مصالحها الخاصة، وإنما يعود كذلك إلى إحساسها بأنها غير مشاركة أصلا في صناعة القرار السياسي. وهذا طبيعي، إذ أن صناعة القرار في مثل هذه النظم لا يتم إلا داخل الأروقة العليا للنظام، ولا تشارك فيه إلا مجموعة صغيرة ومحدودة تحـــيط بالرئيس/القائد.

أما **العامل الثالث** المتمثل في الفكرة السياسية "القوية" التي انطلقت منها تلك النظم في سنوات التأسيس والاستقلال عن الحكم الأجنبـــي، فقد تصاب هي أيضا

بنوع من "الهشاشة". وهشاشة الأفكار تتمثل في أنها ستفقد معانيها بصورة تدريجية، إذ ما أن "تستحوذ" الحكومة على حزمة من الأفكار إلا وحولتها إلى "شعارات" فارغة وعقيمة، تجترها وتكررها أجهزتها الإعلامية، وكوادرها الحزبية. ولا تستطيع مثل تلك الأفكار الميتة أن تجذب نحوها أفكارا جديدة، أو تحرك قوى اجتماعية نحو الفعل السياسي، أو تحول القوة العسكرية/الأمنية المجردة إلى سلطة ذات مشروعية.

وخلاصة القول، وبحسب أطروحة ألبرت حوراني، فإن هذه النظم سائرة في طريق الانهيار بسبب هذه العوامل الثلاثة. فإذا نجحت أطروحته هذه في تفسير جزء من ظاهرة انهيار بعض النظم العربية المعاصرة، فهل تنجح أيضا في تفسير حالة "الدولة السودانية"؟ لا نستطيع بالطبع أن نذهب إلى القول بإمكانية المطابقة الكاملة بين الحالات التي تحدث عنها والحالة السودانية، ولكن إذا أعدنا النظر في "الانقسامات الهيكلية" التي تحدث عنها، ووضعناها هي ذاتها في إطار الحرب الأهلية في الجنوب وما نجم عنها من أزمة اقتصادية، فإننا نستطيع أن نقول بقدر كبير من الاطمئنان إن "العصبية التنظيمية والفكرية" التي قامت عليها حكومة الإنقاذ قد انحلت تماما، وأن الانشقاق في النواة القيادية قد وقع، وأن الرئيس القائد قد صار يبحث له عن عصبية بديلة (من عشيرة وقبيلة وطبقة)، وأنا صرنا نرى بوضوح الانقسامات الهيكلية في جسم الجهاز الحكومي؛ حيث تتربص كل وزارة من الوزارات السيادية بالوزارة الأخرى، وحيث يشكل جهاز الأمن قوات خاصة به تتصدى للتمرد بينما تقف وزارة الدفاع في الحياد، وحيث يتشكك رئيس الجمهورية في رئيس جهاز مخابراته، فيصدر قرارا بإعفائه من منصبه، ثم تعينه مستشارا له للشؤون الأمنية، ثم يصدر مرسوما دستوريا بإعفائه مرة أخرى. ولم يمض عام على هذه القرارات إلا ويتم اعتقال رئيس جهاز المخابرات مع عدد من الضباط العسكريين (شديدي الموالاة للنظام) واتهامهم بالاشتراك في محاولة انقلابية للإطاحة بالنظام، ما يؤكد بوضوح أن الدولة قد وصلت مرحلة التشطي الداخلي، حيث تضرب بعض عناصرها رقاب بعض.

خاتمة

لا يستطيع الباحث الموضوعي أن ينكر أن الاتساع الجغرافي للبلاد، والتنوع السكاني فيها، والتخلف الاقتصادي، وغلبة الروح العشائرية، كانت من ضمن العوامل الرئيسة التي جعلت العديد من الدول، تلجأ لواحد من مسارين: مهادنة القوى المحلية واستيعابها في أجهزة الحكم، أو اتباع سياسة العصا الغليظة مع هذه القوى، وإعادة هيكلة المجتمع السوداني دون مراعاة لها؛ بل واعتبار هذه القوى المحلية عائقا أساسيا أمام التنمية والتقدم، ما يقتضى إضعافها أو إخراجها تماما من دائرة الفعل السياسي والاقتصادي.

وترتب على هذه الرؤية (وهى موضع اهتمامنا في هذا البحث) أن صارت الدولة السودانية الحديثة (التي لم تنشأ أصلا نتاجا لاختيارات محلية) مستقلة عن المجتمع ومتعالية عليه في كثير من الأحيان. وسواء كانت هذه "الاستقلالية" بسبب الايديولوجيا أو الدين أو العرق فقد قادت، وستقود، إلى حروب أهلية متنوعة، وقد كانت أطولها وأبلغها أثرا الحرب الأهلية الاستنزافية في الجنوب(1955-2005)، والتي ترتبت عليها أزمة اقتصادية ومضايقات دولية صارت الدولة السودانية بسببها شديدة الحساسية تجاه القوى المعارضة في الأقاليم الطرفية ذات القوميات الإفريقية بحسباها حليفا تلقائيا لحركة التمرد في الجنوب.

فاذا وضعنا "مشكلة دارفور" في هذا الاطار، فسنرى بوضوح انها نتيجة من نتائج المحاولات التي تقوم بها بعض النخب السياسية من أجل بناء دولة "قوية" تستطيع أن تخترق المجتمع التقليدي، وتعيد هيكلة علاقاته لتجعله أكثر ملاءمة للصور المثالية التي تريدها. وقد رأينا في هذا البحث أن مثل هذه المحاولات لم تحقق نجاحا لأن المجتمع السوداني التقليدي هو أيضا مجتمع "قوى"، ويملك من الخبرات والقدرات ما يجعله يقوض خطط الدولة المركزية، أو يفرغها من محتواها، ويدفعها في اتجاه مصالحه الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع مصالح الدولة. ولا يوجد أمام الدولة المركزية في هذه الحالة إلا أن تمارس مزيدا من الضغط والاختراق فتتحول إلى دولة شمولية باطشة، وذلك مسار غير مأمون العواقب، إذ قد يعجل بسقوطها؛ وإما أن تقبل بصيغة من صيغ المشاركة الشعبية في السلطة، وهو المسار الديموقراطي المعهود، خاصة إذا كانت لا تملك موارد اقتصادية تؤهلها لتكون "دولة ريع".

وقد اتضح لنا في هذا البحث أيضا كيف أن حكومة الانقاذ لا تختلف كثيرا (رغم خطابها المتكرر عن النظام الفيدرالي، ومناداتها بتقليص الظل الإداري) عن الدول الاوتقراطية القابضة، حيث تستجمع السلطات في يد رئيس الدولة، وحيث يعتمد رئيس الدولة على دائرة صغيرة من الأعوان الذين يثق فيهم، وحيث تتحول أجهزة الدولة ومؤسساتها إلى مراكز للقوى المتصارعة والمصالح المتضاربة، وستكون نتيجة هذا: إما أن تتشظى الدولة وتنهار من الداخل، وإما أن تسعى النخب الحاكمة للاستقواء بالكيانات القبلية، فتتحول هي ذاتها إلى فصيل قبلي.

أما من الناحية الأخرى، فقد تبين من هذا البحث أنه رغم ما صحب مشكلة دارفور ونجم عنها من تصاعد في النعرات القبلية والعرقية، إلا أن القطاع العريض من مواطني دار فور قد اندمج في النسيج الاجتماعي السوداني العام بصورة تصعب معها أي عملية من عمليات الفرز العرقي. وما يؤكد ذلك أن مواطني دارفور الذين يوجدون بكثرة في ولاية الخرطوم والجزيرة، وغيرها من ولايات الشمال لم ينخرطوا بصورة تلقائية في الخط السياسي للحركات الثورية بالطريقة التي انخرط بها الجنوبيون مثلا في الخط السياسي للحركة الشعبية، ولعل الحركات التي تحمل السلاح في دارفور قد قرأت هذا الواقع بصورة صحيحة، فلم تتبن في برامجها دعوة لتقرير المصير، أو دعوة للانفصال، كما فعلت الحركة الشعبية، وإنما اكتفت بالمطالبة بمزيد من المشاركة في الحياة السياسية العامة، وبمزيد من المشاركة في إدارة الدولة، وبتوزيع عادل للثروة القومية، في تناغم تام مع جمهورها العريض.

وكل ما تقدم يشير إلى أنه لن يكون بمقدور الدولة أن تحدث تغييرا جذريا في بنية السلطة والمجتمع دون تصالح أو تعاون مع القوى العشائرية المحلية، كما يشير إلى أن الحركات المسلحة في دارفور (وغيرها من الأقاليم) لن تستطيع، اعتمادا على السلاح وحده، أن تسقط الدولة، بل إن الدولة قد يزداد تماسكها في هذه الحالة، وقد تكتسب تأييدا من بعض الشرائح في المجتمع. غير أن الحركات المسلحة سيزداد أثرها وتتعاظم خطورتها من خلال الانخراط في جبهة سياسية عريضة، بعد أن تبلور مشروعا وطنيا مرنا، يتجاوز الهم الإقليمي، أو العرقي، أو المذهبي، وتلتقى فيه قوى اجتماعية من القطاعات التقليدية والحديثة، وتتجاوب معه القوى الإقليمية المحيطة بالسودان.

المراجع

إبراهيم، حسن أحمد (1998)، **الإمام عبد الرحمن المهـــدى**، الخرطـــوم، جامعـــة الأحفـــاد للبنات.

أبو سليم، محمد إبراهيم (1991)، **مذكرات عثمان دقنة**، بيروت، دار الجيل.

أبو شوك، أحمد إبراهيم (2012)، **الانتخابات القومية في السودان لســـنة 2010: مقاربـــة تحليلية في مقدماتها ونتائجها**، الدوحة/قطر، مركز الجزيرة للدراسات.

الأفندي، عبد الوهاب (2009)، **أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة**، أبو ظبـــي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

بشير، محمد عمر (1980)، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان** (ترجمـــة هنـــري ريـــاض)، الخرطوم، الدار السودانية للكتب.

شقير، نعوم (2007) {1903} **جغرافية وتاريخ السودان**، الخرطوم، دار عزّة.

جونسون، هيلدا فرافجورد (2011،) **اندلاع السلام، نيفاشا: قصتي مع مفاوضات أطـــول حروب إفريقيا** (ترجمة فريق ميتافرسى) الخرطوم، دار مدارك للطباعة والنشر.

مالك، محمد محجوب (1987)، **المقاومة الداخلية للحركة المهدية** (1881–1889)، بيروت، دار الجيل.

عبد الله، عبد الرحمن (2002) **السودان: الوحدة أم التمزق** (ترجمة الفاتح التجاني)، بيروت، شركة رياض الريس للكتب والنشر.

عبد القادر، زين العابدين محمد أحمد (2011)، **مايو: سنوات الخصب والجفاف**، الخرطـــوم، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.

مهدى، محمد عاشور (2010)، **المحكمة الجنائية الدولية والسودان: جدل السياسة والقانون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

Abushouk, Ahmed Ibrahim(2010), "The Anglo-Egyptian Sudan: From Collaboration Mechanism to Party politics, 1889-1956" in: *The Journal of Imperial Commonwealth History*, London, Routledge.

Allison, Graham (1971) *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, Boston, Little, Brown.

Bassil, Noah R.(2013) *The Post-Colonial Sate and Civil War in Sudan: the Origins of Conflict in Sudan* (London, I.B. Tauris &co Ltd.

Cockett, Richard (2010) *Sudan: Darfur and the Failure of an African State*, Yale University Press, New Heaven & London, Yale University Press.

Daly, M.W. (2007) *Darfur's Sorrow: A History of Destruction ad Genocide*, Cambridge, Cambridge University Press.

El-Tom, Abdullahi Ibrahim (2011) *Darfur, JEM, and the Khalil Ibrahim Story*, New Jersey, the Red Sea Press.

Evans, Peter B, et, al., eds., (1985) *Bringing the State Back In*, Cambridge, Cambridge University Press.

Hourani, Albert (2005){1991} *A History of the Arab Peoples*, London, Faber and Faber.

Migdal, Joel S.(1988) *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*, Princeton, New Jersey, Princeton University Press.

Li, Jieli, (2002) "State Fragmentation: Toward a Theoretical Understanding of the territorial Power of the State", in: *Sociological Theory*, Vol.20.2 (Jul., 2002).

Maley, William (2002), *The Afghans Wars*, New York, Palgrave Macmillan.

Roessler, Philip (2011) *Political Instability, Threat Displacement and Civil War: Darfur as a Theory Building Case*, available at: http://ssrn.com/abstract=1909228.

Torstendahl, Rolf, ed., (1992) *State Theory and State History*, London, Sage Publications.

Weber, Max (1964){1947} *The Theory of Social and Economic Organization* (trans. Talcott Parsons), New York, The Free Press.

الفصل الثالث

الحركات المسلحة في دارفور:
التركيبة والأدوار

محمد الأمين خليفة

عرفت دارفور بالسبق والعراقة والموروث الحضاري الضارب في شعاب الزمان وعبر القرون. قبل خمسمائة عام كانت من أشهر الممالك الإسلامية في منطقة جنوب الصحراء، مع مثيلاتها غانا ومالي وتنبكتو والسلطنة الزرقاء التي اتحدت معها ورسمت معالم خارطة السودان اليوم. كانت الممالك التي بسطت سلطانها عند القبائل في تلك المنطقة، مثل الداجو الذين هم من أقدم السكان هناك، وأول من أسس دولة في منطقة جبل مرة، والتنجر التي ما تزال قصور حكامهم تنتصب مهجورة عند القمم، والفور وهى كانت الدولة المسلمة الأولى التي برزت في أواسط القرن السابع عشر، وأخذ الإقليم اسمه (دارفور) منها إلى اليوم، وعدة قبائل أخرى بالإقليم. أُورثت تلك الممالك والقبائل نظماً راسخة للحكم والإدارة ودرء النزاعات وفض الخصومة وحسن التقاضي وإصلاح ذات البين.

كانت دارفور في مجالها الخارجي وثيقة الصلة بمحيطها الإفريقي والعربي والإسلامي وكانت مصدر إشعاع ثقافي وديني تأتى إليها الوفود من كل حدب وصوب لتنهل من خلاوى القرآن حفظاً وعلماً وأدباً وتفسيراً وتفقهاً، فقه الإمام مالك، وأدب الشيخ أحمد التجاني مؤسس الطريقة التجانية. كان أثر الدرب في الصحراء واضحاً تجاه الشمال إلى مصر الأزهر والي ليبيا السنوسية والي تونس

الخضراء، وكانت مدينة الفاشر هي محط رحال الحجيج في رحلتها القاصدة إلى البيت الحرام، يأخذون فيها قسطاً من الراحة والاستجمام ثم يحدوا علماؤهم كرنفال المحمل، (كسوة الكعبة) صوب البيت العتيق. بقيت دارفور بفضل تمسكها بهذا الموروث الديني والحضاري والثقافي عصيّة على الغزاة طيلة تاريخها التليد والوسيط.

عندما غزت بريطانيا السودان عام 1898، ظلت دارفور عصيّة على المستعمر البريطاني و لم تلحق بمستعمراتها إلا بعد مرور ثمانية عشر عاماً من المقاومة حتى سقطت عام 1916 بعد مقتل سلطانها على دينار. أصابت دارفور صروف الزمان وعادياتها منها من صنع الطبيعة ومنها عدوى من دول الجوار المضطربة، وأكثرها من إهمال وتهميش الحكومات الوطنية المتعاقبة. وأعظمها أثراً وأشدها وطأة من قبل حكومة اليوم، التي دعت بدعوى الجاهلية، فأيقظت فتنة كانت نائمة وأججت نارها بسوء سياساتها وتقديرها وتوصيفها لشكوى الهامش بأنها صراع بين المزارعين والرعاة. وعندما تكررت الشكوى وعلا صوتها، قالت إنها اشتجار وخصام بين الزرقة والعرب. وعندما أتاها النصح الأمين بأن ما يجرى هنالك قضية سياسية ينبغي اتخاذ الوسائل والتدابير السياسية السلمية لحلها بإشراك أبناء الوطن عامة وأبناء دارفور خاصة للبحث في إيجاد خيارات مرضية، انتخبت الحكومة خيار الحسم العسكري من أجل "فرض هيبة الدولة". فكان ما كان من مأساة إنسانية هتكت عرى النسيج الاجتماعي بالداخل، وشوهت صورة السودان بالخارج وقادت إلى تدخل دولي.

الجذور التاريخية للحركات المسلحة في إقليم دارفور

لا يهمل أي باحث عن نشأة الحركات المسلحة في إقليم دارفور أن يغفل المنابت والعروق البعيدة التي غذتها أول مرة قبل أن تقف على قدم وساق تقاوم الآن السلطة وتضعف من هيبة الدولة. على سبيل القصر لا الحصر توجد أبعاد ساهمت بفاعلية في نشأة وتكوين الحركات المسلحة ولعلّ ذات العوامل والأبعاد تكون مؤثّرة عند البحث عن خيارات الحلول.

أولا: البعد المحلى القبلي وملكية الأرض

في إطار البحث تجدر الإشارة إلى الجانب السلالي والعشائري وأسلوب كسب العيش في الإقليم. إن إقليم دارفور يضم حوالى 115 قبيلة من أصل 570 قبيلة سودانية، كما ينقسم سكان الإقليم بشكل عام إلى مجموعتين عرقيتين: إحداهما ذات أصول سامية عربية والأخرى ذات أصول حامية إفريقية. والعرب هم في الغالب من الرحل الذين يعملون إما في رعي الأبقار أو الإبل، بينما يغلب على المجموعة الثانية (عدا الزغاوة) حياة استقرار تعتمد بشكل محدود على الزراعة التقليدية. ولفهم أصل الصراع على الأرض لا بد من الوقوف على أسبابه.

الجدير بالملاحظة أن أغلب الصراعات تقع على الأماكن التي يقل فيها معدّل هطول الأمطار، خاصة مع موجات الجفاف التي تلقى بثقلها على الأرض. فالباعث الأول للصراع سببه الأرض ووقوده شباب القبيلة. من خلال التدقيق في الجدول المرفق أدناه نرى أن معظم الصراعات تسببها امتلاك الأرض، وما المرعى والصراع القبلي والثأر والنهب إلا نتيجة لذلك. بل تطغى قيمة الأرض على المجموعة ذات الأصول القريبة الواحدة أو القبيلة الواحدة أو الفخذ الواحد، كما أن آلية فض النزاعات في العهود الحزبية تكون بواسطة الإدارات الأهلية نسبة لأن الأحزاب السياسية الحاكمة لم تعد محايدة، كما أن آلية فض النزاعات في العهود العسكرية تكون بواسطة تدخل الحكومة المباشر نسبة لطبيعة النظام الجانح نحو الحسم العسكري. كما أن أغلب النزاعات التي دارت بالإقليم تأخذ طابع الجوار نسبة للاحتكاك القريب المباشر الذى تسببه حركة الماشية وحاجتها الماسة للماء والعشب.

كما يبين الجدول أيضا تعدد النزاع بين قبيلة الزغاوة (ذات الأصول الإفريقية) مع القبائل الأخرى، وقبيلة الرزيقات (ذات الأصول العربية) مع القبائل الأخرى. ويكمن السبب في ذلك أن قبيلة الزغاوة هي الأكثر حركة من غيرها من القبائل في الإقليم فهم (أبّالة) رعاة إبل و(بقّارة) رعاة أبقار و(غنّامة) رعاة غنم، وتجار ومزارعون. فهم أكثر عرضة للاحتكاك والتماس مع الآخرين ممن حولهم من القبائل. أما الرزيقات فبفضل انتشارهم الواسع في إقليم دارفور، وامتلاكهم لقسط كبير من الثروة الحيوانية من الإبل في الجزء الشمالي الغربي من الإقليم، والماشية في الجزء الجنوبي الشرقي منه، مما يجعلهم الأكثر تداخلا مع الآخر والأكثر حاجة

لاستغلال الأرض من ماء وعشب لأنعامهم. ولا يجد المدقق في الجدول أدنـــاه أن العرق أو العنصر كان أحد بواعث الاقتتال. على سبيل المثال يوجد صـــراع بـــين الزغاوة أنفسهم، وصراع آخر بين المعاليا والرزيقات، وكلاهما ينتميان إلى المجموعة "العربية"، كما يوجد بالجدول صراع ما بين البرتي والميدوب، وكلاهما ينتميان إلى المجموعة "الإفريقية". والجدير بالملاحظة إلى الذى يعرف الخارطة القبلية بـــدارفور يجد أن كل الصراعات البينية منذ بداياتها كما جاء بالجدول منذ عـــام 1932 والي عام 2001 دارت بين الجوار القبلي، وهذا مؤشر جيد بأن الصراعات لم تكن عرقية حتى لو جرت بين مجموعتين من أصول مختلفة.

الجدول (1)

رصد نزاع من أصل 22 نزاعا في الفترة من (1932 إلى 2001)

م	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
1	الكبابيش – الكواهلة – البرتي(ع) – الزيادية(ع) – الميدوب(أ)	المرعى	الإدارة الأهلية	1932	شمال دارفور
2	البرتي – الزيادية(ع)	عشور وحدود قبلية	الإدارة الأهلية	1956	شمال دارفور
3	الميدوب – الزيادية – الكبابيش(ع)	اتفاقية المالحة	الإدارة الأهلية	1957	شمال دارفور
4	الزيادية – البرتي(ع)	حدود قبلية	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
5	المعالية(ع) – الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1964	جنوب دارفور
6	ميدوب – كبابيش(ع)	قتل ونهب	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
7	غزاوة – غزاوة(أ)	موارد مياه	الإدارة الأهلية	1976	شمال دارفور
8	البنى هلبه(ع) – الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1975	جنوب دارفور
9	الرزيقات(ع) – الديكا(أ)	رعاة –زرَاع	تدخل الحكومة	1976	جنوب دارفور
10	التعايش(ع) – السلامات(ع)	رعاة– زراع	تدخل الحكومة	1978	جنوب دارفور
11	الرزيقات – المسيرية	رعاة–زراع	الإدارة الأهلية	1979	جنوب دارفور

12	البنى هلبة(ع) – الرزيقات(ع)	ثأر قبلي	الحكومة	1982	جنوب دارفور
13	البرتي(ع) – الكبابيش(ع)	قبلي	الحكومة	1983	شمال دارفور
14	الفلاتة(أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومة والإدارة الأهلية	1984	جنوب دارفور
15	الرزيقات(ع) – الديكا(أ)	قبلي	الحكومة	1986	جنوب دارفور
16	الفور(أ)– العرب	رعاة – زراع	الحكومة	1986	جنوب دارفور
17	الزغاوة (أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومة والإدارة الأهلية	1987	ش و غ دارفور
18	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	نهب	الحكومة	1989	ش و غ دارفور
19	الزغاوة(أ) – المعاليا(ع)	ثأر	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دارفور
20	الزغاوة (أ) – الرزيقات (ع)	قبلي	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دارفور
21	الزغاوة(أ) – بنى حسين(ع)	قبلي	الحكومة	1991	شمال دارفور
22	الزغاوة (أ) – الميما (أ)	نهب	الحكومة	1991	شمال دارفور
23	الزغاوة (أ) – البرقد(أ)	نهب	الحكومة	1991	جنوب دارفور
24	الترجم(ع) – الفور(أ)	رعاة–زراع	الحكومة	1991	جنوب دارفور
25	الزغاوة(أ) – الرزيقات(ع)	ثأر	الحكومة	1993	جنوب دارفور
26	الزغاوة(أ) – الزغاوة	قبلي	إدارة أهلية	1996	شمال دارفور
27	المساليت (أ) – العرب	رعاة–زراع	إدارة أهلية	1996	غرب دارفور
28	الزغاوة (أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1996	جنوب دارفور
29	المساليت(أ) – قبائل عربية	قبلي	الحكومة	1998	غرب دارفور
30	الرزيقات(ع) – دينكا(أ)	ثأر	الحكومة	1998	جنوب دارفور
31	الداجو(أ) – الرزيقات (ع)	زراع–رعاة	الحكومة	1998	جنوب دارفور
32	الفور(أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1999	جنوب دارفور
33	المساليت(أ) – العرب	ثأر	الحكومة	2000	غرب دارفور
34	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	نهب	الحكومة	2000	شمال دارفور
35	البرتي(ع) – الميدوب(ع)	قبلي	الحكومة	2000	شمال دارفور
36	الرزيقات(ع) – أولاد منصور(أ)	قبلي	إدارة أهلية	2001	جنوب دارفور

(ع)= عربية، (أ) = قبائل إفريقية. المصدر: عبد العزيز محمود عبد العزيز دارفور تعقيدات الواقع، ص 23.

وقد تعرض الإقليم إلى موجات جفاف متتالية تزداد حـدتها بـاطراد مـن سبعينات القرن الماضي، الأمر الذي أدى لتناقص الرقعة الزراعية ومساحات الرعي، وزاد التنافس على الموارد مع زيادة عدد السكان وضعف التنميـة وغيـاب ظـل السلطة المحلية أو المركزية. يزيد عن ذلك كلِه ويؤجج ناره التهميش الذي تعاني منه الأقاليم الطرفية من قبل الحكومات التي لا تعبأ كثيراً بنمو وتطوير الأريـاف، ممـا يؤدى إلى تنظيم حركات احتجاجية محلية تطالب بالعدل والمساواة في قسمة الموارد والمشاركة في السلطة. لم يعد إقليم دارفور استثناء فهنالك تنظيمات مسلحة نشأت من قبل، مثل سانو والأنيانيا ومؤخرا الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنـوب قبل استقلاله، وفى الشرق مؤتمر البجا وتكتّل أبناء الشرق وفى جنوب كردفان اتحاد أبناء جبال النوبة والحزب القومي السوداني، وفى النيل الأزرق أبناء جبال الأنقسنا. ولهذه المنظمات والحركات بعد قبلي وإقليمي ووجود رمزي في اتحادات الطـلاب في الجامعات والمعاهد العليا مما يعطى بعدا سياسيا.

ثانيا: البعد السياسي لنشأة الحركات المسلحة

بدأت نشأة الحركات المسلحة بفاعلية عندما تدخلت يد السياسة في الصراع على السلطة. كانت الصراعات المحلية تحـل بواسـطة صـلح الإدارات الأهليـة ومخرجات المؤتمرات المحلية القبلية من دفع للديات، أو العفو المتبادل فيما بينهم وقد كان عدد القتلى محدودا نسبة لعدم انتشار السلاح الناري بين الأفـراد. وقـد زاد إلغاء نظام الإدارة الأهلية في عام 1970 من الاضطراب في الإقليم، وبات استخدام الحسم العسكري هو سيد الموقف في حالة النـزاعات القبلية.

ويعود جذور الصراع الحالي إلى قيام الرئيس التشادي الأسبق حسين هبري بتهجير بعض القبائل العربية قسرا إلى غرب السودان في وقت تصادف مع موجهة جفاف حادة، حيث وجدوا مؤازرة من إخوانهم عرب السودان، وتوغلوا معا في مناطق الفور الغنية بالمرعى والماء. وضاق مواطنو الفور بهم ذرعا ووصل الأمر إلى مقاطعتهم في الأسواق ومنعهم البيع والشراء، الأمر الذى وحّد القبائل العربيـة المهاجرة من التشاد وبطونها في السودان ونتج عن ذلك تحالف القبائل العربية فيما يسمى بالتجمع العربـي الذى ضم 27 قبيلة عربية تتحدث بلسان واحد، وتعبر

عن نفسها كقبيلة واحدة وهو أمر لم يحدث في دارفور منذ تأسيس السلطنات إلا بعد عام 1985. وقد سعى بعض المثقفين إلى تسييس هذا التجمع، ومارس الضغط على حكومة الصادق المهدى لقبول مطالبهم السياسية. ووقع على البيان كبار مثقفي المجموعة، على رأسهم المهندس عبد الله على مسار، من أبناء قبيلة الرزيقات والذى ينتسب إلى حزب الأمة القومي الذى يرأسه الصادق المهدى نفسه.

لم يعد خافيا أن أبناء الفور، عندما لمسوا مؤازرة حزب الأمة للتجمع العربي، لاذوا بغريم حزب الأمة وحليفة في الحكم وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي، فدخلت السياسة في الصراع القبلي من أوسع أبوابه. "فكانت الشرارة الأولى لهذا النزاع الأخير انطلقت عام 1986 في عهد حكومة الصادق المهدى، حينما تجمعت هذه القبائل العربية تحت مسمى التجمع العربي بدعم من حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديموقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك. نتيجة لهذه الممارسات الحزبية تكتلت الكيانات القبلية بدارفور على أسس عنصرية لتمارس دورها كجماعات ضغط في الحقل السياسي. وقد برزت تكتلات قبلية يمكن حصرها في الآتي:

كتلة الفور، كتلة الزغاوة، وكتلة العرب وهذه التكتلات تعبر عن العقل الجمعي لقبائلها لرعاية مصالح القبيلة سياسيا واجتماعيا من خلال مجالس شوراها، ومؤيدة أو معارضة للحكم القائم.

ثالثا: البعد الإقليمي (التشاد – ليبيا)

قبل أن أطرق البعد الإقليمي في نشأة الحركات المسلحة، أورد هذه الرواية الشعبية التي اقتبسها من تقرير عن الصراع القبلي بدارفور، أعدّه الأستاذ الجليل يوسف تكنة وهو أحد أبناء دارفور، والتي رواها له العمدة فضل أحمد النور، عمدة قبيلة خزام بزالنجى (قصة ناقة شرانقو)، لما تمثل القصة من تعبير عن الوجدان الاجتماعي لمجموعة القبائل العربية وأثره على مجرى الأحداث. يقول: "كان لخزام بمنطقة رهد الجنيك شيخ عرب يسمى شرانقو. وقد تزوج أحد الرزيقات من بطن العريقات أختَه الخزامية، وأنجب منها غلاما أسمه فَانِى، تربى مع خاله شرانقو

الخزامى يرعى له إبله. ذات مرة جاء فحل من تلقاء الغرب كان كبيرا في حجمه جميلا في شكله لم يُر أجملَ منه من الجمال. وقام بطرد كل الفحول وعشّر نياق الشيخ ثم كرّ قافلا من حيث أتى إلى البحر ولعله وادى هور. أخبر الغلام خاله الشيخ بالحادثة ففرح الشيخ ووعده أن يعطيه ابن إحدى النوق المعشّرة إن أنجبت ذكرا أو أنثى من ذاك الفحل الجميل، وسمّاها له وحذّره أن لا ترعى الإبل بالقرب من البحر حتى لا تلحق الحيران من نسل الفحل بأبيها. وفى ذات يوم، وعلى غفلة من الراعي الغلام فانِى سربت الإبل تجاه البحر ومعها كل نسل ذلك الفحل الأسطوري الجميل، ووقعت في البحر ما عدا بكرة واحدة، تلك التي وهبها الشيخ لابن أخته الغلام فانى وقد قبض عليها. وعاد وأخبر خاله الشيخ شرانقو بالحادثة. ومع مرور الزمن بكَّرت تلك الناقة الناجية من الهجرة وكانت مدرارة لبّانة جميلة الشكل. وقد عرض الشيخ لابن اخته أن يشتريها منه بعدد من النياق لكنه رفض العرض. ثم عرض عليه الزواج من ابنته، لكنه رفض أيضا. وحينها طلب الشيخ من ابن اخته أن يأخذ ناقته وأمه ويذهب إلى أهل أبيه العريقات. رحل الغلام لكنه عاد بعد عام وكان للشيخ شرانقو شجرة حرازة كبيرة وظليلة ملتفة الفروع طويلة الأغصان في فناء الدامرة، تسمى شجرة الشيخ لا يلحق بأعاليها أي جمل إلا ناقة الغلام فانى. في يوم من الأيام قطعت ناقة الغلام أحد فروع شجرة الشيخ فغضب الشيخ وطلب من ابن أخته أن يبتعد للمرة الثانية لكن تكررت الحادثة فما كان من الشيخ إلا أن أمسك بالناقة وقال لابن أخته: "أنا ناسبتك أبيت نسبى، وحاسبتك أبيت حسبي. الناقة تاني ما بتلقاها يا العريقي الوهجي. الناقة دخلت بطن فيل وبطن غول وبطن دود". فرد عليه ابن اخته الغلام فأنى قائلا: "الساير عطية والمقيم حماد، والدخان البتلة داك راشد الولّاد. الناقة ما بتلقاها يا الخزامى الداج". وهنا قال الشيخ: "لو اجتمعتو جنيد ومجنود، وأخوكم سلامة الموجود، كور الغنم لا يتساوى جين الدود".

وبعدها غادر الغلام فانى ووضع وسما على جمله الذي يركب عليه عبارة عن سامع ودامع (وهو وسم قبيلة العريقات حتى اليوم)، ثم ذهب إلى البادية إلى أبناء عمومته وسرد لهم ما دار بينه وبين خاله الشيخ الخزامى. وتجمع أهله وكذلك تجمع أهل الشيخ، ودارت بينهم معارك في رهد الجنيك واستمرت لأكثر من سنتين، فقد

فيها الطرفان أعدادا كبيرة وأخيرا سار الشيخ بالناقة مغرّبا، والحروب ما زالت مستمرة بينهما. وقد شقت طريقها من السودان إلى التشاد إلى منطقة يقال لها (النقرة) غرب محافظة آتيا. وعندما وصل الشيخ إلى هذه المنطقة والحروب مستمرة، قامت شقيقة الشيخ شرانقو الأخرى خالة الغلام فاني، وقد فقدت أبناءها في المعارك المستمرة قامت بنحر الناقة. وعندما علمت القبائل المتحاربة بنحر الناقة وموتها استقرت وسكنت القبائل بالأماكن التي هي فيها، فاستقرت خزام بمنطقة آتيا بالتشاد، وبمنطقة النقرة وأقامت لها نظارة هناك يسمى حاليا الناظر السليك إبراهيم الخزامى. ثم استقر أولاد راشد شمال آتيا في منطقة الجدعة، ويسمى ناظرهم الحالي بشارة خليل. واستقر المسيرية شمال أم التيمان وشرق آتيا، ولهم نظارتان في السنيط والكنجار، واستقر المحاميد في منطقة عرّاضة شمال شرق أبّشى، ومن مشايخهم الشيخ سرارة حقار، والشيخ طريح جنقول، واستقر الحيماد في الجزء الجنوبي حول بحر الفتري، واستقر السلامات في أم التيمان. وفى أثناء حروب الناقة بقيت مجموعات من بطون القبائل المتحاربة في ديارها القديمة، وبعض من هؤلاء اتجهوا من الجنيك جنوبا، منهم خزام واستقروا حول مدينة نيالا. وكانت هي إحدى الحواكير التي منحها أحد سلاطين الفور لخزام، ولكنهم خرجوا منها قبل وفاة السلطان على دينار لخلاف معه ونزحوا جنوبا إلى دار الرزيقات بالضعين. وجزء منهم ذهب إلى دار بنى هلبة، وجزء منهم استقر بدار الهبانية، وجزء منهم اتجه شرقا واستقر مع الحمر في منطقة ود بندة، ويقال لهم الميامين. وجزء استقر في جريبان (غبيش)، ويقال لهم الخوأزمة وجزء منهم استقر في دار الحوأزمة بالسنجكاية. ثم إن هذه القبائل المتحاربة قد تصالحت بعد موت الناقة واستقرت في المناطق التي ورد ذكرها سابقا ولكن بعض هذه القبائل بدأت بالرجوع إلى ديارها القديمة بالسودان حول رهد الجنيك إلا أن الجفاف والتصحر قد أجبرهم إلى التوجه جنوبا إلى مناطق البقارة الحالية في دارفور وكردفان حيث قسمت لهم ديار بواسطة سلاطين الفور، ومن ثم تكاملت الأسر القبلية من بعد ولكن يبقى جزء آخر بجمهورية التشاد الحالية وهو الجزء الأكبر و لم تك توجد حدود بين التشاد والسودان تفصل بينهما، وكذلك بين القبائل إلا بعد مجيء الاستعمار ورسم الحدود"، (تكنة، 1997). انتهى الاقتباس.

يستشف من سرد الرواية الشعبية البعد القبلـــي في إثـــارة النـــــزاع، ودور الأرض والحيوان في استجاشة المشاعر والوجدان، مع هشاشة المجتمع البدوي وتلقى القصة الشعبية الضوء على جذور جانب من القضية التي نحن بصددها.

عند منتصف الثمانينات من القرن الماضي ضرب الجفاف جزءا كـــبيرا مـــن الإقليم الشرقي للتشاد. ونتيجة لذلك انتقلت معظم المجموعات العربيـــة التشـــادية بمواشيها لمناطق الفور، لأن سلسلة جبل مرة توفر لها نوعا من الحماية الطبيعية مـــن قوات الحكومة التشادية، إضافة إلى المرعى الخصيب لأنعامهم. تلك المنطقة كـــان يسودها السلام الاجتماعي والاستقرار فسكانها مزارعون لكن توغـــل الوافـــدين العرب من التشاد، وإتلاف إبلهم ومواشيهم للزراعة هناك، إضـــافة إلى مطـــاردة قوات الحكومة التشادية للقوات المعارضة شبه النظامية، جعلت تلك المنطقة منطقة اضطراب. وقد حدثت عدة مناوشات بين المجموعتين الوافدة والساكنة. فقد قـــرر الفور الواقعين تحت هذه الضغوط الأمنية والمعاشية محاربة القادمين الجدد، وقـــاموا بحرق المراعي بهدف إجبار العرب على مغادرة المنطقة إلى مراعى أخـــرى، كمـــا حاولوا منعهم من الوصول إلى موارد المياه. لكن كانت النتيجة سلبية عكسية، فبدأ العرب بمعاملة المثل. وتجمع أبناء الفور في شكل مليشيات غير نظامية تحصلوا على السلاح المتدفق من التشاد من قبل استخبارات الحكومة التشادية من أجل محاربـــة خصومهم السياسيين العرب، كما استنجدت القبائل العربية بإخوانهم من القبائـــل العربية الأخرى. وأخذ الصراع الطابع العرقي في المنطقة التي صارت مضطربة. كان دور الحكومتين في السودان والتشاد دورا سلبيا، حيث لم تقوما بواجـــب حفـــظ الأمن للمواطن نتيجة سوء العلاقات بينهما وقتئذ.

كذلك لم يسلم إقليم دارفور من الصراعات الوافدة اليها، ويتمثل الصـــراع الليبـــي السوداني، فصار مسرحا له ومعبرا لتدفق السلاح الليبي. عند اضـــطراب العلاقات السودانية الليبية احتضن نظام القذافي المعارضة السودانية متمثلة في الجبهة الوطنية وأغدق لها السلاح وفتح لها معسكرات التدريب، فتأثرت دارفور. وكذلك عندما تحسنت العلاقة السودانية الليبية بعد سقوط حكومة نميري، سمحت الحكومة السودانية بتدفق السلاح الليبـــي عبر ما يسمى بالفيلق الإسلامي بقيادة الشيخ ابن عمر لدعم المعارضة التشادية. وقد تأثرت دارفور بها أيضا، حيث إن الســـلاح لم

يقتصر على أيدي أفراد الفيلق الإسلامي فحسب بل ذهب إلى مجموعات عربية سودانية أخرى مثل المسيرية الزرق والبنى هلبة بنفس الطريقة.

الحركات المسلحة المناوئة للحكومة

(1) حركة وجيش تحرير السودان

نشأت حركة جيش تحرير السودان بقيادة المحامي عبد الواحد محمد نور في ديسمبر/كانون أول 2002 من منطقة جبل مرّة بغرب السودان بإقليم دارفور. وكان من دوافع تمرده علنا الجفاف الذى ضرب منطقة الجنينة وما حولها في ذاك العام حيث سعى عبد الواحد إلى توفير مواد إغاثة لتلك المنطقة، واستطاع أن يتحصل على عدد مقدر من جوالات الذرة ساهمت منظمة إسكوفا السودانية التي يرأسها الدكتور سلاف الدين صالح بدفع قيمة ترحيلها. لكن عندما عبرت الشاحنات المحمّلة بجوالات الذرة ووصلت مدينة نيالا اعترضتها قوة من رجال أمن الحكومة وأخذوا جلّ المواد ومنحوها إلى المليشيات العربية هناك، و لم يصل منها إلا القليل إلى المتضررين من أبناء الفور. عندما وصل عبد الواحد إلى تلك المنطقة احتمى بكهوف جبل مرة وتحصل على جهاز ثريا وأعلن تمرده من هناك بعد هذه الحادثة. كان هنالك 60 فردا من أبناء الفور يتدربون تحت إمرة المدعو عبد الله أبكر أحد أبناء الزغاوة. سميت هذه الحركة في بادئ الأمر حركة جيش تحرير دارفور، وكان القادة المؤسسون لها كلا من المحامي عبد الواحد محمد نور من قبيلة الفور، وعبد الله أبكر من قبيلة الزغاوة. وانضم اليهما أحمد عبد الشافع من أبناء الفور ممن تلقى تدريبا عاليا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. فهي أولى الحركات المسلحة في دارفور بعد إخماد حركة داؤود بولاد عام 1990. بتاريخ 14 مارس/آذار من عام 2003 أصدرت هذه المجموعة بيانا وأطلقت على نفسها اسم جبهة تحرير دارفور تتبنى فيه هجوماً على قولو مقر محافظة جبل مرة. وقد كان المتمردون يهاجمون مخافر الشرطة ومراكز الجيش وقد كان جبل مرّة عرضة لهجمات مكثّفة جواً وبرا.

تتكون هذه الحركة من أبناء مجموعة القبائل الإفريقية، وقد صار المحامي عبد الواحد محمد نور رئيسا، وأحمد عبد الشافع نائبا للرئيس، وعبد الله أبكر القائد

الميداني للحركة. وتم تعديل اسم الحركة لاحقاً إلى "حركة وجيش تحرير السودان"، وتعد أولى الحركات المسلحة. وكانت مطالبهم الأساسية التي وردت في بيانهم السياسي إنّهم يدعون إلى سودان جديد موحّد، يعود بالتساوي لكل مواطنيه. واشتكوا كثيرا من التهميش السياسي والظلم الاقتصادي، كما طالبوا باللامركزية على أساس وحدوية قابلة للحياة، وبحكومة علمانية، فإن الدين يخص الفرد، والدولة تخص الجميع. كما دعت الحركة ذوى الأصول العربية إلى الانضمام إليهم في نصهم الآتي: "إن القبائل العربية والمجموعات هي جزء لا يتجزأ من النسيج الدارفورى الاجتماعي الذى تساوى في التهميش، وقد حرم من حقوقه الإنمائية والمشاركة السياسية. إن المصالح الحقيقية للقبائل العربية في دارفور هي مع جيش تحرير السودان ومع دارفور، وليس مع مختلف الحكومات القمعية والعابرة في الخرطوم."

بعد أربعة أيام فقط من الإعلان السياسي أصدرت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بياناً نفت فيه أية علاقة بالشروع في الحرب في دارفور، لكنها أعربت عن تضامنها السياسي الكامل مع شعب دارفور وقضيته الحقة". وقال البيان إن الاتفاق الذى يتم وضعه في المحادثات بين الشمال والجنوب في نيفاشا حول وضع ما يسمى المناطق الثلاث: جبال النوبة وأبيي وجنوب النيل الأزرق، يمكن أن يشكل أيضاً الصيغة الصحيحة لدارفور. من خلال صلة أحمد عبد الشافع القوية بالجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ذو خلفية يسارية، ومن خلال تسمية الحركة (حركة جيش تحرير السودان)، ومن محتوى البيان السياسي للحركة بعلمانية الدولة، هذه القرائن تدلّ على أن هناك تأثيراً أيديولوجيا بينهما، إضافة للدعم اللوجستي المادي والمعنوي من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها د. جون قرنق للحركة الوليدة بدارفور حركة جيش تحرير السودان.

وقد انضم منّى أركو مناوي إلى حركة جيش تحرير السودان في وقت مبكر، و لم يكن بلغ الثانية والعشرين من عمره. وكان أحد قيادات الميدان مع الرئيس التشادي إدريس دبى عندما تحرك بقواته من إقليم دارفور صوب التشاد، وانتزع السلطة من غريمه الرئيس السابق حسين هبري 1990. ونسبة لمقتل القائد الميداني لحركة جيش تحرير السودان عبد الله أبكر، بحث عبد الواحد محمد نور عن قائد

ميداني كفؤ يحل محله، ويرغب أن يكون من يخلفه من نفس القبيلة (قبيلة الزغاوة) للحفاظ على التوازن القبلي داخل قيادات الحركة. فوقع الاختيار على منّى أركو مناوي، وهو الأنسب في ذلك الموقع. نسبة لغياب رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور المتكرر خارج الميدان، استحدث منصب الأمين العام للحركة بدلا من القائد الميداني، وتسنّم منّى أركو مناوي ذلك المنصب وصار أمينا عاما لحركة جيش تحرير السودان.

انشقاقات حركة وجيش تحرير السودان

لم تسلم حركة جيش تحرير السودان من التصدّع والانقسام منذ سنيها الأولى. فمنذ نشأتها في 14 مارس/آذار 2003 تحت قيادة المحامي عبد الواحد محمد نور، دخلت الأثنية في صفوف الحركة منذ أن تحقق الغرض بدحر قوات الحكومة عن منطقة جبل مرة، حيث بدأ قياديون من قبيلة الفور يرون في قبيلة الزغاوة وهى القبيلة المتحالفة مع الفور تهديداً. وزادت من حدة الصراع ذكريات الصراعات القبلية في الثمانينات، وغذّاه عملاء الحكومة من الاستخبارات الذين نشروا قولا مفاده إن الزغاوة يبغون توسيع دار الزغاوة الكبرى. تم الاتفاق في 2003 على أن ينسحب معظم مقاتلي حركة جيش تحرير السودان تجاه دار الزغاوة، لكن عندما حان وقت الانسحاب، بقى الكثيرون من الفور بمن فيهم عبد الواحد محمد نور في جبل مرة. بحلول عام 2004، حلّت هزائم عدة على حركة جيش تحرير السودان في منطقة جبل مرة مقر قيادة عبد الواحد محمد نور، وقتل عدد كبير من أبناء الفور وأحرقت قراهم بواسطة قوات الحكومة والجنجويد. وجد عبد الواحد نفسه محاصراً في تلك المنطقة وطلب مساعدة من أصدقاء الأمس من الزغاوة لكن منى أركو مناوي رفض مساعدته و لم يرسل التعزيزات إليه فاضطرّ لطلب المساعدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان الذى نقله جواً مع بعض أقرب مساعديه إلى نيروبي. وبعد أشهر قليلة قتل عدد كبير من المتمردين في قتال عنيف بين القبيلتين (الفور والزغاوة). وهو قتال يفسره البعض أن سببه محاولة من منَى أركو مناوي لإعادة توحيد الحركة. فشلت عدة محاولات لرأب الصدع بين المجموعتين بسبب سفر القادة إلى الخارج، فقد اختفى عبد الواحد لمدة طويلة ليظهر بعد تلك المدة

بنيروبـــي، وذهب مني أركو مناوي إلى أسمرا. تحوّل الزعماء إلى سفراء بالخـــارج يديرون شؤوهم الحربية من عواصم أجنبية، وظهرت بداية الانشقاقات في صفوف حركة جيش تحرير السودان.

أ – حركة تحرير السودان/جناح منّى أركو مناوي.

التقت قيادات حركة وجيش تحرير السودان في أديس أبابا للتفاكر حول معالجة بوادر الانشقاقات التي طرأت في صفوف الحركة. وتم الاتفاق فيما بينهم على جملـــة من القضايا منها ضرورة وحدة الحركة وأن يبقى عبد الواحد محمد نور رئيسا، ومنّى مناوي الأمين العام والرجل الثاني للحركة. لكن عندما عاد منّى إلى الداخل بتـــاريخ 28 أكتوبر/تشرين أول 2005، عقد مؤتمره الشهير بمنطقة حسكنيتة وأعلن فيه عـــزل رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور، ونصّب نفسه رئيسا للحركة بدلا عنه. حاول منَى أركو مناوي أن يضفى على حركته شيئاً من التوازن القبلي، فأختار قياداته مـــن عدة قبائل، و لم يقتصر على قبيلته كما فعل عبد الواحد محمد نور الذى آثـــر أبنـــاء قبيلته الفور للمناصب العليا. فكان نصيب عيسى بحر الدين محمود من العرب من بنى حسين رئيساً لمجلس التحرير الثوري، كما كان نائبه محمد هارون هود ومصـــطفى محمد أحمد تيراب الأمين العام للحركة من أبناء الفور. لم تعد خافية على المراقبين بأن حكومة الخرطوم في سياستها التفاوضية تقسيم الحركات المسلحة إلى فصـــائل بغيـــة تجزئتها واستضعافها ليسهل الوصول معها إلى اتفاق سهل وتسوية. بعد أقل من عام توصل منَى أركو مناوي إلى إبرام اتفاقية سلام مع حكومـــة الخرطـــوم بالعاصـــمة النيجيرية أبوجا في مايو/أيار 2006 عُرف باتفاق سلام دارفور، وصار منَـــى أركـــو مناوي بموجب هذا الاتفاق كبير مساعدي رئيس الجمهوريـــة ورئيســـاً للســـلطة الانتقالية الإقليمية بدارفور. لكنه لم يبق بالمنصب طويلاً، و لم مارس سلطة تنفيذيـــة حقيقية وأسرّ إلى بعض رفاقه بأنه مستشار الرئيس ولكنه لا يستشـــار ولا يشـــير في شيء. فرغب عن المنصب وعاد إلى التمرد مرة ثانية في منتصف عام 2011، متـــهماً الحكومة بعدم تنفيذ بنود الاتفاقية. وعزا انفصال جنوب السودان إلى وجـــود أزمـــة حقيقية في حكم البلاد منذ الاستقلال، حيث إن "الهوية المزيفة" لا تعبر عن مكونات الشعب السوداني وأن الثقافة السائدة أحادية مرفوضة وأن هنالك ســـوءَ اســـتغلال

للموارد وانعدامًا تامًّا للتنمية المتساوية لجميع المواطنين، وأن الحكومة تمارس نقض العهود والمواثيق في كل مرة. وأكد أن الحركة ستقوم بتوحيد المقاومة المسلحة في دارفور وعموم الهامش إضافة إلى جهود القوى السياسية.

ب – حركة تحرير السودان مجموعة الـ (19)

في نوفمبر/تشرين ثاني 2005 إبان جولة المفاوضات السالفة بالعاصمة النيجيرية أبوجا، لم تصل حركة جيش تحرير السودان بقيادة المحامي عبد الواحد محمد نور إلى اتفاق مع حكومة الخرطوم، وقام عبد الواحد بسحب مفاوضيه من المفاوضات وتم إلغاء تكليفهم من قبل الحركة. اجتمع عندها 19 قائداً من جيش تحرير السودان بفندق شيدا بأبوجا، وأصدروا قراراً بعزل عبد الواحد محمد نور من رئاسة الحركة وتم تكليف نائبه خميس عبد الله أبكر بإدارتها والإبقاء على وفد التفاوض مع حكومة الخرطوم كما هو إنقاذاً للمفاوضات. تنادِي هذه الحركة في أدبياتها بثلاث قضايا أساسية هي: وحدة الإقليم والتمثيل العادل في السلطة ونزع سلاح مليشيا الجنجويد. أصبح خميس عبد الله أبكر رئيساً لهذه الحركة، وهو من قبيلة المساليت وكان نائباً لعبد الواحد نور. اتحد معه فصيلان مسلحان أحدهما بقيادة صديق عبد الكريم، والآخر بقيادة محمد على كلاي، وجميعهم كانوا أعضاء في حركة تحرير السودان. يرى المراقبون أيضا أن حكومة الخرطوم كانت من وراء إغراء هذه المجموعة بالانفصال عن حركة عبد الواحد محمد نور بغية الوصول معها إلى اتفاق خلال تلك المفاوضات الجارية بالعاصمة النيجرية أبوجا.

ج – حركة تحرير السودان/جناح الوحدة

وجد مؤتمر حسكنيته الذى دعي له منَى أركو مناوي معارضة من بعض قياداته الميدانية. خرجت مجموعة من هذا المؤتمر مغاضبين وكوَنوا حركة جديدة باسم حركة تحرير السودان جناح الوحدة يترأسها عبد الله يحي أحمد وآدم بخيت. أحدثت هذه المجموعة نسبة لكبر عدد منسوبيها في الميدان أثراً وهزة في قيادة مناوي، مثلما أحدثت مجموعة الـ 19 على عبد الواحد محمد نور. وقعت صدامات عنيفة بين هذه الحركة وحركة مناوي في منطقة دار زغاوة مركز ثقل الحركتين وكان الدافع استقطاب شباب القبيلة الواحدة.

د – حركة تحرير السودان الكبرى

انشقت هذه الحركة الوليدة أيضا عن حركة تحرير السودان/جناح منّى أركو مناوي بقيادة محجوب حسين والذى كان مسؤولا عن الاتصال الخارجي لحركة تحرير السودان وقد توصل مع قائد الحركة منّى أركو مناوي لاتفاق سلام بأبوجا في مايو/أيار من عام 2006 ورافقه إلى الخرطوم لكنه بعد وصوله لم ينتظر طويلاً ولم يوكل له مهام تنفيذية ولم يقتنع بتعهدات الحكومة وكانت له اتصالات خارجية مع قادة آخرين خارج البلاد مثل د. شريف حرير فتوجه إلى أُوروبا قبل تنفيذ اتفاق سلام دارفور واتخذ من لندن مقراً له.

هـ – حركة تحرير السودان الأم

انشقت حركة تحرير السودان الأم بقيادة أبي القاسم إمام الحاج من حركة جيش تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور بسبب اتصالات أجراها الحاج عطا المنان والي ولاية جنوب دارفور الأسبق، توّجت بتوقيع اتفاقية سمّيت باتفاقية سرت بمساعدة المخابرات الليبية وكان ممثل الحكومة في الاتفاق الراحل د. مجذوب الخليفة وقد نصت الاتفاقية على تخصيص مائة مليون دولار للتنمية والخدمات الاساسية لدارفور ومنصب الوالي لكن بعد انتخابات عام 2010 تم تعيين رئيس الحركة أبو القاسم إمام الحاج وزير دولة ولم تف الحكومة بالمبلغ المخصص للتنمية مما دعا عودة أبو القاسم إمام إلى حضن حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور مرة أخرى وهو الآن أمين مكتب الإعلام للجبهة الثورية.

و – حركة تحرير السودان وحدة جوبا

تتكون هذه الحركة من الفصائل التي انشقت من حركتي تحرير السودان/جناح عبد الواحد محمد نور ومن حركة تحرير السودان جناح منّى أركو مناوي وفصائل أخرى من حركة الإصلاح والتنمية توحدت جميعها في جوبا برعاية من الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت قيادة أحمد عبد الشافع ومحمد على كلاي وصديق محمد يوسف، واستقر بها الحال في عاصمة جنوب السودان جوبا. لكن سرعان ما انقسمت على نفسها وانضم زعيمها أحمد عبد الشافع إلى حركة التحرير والعدالة

التي يقودها د. التجاني سيسى ثم انسلخ منها بعد أن توصل مع تلك المجموعة إلى اتفاقية سلام دارفور بالدوحة.

ز – حركة تحرير السودان الموحدة

تتكون هذه المجموعة من فصائل عدة انسلخت من حركة تحرير السودان جناح منّى أركو مناوي واتحدت بموجب مؤتمر منطقة أمراي بولاية شمال دارفور تحت قيادة عبد الله يحيى ود. أحمد عثمان وعثمان بشرى قبل أن ينشق الأخير وينضم إلى اتفاقية الدوحة مع الحكومة وصار بموجب تلك الاتفاقية وزيرا للشؤون الصحية بالسلطة الإقليمية.

الشاهد أن الدوافع لهذه الانشقاقات تكمن في الآتي:

- غياب المؤسسية لصعوبة جمع العناصر القيادية الميدانية من أجل التنسيق والتشاور؛
- الأثر القبلي يطغى على قيادات الحركة نسبة للثقل الشبابي ونشاطهم في الميدان؛
- التسابق إلى اتفاق سلام بسبب استمرار الحروب وإصابة الجنود بإرهاق الحرب؛
- ابتعاد بعض القادة عن قواعدهم مما يزرع الشكوك بين القادة الميدانيين عن مستقبلهم؛
- اختراق الحكومة للحركات المسلحة ورسم سياستها على تجزئة الفصائل وتفكيكها؛
- تدخلات دول الجوار المضطربة في خلق حواجز أمنية مسلحة تقيهم عدوى التمرد.

(2) حركة العدل والمساواة

تعود جذور حركة العدل والمساواة إلى عام 1993 عندما أنشأ سبعة أعضاء من الجبهة الإسلامية القومية، كان دكتور خليل إبراهيم واحداً منهم، مجموعة تشكلت كخلية سرية في مدينة الفاشر من أجل مراجعة وإصلاح السياسات بشأن المناطق المهمشة الطرفية في السودان عامة، وفى إقليم دارفور خاصة. كما أُنشئت

خلية سرية ثانية في كردفان عام 1994 وثالثة بالخرطوم عام 1997. كان معظم عناصر خلية الخرطوم من خريجي الجامعات وجلّهم من الإسلاميين القادمين من المناطق الطرفية. وكان أبوبكر حامد نور أحد أعضاء المجموعة وهو من إقليم دارفور من قبيلة الزغاوة، وهو المنسق العام لحركة العدل والمساواة. يقول أبو بكر حامد نور في إحدى المقابلات التي جرت معه إبّان تواجده في العاصمة النيجرية أبوجا عام 2004 "منذ ريع شبابنا كنا نشعر بوجود مشكلة ما، لكننا لم نكن نعلم ماهيتها. كان هناك الكثير من الشقاء، فعندما كنت في السابعة سافرت لمسافة ستين كيلومترا للذهاب إلى المدرسة الابتدائية في كورنوي، ثم 350 كيلومتراً للذهاب إلى المدرسة المتوسطة في الجنينة، ثم أربعمائة كيلومتر للذهاب إلى المدرسة الثانوية في الفاشر، ثم ألف كيلومتر للذهاب إلى الجامعة في الخرطوم. وكان التحدث بلغة الزغاوة ممنوعاً في المدرسة وكان في مقاطعة كتم كلها بعدد سكانها البالغ أكثر من 551 ألف نسمة طبيب صحة عامة واحد، ولم يكن يوجد أطباء اختصاصيون. وكانت النساء يسرن أكثر من ثماني ساعات يومياً للحصول فقط على ستين لتراً من الماء".

كان الكتاب الأسود الذى صدر عام 2000 يمثل المرجعية الفكرية لحركة العدل والمساواة هذا الكتاب الذى تدّعي هذه المجموعة أنها وضعته يشرح بالجداول التشريح السياسي والاقتصادي للتهميش في السودان. وتوصلت المجموعة التي جمعت مادة الكتاب الأسود إلى أن الإصلاح من الداخل مستحيل، ولا بد من استخدام القوة للوصول إلى الأهداف المذكورة فيه والتي تتمثل في العدل والمساواة بين أبناء الوطن كافة في اقتسام للسلطة والثروة وقد ذهب بعض منهم إلى الخارج بهدف شرح أهداف الحركة الوليدة، وكان الراحل د. خليل إبراهيم واحدا منهم. وقد أعلن في بيان صحفي صدر في هولندا في أغسطس/آب من عام 2001 عن انطلاق حركة العدل والمساواة بوصفها حركة سياسية. وبعد عام واحد صدر الجزء الثاني من الكتاب الأسود على صفحة الإنترنت التابعة للحركة الوليدة (حركة العدل والمساواة السودانية) يوضح فيها أن الحركة لا تقاتل فقط من أجل التهميش فحسب بل إنها تملك برنامجاً وطنياً للتغيير، ودعا إلى مؤتمر شامل لتصحيح المسار من طريق الظلم الذى تسير عليه مجموعة صغيرة من الحكام المستبدين. تزعم

حركة العدل والمساواة أنها أكبر حجماً وأصدق تعبيراً عن قضايا الهامش بالسودان، وقد أصدرت الحركة بيانها السياسي إلى العلن الذى تشير فيه إلى خمس نقاط أساسية راعت فيها جذب أكبر عدد من المؤيدين لها تتمثل في الآتي:

تدعو إلى سودان واحد موحد ولا مكان لحق تقرير المصير لإقليم دارفور؛
تدعو إلى العدالة والمساواة لتحل محل الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي؛
تدعو إلى إصلاح دستوري شامل يضمن حقوق المناطق المهمشة؛
تدعو أن تكون رئاسة السودان مناوبة بين كل الأقاليم السودانية؛
تدعو إلى عدم فصل الدين عن الدولة ولا تفرض الشريعة على غير المسلمين.

لعل الراحل د. خليل إبراهيم بعد صدور بيانه السياسي وتكوين مجموعته بهولندا، اتعظ من تداعى الانشقاقات بصفوف حركة تحرير السودان ومسبباتها القبلية والعرقية، فعمد إلى تعيين مكتبه السياسي من عدة قبائل دارفورية من كلتا المجموعتين. فكان نور الدين دفع الله اختير نائباً له من العرب المسيرية، وصار خطاب إبراهيم وداعة المتحدث باسم الحركة/وهو من العرب التعايشة، وصار إبراهيم يحيى عبد الرحمن، الوالي الأسبق لولاية غرب دارفور، رئيساً لمجلس الشورى بعد التحاقه بالحركة مؤخراً، وهو من قبيلة المساليت. ولكن المراقب يرى أن المفاصل الرئيسة للحركة ومركز اتخاذ القرار بيد زعيم الحركة والمقربين له من الزغاوة، بل من الفخذ (كوبي) الذى ينحدر منه ولا غرو فجلّ المقاتلين في الميدان من بدو الزغاوة.

انشقاقات وسط صفوف حركة العدل والمساواة

رغم المحاذير والترتيبات والتحصينات التي أبدتها حركة العدل والمساواة في تكوينها منذ النشأة، لكنها أيضا لم تسلم من تصدّع صفّها. جاءها أولا الانشقاق بتدبير من الخارج، فقد انشق عنها جبريل عبد الكريم ليشكل فصيلا باسم الحركة الوطنية للإصلاح والتطوير. ويزعم د. خليل إبراهيم أن الحكومة التشادية كانت من وراء الانشقاق، ويدلل على ذلك أن الحركة التي انشقت توصلت مع حكومة الخرطوم إلى اتفاق سلام في خلال يوم واحد فقط من التفاوض. كما نعى أحد رموز دارفور المقرب إلى الحكومة السودانية وحكومة التشاد، حسن برقو، احتضار

حركة العدل والمساواة. لقد مرت حركة العدل والمساواة أيضا مثل نظيرتها حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور بعدة انشقاقات. فبعد الانشقاق الأول للقائد جبريل عبد الكريم انشقت مجموعة أخرى بقيادة القائد الميداني عبد الرحيم أبو ريشة مسؤول قطاع جنوب دارفور وسرعان ما انضمت هذه المجموعة مع المجموعة التي يقودها على حامد وصديق عبد الكريم الذين قادا التمرد على الحركة، وقد توصلت سريعا إلى وفاق مع حكومة الخرطوم ويلاحظ أن الحكومة لم تكن بريئة من ذلك الانشقاق بغية إضعاف الحركة المسلحة.

بتاريخ 30 مارس/آذار 2006 انشق كل من عبد الله بخيت وآدم موسى وصلاح أبو زيد وآخرين في منطقة مهاجرية وعديلة بشرق دارفور، وتم التوصل مع الحكومة على وقف العدائيات بينهما. وبتاريخ يوليو/تموز 2006 تعرضت حركة العدل والمساواة إلى تصدع كبير وانشقاق قادته مجموعة المكاتب الخارجية للحركة سُمّيت بالمذكرة التصحيحية، وقّع عليها قيادات بارزة في الحركة مثل المهندس يوسف أبكر آدم (مكتب فرنسا) وإبراهيم يوسف (مكتب بريطانيا) ونصر الدين حسين دفع الله (مكتب هولندا) وعلى سليمان برغو وجمال حسن (مكتب الخليج) ود. إدريس أزرق الناطق الرسمي لحركة العدل والمساواة. اتهمت هذه المجموعة د. خليل إبراهيم رئيس الحركة بالعنصرية والقبلية والمحسوبية. دفعت هذه المجموعة بلائحة إتهام أبانت فيها مآخذ جمة على الحركة التي لم تعد تحمل اسمها الرمزي (العدل والمساواة) والدليل على ذلك إن رئيس الحركة ونائبه وأمين إقليم دارفور، وأمين أمانة العلاقات الخارجية، وقائد هيئة قوات الحركة، وأمين أمانة الشؤون السياسية، وأمين أمانة الشؤون المالية والاقتصادية، وأمين أمانة الأمن والمخابرات، وأمين أمانة شؤون المرأة والطفل، وكل النواب والمستشارين، ورئيس وفد المفاوضات، وممثلي اللجان في الاتحاد الإفريقي ولجنة وقف اطلاق النار، من قبيلة واحدة، بل من فخذ واحد للقبيلة (كوبي). لم ترم تلك المجموعة إلى مفاصلة وتمايز في بادئ الأمر بل طالبت بإصلاحات جوهرية تنظيمية تطال الهياكل والمكاتب التنظيمية، وعززت تلك المذكرة بمقترحات وجداول مرفقة. لم تجد المذكرة التصحيحية حظها من العناية والتعهد من قبل هيئة قيادة الحركة، مما أدى إلى تضعضع صف الحركة ومغادرة بعض قياداتها إلى صف آخر وتكوين حركات أخرى مسلحة.

بتاريخ 03 ديسمبر/كانون أول 2006 إلى 3 يناير/كانون ثاني 2007 انعقد مؤتمر بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا انتهى بتنصيب د. إبراهيم أزرق خلفاً للدكتور خليل إبراهيم. وكان هذا الانشقاق استكمالا للانشقاق السابق، وقد كان د. إبراهيم أزرق من أبرز الموقعين على المذكرة التصحيحية مع الأستاذ أبو بكر القاضي والأستاذ إبراهيم يحيى عبد الرحمن وكان أمينا لأمانة الإعلام والثقافة.

بتاريخ 3 أكتوبر/تشرين أول 2007 تم تأسيس حركة جديدة باسم حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة بحر إدريس أبو قردة وزير الصحة الاتحادي اليوم والذى كان نائباً للراحل د. خليل إبراهيم. وأُسندت القيادة العسكرية للقائد عبد الله بنده أبكر القائد العام السابق للحركة، ورئيس المجلس العسكري الذى تم عزله على خلفية بيان القيادة العسكرية بتاريخ 27 يوليو/تموز 2007.

تلك هي الحركات المناوئة والتي تقاتل الحكومة المركزية رغم انشقاقاها الميدانية وخلافاها الإيديولوجية، لكنها متفقة على القتال. فكأنما الفصائل المسلحة تقوم مقام ابن العم والحكومة المركزية هي الغريب. والدليل على ذلك تكوين الجبهة الثورية التي تلاقت فيها كل الحركات المسلحة من دارفور وتآزرت معها حركات مسلحة أخرى من إقليم جبال النوبة بقيادة عبد العزيز الحلو وحركات مسلحة بالنيل الأزرق بقيادة مالك عقار.

الجنجويد

قبل أن نتناول الحركات المسلحة التي عقدت اتفاقيات سلام مع الحكومة علينا أن نعير انتباها إلى المليشيات القبلية المسلحة والتي اشتهرت باسم (**الجنجويد**) وظلت تقاتل مع حكومة الإنقاذ منذ بدايتها ومعرفة دوافع قتالها وأثرها على الأمن بالإقليم. كان استخدام المصطلح في الماضي يعنى اللصوص الذين يعتدون على سكان الأرياف في شكل جماعات خاصة من أجل سرقة المواشي وقطع الطريق. والمصطلح لا يعنى العرب عامة بل المليشيات العربية التي تهاجم وترتكب الانتهاكات. لقد استخدم مصطلح "جنجويد" على نطاق واسع إبّان أزمة دارفور من الضحايا الذين فقدوا ذويهم، وكذلك من المنظمات الدولية ووسائل الإعلام، كما استخدمه مجلس الأمن في القرارات التي اتخذها وأدان فيها انتهاكات حقوق

الإنسان بالإقليم. لقد اعتمد المحققون المصطلح في سياقه واستخدامه الراهن من الضحايا الذين يشيرون إلى مهاجميهم "الجنجويد"، ويقولون إنهم يهاجمونهم بدعم من القوات الحكومية، ويذكرون أن المهاجمين "الجنجويد" هم من القبائل العربية وانهم غالبا ما يهاجمونهم على ظهور الخيل والجمال بالأسلحة الآلية.

كان من ضمن أهداف قيام الإنقاذ عام 1989 الحالة الأمنية المضطربة بإقليم دارفور. كان الخصام بين الفور والمجموعات العربية قد بلغ أشده، وكان يذكى الصراع حزبا الائتلاف في الحكم (الأمة والاتحادي) كل حزب يؤازر طرفاً في النزاع. في يوليو/تموز من عام 1989 وبعد شهر واحد فقط من قيام ثورة الإنقاذ، بعث مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني وفدا رفيع المستوى إلى مدينة الفاشر برئاسة العميد (أ. ح.) فيصل على أبو صالح عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية والعقيد (أ. ح.) محمد الأمين خليفة عضو مجلس قيادة الثورة رئيس دائرة السلام والعلاقات الخارجية بالمجلس، إلى مؤتمر صلح بين الفور ومجموعة القبائل العربية. وقد كلّل بالنجاح التام وتعاهد الطرفان على احترام بنوده، وقال الطرفان إنهما يهديان هذا الصلح إكراما وتكريما للثورة التي بادرت بحقن دم المواطنين. رغم تسييس الأزمة إلا أن بنود الصلح أبانت أصل المشكلة المتمثل في الحرب على الموارد وهجرة القبائل العربية الوافدة من خارج الحدود. وقد نصت التوصية على أن تقوم الحكومة بإبعادهم، وأن تحقق في الكشوفات التي تقدم بواسطة العمد والمشايخ لهذا الشأن. كما نصت توصية أخرى بضرورة تصفية المليشيات المسلحة للعرب (يسمى العرب مقاتليهم بالفرسان لكن الفور يسمونهم جنجويد، كما يسمى الفور مقاتليهم بالعقداء لكن القبائل العربية تسميهم المليشيا). ونصت توصية أخرى بعدم إنشاء إدارات أهلية للعرب في مناطق الفور إلا على مستوى مشيخات وعمد.

ألقى الصراع التشادي-التشادي بظلاله على إقليم دارفور حيث كان الصراع محتدما بين قوات الرئيس السابق حسين هبري وخصمه السياسي إدريس دبي المتواجد في دارفور. كانت مجموعة القبائل العربية التشادية تعارض حكومة حسين هبري وتتخذ من إقليم دارفور ملاذا لها وتجد مؤازرة من أبناء عمومتهم من مجموعات القبائل العربية السودانية. وقد استفزت قوات حسين هبري حكومة

السودان بتوغلها داخل الأراضي السودانية ووصولها إلى مستشفى كتم، واختطافها لجرحى الحركة الوطنية للإنقاذ التي يقودها إدريس دبي في تحد سافر لسيادة الدولة السودانية. هذه الحادثة جعلت حكومة السودان تلقى بثقلها في مؤازرة المعارضة التشادية، وذلك بالتنسيق مع ليبيا، حيث صارت الدولتان تدافعان عن سيادتهما، خاصة بعد ضرب الطائرات الأمريكية منزل القذافي. فالدولتان تكنان عداءً للولايات المتحدة ولدولة الجوار التشاد الموالية لها.

في نفس الوقت، صعدت الحركة الشعبية في الجنوب هجماتها على الحكومة الجديدة في الخرطوم، قبل أن تجد الفرصة لرسم سياساتها تجاه السلام، ورغم إعلانها لوقف إطلاق النار من جانب واحد. فلم تجد حكومة السودان مناصا إلا أن تدافع عن سلامة أراضيها فاستنفرت المواطنين للقيام بمؤازرة القوات المسلحة وطلبت من ليبيا أن تدعمها، وانشغلت بحربها الدائرة في الجنوب وأغفلت تنفيذ بنود مؤتمر الصلح بالفاشر.

لقد دفعت حكومة الإنقاذ ثمنا باهظا بعد أن سمحت للفيلق الإسلامي الليبي بقيادة الشيخ ابن عمر بالوجود في دارفور، وهو عنصر ساهم في تدفق السلاح بغزارة إلى دارفور. وصل هذا السلاح إلى المجموعات العربية التي كانت تبحث عنه، فجيشت نفسها وآزرت الحكومة واستقوت بها. لكنها أدت في النهاية إلى ضعف الحكومة لتفريطها في أمن المجتمع الذى جاءت من أجله.

لم تتابع حكومة الإنقاذ مخرجات مؤتمر الصلح بالفاشر وانشغلت كثيرا بالقضية الشادية والليبية والحركة الشعبية، فلم تتمكن من إبعاد القبائل العربية التشادية وظنت أنها ستذهب إلى التشاد مع سقوط حكومة حسين هبري. لكن القبائل العربية تتحرك تبعا للمرعى الخصيب. و لم تقم الحكومة بتصفية المليشيات المسلحة للعرب، بل استعانت بهم في محاربة حركة التمرد الجنوبية و لم تنفذ التوصية الخاصة بعدم إنشاء إدارات أهلية لدى العرب في مناطق الفور، بل تم تعيين أمراء من العرب للإدارة الأهلية في دار مساليت موازية لسلطات سلطان المساليت، في مخالفة لتقاليد الإدارات الأهلية هناك. ومما زاد الأمر تعقيدا تصديق التهمة التي تشير إلى أن الإنقاذ ما عادت محايدة، فهي تناصر العنصر العربي وتريد أن تصفى قبائل الفور والمساليت. ومن هنا بدأ الصراع المتعدد الأطراف المتشابك الفروع والذى

عجزت الحكومة إلى يومنا هذا عن فك طلاسمه، فقد أصبحت الحكومة نفسها اليوم جزءا من المشكل السياسي مثلما كان الحزبان المؤتلفان في الحكم (الامة والاتحادي) قبل مجيء الإنقاذ جزءا من المشكل.

4. الحركات التي وقعت اتفاقيات مع الحكومة

بعد عدة مفاوضات جرت مع بعض الحركات المسلحة تمكنت الحكومة أن تصل مع بعض منها إلى اتفاق سلام أنهت الخصومة بينهما. لكن البعض لم يقنعها التطبيق على أرض الواقع و لم تضع المليشيات التابعة لها السلاح وفق بند الترتيبات الأمنية، فعادت لمواصلة القتال ضد الحكومة وسنورد أسباب ذلك باختصار لكي تكتمل الصورة عن التماس خيار الحلول.

إن اتفاقيات السلام الأساسية التي تم التوقيع عليها هي:

1- حركة الإصلاح والمساواة بقيادة جبريل عبد الكريم عبد الله هي أول حركة وقعّت اتفاقية سلام مع الحكومة السودانية بمدينة أبّشى التشادية في أبريل/نيسان 2004، وهى حركة مسلحة انشقت عن حركة العدل والمساواة التي يقودها آنذاك الراحل د. خليل إبراهيم. كان من أشهر بنود الاتفاق وقف إطلاق النار لمدة 45 يوما وبروتكول المساعدات الانسانية وتكوين لجنة للمراقبة واحترام سيادة البلاد وعقد مؤتمر قومي لحل الأزمة.

2- حركة تحرير السودان بقيادة منّى أركو مناوي وقعّت اتفاقية سلام بالعاصمة النيجرية أبوجا في مايو/أيار 2006 وهى حركة ذات وزن قبلي وقتالي كبيرين في الميدان. وكان أبرز ما جاء في بنود الاتفاق جملة من المبادئ الدستورية مثل المواطنة واحترام الأديان وحقوق الانسان والفصل بين السلطات وقيام دولة القانون والمؤسسات، والانتقال الديمقراطي للسلطة والمشاركة في السلطة في كل المستويات، وضرورة إيجاد نظام فدرالي لكل السودان، وإعادة رسم الحدود الإقليمية على النحو الذى كان عام 1956، وضرورة إنشاء هيئة يطلق عليها اسم (سلطة دارفور الانتقالية) تشكلها الحركات المسلحة بمشاركة الحكومة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مجالس ولايات دارفور الثلاث والسلطة الانتقالية من جهة، والسلطة المركزية من جهة أخرى، طوال الفترة الانتقالية.

كما نصت الاتفاقية على أن يتم تعيين أحد قادة الحركة بمنصب مستشار الرئيس ليهتم بكافة الشؤون الإقليمية المتعلقة بدارفور. قد تم تعيين رئيس الحركة في منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية، لكنه بعد مضى أكثر من أربع سنوات عاد المساعد منّى أركو مناوي مرة أخرى إلى ميدان القتال بعد اقتناعه بعدم فاعلية دوره في المنصب الذى أوكل إليه. لكن فصيلين من أنصاره لم يشاركاه الرأي وبقيا في الحكومة إلى الآن، وهما حركة جيش تحرير السودان جناح مصطفى تيراب الأمين العام للحركة، وحركة تحرير السودان بقيادة حسن نيل. وهنالك حركات مسلحة أخرى وقعت ملحقا لاتفاقية أبوجا لسلام دارفور تصالحت مع الحكومة، وهي حركة تحرير السودان الإرادة الحرة بقيادة عبد الرحمن موسى وقد تحولت هذه الحركة إلى حزب سياسي، وحركة تحرير السودان جناح إبراهيم مادبو التي تحولت أيضا إلى حزب سياسي باسم (أنا السودان)، ثم حركة العدل والمساواة جناح السلام بقيادة عبد الرحيم أبو ريشة.

3- حركة السودان الأم بقيادة أبو القاسم إمام الحاج، وقد وقعّت هذه الحركة اتفاقية سلام بمدينة سرت بليبيا في نوفمبر/تشرين ثاني من عام 2006، كما وقعت على اتفاق البروتكول السياسي من أجل إنفاذ اتفاق أبوجا وكان أهم ما ورد في بنود الاتفاق زيادة مبلغ التعويضات إلى مائة مليون دولار وأن يتم التعويض على أساس الأسر بعد حصرها. لكن هذه الحركة عادت إلى الميدان بنهاية عام 2010 وتوحدت مع حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور. هنالك حركات وفصائل تبلورت وتشكلت بمساعدة ورعاية وإغراء من الحكومة للوصول إلى السلام وقد أبرمت اتفاقيات فرعية مع الحكومة المركزية وأخرى اتفاقيات محلية بإقليم دارفور وذلك بعد اتفاقية أبوجا التي أحدثت أثرا وسط الفصائل المقاتلة وقبل التوقيع على اتفاقية الدوحة.

والحركات التي حصلت على اتفاق مع الحكومة الاتحادية هي:

- حركة تحرير السودان القيادة التاريخية بقيادة عثمان البشرى
- حركة تحرير السودان القيادة العامة بقيادة آدم على شوقار
- مجموعة تصحيح المسار بقيادة كمال إبراهيم

- مجموعة خارطة الطريق بقيادة إبراهيم بلندية.

أما الحركات التي تحصلت اتفاقيات سلام محلية فهي:

- الحركة الثورية للحقوق والديمقراطية بقيادة هشام نور الدين بمنطقة غرب دارفور
- حركة تحرير السودان القيادة التاريخية بقيادة الدكتور عثمان أحمد بمنطقة جنوب دارفور وقياداتها مشاركة في الحكم الولائية
- الحركة القومية للسلام والتنمية بقيادة عباس أصيل وقد وقعت هذه الحركة اتفاقية سلام محلية بغرب دارفور لكنها عادت مرة أخرى إلى الميدان
- حركة العدل والمساواة التصحيحية بقيادة زكريا الديش
- حركة التماس 1956 وقعت اتفاقية مع حكومة جنوب دارفور بنيالا
- حركة السافنا بقيادة الصادق أجبر سافنا وقعت اتفاقية محلية بجنوب دارفور
- حركة التحرير والعدالة والتي تحصلت على اتفاقية سلام مع الحكومة المركزية عرفت باتفاقية الدوحة لسلام دارفور وهى تتألف من 23 من الفصائل المسلحة توافقت على وثيقة هي الأشهر منذ اتفاقية أبوجا عام 2006، وقد ترأس هذه الفصائل المقاومة د. التجاني سيسى، وهو شخص معروف في الوسط السياسي بدارفور، فقد كان حاكما لإقليم دارفور إبّان حكومة الصادق المهدى، والتحق بالمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة قبل اختياره لرئاسة المجموعات الموقعة على الاتفاق، وصار بموجبه رئيسا للسلطة الانتقالية لإقليم دارفور. لقد تم التوقيع على الاتفاقية بالعاصمة القطرية الدوحة في يوليو/تموز 2011 وكان من أبرز بنود الاتفاقية جملة من المبادئ نحو تقاسم السلطة والنظام الإداري لدارفور والحريات العامة وحقوق الإنسان وتقاسم الثروة وإعمار دارفور وإنشاء صندوق للتنمية لذاك الغرض والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين والمصالحة والعدالة الانتقالية ووقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية والحوار الداخلي وطرق تنفيذه. لبت الاتفاقية أشواق محبي السلام أول مرة عندما أعلن عنها بالدوحة ولكن ظهرت ثقوب عدة عند التطبيق على أرض الواقع. وعلى سبيل القصر لا الحصر، لم تفصح الاتفاقية عن جمع السلاح ومشروعية بقائها في يد المليشيات وكيف يكون

ذلك، كما لم تفصل في ترتيباتها الأمنية وضع القوات المسلحة على الأرض، وتطبيقاتها وانتشارها وتنسيقها مع قوات الأمم المتحدة في حفظ الأمن بالإقليم. كما أن هنالك قواتٍ أخرى غير القوات المسلحة تحمل مسميات عدة مثل حرس الحدود وقوات أبو طيرة وشرطة الاحتياطي المركزي والمليشيات القبلية تؤازر الحكومة في حربها الأهلية لم تفصح عنها الاتفاقية عن دورها في استتباب الأمن. أما الجانب السياسي الإداري فإن الاتفاقية لم تحسم الشكل الإداري للإقليم، بل صارت سلطات السلطة الإقليمية تتقاطع مع السلطات الولائية وتتناسخ أحيانا مع السلطات المركزية وإن سكت المفاوضون بعض الوقت لتمرير الاتفاق فلن يسكت الدستور عند التطبيق خاصة أن ولاة الولايات جاؤوا بتفويض شعبي من خلال انتخاب مباشر. إن الوضع الإداري بشكله الحلي أكثرُ إرباكا للسلطة حيث خلق ازدواجية، كما ترهلت مرافق الدولة بكثرة المناصب الدستورية وصار عبئا على الموازنة الشحيحة الموارد، كما لم تحسم الاتفاقية علاقة الإقليم بالمركز: هل هو إقليم بحكم ذاتي أم إقليم بصلاحيات تفويضية من المركز كما أن بند المصالحة والعدالة ورد في الاتفاقية دون أن يكون له ظل على واقع التنفيذ. بالرغم من الدور الكبير الذى قامت به دولة قطر في استضافة الفصائل المقاومة ولوفود الحكومة، إلا أن الحكومة السودانية لم تخفض جناحا واسعا للحركات الأكثر تأثيرا في الميدان، والأرفع صوتا في الخارج، مثل حركة العدل والمساواة حين كانت بقيادة الراحل د. خليل إبراهيم، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي. وكذلك لم تشرك القوى السياسية المعارضة بالداخل مما أعطى الاتفاقية طابع الثنائية. لم تبسط الاتفاقية مغزاها الكبير فقد انشقت أربعة فصائل عن حركة التحرير والعدالة وعادت إلى ميدان القتال مرة أخرى وهي:

- حركة التحرير والعدالة جناح القائد على كاربينو
- حركة تحرير السودان الكبرى بقيادة محجوب حسين وقد انضمت إلى حركة العدل والمساواة
- حركة تحرير السودان وحدة جوبا بقيادة أحمد عبد الشافع

- حركة العدل والمساواة بقيادة الراحل محمد بشر وبخيت عبد الكريم دبجو

لم تجذب اتفاقية الدوحة لسلام دارفور بقية الفصائل المحاربة لسببين أساسيين: السبب الأول أنها لم تكن شاملة ولم تقدم الإجابة على الأسئلة الملحة، ولم تلب القضايا التي كان ينتظرها أبناء السودان عامة وأهل دارفور على وجه الخصوص. فلم تجلب الأمن للإقليم بل ازداد الاضطراب وانتشرت الحروب القبلية والانتهاكات ومعاناة المواطنين. ولم تنتف ظاهرة النزوح واللجوء. السبب الثاني لم يف المانحون واللاعبون الدوليون والحكومة بتعهداتهم مما أوقع العبء الأكبر على حركة التحرير والعدالة بالدفاع عنها.

إزاء هذا الوضع عقد الوسيط المشترك لسلام دارفور محمد شمباس في الفترة من 22-27 اغسطس 2013 لقاءً هاما بالمدينة التانزانية أروشا بمشاركة الحركات الرئيسة الغير موقعة على وثيقة الدوحة للسلام. حضر كل من رئيس حركة العدل والمساواة د. خليل إبراهيم ورئيس حركة تحرير السودان منّى أركو مناوي، لكن تخلف رئيس جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد نور لتمسكه أن تأتى الدعوة عبر ما يعرف بالجبهة الثورية. ضم الاجتماع مسؤولين عن الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ودولة كندا وممثلين للإيغاد والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة وتانزانيا الدولة المضيفة. تناولت مناقشات الاجتماع الوضع الأمني الإنساني في دارفور وموقف تنفيذ اتفاقية الدوحة. أعربت الحركات قلقها عن تصاعد العنف القبلي بدارفور وكثرة الضحايا في صفوف المدنيين. أصدرت الحركات المسلحة بيانا عقب الالتقاء يوضح أن الاتفاقيات الجزئية لا تجدى فتيلا ولا تساهم في الحل الشامل لمشاكل السودان ولا بد من اتباع منهج كلى وشامل لمشاكل السودان، وأكدوا على ضرورة وحدة السودان. كما صرح الوسيط المشترك محمد شمباس أن المجتمع الدولي على استعداد لدعم السلام بدارفور وأن اتفاق الدوحة أساسي وأخير، لكن الحركات المسلحة بأروشا اشترطت ضرورة التفاوض وفق منبر سياسي مشترك تحت ما يسمى بالجبهة الثورية للوصول لتسوية سياسية سلمية بدارفور، فالاتفاقيات الجزئية غير مجدية.

الجدير بالذكر أن عام 2007 بعد التوقيع على اتفاقية أبوجا استضافت مدينة أروشا التانزانية الحركات الغير موقعة على اتفاقية أبوجا عام 2006

وكان وقتها منّى أركو مناوي هو من وقع تلك الاتفاقية لكن الحركات رفضت الانضمام. وها هي الحركات بما فيها حركة منى أركو مناوي بعد خروجها ترفض الانضمام إلى وثيقة الدوحة. وهذا مؤشر بأن الحركة الرئيسة المؤثرة لا تنضم إلى اتفاقيات فرعية تتم مع فصائل أخرى ولا تستجيب لنداء السلام إلا إذا كانت هي الشريكَ والطرفَ الأساسي في الاتفاق. وهذا تماما ما حدث في عام 1997 عندما وقعت حكومة الإنقاذ اتفاقية الخرطوم للسلام مع د. رياك مشار جذب الاتفاق خمسة فصائل صغيرة بما تعرف بجبهة الإنقاذ الديمقراطية ولكن الفصيل الرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ظل بعيداً عن اتفاقية الخرطوم للسلام حتى تم الاتفاق معها في نيفاشا من عام 2005، سميت باتفاقية السلام الشامل.

خاتمة

لا شك أن الحركات المسلحة قد ساهمت في إضعاف الحكومة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ونالت من هيبة الدولة بمقاومة قواتها المسلحة، وهي قوات الشعب ومن أبنائه، لا ينبغي أن يزج بها في أتون حرب أهلية واقتتال لا طائل منه. لكن الحركات المسلحة لم تنشأ من فراغ، بل كانت هنالك من الأسباب ما ساعد قيام الحركات المسلحة حتى أصبحت ذاتَ بأس تقاوم السلطة المركزية وتحارب الدولة. كانت هنالك عدة قضايا جوهرية في قُطْرٍ مثل السودان لم تجد اهتماما من المسؤولين الذين تعاقبوا على حكمه، حتى تفاقمت الأوضاع وتطورت القضايا العالقة إلى أزمات أصبحت حلولها صعبة ومعقدة. هنالك أزمة هوية: فالسودان دولة مركبة حديثة التكوين، تمتاز بالتعدد القبلي والتنوع الثقافي والتباعد الجغرافي، ولم يتمكن القائمون على أمرها من صهر مجموعاته السكانية إلى مرتبة الأمّة التي تحمل شعار المواطنة دون النظر إلى خلفية المنشأ والمنبت، فلا يعلو عرق على عرق، ولا تسود وتهيمن ثقافة على أخرى. هنالك أزمة في الاحتكام إلى الشرعية الدستورية، وذلك بتطبيق أُسس ومبادئ عامة تكون هي الحاكمة والهادية إلى الخير من خلال بناء ثقافة سودانية يفتخر كل مواطن بها، دون استعلاء ثقافي أو ظلم اقتصادي أو غبن سياسي أو احتقار اجتماعي. هنالك أزمة في إدارة التنوع وافتقار

للتخطيط السليم والإداري الحصيف والسياسة الحسنة في التعامل مع الأزمات الطارئة. وهنالك أزمة في الخطاب السياسي والإعلام الذكي الذى يجذب المواطن إلى أصوله فيفتخر ويدافع عن حياض وطنه. فالرابطة التي تربط بين المواطن ووطنه يجب أن تكون رابطه عقدية لا رابطة عاطفية. تداخلت كل هذه الأزمات عبر التاريخ الطارف والتليد و لم تكن هنالك وقفة جادة ودراسة شاملة ودعوة واسعة من أجل قتل جرثومة التمرد على الدولة التي لم توفر القليل من أدوات الدفاع ومعداته.

تصاعدت الصراعات بين المزارعين المستقرين والرعاة إلى صراع حول الأرض والحواكير، ثم إلى صراع ثقافات وهوية بين مجموعتين متصاهرتين تسكنان جنباً إلى جنب، ولكنهما تتنابزان بالألقاب. كان دور الحكومات المتعاقبة سالباً، وكان قليلاً من التنمية المتوازنة ونشر التعليم وتوفير الصحة والبنى الأساسية كافية وكفيلة بنزع فتيل الأزمة، لكن اختيار الخيار الأمني والحسم العسكري من أجل فرض هيبة الدولة، ثم السعي نحو تفكيك واضعاف الحركات المقاومة والتسوية الجزئية هي التي ساهمت في تكاثر وانتشار الحركات المسلحة.

إن الحلول الناجعة لا تتحقق بعقد مصالحة جزئية مع فصيل من الفصائل، أو اتفاقية لوقف إطلاق النار، أو استيعاب الموقعين في دوواين الحكومة. لكن الحل يكمن في إجراء إصلاح سياسي يشمل السودان بأسره وإرساء أسس وقواعد دستورية يحتكم لها الجميع وبسط تنمية شاملة فالسودان غنى بموارده وقبل كل هذا وذاك يجب الاهتمام بحق إنسانه الأول، حق حياته. إن التطور والرخاء والسلام هي الأساس، لكن الإنسان هو الذى يصنع كل ذلك. إن الدول التي امتحنت بالحروب الأهلية والإقليمية والعالمية اتعظت وانتخبت خيار السلام وتعهدت برعاية الإنسان أولاً، وبرعت في الدراسات الاجتماعية والنفسية واستثمرت في المشروعات والبرامج والأعمال التي من شأنها أن تؤسس الإنسان العصري أضعاف ما استثمرته في أي مرفق آخر.

المراجع

محمد الحسن أحمد، **الإدارة الأهلية في السودان** (الخرطوم ورقة عمل في مؤتمر النظام الأهلي، يناير/كانون ثاني، 1995.

يوسف تكنة، تقرير قدمه في المؤتمر عن الصراع القبلي بدارفور عام 1997 إلى اللجنة العليا لتطوير علاقات المجتمع بالخرطوم.

حاتم إبراهيم على دينار، **حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي**، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006.

جولى فلينت وآلكس دي فال، **دارفور تاريخ حرب وابادة**، (ترجمة أنطون باسيل)، شركة المطبوعات للتوريع والنشر بيروت لبنان، ص 20 من الطبعة الأولى 2006.

د. عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، دار عزة للنشر والتوزيع، 2009.

لقاء مني أركو مناوي على صحيفة الصحافة السودانية العدد (6456) بتاريخ 10 يوليو/تموز 2011، ص 3.

Resolving the issue of Religion and the state, www.Sudanjem.com

الفصل الرابع

الشباب في دارفور والدور المنتظر: من وقود الحرب إلى صنّاع السلام

حمد عمر حاوي

لقد أثّر الصراع في دارفور على جميع مكونات المجتمع، إلا أن قطاع الشباب كان الأكثر تأثراً بحسبانه كان وقوداً للصراع وضحية له. فقد أثرت الحرب على التعليم وخلقت حالة استقطاب حادة، أجبر بموجبها كثير من الشباب إما على الانحياز لطرف في الحرب طوعاً أو كرهاً، أو الهجرة خارج البلاد. وبين من انحاز إلى النظام فاستخدم في الصراع ضد المعارضين، ومن انضم إلى الحركات المسلحة، بقي آخرون يقاسون حالة الاستقطاب الحادّ والشكّ من جميع الأطراف، ويدفعون ثمن ذلك بطالةً وضياعاً.

وبينما قاسى كثير من الشباب الضياع بسبب توقف معظم المدارس، فإن كثيرين ممن حالفهم الحظ في الدخول إلى الجامعات صاروا، بسبب تعقيدات القضية، وقوداً للعنف الطلابي بالجامعات وضحايا له أيضاً. وبينما لا يزال البعض يعيش بالداخل أوضاعاً سيئة، ويعاني غربةً داخلية، وتنظر إليه جميع الأطراف بعين الشك والريبة، فإن الذين فروا إلى المهجر قادوا وطوروا حرباً للهوية هي الأخطر على بقاء دارفور جزءاً من السودان، في الوقت الذي نشأ وترعرع آخرون بمعسكرات النزوح أو اللجوء في حالة ضياع ومستقبل غامض.

يهدف هذا الفصل لدراسة الواقع الشبابي في دارفور خلال عقد الحرب، معتمداً على المصادر الثانوية من دراسات سابقة وتقارير دولية ووطنية وإحصاءات،

بالإضافة إلى المصادر الأولية كالمقابلات الشخصية والحوارات مع الفئات الشبابية بالداخل وفي الجامعات، سواء الذين يدعمون موقف الحكومة أو المعارضة.

الإزاحة: من المدرس إلى المعسكر أو الميدان

لقد عانى إقليم دارفور من الاضطرابات الاقتصادية والأمنية بسبب موجات الجفاف المتعاقبة وانتشار ظاهرة النهب المسلح والصراعات القبلية منذ ثمانينات القرن الماضي. وقع كل ذلك على خلفية الإهمال التنموي المتطاول للإقليم من قبل مركز السلطة السياسية، وأدى إلى فشل قطاع التعليم وتفاقم ظاهرة الفاقد التربوي. وقد كان حرمان الإقليم من الأنشطة التنموية التي توفر فرص العمل التي تناسب مؤهلاتهم أحدَ عوامل التوتر النفسي وتوتر العلاقات الاجتماعية الذى أفرز ظواهر العنف والنهب والاقتتال والهجرة داخلياً وخارجياً. ويرى الزين (2003: 50-51) "أن من يتلقى قدراً من التعليم يتلقى ضمناً الطموح إلى حياة أفضل لا توفرها له سبل كسب العيش التقليدية في دارفور. حيث يشكل الرعي المتنقل والزراعة المطرية التقليدية الملاذ لـ 86% من سكان الإقليم حسب إحصاءات السكان لعام 1993، وهما بطبيعة الحال لا يتناسبان مع مؤهلات من نال حظاً من التعليم النظامي. ونتيجة لذلك لجأ بعضهم إلى السلب والنهب كأقصر الطرق إلى جمع المال عبر الانضمام إلى عصابات النهب المسلح أو الانخراط في المليشيات القبلية". وشجع على السير في هذا السبيل سهولة الحصول على السلاح الناري، بعلم ومباركة الدولة. (للتوسع في تأثير اقتصاد الحرب على كافة الفئات الاجتماعية وخصوصا الشباب يمكن مراجعة الفصل الخامس في هذا الكتاب).

أوضحت الإحصاءات للعام 2012 وجود ما متوسطه 45% إلى 50% من التلاميذ في دارفور خارج النظام التعليمي، ما يشكل روافد للتشرد وتفشي الأمية. وفي العام (2011 – 2012) نجد نسبة 68% من الفئة العمرية (14 – 16) بولاية شمال دارفور، أي سن التعليم الثانوي، خارج النظام التعليمي. وفي ولاية غرب دارفور توجد نسبة 90% من البنات خارج دائرة الاستيعاب لذات الفئة العمرية (شوقار، 2013).

عموماً فإن معدل الذين نالوا حظاً من التعليم في دارفور لا يتجـاوز (40%) من السكان، حسب بيانات الإحصاء السـكاني 1993، ويقسـمهم الـزين إلى مجموعتين:

1. مجموعة من نالوا قدراً محدوداً من التعليم، وهم يقيمون بـالقرى والبـوادي وسط أهليهم.
2. مجموعة الذين نالوا حظهم من التعليم العالي، وهم يتواجدون داخل وخـارج الإقليم.

المجموعة الأولى، بحسب الزين (2003)، جعلت من العمل السياسـي مهنـةً للكسب. ولما كان النظام لا يتيح لهم حرية التعبير والتنظم خارج إطـار الحـزب الحاكم، انخرطوا في عضويته، مع الاستناد إلى الولاءات القبيلة والعرقية والجهويـة، إما لإحراز الفوز في المجالس النيابية، أو المكافأة بواسطة السـلطة بتقلـد المواقـع القيادية. هؤلاء القادة المحليون، الذين استقروا وسط ذويهم في القرى والبـوادي، يحسبهم البعض سبباً للتنافر القبلي والإثني على مستوى القرية والبادية لأنهم:

- يؤججون نيران الفرقة بين الأهل في القرى والبوادي حتى يبرزوا كقـادة للـرأي محلياً، مما يؤهلهم لتبوأ المواقع القيادية المحلية والإقليمية وأحياناً القومية، وينجحون في ذلك بحجم قدرتهم على إثارة النعرات القبلية والعرقية وامتطاء صهوتها.
- يشكلون رصيداً لعصابات النهب المسلح والمليشيات القبلية.
- يغالون بالتطرف في مؤتمرات الصلح القبلي بالوقوف وراء المطالب التعجيزية (الزين، 2003).

ويرى الزين هؤلاء ضحايا للوضع السياسي، أولاً: لأن الحكومة هـي الـتي شجعتهم على المشاركة السياسية في مؤسسات القيادة المحلية والإقليمية والقوميـة لحاجتها لتأييدهم السياسي، في ذات الوقت اشترطت عليهم أن يتنافسوا داخل قناة التنظيم السياسي الواحد أو الحاكم. ماذا بقى للمتنافسين غير اللجوء إلى قبائلـهم وأعراقهم وجهوياتهم ليفوزوا في الانتخابات أو ليعينوا في المواقع القيادية في إقليم لا زال في مرحلة المجتمع شبه التقليدي؟ وثانياً: لأنها هي التي حرمت الإقليم من التنمية التي تفتح مجالات كسب العيش خارج مَنْشَطَيْ الرعي المتنقل والزراعة التقليديـة. وحيث لا تتيح المدينة فرص العيش إلا لـ 14% من سكان الإقليم، فأين يجد متلقو

التعليم خيارهم في كسب العيش سوى في احتراف العمل السياسي على مختلف المستويات الإدارية في الإقليم؟

أما المجموعة الثانية، التي نالت حظاً من التعليم العالي ولا تنتمي للتنظيم الحاكم، فإنها في واقع الأمر تقلق مضاجع النخب الحاكمة بوقوفها وراء مطلب القسمة العادلة للثروة والسلطة في السودان. ذلك أن التعليم العالي يُمكِّن أبناء المناطق المهمشة من رؤية هذا التهميش على أرض الواقع وفي المؤشرات الإحصائية، ما يدفعهم للمطالبة بمعالجات. لذلك تتعرض هذه الفئة لمختلف أنواع إشانة السمعة، نعتاً بالعنصرية تارة، وأخرى بالجهوية، حتى تقلع عن تلك المطالبة (الزين، 2003: 60). تجد هذه الفئة كذلك مشقة في لعب دورها الإيجابي في مجال صيانة السلام، بل أفرادها هم -فى نظر العديد من متخذى القرار- المحرضون للأهالي على الاحتراب (الزين، 2011)، فكانوا الفئةَ الأكثر استهدافاً بالمراقبة الأمنية والاعتقالات والقمع (حاوي، 2013).

هناك أيضاً شريحة من الشباب لا زالت تعيش في معسكرات النزوح، وبعضهم نشأ وترعرع فيها. وفي الوقت الذي وجد فيه بعضهم فرصاً للعمل مع المنظمات الإغاثية والطوعية، الوطنية أو العالمية، لا يزال آخرون ينتظرون مستقبلاً مجهولاً تتجاذبهم الاستقطابات الحادة من الأجهزة الحكومية والحركات المعارضة والمنظمات الدولية والهجرة إلى الخارج. هذا بالإضافة إلى اللاجئين في الدول المجاورة مثل تشاد وليبيا ومصر وجنوب السودان.

إن أقسى ما يواجهه الشباب عموماً في دارفور هو الضنك الاقتصادي والبطالة وإنعدام الأمن الشخصي والاجتماعي. ففرص العمل قليلة، مما يلجئ بعضهم للأعمال الهامشية بالمدن، أو الالتحاق بالخدمة العسكرية في ظروف الحرب المستعرة، وقد دخل جزء كبير منهم في مغامرات بمغادرة البلاد عبر الهجرة غير القانونية إلى دول الخليج وليبيا وأروبا وأستراليا وحتى إسرائيل. ويرى مصطفى (2005) أن شريحةً كبيرة من شباب دارفور ممن فقدوا الأمل في تحقيق تطلعاتهم المشروعة عبر التعليم تركوا الدراسة ولجؤوا إلى وسائل أخرى لتحقيق طموحاتهم، كممارسة النهب المسلح وقطع الطرق أو الاغتراب إلى دول الخليج البترولية أو ليبيا عبر الصحراء في رحلة شاقة بحثاً عن بدائل أفضل.

أوردت التقارير أن أكثر من ستمائة سوداني يوجدون حالياً في معسكرات بإندونيسيا، ويعتقد بأن البحر ابتلع الكثيرين غيرهم في محاولة للهجرة إلى أستراليا. تورد هذه التقارير أن90% منهم تتراوح أعمارهم بين 17 إلى 30 سنة، وأن 90% منهم من دارفور. وتوجد عصابات في الخرطوم لها غطاء رسمي تقوم بكل الإجراءات من استخراج الجواز وحتى حجز تذكرة السفر (أبو أحمد، 2013). ما تم الاعتراف به رسمياً هو أن الدبلوماسية السودانية تفاوض مائتي سوداني من طالبي اللجوء السياسي لأستراليا عالقين بإندونيسيا (علي، 2013).

لقد تضافرت كل العوامل السابقة لخلق إحساس قوى لدى بعض الشرائح الاجتماعية، خاصة الشابة والمتعلمة، بالغبن والتهميش والإحباط، فصاروا على أهبة الاستعداد لنصرة كل من يدعوهم للقتال ضد السلطة المركزية على أمل أن تتغير أحوالهم، دون تحسب للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على ذلك وما ستترك من تداعيات على المنطقة بأسرها وعلى ذويهم الذين فقدوا كل شيء وآثروا البقاء في المعسكرات خوفاً على حياتهم (مصطفي، 2005). فالذين التحقوا بالحركات المسلحة، إضافة إلى فقدهم الفرصة في التعليم، يعانون من ضبابية المستقبل، والتباس الأهداف والانقسامات الحادة وسط الفصائل المقاتلة، والاستغلال الذي يتعرضون له والذى قد يصل إلى تصفية الحسابات الشخصية للقادة.

لقد انتشرت ثقافة العنف والحرب وسط شباب دارفور سواء الذين يقبعون في المعسكرات أو الملتحقون بالمليشيات القبلية أو الحركات المسلحة أو الذين تعرضوا للملاحقات الأمنية بالداخل. يرى الزين (2003: 134) "أن الفوضى في دارفور قد أحدثت ضرراً بليغاً عبر تحويل شباب الإقليم إلى راديكاليين لا يمتثلون لضوابط الأعراف والتقاليد، لهول ما شاهدوه أمام أعينهم وعايشوه من ازدراء الكبار و"قتلهم" لمعاني العادات والتقاليد والقيم الفاعلة في الترابط الاجتماعي".

الشباب الجامعي

تحليلات الزين السابقة، وإن تطرقت للشباب الدارفوري المتعلم المعارض في الداخل، إلا أنها لم تتطرق للشريحة الأكبر من أبناء دارفور الذين التحقوا بالجامعات

السودانية.[1] لقد تم استقطاب هؤلاء بشكل واسع لصفوف الحركة الإسلامية، إما اقتناعاً أو عبر الإغراءات، أو لأنهم -وقد كانوا يعانون من التمييز ضدهم- قد وجدوا ضالتهم في التنظيم الذي يدعوا للمساواة بين الناس بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس (الحركة الإسلامية). يشكل هؤلاء الشريحة الأكبر التي استغلها الإسلاميون وقوداً للمظاهرات والعنف ضد خصومهم من التنظيمات الأخرى داخل الجامعات وخارجها، أو في الأجهزة الأمنية المتعددة التي أقامها النظام.[2] وبعد العام 2000 -أي بعد انشقاق الإسلاميين- انضم جزء كبير منهم إلى جناح د. حسن الترابي الذي أُقصِيَ عن الحكم فأسس حزبَ المؤتمر الشعبي. كما انضم قطاع كبير منهم إلى حركة العدل والمساواة المتهمة بكونها الذراع العسكري لحزب المؤتمر الشعبي، تأسست لمقاتلة الفصيل الآخر الذي استأثر بالحكم (المؤتمر الوطني).

نسبةً للتطورات الكبيرة التي شهدتها قضية دارفور، والتي من أهمها ظهور الحركات المسلحة، لم يعد ولاء شباب دارفور في الجامعات قاصراً على الإسلاميين أو أيٍ من الأحزاب الأخرى. فقد ارتفع وعيهم ببعضهم كشريحة متميزة لها خصوصيتها وقضيتها الخاصة، فشكلوا روابط دارفور بالجامعات، والتي يؤيد بعضها بوضوح الحركات المسلحة.[3] إن طبيعة منطقة دارفور، والحرب اللاإنسانية هناك، والشحن النفسي، والاستقطاب الحاد الذي تخلقه قضية دارفور داخل الجامعات وجد طلاب دارفور بالجامعات أنفسهم وقوداً لعنف طلابي بالجامعات وضحايا له في أغلب الأحيان.[4]

---

(1) في ورشة نقاشية في الخرطوم 2013/7/16 أقرت مجموعة من شباب دارفور بالجامعات السودانية بأن الحرب كانت سبباً في توجه الكثيرين للدراسة لعدم وجود بديل وأنهم يمثلون الآن شريحة كبيرة في الجامعات.

(2) لم يقر الطلاب أعلاه مفهوم استغلال الإسلاميين لهم، وقالوا أن ذلك إن كان موجوداً فهو يقتصر على استخدامهم لجمع المعلومات عن زملائهم.

(3) تحدث د. حسين آدم الحاج عن المفاصلة بين الإسلاميين وأبناء دارفور في أكثر من موقع مستشهداً بانسلاخ نوابهم عن الجبهة الإسلامية لموقفها من الصراع بين القبائل العربية وغير العربية وانسلاخ بولاد وخليل إبراهيم وغيرها.

(4) يرى غالب طلاب دارفور أنهم ضحايا للعنف الطلابي وليسو سبباً له بدليل أن أغلب الضحايا منهم كما أنهم ضحايا نظرة غير منصفة تربطهم بالعنف: ورشة نقاشية في الخرطوم 2013/7 مع مجموعة من شباب دارفور بالجامعات السودانية.

اتفاقيات السلام وغياب الفرص

تنص أغلب اتفاقيات السلام المتعددة التي يتم توقيعها مع بعض الحركات المسلحة على توفير بعض المزايا والحقوق للشباب، كالإعفاء من الرسوم الدراسية في التعليم العالي مثلاً. وغالباً ما تقع الصدامات بين طلاب دارفور وإدارات الجامعات نسبةً للتجاهل المتكرر لهذه الاتفاقيات، والتردد بخصوص ما تنص عليه من امتيازات لطلاب دارفور. مثلاً كان طلاب دارفور يستفيدون من الإعفاء من دفع رسوم الدراسة الجامعية وفق اتفاقية أبوجا مع حركة/جيش تحرير السودان- جناح مناوي في العام 2006. لكن مع انسحاب مناوي من الحكومة وتوقيع اتفاقية الدوحة مع حركة التحرير والعدالة في العام 2011، لم تتم الإشارة إلى هذا الحق، مما حمل البعض على اعتبارها لاغيةً. وعندما طلبت ادارة جامعة الجزيرة من طلاب دارفور تسديد الرسوم الدراسية رفضوا ذلك واعتصموا عن الدراسة، ونشبت مشادات بينهم وطلاب الحزب الحاكم تدخلت على إثرها الشرطة، فتم تفريق الطلاب والقبض على البعض منهم. وفي اليوم التالي تم الكشف عن وجود أربع جثث، ثلاث منها لطلاب من دارفور، غرق أصحابها في مجرى للمياه داخل الجامعة. ويوجه زملاؤهم الاتهامات للشرطة ولجهاز الأمن والأمن الطلابي التابع للحزب الحاكم بتصفيتهم بينما تنفي تلك الجهات الاتهام.

وعموماً، وبالإضافة لكل ما سبق، فإن الحرب في دارفور أفقرت الجزء الأكبر من طلاب دارفور بفقدان العائل والداعم الاجتماعي، وجعلت منهم ضحايا لنظرة تمييزية سالبة تؤثر في مستقبلهم المهني والاجتماعي. في الورشة النقاشية مع بعض طلاب دارفور التي أقامها الباحث بغرض هذه الدراسة كاد الحضور من طلاب دارفور يجمعون على أنه بات ينظر إليهم على أنهم من مسببي المشكلات، وأنهم باتوا يعاملون بطريقة مختلفة. ولعل هذا يفسر كونهم أصبحوا يكونون روابطهم الخاصة وتجمعاتهم الخاصة داخل الجامعات (حاوي، 2013). هذا الأمر يحتاج إلى دراسة سيكولوجية واجتماعية لاحقة يقوم بها ذوو الاختصاص.

نجد أيضاً أن هناك أعداداً كبيرة من شباب دارفور أفلحوا في إكمال دراستهم الجامعية، غير أنهم لم يفلحوا في الالتحاق بالخدمة المدنية. ورغم أن نسبة تشغيل الخريجين في السودان تعد ضئيلة، وأن نسبة البطالة عموماً تقدرها الجهات الرسمية

بـ 18%[1] ويقدرها آخرون بأكثر من ذلك. إلا أن شباب دارفور يرجعون عدم حصولهم على وظائف إلى انتشار المحسوبية والتمييز ضدهم (حاوي، 2013).

وكما أشار الدكتور الطيب زين العابدين في الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن الجامعات السودانية قد خرَّجت أكثر من تسعة آلاف من أبناء دارفور خلال الفترة من منتصف التسعينيات إلى منتصف العقد الأول من القرن الجديد، تم توظيف ستمائة منهم فقط أي بنسبة تقل عن 7%. لهذا هاجر جزء كبير إلى جميع دول العالم، وكونوا مجموعات شباب دارفور بالخارج. ويبدو أن هذه المجموعات قد يئست من تحقيق العدالة في السودان وباتت تقتنع بالتمييز ضدها وضد مواطن دارفور، خصوصاً بين الذين لا ينتمون للقبائل العربية (الحاج، 2013). وقد كان هؤلاء وقوداً للحملات الدولية المناهضة للحكومة السودانية والساعية لإدانتها بانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولعل التحول الأخطر في نزاع دارفور هو مناداة بعض أبناء دارفور بأن لا حل إلا بانفصال دارفور بسبب سياسات الانحياز والتمييز السلبي التي تتبعها الحكومة السودانية ضد أبناء دارفور وضد ذوي الأصول غير العربية خصوصاً.

الشباب في دارفور والصراع على الهوية

يقول كريستيان (Christian, 2013) "إن تاريخ دارفور حتى الآن هو عبارة عن مجموعة من الأحداث يصفها الدبلوماسيون والمنظمات والمحررون وأطراف النزاع بزوايا ومعانٍ مختلفة، ولكن الدمار الاجتماعي والنفسي للإنسان لم يعط الاهتمام الذي يستحق. شعور الناس بالهزيمة والعجز والرفض والكراهية. هذه العملية النفسية للفرد تساهم في صنع الهوية الجماعية والذاكرة الجماعية والانفصال العاطفي". وقد أخذ العنف في دارفور يرتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا تشكيل الهوية النفسية والاجتماعية، على خلفية الاستقطاب بين أولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم عرب وأولئك الذين يعتبرون أنفسهم من الأفارقة.(Christian, 2013)

ليس بالضرورة أن النزاع في دارفور هو نزاع عرب وأفارقة، لأنه لا يوجد في دارفور من يمكن وصفهم بالعرب الانقياء أو الأفارقة الانقياء، وإنما هو

---

(1) وزيرة العمل في مؤتمر صحفي 2013/8/28.

خليط عربي- إفريقي اختلط هو الآخر مع بعضه البعض. ولكن الاحساس المصطنع بالهوية المتميزة، والنـــزاع حول التمايز تغذيه ثقافة تمييزية قادمة كرست حـــرب التمييز على أساس الهوية. يقول ممداني (Mamdani, 2009) "إن قضـــايا العـــرق والهوية يتم تشويهها، وأن أفضل طريقة لفهم الصراع هي النظر إليـــه في ســـياق النفعية السياسية من النخب الثقافية التي تعمل على حشـــد الـــدعم للحركـــات السياسية وجيوش التحرير". ويرى بعض الكتاب الغربيين أنه، ورغم أن الإســـلام يستوعب جميع الاجناس والأعراق بالتساوي، إلا أن أتباعـــه يعطـــون الأفضـــلية لأصوله الأولى، وهى اللغة والثقافة العربية. ويرى نيومبـــي (Nyombe, 2013) أن لدى حكومة شمال السودان، والتي تشكل بحكم الأمر الواقع الحكومة المركزيـــة، هاجسٌ منذ الاستقلال لإظهار السودان للعالم الخارجي كأمة عربية متجانسة: أمة تتحدث لغة واحدة (اللغة العربية)، دين واحد (الإسلام)، وثقافة واحدة (الثقافـــة العربية الإسلامية). والأهم من ذلك، عرق واحد (العروبة). والحقيقة بالطبع هـــي أن الواقع يختلف عن ذلك تماماً. ويذكرنا إدريس (Idris, 2008) بأن الحكومـــات السودانية المتعاقبة -البرلمانية والدكتاتورية- على حد سواء، كانت تمجـــد تـــاريخ وثقافة السودانيين 'العربية' إلى الحد الذي يجعلها تعتبر أن سياسة الاستيعاب هـــي الأداة الوحيدة لتحقيق الاندماج الوطني.

إن محاولات حكومة السودان لبناء أمة واحدة منذ عام 1956، قد فشـــلت، كما أن محاولاتها لبناء هوية وطنية جامعة قد باءت بالفشل عقب انفصال الجنـــوب في يوليو/تموز 2011. كذلك قادت محاولاتها غير الناضجة في استخدام القهر لإجبار أهل دارفور على الاندماج إلى التفكك والاستقطاب مع القبائل العربية، حيـــث لم يعد هيكل الحكم في الخرطوم، وبانقساماته البَيِّنَة، قادراً على أن يستوعب مكونـــا ثالثا في الهوية، (المكون الإفريقي (Christian, 2013).

وعموماً، هناك بعض القبائل في السودان تـــدعي -كمـــا هـــو في التـــاريخ الإسلامي- الانتساب للأصول العربية النقية، وتؤمن بالتميز العرقـــي، وأن هـــذا يعطيها الحق في السيادة والحكم. إلا أن موقع السودان الجغرافي، وواقع التكـــوين والحراك والتفاعل الاجتماعي فيه والاستقطاب الحاد والحروب، يفقد مثـــل هـــذه التصنيفات مبرراتها، خاصة وأن البعض يراها السبب الأساسي في انفصال جنـــوب

السودان. وقد صعّدت حكومة الإنقاذ الوطني (1989-) الخطاب الإسلامي والعروبي لأعلى درجاته خالقةً بذلك أزمةً للهوية لدى الفئات التي لا تشاركها فهمها للإسلام وللشريعة وللعروبة. وقد سُئِل رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي (2013) عن خلافه مع فهم المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم في السودان) للإسلام وللعروبة، فقال: "خلافنا معهم حول الإضافات السياسية التي جلبت الشقاق إلى المجتمع السوداني. نحن نُحمِّلهم المسؤولية بأنهم بتصورهم الضيق للعروبة والإسلام قد خلقوا ردود الفعل التي أتت بتقرير المصير في جنوب السودان".

يرى الحاج (2013) أن العلاقات بين دارفور ووسط السودان وشماله ظلت متوترة على الدوام، تشوبها الشكوك المتبادلة منذ فجر العلاقات المباشرة بينهما، ويُرجع الحاج ذلك إلى صراع الخليفة عبد الله والأشراف في عهد دولة المهدية، وإلى حادثة المتمة عندما اختلف قادة جيوش المهدية المكلفين بصد الغزو الانجليزي وما نتج عن ذلك من معارك وسفك دماء. كذلك ساهمت سياسات الرئيس الأسبق جعفر النميرى (1969-1985) في ترحيل المئات من أبناء دارفور من العاصمة في خلق مآسٍ نفسية للكثير منهم وعطلت مصالحهم وولدت لديهم إحساساً بالغربة. تحدث الحاج (2013) أيضاً عن المفاصلة بين الإسلاميين وأبناء دارفور، مشيراً إلى حادثة بولاد عام 1992 كنقطة فاصلة بين الجبهة الإسلامية القومية ممثلة في نظام الإنقاذ وقبيلة الفور، أكبر قبائل إقليم دارفور. هذا بالإضافة لحادثة انسلاخ النائبيْن عن الجبهة الإسلامية القومية فاروق أحمد أدم وعبدالجبار أدم عبد الكريم خلال توتر عنيف بين قبيلة الفور وبعض القبائل العربية التي أخذت تتعدى على ديار الفور، وقد كان موقف الجبهة الإسلامية من ذلك سلبياً برأيهم، لهذا سعت الإنقاذ بعد ذلك لتصفية المشروعات التنموية في دارفور ولإبعاد أبناء غرب السودان عن مراكز الحكم القوية ووزارات السيادة، حيث يورد الحاج بعض الأمثلة والتي، بسبب الغبن والضيم والتهميش الذي أفرزته، قادت مجموعة من أبناء دارفور لإصدار الكتاب الأسود (الحاج، 2013: 55).

يتحدث الكتاب الأسود في فصله الثالث عن تكريس السلطة في أيدي نخبة من جهة إقليمية واحدة، وكيف استغلت هذه الجهة السلطة بجميع أوجهها لجعل هذا الاختلال أمراً واقعاً، مع وصم أي نداء للتصحيح بالعنصرية والجهوية (الكتاب

الأسود، 2002: 1). واعتبر أبوبكر القاضي أن هناك هوةً نفسية كبيرةً بين (أهـــل المركز) و(أهل الهامش) في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، وهو يعتبر أن ذلـــك مرده إلى الموقف المتفرج لهؤلاء من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يمارســـه نظام الخرطوم ضد هؤلاء المهمشين (القاضي، 2012).

إن المطلع على منتديات شباب دارفور من أجل الانفصال على الإنترنت يجد تصنيفهم لما يدور في دارفور على أنه محاولة لتغيير الديمغرافيا في دارفور لتتناســـب ووهم العروبة واللون والعرق والهوية. فهم يقولون إنهم لهذا الســـبب ينتـــهجون الانفصال ويدافعون عن قضيتهم، ويرون أنه لا سلام مـــع حكومـــة الخرطـــوم، ويتحدثون عن احتكار قلة من الخرطوم للحكم في السودان، وتعاملها مع الآخرين كمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة لا حق لهم في حكم أنفسهم. وبحسب هذه الرؤية فإن المواطن الأسود وهو مواطن من الدرجة الثالثة، حيث يأتي العربـــي من الشمال كمواطن من الدرجة الأولي، والعربـــي من دارفور من الدرجـــة الثانيـــة، بينما تدعم المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية وغيرها نظام الخرطوم لأنـــه نظام عربـــي ولا يريدون للسودان ألا أن يكون عربياً.[1] ويرى الحاج أنه قد شاع فهم أوحى بأن الحكومة ومن ورائها دول أجنبية تخطط لإبادة القبائـــل الإفريقيـــة وإحلال القبائل العربية محلها من أجل تحويل منطقة دارفور لامتداد للمد العروبـــي جنوبـــي الصحراء. ويستدل بأن معظم حمامات الدم وحرق وتدمير القـــرى قـــد حدثت في مناطق القبائل غير العربية، خاصة مناطق دار المســـاليت ووداي صـــالح (ديار الفور)، (الحاج 2012).

شكّل كل ذلك الخلفية المسكوت عنها في النـــزاع في دارفور بينمـــا تـــدار معارك كلامية وخطابية عن أسباب غير أساسية مثل الخروج علي الدولة ومحاربـــة النهب المسلح والمرتزقة الذين يُنفذِّون أجندة الأجنبـــي من جهة، ومحاربة المعتدين على الأرض والقبائل التي تريد احتلال أرض الغير أو محاربة جهاز الدولة المنحـــاز لأعوانه وغيرها.

يواجه الشباب هذا الاحساس بشدة في الجامعـــات وســـط زملائهـــم، وفي تقديمهم للخدمة العامة، حيث تقل فرصهم في التوظيف، وبسب ذلك يفشلون في

---

(1) مواقع شباب دارفور على الفاسبوك.

الاندماج في المجتمع ويجبرون على معايشة التصنيف الذي تفرضه عليهم ثقافة مجتمعية مهيمنة تضعهم في مكانة أقل وتجعلهم أقل حظاً من غيرهم. هذا الإحساس واجهه داود يحيى بولاد أولاً عندما خاب أمله في المساواة تحت المظلة الإسلامية التي كان كادراً فاعلاً في إطارها، وأجبر من واقع الممارسة والمعاملة غير العادلة والتمييزية على الاستجابة لعروض المساواة الاجتماعية التي تطرحها برامج الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق. قاد بولاد أحد فصائل الحركة الشعبية لفتح جبهة قتال في دارفور، إلى أن انتهى به المطاف إلى الاعدام علي يد زملائه في الحركة الإسلامية.

جاء من بعده خليل إبراهيم الذي ساهم في تمكين حكومة الإنقاذ الإسلامية في 1989- وكان وزيراً ولائياً للصحة في إحدى الولايات، إلا أن نظرته وتقييمه للصراع في دارفور حمله على الخروج عن الحركة الإسلامية ورفع السلاح ضد الحكومة، مؤسساً لحركة مسلحة تطالب بالعدالة والمساواة في دارفور وانتهى به المطاف مقتولاً علي يد زملائه هو الآخر.

انتقلت الشكوى من التمييز في المعاملة والحقوق وعدم المساوة بعد انفصال مواطني جنوب السودان إلى قطاعات أخرى منها الشباب في دارفور، فقد تم تداولٌ واسع لقضايا الانتهاكات لحقوقهم في دارفور (وهو ما برز في تقارير المنظمات الدولية والوطنية عن الانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور)، وفي العاصمة الخرطوم حيث يتم أخذهم بالريبة والشبهات ومعاملتهم على نحوٍ قاسٍ، فقد تم مثلاً التداول على الإنترنت لقضية الصحفية سمية إبراهيم هندوسة التي اشتكت من الاختطاف بواسطة أحد الأجهزة الأمنية لكتابتها لمقالات نقدية للحكومة حيث تم تعذيبها وعوملت معاملة مهينة ووجهت لها إساءات عنصرية.[1]

رؤى للمستقبل

لقد بدأت قضية دارفور كصراع على الموارد بين مكونات دارفور، ولكن، وبسبب انحياز الحكومة المركزية الإثني لأحد الأطراف، اكتسبت القضية بعداً قومياً هو عبارة عن صراع إقليم دارفور ضد السلطة المركزية. إلا أن البعد الأخطر في

(1) http://www.youtube.com/watch?v=i3VrwTU4YF0

القضية هو بروز ظاهرة الصراع على أساس الهوية، والذي يهدد ببروز مطالبـات بالانفصال. وبشكل عام، يعيش قطاعٌ عريض من أبناء دارفور عملياً حالة انفصال وجداني صامت عن باقي السودانيين. ما يعوق خيارَ الانفصال والدعوة إليه حالياً هو غيابُ القيادة الموحدة لكل الإقليم، وانقسام أهله، الذين تتحالف مجموعـات منهم مع المركز، حتى من داخل القبائل الإفريقية نفسها، وكون الإقلـيم يشـكل أرضاً مغلقة بلا منافذ، وأن أهله عموماً من المسلمين، ولكن ورغم ذلك، فإن بذرة الأمل "الانفصالي" موجودة وليس من المستبعد في لحظة ما أن تجد تأييـداً داخليـاً وخارجياً يجعل من الانفصال طريقاً أوحد لحل الأزمة خصوصاً مع تطاول أمرهـا وعدم جدية المركز في الحل، فقد وردت المطالبة بحق تقرير المصير بعد فترة انتقالية في بيان لتجمع روابط دارفور بالجامعات والمعاهد العليا بالسودان، والذى يضـم أكثر من أربعين رابطة جغرافية وإثنية وجامعية ويبلغ أجمالي عضويتها أكثـر مـن سبعة وعشرين ألف طالب وطالبة بالجامعات والمعاهد العليا.

إن القيادات السابقة والحالية للحركات المسلحة قد عاشت وتربت ونالـت تعليمها في السودان، وتربطها وشائج علاقات وذكريات وثقافة وحدوية، وبالتالي من الأسهل الحوار معها والتوصل إلى سلام ووفاق على أساس الوحـدة، ولكـن تطاول أمد الأزمة والذي قد ينقل قيادة الحركات المسلحة لأيدي الشـباب، مـن الذين تربوا في المعسكرات أو في المهجر أو عاصروا الأوضاع الإنسانية السـيئة في دارفور، سيُعقّد المشكلة، ويُطوِّر من نـزعات الانفصال (حاوى، 2013). ما يعقد الأمر أكثر وينذر بالخطر أنه لا توجد حتى الآن إرادة وإجماع على ضـرورة حـل الأزمة بأعجل ما تيسر وبأي ثمن لفداحة الضرر الذي يترتب على اسـتمرارها في كافة المجالات (النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية...).

في بحث للخبير الاقتصادي محمد إبراهيم عبد ه كبج تبين لـه أن الحكومـة المركزية، ظلت تحتفظ بما يعادل (93%) من الميزانية لتنفقه هي كما تشـاء. حـتى نسبة الـ (7%) التي تتحول للولايات تتعثر في التنفيـذ وفى الالتـزام بالنصـوص (الزين، 2011)، هذا الاستمساك المركزي بالموارد المالية هو المسؤول عن ظـاهرة عدم عدالة توزيعها، وبالتالي إلصاق شبهة المحاباة لبعض الأقاليم علـى حسـاب الأقاليم الأخرى (جدل التهميش) (الزين 2003: 142). الحكومة المركزية تصرف

على الإقليم من خزينتها وبمقدار جدواها للمركز، ثم إن الحكومة المركزية هي التي تنفرد بقرار تحديد مواقع مشاريع التنمية وتمويلها وتنفيذها، وهي ليس بحاجة إلى الاحتكام إلى معيار العدالة في التنمية، إلى أن أدى ذلك إلى اختلال التنمية الإقليمية وصار من مهددات بقاء السودان موحداً، وذلك لبروز ثورات (المهمشين) في سائر بقاع السودان (الزين، 2003).

إن حل مشكلة السودان في دارفور لا يتحقق بدون الأخذ بلامركزية حقيقية وتحول ديموقراطي حقيقي (الزين، 2011). فالديمقراطية التعددية الحقيقية، وفق الزين، يمكن أن تحل حتى إشكال التنافس الداخلي بين النخب من أبناء دارفور، حيث يرى أن جزءاً كبيراً من معينات تجاوز التنافس السياسي بين المجموعات السكانية تتمثل في العودة إلى التعددية السياسية، لتكون حرية التنظيم وحرية التعبير وحرية المنافسة السلمية تحت رايات الأحزاب للوصول إلى المواقع القيادية هي البديل للارتماء في أحضان القبيلة والعشيرة (الزين، 2003: 22).

شعور شباب دارفور بالاعتداد بالنفس تاريخياً، وبالازدراء والتهميش والاستبعاد من المشاركة السياسية الفاعلة حالياً يحتاج إلى أن يُخاطب بجدية وتوازن، حيث يرى الحاج (2013) أن أبناء ومثقفي وسط وشمال السودان النيلي لم يفهموا أن أهل دارفور أهل عز وكرامة وأهل سلطنة لها راياتها وجيوشها ونظم اداراتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية الممتدة من قبل تشكيل سودان اليوم بقرون عديدة. يرى الطيب زين العابدين –موافقاً لذلك– أن من أهم الحقائق حول مشكلة دارفور: أنه لمواطن دارفور خصوصية تاريخية وثقافية وسياسية تجعله يطمح في تولى إدارة نفسه وفى مشاركة أكبر في السلطة والثروة خاصة وهو يعاني في الوقت الحاضر من تدهور الخدمات وضعف التنمية وتفشى الفقر والبطالة وانفلات الأمن واستشراء النهب المسلح وتفاقم الصراع القبلي، إن المطالب التي ترفعها حركة التمرد الحالي تجد تأييداً واسعاً من أبناء دارفور حتى أولئك الذين يشاركون في السلطة لأنهم يعتقدون أنها مطالب عادلة لم تجد من حكومات الخرطوم المتعاقبة سوى التسويف والازدراء. فإن لم تجد هذه المطالب التفاوضَ الجادَّ والاعتبارَ الكافيَ من قبل الحكومة، فالمتوقع أن يزداد التأييدُ لحركة التمرد وترتفع وتيرة عملياتها العسكرية ويتكرر سيناريو الجنوب في دارفور.

ويرى الحاج أن طبيعة المشكلة تنحصر في جانبين: جانب نفسي وجانب تنموي، وإذا كانت الثانية مقدور عليها بتفعيل الماديات الاقتصادية والتنموية، فإن الأولى تكمن فيها عقدة المشكلة ومفاتيح الحل. لهذا يقرر أن ما يجرى اليوم في دارفور هو "ثورة" بكل ما تحمل الكلمة من معان، ثورة ضد الظلم المتوارث والتهميش المنظم والترصد المسبق والعداء المبطن الذي ينبعث من نظرة الاستعلاء والترفع ونبذ الآخر بالعبودية والعنصرية، ويقول: إن الثورة الناشبة الآن في ربوع دارفور هي، وإن كانت في ظاهرها تحمل سمات المطالبة العادلة في تعيينات السلطة وريع الثروة، إلا أن دخيلتها تستبطن الشعور بالغبن والازدراء والتمييز العنصري والاحتجاج ضد الحقيقة المرة التى يرفضها أبناء وسط وشمال السودان النيلي، والتي يصعب الهروب منها وهى ازدراء لأهل دارفور وتسفيه لحقوقهم.

إن المسكوت عنه والمتمثل في الاستعلاء العنصري لدى البعض واستخدامه لبعض الكلمات البغيضة والعنصرية والتمييز القبيح الذي يمارس ضد أبناء دارفور من فئات غير عابئة بقيم الانسانية وأصول الدين التي تحترم التمييز بين الناس هو أس الداء والبلاء في السودان(الحاج، 2013).

خاتمة:

تمثل دارفور مركز الثقل السكاني الثاني في السودان بعد العاصمة، ويمثل الشباب الشريحة الأكبر من مواطني دارفور بما يعادل حوالي 60% (الإحصاء السكاني 2008)، وهي الفئة التي تأثرت بالأزمة بشكل واضح، حيث توزع الشباب بعد عقد من الأزمة بين المعسكرات والمنافي والحركات المسلحة والحكومة أو غيرها ولكلٍ قضاياه المعقدة. ورغم الهوة النفسية الكبيرة التي خلقتها الأزمة إلا أن القطاع الأكبر من شباب دارفور، خصوصاً بالداخل، لا يزالون يرجحون الحل في إطار السودان الواحد بيد أن تطاول أمد الأزمة من دون حل يصب في مصلحة تقوية التيار الانفصالي الذي يغذية تيار الشباب الذي عاصر فظائع الحرب أو تربى في المهجر أو المعسكرات. لقد أثرت الأزمة في دارفور على الشباب بشكل واضح، كما أثرت القضية على التماسك الوطني والاجتماعي والسمعة الخارجية للبلاد.

إن قضية دارفور لا يمكن حلها إلا في إطار قومي وبعد معالجة بعض الاختلالات في مسيرة الحكم الوطني منذ الاستقلال مثل الاختلال أو عدم التوازن التنموي (التهميش) في السودان، وإعادة تعريف هوية السودان أو إعادة بنائها لتكون أكثر استيعاباً للجميع من أجل بناء مجتمع متصالح، في ظل نظام حكمٍ ديمقراطيٍ تعدديٍ استيعابي قائم على لا مركزية حقيقية (إدارية ومالية) للأقاليم يخفف من القبضة المركزية.

كذلك لا يمكن التوصل إلى حل بدون إشراك شباب دارفور، الذين أصبح لهم وجودهم المستقل وكياناتهم في المهجر وفي الجامعات السودانية وفي الروابط الشبابية وسط النازحين بما في ذلك النازحين في أطراف العاصمة الخرطوم، وأصبحوا يطورون رؤاهم ويحددون مواقفهم بمعزل عن الكيانات الإجتماعية الأكبر -قبائل أو روابط إجتماعية أو عشائرية- وأصبحوا يتبنون مواقف متشددة، ليست ضد السلطة الحاكمة فقط، بل كل ما له علاقة بمركز السلطة السياسية والإجتماعية في وسط السودان وشماله. هذه الإستعدادات النفسية والشحن والغبن النفسي هي عبارة عن قنابل موقوتة تهدد الوحدة والتماسك للنسيج الإجتماعي السوداني ما لم يتم تداركها عبر إدماج هذه الشريحة المهمة عن طريق إيجاد حل مرضٍ وعادل لقضية دارفور بأعجل ما تيسر ومهما كلف ذلك من ثمن وما تطلبه من تنازلات.

المراجع

الزين. آدم (2003). نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور: المدخل التنموي في: آدم الزين محمد (محرر). **التنمية مفتاح السلام في دارفور**. مؤسسة فريدريش إيبرت بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية- جامعة جوبا.

الزين. آدم (2011)، من (الأم كواكية) الراهنة إلى الحكم الراشد في دارفور: رؤية مستقبلية. ورقة غير منشورة مقدمة لمحاضرة بمركز الختم عدلان للاستنارة.

حاوي. حمد عمر (2013)، ورشة نقاشية مع مجموعة من شباب دارفور بالجامعات السودانية. في الخرطوم 2013/7/16

أبو أحمد. خالد (2013)، أكثر من 600 سوداني حالياً في معسكرات بإندونيسيا. صحيفة الراكوبة الإلكترونية: 2013/8/28 على الموقع www.alrakoba.net/news-action-show-id-113210.htm

على. مي 02013). الدبلوماسية السودانية تفاوض 200 من طالبـــــي اللجـــوء السياســـي لأستراليا عالقين بإندونيسيا. الراكوبـــة AM08 07:42 2013-29-. علـــى الموقـــع: www.alrakoba.net/news-action-show-id-113366.htm نقلاً عـــن صـــحيفة المجهر.

مصطفى، التيجاني (2005)، حل ازمة دارفور في إطار بروتوكولات السلام (وجهـــة نظـــر الحكومة): ورقة مقدمة إلى ورشة عمل: حل أزمة دارفور في اطار برتوكولات السلام: مركز دراسات السلام والتنمية جامعة جوبا: قاعة الشارقة 6 يوليو 2005.

Christian. Patrick James (2013): "Darfur—Ground Zero for Africa's Crises of Identity: A Psychohistoriography of Tribes in Conflict", *African Security*, 6:1, 1-37

Mahmood. Mamdani (2009). Interview by Isma'il Kushkush and Islam Online, Khartoum, Sudan, February 25, 2009, http://pulsemedia.org/2009/02/28/darfur-a-warof-definitions.

Idris, El Amir (2008). *Conflict and Politics of Identity in Sudan*, 1n See Heather J Sharkey, "Arab Identity and Ideology in Sudan: The Politics of Language, Ethnicity, and Race," *Oxford Journals, African Affairs* 107, no. 426 (2008): 21-43.

Nyombe, B.G.V in: Christian. Patrick James (2013): "Darfur—Ground Zero for Africa's Crises of Identity: A Psychohistoriography of Tribes in Conflict", *African Security*, 6:1, 1-37

المهدي. الصـــادق (2013)، حـــوار منشـــور علـــى صـــحيفة ســـودانايل الإلكترونيـــة: http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=56209:2013-07-15-04-34-59&catid=43:2008-05-30-16-11-36&Itemid=67

بتاريخ الإثنين، 15 تموز/يوليو 2013

حمدي. عبد الرحيم (2005)، مستقبل الاستثمار في الفترة الانتقالية، مؤتمر القطاع الاقتصادي للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، قاعة الصداقة بالخرطوم، 11–12 سبتمبر 2005

Stein. Howard (1994), *The Dream of Culture* (New York: Psych Press, 1994), 130.

الكتاب الأسود (2002)، احتلال ميـــزان تقســـيم الســـلطة والثـــروة في الســـودان، (دون مؤلف)

القاضي. أبو بكر (2012)، موقف أهل المركز الإيجابي من مجزرة الدارفوريين في جامعـــة الجزيـــرة وردم الهوة النفسية القاعدية www.sudaneseonline.com/.../23055 Dec 28, 2012–

بلال. عبد الرحيم (2003). نظام الحكم ونمط التنمية في السودان: علاقة الإخضاع بين المركز والأطراف. في: الزين. آدم، **التنمية مفتاح السلام في دارفور**. مؤسسة فريدريش إيبرت بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية– جامعة جوبا.

شوقار. أبكر إبراهيم صالح (2013)، **النـــزاع وأثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دارفور**. رسالة دكتوراه بجامعة بحري مركز دراسات السلام والتنمية. غير منشورة.

جامع. سيف (2013)، موسى هلال كبر يعتقد أن مواطن دارفور بهيمة ولن أرجـــع مـــا لم يتفاهموا معـــي: صـــحيفة الراكوبـــة الإلكترونيـــة، بتـــاريخ 27 أغســـطس 2013 (www.alrakoba.net/news-action-show-id-112924.htm

الفصل الخامس

اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد: دارفور نموذجاً

خالد التيجاني النور

كانت لأزمة دارفور، عدا عن توابعها الإنسانية، تأثيرات اقتصادية بعيدة المدى تراكمت تفاعلاتها على مدار سنوات الحرب العشر الماضية بدءاً من تدمير نظم كسب العيش لأغلبية السكان وإخراج قطاع كبير منهم من دائرة الإنتاج، وتعطيل مقومات الاقتصاد المحلي وتغيير معادلاته. وكان لهذا اثره السلبي على مؤشرات الاقتصاد الكلي وتركيبة الناتج القومي الإجمالي للبلاد، كما خلق تشوهاتٍ هيكليةً عميقةً في بنية الاقتصاد السوداني نتجت من اختلال أولوياته بفعل توجيه موارد الموازنة العامة لخدمة أجندة الحرب على حساب التنمية.

ويتناول هذا الفصل تراكمات التأثيرات الاقتصادية للأزمة على المستويين المحلي والقومي خلال العقد الماضي وتفاعلاتها، وتحديد العوامل الاقتصادية المغذية للصراع والفاعلين الرئيسيين في الجانب الاقتصادي للأزمة وديناميتها. ونحدد كذلك الأطراف المستفيدة اقتصادياً من استمرار النزاع مما يساعد على الوصول إلى رؤى استراتيجية وفق مفاهيم جديدة لجذور الصراع تسهم في اقتراح حلول مبتكرة فعالة تجعل التسوية السلمية أكثر إغراءً للمتربحين من الحرب، وتساعد على تجاوز مصاعب الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم. ويخلص الفصل إلى طرح سيناريوهات تقترح معالجات تعزز فرص السلام المستدام، وتعدد العواقب المترتبة على استمرار الحرب.

الجذور الاقتصادية للحرب

يقود النظر الدقيق في خلفيات هذا الصراع يقود إلى فرضية أن جذور الصراع -ضمن أسباب وتفاعلات أخرى تعرضت لها فصول أخرى في هذا الكتاب- تعود إلى دوافع اقتصادية لعبت دوراً أساسياً في إشعاله. فالسباق من أجل السيطرة على الأرضِ مصدرِ الموارد الطبيعية المحدودة والضرورية لسبل كسب العيش لأغلبية السكان من المزارعين والرعاة، وهما متنافسان بطبيعتهما عندما يجتمعان في مكان واحد بغير تدبير منظم، كان السببَ المباشرَ في تغذية أغلب النزاعات بين المجموعات السكانية.

وفاقم من أوار صراع الموارد تدخل العوامل البيئية غير المواتية بسبب موجات الجفاف والتصحر، إضافة إلى النمو السكاني الذي تضاعف ست مرات في الخمسين عاماً الماضية، مما قوّى من نزعة التدافع الاقتصادي وشجع على اللجوء إلى استخدام القوة لفرض واقع جديد في نظم حيازة الأرض على أنقاض أعراف استقرت لقرون في تنظيم العلاقة بين المجموعات السكانية المختلفة للاستفادة المتوازنة من الموارد الاقتصادية المتاحة. ومن ثم فإن التنافس للسيطرة على الأرض بما يتجاوز إرث "نظام الحواكير" التقليدي يعود إلى تزايد الوعي بالقيمة الاقتصادية للأرض كمصدر للإنتاج والثروة.

وإلى جانب ذلك تضافرت عوامل سياسية وسياسات اقتصادية وتنموية خاطئة أدت إلى تركيز السلطة والثروة في وسط البلاد النيلي، وضعف المشاركة السياسية لدارفور في إدارة الدولة مما أنتج حالة تخلف تنموي مستدام في الإقليم بسبب اختلال التوازن في توزيع الفرص الاقتصادية والسياسية بين أجزاء السودان المختلفة. وقادت هذه العوامل في نهاية الأمر إلى صراع مفتوح الأجندة والمآلات على مصير دارفور بات يضع مستقبل تماسك الدولة السودانية على المحك.

وعلى الرغم من الأهمية المؤثرة للعوامل الاقتصادية في إذكاء حرب دارفور إلا أنها لم تجد العناية التي تستحقها في ظل تركيز على تفاعلات الجوانب الإنسانية والأمنية والسياسية للنزاع. وحال هذا دون وضع المؤثرات الاقتصادية في سياق فرص تحقيق السلام وضمان استدامته. وهناك القليل من الدراسات التي أجريت لاستقصاء دور وتأثير الفاعلين الاقتصاديين في الأزمة، غير أنها لا تكافئ الدور

المحوري الذي لعبه الصراع من أجل السيطرة الاقتصادية في خلق الأزمة. ومع التركيز في هذا الفصل على الجوانب الاقتصادية كعوامل فاعلة في تشكيل معادلات الصراع في دارفور والتأثير على مآلاته، إلا أنها بالطبع ليست معزولة عن السياق العام لديناميات وتعقيدات العوامل الأخرى المؤثرة على تطور النزاع وتحولاته.

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل النزاع في دارفور من منظور الاقتصاد السياسي. وحسب كولينسون (2003) فإن الاقتصاد السياسي التحليلي يهتم بتفاعلات العمليات السياسية والاقتصادية في المجتمع، ومعادلات توزيع السلطة والثروة بين المجموعات المختلفة وبين الأفراد، إضافة إلى عملية استدامة أو تحول في هذه العلاقات على مر الزمن. والمقصود هنا تحسين فهم ديناميات الصراع من خلال دراسة جهد الإنسان لمواجهة تبعات الندرة، وتفاعل المجموعات السكانية مع بعضها ومع محيطها في سعيها لتأمين حاجاتها الاقتصادية. ومن شأن هذا المنهج أن يقود إلى إدراك أكثر عمقاً حول كيفية تأثير هذه الديناميات في استمرار النزاع أو في فرص تسويته. ذلك أن أية استراتيجية لطرح حلول مبتكرة فعالة للنزاع تتطلب تحليل دوافع الفاعلين الأساسيين من أصحاب المصلحة بما يسهم في تخطي تعقيدات الانتقال من "اقتصاد الحرب" إلى "اقتصاد السلم".

وقد وسع كين (1998) القول المأثور لكارل فون كلاوزفيتز في تعريفه للحرب بأنها استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وعرفها أيضاً بأنها استمرار الاقتصاد بوسائل أخرى. وتكشف ديناميات العديد من النزاعات أنها لا توقف حركة الاقتصاد ولكنها تغير تفاعلاته وتحدث تحولاً في معطيات مؤشراته وتصنع فاعلين جدد. ويعتبر كين أن الحروب تُخاض لما هو أكثر من مجرد الفوز بها، ذلك أن المستفيدين من العنف لديهم مصلحة اقتصادية في استمرار النزاع.

وقد ظلت العوامل الاقتصادية على مر التاريخ تلعب دوراً بارزاً في الحروب، ولكنها لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام حتى منتصف التسعينات مع بروز رؤى جديدة حول الاقتصاد السياسي للنزاعات المسلحة داخل الدول. وتشير بالنتاين (2005) إلى أن الحافز لبروز هذا التوجه هو الإدراك المتزايد بأن العديد من الحروب الأهلية اكتسبت قدرة على توفير التمويل الذاتي للأطراف المتنازعة، في الغالب استجابة لتحديات ما بعد الحرب الباردة بعد تراجع القوى العظمى عن

توفير الدعم للأطراف المتقاتلة في الحروب بالوكالة. وبالإضافة إلى الوسائل التقليدية للنهب والسلب، أصبحت وسائل جديدة مثل التجارة المربحة في الموارد الطبيعية وتحويلات مهاجري الشتات والاستيلاء على المساعدات الإنسانية وفرض السيطرة على شبكة التجارة جميعها أكثر أهمية في توفير مصادر للتمويل الذاتي للمتقاتلين.

ومن السمات المميزة لاقتصاديات الحرب نمو اقتصاد الظل المنفلت في ظل تدمير كلي أو جزئي للاقتصاد الرسمي المنظم، في حين تؤدي دينامياتُ النزاع عندما يتطاول أمد النزاع إلى ظهور "اقتصاد الحرب" الذي يقدم نموذجاً مثالياً لعلاقة الاعتماد المتبادل بين النزاع والتجارة؛ حيث نجد في الغالب انخراط الأطراف المتحاربة في التجارة في الأشياء المحظورة وفي الموارد الطبيعية.

وقد أخذ مصطلح "حرب الموارد" يكتسب شعبية في أوساط المحللين مع تزايد دور التجارة المربحة في الموارد الطبيعية في إثارة الحروب وفي توفير التمويل لاقتصاد الحرب. وفي تحليل شامل أجراه كولبير (2003) لنحو 54 حرباً أهلية كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم، خلص إلى أنه كلما زادت نسبة الموارد الأولية في تركيبة الناتج المحلى الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع، وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة. فعلى سبيل المثال أصيبت القارة، في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، بنحو ستة عشر من جملة خمسة وثلاثين صراعاً على مستوى العالم كله، ومثلت الموارد الأولية أحد المغذيات الرئيسية لهذه النزاعات.

وأجرى جيفري ساكس وأندرو وارنر دراسة عن "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" في نهاية التسعينيات. تناولت الدراسة سبعة وتسعين بلداً عبر فترة زمنية امتدت لثماني عشرة سنة، من عام 1971 إلى عام 1989. ووجد الباحثان أن الدول التي تتمتع بوفرة عالية من صادرات الموارد الطبيعية شهدت، وبشكل غير طبيعي، نمواً اقتصادياً بطيئاً مقارنة بالبلدان الأخرى. ورغم أن هذه الموارد يمكن أن تمثل قاطرة للتنمية، إلا أنها في المقابل لعبت دوراً في تغذية النزاع حولها بين النخب السياسية المتصارعة على المنافع الذاتية في دول لا تدار وفقاً لقواعد الشفافية والعدالة السياسية والاقتصادية.

الطبيعة الاقتصادية لحرب دارفور

يحسن فهم النـــزاع في دارفور، كشأن العديد مـــن النـــــزاعات الأخـــرى بطريقة أشمل عند النظر بصورة أوسع للمعطيات المتعددة الوجوه التي أنتجتـــه مـــع تعدد المداخل لفهم دوافع الصراع اقتصادياً وبيئياً وسياسياً واجتماعياً. وأحد هـــذه المعطيات هو ذلك النـــزاع المتكرر من أجل السيطرة على الأرضِ حاضنةِ المـــوارد الطبيعية، وهو صراع يحدث عادة بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين أو أحياناً بين الرعاة أنفسهم بسبب التنافس على الموارد المحدودة التي فاقمت التغيرات البيئية من ندرتها وهو ما دعا باحثين مهتمين بالنـــزاع في دارفور إلى تصنيفه، حســـبما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011) على أنه نموذج للصراع حـــول الموارد الطبيعية مما يجعله "أول حرب بسبب التغير مناخي".

وندرة الموارد الطبيعية، أو بالأحرى عدم قدرة المتـــوفر منـــها علـــى تلبيـــة احتياجات الإنسان والحيوان المتزايدة، وعلى تأمين سبل كسب العـــيش لغالبيـــة السكان في الإقليم الذين يعتمد 80% منهم على القطاع الزراعي بشـــقيه النبـــاتي والحيواني في تدبير حياتهم ومعيشتهم، أدت إلى احتدام التنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المتاحة. ويُثبت هذا معطًى أساسياً، وهو أن الصراع الدارفوري في بداياته على الأقل كانت تدفعه عوامل اقتصادية تدور حول التنافس على السيطرة على الأرض، وهو ما خلق ظروفاً مواتية ضمن عوامل أخرى سهلت تحويله إلى صراع إثني وسياسي وعسكري شامل.

وتعتبر التقلبات المناخية وتأثيراتها البيئية، وهي عامـــل لا يخضـــع للـــتحكم البشري، ذا تأثير مباشر على سبل كسب العـــيش في دارفـــور، وبالتـــالي علـــى استراتيجيات الصراع من أجل البقاء. وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تقاطع المصـــالح والتناصر القبلي المفضي إلى تعزيز الانحيازات العرقية وبالتالي النـــزاعات المسلحة. ولذلك فإن هذه الانحيازات العرقية نتيجة وليست سبباً في الصراع.

وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن "النمو التصـــاعدي للســـكان والإجهاد البيئي الذي يرتبط به خلقا شروطا موضـــوعية لإشـــعال النـــــزاعات ولاستدامتها بأجندة سياسية وقبلية أو عرقية". ولذلك فإن دارفور "يمكن أن تُتخذ نموذجاً مأساوياً للتفكك الاجتماعي الذي ينتج عن الانهيار البيئي". وثمـــة علاقـــة

جدلية بين الاثنين فالتدهور البيئـــي أدى إلى إشـــعال النـــــزاعات في حـــين أن النـــزاعات نفسها تؤدي إلى المزيد من الانهيار البيئي مما يفاقم من الأزمة لتدور في حلقة مفرغة يغذي كل من العاملين الآخر ويدفع نحو المزيد من التردي.

وقد أحصى دي فال (1989) ويونغ (2005) تسعَ عشرةَ موجـــةَ جفـــاف ضربت دارفورَ على مدار أكثر من قرن خلال الفترة ما بين العام 1885 وحتى العام 2001م، وهي موجات تنوعت في اتساع مداها وتأثيرها لتشمل أحياناً كل الإقليم أو أجزاءً منه. وكذلك تعددت أسبابها سواء جـــراء الحـــروب الجفـــاف الجـــراد النـــزوح أو الأمراض الوبائية، كما تفاوتت الخسائر الناجمة عنها من تأثير محـــدود إلى المساس بحياة أكثر من 13 مليون نسمة كما حدث في العـــام 1973 بســـبب الجفاف وتدفق اللاجئين التشاديين. وقاد تكرار موجات الجفـــاف في الســـبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى ازدياد التوترات العرقية بسبب التغيير الجذري في أنماط الهجرة التقليدية الموسمية. فبينما كانت هذه الهجرات تاريخياً مؤقتة وبأعـــداد محدودة نسبياً فإنها تحولت بسبب الجفاف إلى هجرات تبحث عن إقامـــة دائمـــة وبنـــزوح بأعداد كبيرة تسعى للحصول على سبل جديدة لكسب العيش.

ومن المهم ملاحظة أن النـــزاعات القبلية حول الموارد الطبيعية لم تنشأ بادئ الأمر على حدود التماس العرقي على نحو ما هو شـــائع في توصـــيف حصـــري للصراع في دارفور باعتباره عرقياً بين ما يعرف بالقبائل ذات الأصـــول العربيـــة وتلك ذات الأصول الإفريقية. فقد بدأ التنافس على الأرض حسب أنماط ســـبل العيش دون اعتبار للعرق مع الإشارة إلى أن سبل كسب العـــيش لـــيس لـــديها انحيازات عرقية حاسمة، وهو ما تؤكده الكثير من النـــزاعات التاريخية المتجـــددة التي تحدث بين قبائل تصنف داخل المجموعة العرقية نفسها. وآخر تجـــلٍّ لـــذلك صراع الرزيقات والمعاليا بشرقي دارفور، وهو نـــزاع تمتد جذوره إلى خمســـين عاماً مضت، وتجدد في شهر أغسطس/آب 2013 وأدى لمقتل المئـــات وكـــذلك الاقتتال بين الرزيقات وبني حسين للسيطرة على مناجم التعدين الأهلي في جبـــل عامر بشمالي دارفور.

ويرى أوفاهي (2010) أنه على الرغم من الفهم السائد لدى الكثيرين فـــإن الصراع في دارفور لا يمكن فهمه من منظور عرقي لأن طرح هذه التوجهات بهـــذا

التبسيط فيه تشويه للتعقيد العرقي السائد ولحيوية العلاقة بين المجموعات المختلفة في دارفور. ذلك أن معظم هذه الصراعات في رأيه تنطلق من تناقضات محلية، خاصة وأن دارفور من ناحية سلالية تعتبر من أقل المناطق انتظاماً في توزيعها العرقي في السودان، مما يجعل التصنيف إلى عرب وغير عرب تصنيفاً عشوائياً. ويقترح أوفاهي تصنيفاً يستند إلى الهجرة والعوامل اللغوية وسبل كسب العيش كعناصر لمعرفة التركيب السلالي لسكان دارفور.

ولكن محمد سليمان (2006) يعتبر أن أساليب كسب العيش في دارفور تتوافق تماماً مع توزيع مجموعاتها السلالية "الإثنية". فالمجموعات ذات الأصول العربية هم من الرحل الذين عملوا: إما في رعي الأبقار أو الإبل بينما السكان من الأصول غير العربية عدا الزغاوة فيعيشون حياة استقرار تعتمد بشكل محدود على الزرعة. ويلاحظ ممداني (2009) أن الصراع على الأرض دار على محورين بين القبائل التي تملك دُوراً "مواطن قبلية" وتلك المترحلة التي لا تمتلك أرضاً، والذي تفاقم بفعل الجفاف والتصحر ودعا الأخيرة إلى مواجهة صاحبة الدور ففي محور شمال دارفور كانت القبائل المتخاصمة "عربية" وغير "عربية" بينما كانت القبائل المتصارعة على محور الجنوب- الجنوب "عربية" في الجانبين.

وأحصت لجنة التحقيق السودانية في انتهاكات دارفور (2005) أكثر من ستة وثلاثين نزاعاً مسلحاً بين القبائل المختلفة خلال الفترة من 1932 الى 2001، وقد كان أغلبها يتصل بالصراع حول الموارد الطبيعية بالإضافة للثارات والنهب وغير ذلك، ولاحظت أن أغلب تلك الصراعات دارت بين القبائل المنحدرة من أصل واحد كما دارت بعضها بين قبائل من أصول مختلفة.

وتاريخياً يتم التوسط لحل النزاعات بواسطة الإدارة الأهلية المؤسسة الاجتماعية التقليدية المتسمة بالحكمة والتي تضع في اعتبارها تباين المناخ وطبيعة المجموعات المختلفة واحتياجاتها أثناء التفاوض والمداولات بين الأطراف المعنية لتسوية نزاعاتها. بيد أن تضافر عوامل التغيرات في الأحوال المناخية إضافة إلى إضعاف آليات إدارة النزاعات التقليدية وتهميش المجتمعات المحلية في دارفور، فاقمت من الصراع على الموارد الطبيعية وازداد تعقيداً بإدراجه في إطار الصراع الأوسع بين الهامش والمركز.

غير أن تلك العوامل الاقتصادية والبيئية ما كان لها أن تـؤجج النـزاع في دارفور لولا تردي التنمية في الإقليم جراء التهميش الاقتصادي أو السياسي الـذي عانى منه الإقليم لسنوات طويلة. واعتبرت دراسة للبنك الدولي حول أبعاد تحديات التنمية في دارفور (2007) أن "التهميش والإهمال وهيمنة المركز هي من بين أهـم مصادر النـزاعات المختلفة في كل أنحاء السودان بما في ذلك دارفور". وذكرت أن مصطلح "التهميش" الذي بات متداولاً في الخطاب العام لم يعد "مفهوماً خيالياً"، بدليل أن التعهدات بالمساواة وتصحيح الخلل المستحكم بسبب عدم تكافؤ الفرص هي في صلب ما خاطبته "اتفاقية السلام الشامل" وأصبح التزاماً دستورياً بنصوص الدستور الانتقالي. كما أن "اتفاقية سلام دارفور" 2006 أقرت بالتـأثير المتـراكم لتردي التنمية والحرمان المتطاول والنـزاع والحاجة لإجراءات فعالة لمعالجة هـذه التأثيرات باعتماد نظام شفاف لتوزيع الموارد العامة.

كما أقرت لجنة التحقيق السودانية في تقريرها الختامي (2004) بـ "تدني في مستوى التنمية الاقتصادية في دارفور وتدهور الخدمات، والتغير المستمر في الـنظم الإدارية وتوقف مشروعات التنمية مثل مشروع تنمية غرب دارفـور، ومشـروع السافنا ومشروع ساق النعام، وتعثر تنفيذ مشروع طريق الإنقاذ الغربـي، وتفشى العطالة وازدياد معدلات الفاقد التربوي".

جذور التدهور الاقتصادي

تمتعت سلطنة دارفور منذ تأسيسها منتصف القرن السابع عشر والتي ورثت تقاليد قديمة في تأسيس الدول تعود إلى القرن الثاني عشر (أوفاهي، 2004) بنهضة اقتصادية مميزة بمقاييس ذلك الزمان بسبب استقرار المناخ المواتي للإنتاج الزراعي وموقعها المتحكم في مسار ثلاث طرق تجارية رئيسية تربط جيرانها على الغـرب والجنوب بمصر والبحر الأبيض المتوسط. ويؤرخ البعض لبداية تراجـع الـدور الاقتصادي لدارفور بسقوط سلطنة دارفور على أيدي العثمانيين في العام 1874م، وما رافق ازدهار تجارة العاج والرقيق في الجنوب من تحول الطرق التجارية باتجاه وسط البلاد وبداية تراجع الأهمية التجارية لدارفور وأهميـة الطـرق التجاريـة التقليدية للإقليم.

وخلال فترة المهدية تحول التعايش الهادئ نسبياً بين المجموعات المختلفة في دارفور إلى المزيد من التنافس والتوتر المحلي بسبب سماحها للرعاة ذوي الأصول العربية بالاستحواذ على حيازات المزارعين المستقرين. بيد أن السلطان على دينار الذي أسس آخر سلطنة لدارفور في العام 1898 أبعد الرعاة العرب من المناطق التي استوطنوها، ولكن أعراف نظام الحاكورة التقليدي كان قد جرى تقويضها بالفعل وازدادت حدة التنافس القبلي على الأرض.

وقد فاقم الحكم الثنائي المصري الإنجليزي (منذ 1916) من التخلف التنموي والتهميش في دارفور بتجيير التنمية الاقتصادية في السودان لتغطيَ احتياجات الإمبراطورية البريطانية. فقد ركزت معظم الاستثمارات في المشاريع الزراعية الكبرى والمتوسطة لتنمية مثلث (الخرطوم - كسلا - كوستي) ومن بين 1170 مشروعاً تم تنفيذها بحلول العام 1955 لم يكن من بينها مشروع واحد تم تنفيذه في دارفور. وترتب على ذلك تبعات بالغة الأهمية على أنماط الأنشطة الاقتصادية في السودان ومن بينها خلق مراكز اقتصادية جديدة وتركيز التنمية في البنية التحتية والخدمات الأساسية في منطقة "الكافات الثلاثة" التي نالت أيضاً حظاً وافراً من تنمية الموارد البشرية والقدرات الإدارية.

وقد جعلت هذه السياسات بقية القطر متخلفا تنموياً، ففي إحصاءات أوردها يونغ (2005) بشأن الخدمات، لم يكن في دارفور قابلة مؤهلة واحدة بحلول العام، في حين1941 كان العدد 73 في الخرطوم و59 في الجزيرة. وحتى العام 1947 لم يكن هناك قاضي مديرية واحد في دارفور ولا ضابطُ تعليمٍ ولا زراعيٌّ واحدٌ. وأشار عبد الرحمن أبكر إبراهيم (1987) إلى أن الإقليم لم يعرف التعليم الأوسط إلا في العام 1945، وذلك بإنشاء مدرسة الفاشر الوسطى بتمويل شعبي. ولم تقم الحكومة بإنشاء مدرسة وسطى إلا في العام 1954 بإنشاء مدرسة الفاشر الأميرية.

وعندما جاء الحكم الوطني تبنى الاتجاهاتِ ذاتَها التي خلفها الاستعمار في عدم مراعاة التوازن التنموي مع بعض الاستثناءات، كوصول شبكة السكة حديد إلى نيالا في عام 1960 وعدد محدود من المشروعات الزراعية بدأت بعد العام 1968. ولم تحظ دارفور بتمثيل وزاري في الحكومة المركزية إلا في العام 1966 بتعيين أحمد

إبراهيم دريج، كما لم يتم تمثيلها في مجلس السيادة إلا بعد الاستقلال بثلاثين عاماً وذلك بتعيين على حسن تاج الدين في حكومة ما بعد انتفاضة 1985. وحتى على مستوى التمثيل النيابي شهدت ظاهرة تصدير مرشحين من المركز لتمثيل الإقليم في البرلمان. و لم يتم تعيين حاكم للإقليم من أبناء دارفور إلا في العام 1981.

تأثير النزاع على اقتصاد دارفور: والثروة الحيوانية

ترتكز قاعدة الاقتصاد في دافور على الزراعة والرعي بجانب التجارة التي تنشط بحجم مقدر محلياً وعبر الحدود. وأدى تنوع البيئة الطبيعية إلى تنوع النشاط الاقتصادي وتعدد سبل كسب العيش. ويُعد الوصول إلى الموارد الطبيعية المصدرَ الرئيسيَّ للثروة، كما يشكل مسألة محورية في الحياة اليومية ويساعد في خلق الفرص لمعظم الدارفوريين.

لقد ظل نشاط الاقتصاد الريفي في ولايات دارفور اقتصاداً معيشياً، إلا أن تحولاً ملحوظاً طرأ في ثمانينات القرن الماضي حيث بدأ الإنتاج يتجاوز الاكتفاء الذاتي ويتجه للتصدير للأسواق المحلية والخارجية. ونتيجة لذلك اتجه العديد من المنتجين إلى زراعة المحاصيل النقدية الحبوب الزيتية كالسمسم والفول السوداني إضافة للكركدي والصمغ العربي للتصدير، وكذلك العناية بتربية المواشي ليس فقط لتغطية احتياجات السكان الحياتية أو لتغذية الأسواق المحلية بل بغرض التصدير للأسواق الخارجية.

ما إن اندلع القتال وبدأت الحرب تعصف بدارفور حتى رافق أولَ تأثيراتها الإنسانية المأساوية حدوثُ عملية نزوح جماعي لأغلب سكان الريف من المزارعين إلى أطراف المدن (انظر فصل: الوضع الإنساني في دارفور ومستقبل النازحين واللاجئين د منزول عسل) مما انعكس بشكل مباشر وسريع على المشهد الاقتصادي في الإقليم. وكان الاقتصاد المعيشي لأغلبية السكان الضحية الأولى لتلك التطورات، مما أدى لتحولات مهمة في بنية القاعدة الاقتصادية بدخول معطيات جديدة فرضتها تبعات الحرب، ليس أقلها تحول نحو ثلث المجتمع الدارفوري من رصيد المنتجين إلى خانة النازحين لتؤدي ليس إلى انهيار منظومة الإنتاج فحسب، بل إلى خلق أكبر نسبة بطالة في أقصر وقت.

عرفت منطقة دارفور الكبرى منذ فترة طويلة باعتبارها تنتج أهــم مصــادر الثروة الحيوانية في السودان سواء لأسواق الصادر أو بالنسبة لأسواق الاســتهلاك المحلي في وسط البلاد. وتذكر وزارة الثروة الحيوانية في إحصائية تقديريــة (2011) بعد استقلال جنوب السودان أن تعداد الثروة الحيوانية بدارفور يبلغ ما بين ربع إلى ثلث تعداد المواشي السودانية البالغة 104 ملايين رأس. ويأتي جل إسهام دارفور في الاقتصاد الوطني من ثروتها الحيوانية. وكشف التقرير القُطري للسودان الصادر عن البنك الدولي (1992) تصاعد إسهام تجارة المواشي في تجارة السودان الخارجية من 13% خلال الفترة من منتصف السبعينيات إلى 50% بحلول منتصف الثمانينيــات حين تفوقت على القطن نفسه صادر البلاد الرئيسي حينذاك.

وحسب اتحاد الغرف التجارية بالخرطوم فإن إقليم دارفــور كــان يســهم بـــ 30% من تجارة الثروة الحيوانية قبل النــزاع وتراجعت إلى أقــل مــن 15%. وتقدمت ولايات أخرى لملء الفراغ الذي خلفه خروج دارفــور مثــل ولايــات كردفان النيل الأبيض وولايات شرق السودان. وذكر جيرالد (2011) في تقريــر "تجارة المواشي في دارفور" أن معدل تصدير اللحوم من السودان نما نمواً ســالبا في الفترة بين عامي 2002 و2008 وكان هذا المعدل سجل نمواً إيجابيــاً بنســبة 23% خلال الفترة بين عام 1994م والعام 2000م. وهو ما يعزى بصفة جزئية إلى الآثار السلبية للصراع في دارفور.

ويعتقد محمد سليمان (2006، ص 362) أن المصالح الاقتصادية المتحققة مــن الدور الرئيسي الذي تلعبه الثروة الحيوانية في دارفور كمصدر "يستخلص منه التجار الجلابة أرباحهم من ناحية عائدات التجارة الداخلية ومن ناحية إيــرادات الصــادر" كانت له تبعات على الحرب في الإقليم. فقد ترك استخلاص الأرباح مــن فــائض الثروة الحيوانية بدارفور أثراً كبيراً على قرار الحكومة المركزية بالانحياز للرعاة ضــد المزارعين الذين المقتصر نشاطهم على الاكتفاء الذاتي. وبالمقابل نجد العكس يحدث في شرق السودان، حيث المصدر الأساسي للأرباح هو قطاع الزراعة، مما يفسر لمــاذا انحياز الحكومة المركزية في الشرق لأصحاب المشاريع الزراعية ضد الرعاة.

وقد أدى اندلاع الصراع في دارفور إلى تأثيرات بالغة السوء على قطاع الثروة الحيوانية في الإقليم؛ بدأت بعمليات نهب واسع للماشية في أوائل سنوات الصــراع

مما أدى إلى تأثير سلبـــي مباشر على منتجي الماشية وعلى تجارتها الـــتي أصـــبحت مهمة خطرة في ظل التردي الأمني. ومع استمرار الصراع تدخلت معوقات أخرى لتؤثر على تجارة المواشي منها على سبيل المثال عبء الضرائب الباهظة التي فرضتها السلطات المحلية لتعويض تراجع مواردها بسبب اضطراب النشاط الجاري عموماً.

تقوم بنية أسواق الماشية في دارفور على نظم تراتبية تتدرج مـــن الأســـواق الأولية في القرى إلى الأسواق الثانوية في البلدات، ثم الأسواق الحضرية في المـــدن. وتتكامل أسواق المواشي في دارفور مع سوق المواشـــي في أم درمـــان باعتبارهـــا مصدراً مهماً لتوفير الماشية لوسط السودان وللتصدير. لـــذلك فـــإن الأســـعار في دارفور عادة ما تتبع اتجاهات الأسعار نفسها في أسواق أم درمان. أما الإبل فتصدر مباشرة إلى مصر وليبيا. ولكن مع ذلك فإن تجارة المواشي محلياً في الماضي كانـــت تكتسب الأهمية ذاتها لتجارة الصادر.

تأثرت تجارة المواشي بصورة فورية بالنـــزاع المسلح حيث تعرضت شـــبكة أسواقها إلى الانهيار. ففي الشهور الأولى عندما كان العنف في أوجـــه نـــــزحت أعداد كبيرة من الأسر الريفية وانتشر نهب وسلب ممتلكاتهم مـــن المواشـــي الـــتي أصبحت تشكل عبئاً على أصحابها حيث أصبح الذين يحتفظون بالمواشي عرضـــة لمخاطر الهجمات. ولذلك سارع النازحون إلى التخلص من مواشيهم سريعاً بالبيع لتفادى نهبها أو تعرضها للنفوق وأدى التخلص منها تحت ضغط الضيق إلى هبوط حاد في أسعارها مما أدى إلى إفقار صغار المنتجين.

كما أصبح تجار الماشية أيضاً عرضة لمخاطر النهب الذي كان يحدث غالبـــاً عند ترحيلها من سوق إلى آخر. وقد أوردت يونغ (2005) أن قافلة إبل من ثلاثة آلاف جمل تم نهبها في أبريل/نيسان عام 2003 عندما كانت في طريقها للتصدير إلى ليبيا. وهي أول عملية نهب كبيرة من نوعها يقوم بها طرف في النـــزاع في ســـبيل الحصول على مصدر للتمويل الذاتي ليدشن بذلك حقبـــة "اقتصـــاد الحـــرب" في دارفور.

ومع تدهور الأحوال الأمنية وانهيار شبكة أسواق تجارة الماشية خرج العديـــد من تجار المواشي من السوق، وأفلس الذين عانوا خسائر كبيرة من رؤوس أمـــوالهم بسبب النهب، بينما اختار البعض التحول إلى التجارة في بضائع أقل مخاطر مثـــل

المحاصيل أو البقالة. وفضل كبار تجار الماشية من أم درمان الانسحاب من تجارة الماشية مع أسواق دارفور بسبب انعدام الأمن. وكان في نيالا حسب جيرالد (2011) ما بين 40 إلى 50 من الوكلاء الذين يعملون لصالح كبار تجار المواشي بأم درمان في فترة ما قبل الصراع، ولم يبق منهم سوى عشرة وكلاء فقط بحلول العام 2011. وأدى ذلك إلى تأثير محسوس على تجارة المواشي بدارفور حيث حدث انخفاض كبير في الطلب، بينما تدنت رؤوس الأموال المتاحة للتجارة في المواشي بسبب إحجام كبار تجار أم درمان عن توفير النقد مقدماً لوكلائهم في دارفور، مما أفقد الوكلاء أعمالهم. وتقلص حجم تجارة المواشي مع دارفور خلال سنوات الصراع بما لا يقل عن 50% من حجمها قبل ذلك.

يشكو المستهلكون في الخرطوم ووسط السودان من الأسعار الباهظة للمواشي واللحوم ويتساءلون باستغراب شديد عن السر وراء ذلك في بلد يُعد من بين أغنى البلدان بثروته الحيوانية، وظلوا يعزون ذلك لمضاربة وجشع التجار. في الواقع فإن معظم المستهلكين لا يعرفون ديناميات تجارة الماشية ولا خارطة أسواقها وكشأن معظم الناس في مناطق السودان الأخرى في تفاعلهم المحدود مع الصراع في دارفور حيث يرونه شأناً يخص الحكومة المركزية والحركات المسلحة التي تحاربها وفي ظل إحساس متدن بالرابطة الوطنية يغفل الكثيرون أن الحرب في دارفور ليست بعيدة بأي حال عن موائدهم وعن تأثيرها السلبي المباشر على معيشتهم. وقد شهدت سنوات الحرب في دارفور ارتفاعاً مضطرداً في أسعار المواشي واللحوم وسط البلاد بوتيرة غير مسبوقة لدرجة أن الحد الأدنى لأجور العاملين في الدولة لم يعد يكفي لشراء بضع كيلوجرامات من اللحم.

تراجع الأسواق والنشاط التجاري والزراعي

أحدثت سنوات الحرب تحولاتٍ مهمةً في أنشطة الأسواق في دارفور ورصد جيرالد (2011) تقلص 12 سوقاً من أكبر الأسواق المعروفة في فترة ما قبل النزاع، من أهمها أسواق نيالا والفاشر والجنينة ومليط والمالحة والضعين وفور برنقا وعسلاية وزالنجي، وهي أسواق تغطي أنحاء الإقليم كافة. أما سوق عسلاية غرب الضعين فقد قدم مثالاً نموذجياً لتأثير العلاقات البين/قبلية على النشاط

الاقتصادي، حيث تقلص في العام 2004 بسبب النـزاع بين الرزيقات والبرقد الذين توقفوا عن استخدام السوق. وفي العام 2007/2006 تضرر السوق بنـزاع الرزيقات والهبانية الذين توقفوا عن المتاجرة بأبقارهم في هذه السوق أيضاً. ثم تحسنت حالة السوق تدريجياً بعد العام 2008 إثر المصالحات القبلية بين المجموعات العرقية الثلاث وتوسعت مستفيدة من الاتفاقات التجارية والمصالحات القبلية.

ومن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من تأثير الحرب البالغ على الثروة الحيوانية إلا أن تجارة المواشي مع ذلك استطاعت التكيف مع آثار النـزاع بفضل دينامية التأقلم مع "اقتصاد الحرب"، والذي أدى إلى عملية تحول في تركيز الثروة من المنتجين إلى التجار المغامرين والفاعلين المنخرطين في النـزاع الباحثين عن تمويل لحروبهم. وأدى هذا إلى عودة الازدهار نسبياً لتجارة الماشية وفق معادلات جديدة تصب في مصلحة طبقة جديدة من "المستفيدين من الحرب" على حساب صغار المنتجين.

كانت الزراعة التقليدية قبل اندلاع النـزاع المسلح تشكل مورد رزق رئيسيا لأغلب سكان ريف دارفور، ومصدر "الاقتصاد المعيشي" الأساسي، فضلاً عن إسهام المحاصيل النقدية المنتَجة في الإقليم في أسواق المحاصيل محلياً وللصادر. ولئن استطاع قطاع الثروة الحيوانية بحكم طبيعته المتنقلة التأقلم إلى درجة ما مع "اقتصاد الحرب"، مما ضمن له الاستمرار بوسائل أخرى، إلا أن الضرر الذي وقع على المزارعين كان فادحاً بسبب طبيعة الزراعة القائمة على الاستقرار الذي نسفته الحرب، مما اضطر أغلب المزارعين إلى مغادرة أراضيهم طلباً للسلامة، فتحولوا إلى نازحين على أطراف المدن في معسكرات عرقلت قدراتهم الإنتاجية.

أدى النـزوح إلى تدهور كبير في القطاع الزراعي جراء تقلص المساحات المزروعة في دارفور من 10 مليون فدان إلى أقل من 4 مليون فدان أي بنسبة 60% مع الإشارة إلى أن المساحة المزروعة في دارفور تمثل 25% من حجم المساحات الزراعية الكلية في سائر السودان البالغة في المتوسط نحو 40 مليونَ فدان سنوياً.

في ما يختص بإسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لدارفور للفترة قبل النـزاع (2000–2004) تشير دراسة لبرنامج الغذاء العالمي (2006) إلى أن المحاصيل كانت تشكل مصدراً أساسياً للثروة وكانت تسهم بما نسبته من 63% إلى

75% من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في الإقليم بشقيه النباتي والحيواني. وقد تراجعت بنسبة 50% في خلال السنتين الأوليين من بدء الصراع فيما تراجعت الثروة الحيوانية بنسبة 9% خلال العام الأول للنزاع. قبل أن تتعافى لتشكل 50% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي في الإقليم.

وقد تسبب تدهور القطاع الزراعي بصفة أساسية في تراجع الأمن الغذائي حيث تحول الإقليم على مدى سنوات النزاع من مكتف ذاتيٍ من إنتاج المحاصيل الغذائية إلى وضع أصبح فيه نصف السكان تقريباً يعتمدون على المساعدات الغذائية.

ويعود تدهور القطاع الزراعي جزئياً إلى خطوات سبقت الحرب وعكست الإهمال السياسي والتهميش الاقتصادي، مثل تصفية المؤسسات الزراعية الكبرى ضمن برنامج خصخصة المشروعات الحكومية دون اعتبار لخصوصيتها، إذ كان منوطاً بها الإسهام في تنمية القطاع الزراعي في الإقليم الذي ظل يعاني من التهميش التنموي لفترة طويلة. أما التجارة التي تمثل عصب الحياة في دارفور، سواء في الأسواق المحلية والتبادل التجاري مع بقية أنحاء السودان والتجارة الإقليمية النشطة مع دول الجوار، فقد تضررت أنماطها التقليدية المألوفة بسبب آثار الحرب ولكنها مع ذلك تكيفت مع اقتصاديات الحرب.

ويشير علي محمود وزير المالية والاقتصاد الوطني (2013) إلى أن ثمة عاملا اقتصاديا لم يتم التطرق إليه من قبل وقد أسهم بقسطٍ في تأجيج النزاع، وهو عضوية السودان في السوق المشتركة لوسط وشرق إفريقيا "كوميسا" وهي عضوية ألزمته بتطبيق اتفاقية التعرفة الجمركية الصفرية في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء منذ العام 2001. وقد تسبب ذلك في الإضرار بالتجارة الحدودية لدارفور مع وسط وغرب إفريقيا حيث تراجعت القدرة التنافسية للبضائع المتبادلة مع تلك الدول بسبب استمرار فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها، في حين تحظى المبادلات مع دول "كوميسا" بإعفاءات كاملة مما أدى لخروج الكثيرين من التجار من السوق، وتعين عليهم البحث عن خيارات أخرى مثل استئناف النشاط التجاري في مناطق أخرى (نموذج "سوق ليبيا" البديل بولاية الخرطوم) أو الانخراط في أنشطة النزاع المسلح ضمن آليات "اقتصاد الحرب".

وتشير سميث "2011" في تقرير عن "تأثير النـــزاع على التجارة والأسواق في دارفور" إلى أن العديد من التجار اضطروا للتخلي عن تجارتهم في بداية النـــــزاع بسبب انعدام الأمن والنـــزوح، وأن الذين تمكنوا من الاستمرار في تجارتهم وجدوا أنفسهم يرزحون تحت ثقل الضرائب الإضافية المفروضة من طرف الدولة لتعويض الخسائر التي تكبدتها بسبب انحسار النشاط التجاري. هـــذا إضـــافة إلى انتشـــار "اقتصاد الظل" الذي لا يخضع لسيطرة الحكومة، وبروز ظاهرة الأنشطة الاقتصادية الطفيلية والأعمال الهامشية غير المنتجة كبديل للذين فقدوا مصدر كسب عيشـــهم من النشاط الزراعي والرعوي.

ففي حالة مخيم زمزم بالقرب من الفاشر مثلاً، وصل الأمـــر بـــالمتمردين إلى فرض ضرائب خاصة بهم، كما يضطر التجار لدفع جزية لضمان الوصول الآمـــن للبضائع داخل دارفور وفي محيطها. وتسبب ارتفاع الأسعار والبيئة المحبطة في المنطقة إلى تقلص أو ركود الحركة التجارية النشيطة التي كانت تعرفها دارفور، خصوصا في مجال تجارة التبغ والفول السوداني والمواشي والصمغ العربي. غير أن بعض أنواع التجارة تمكنت من مقاومة كل الظروف لتســتمر إلى الآن، مـــن ذلـــك تجـــارة الحمضيات التي لا تزال مستمرة بالرغم من تناقصها نسبيا بسبب اضطرار التجـــار إلى المفاوضات على الخطوط الساخنة مروراً من مناطق الإنتاج الخاضعة للمتمردين إلى الأسواق المدنية الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وتمكن تجار الحبوب من البقاء في السوق بفضل انتعـــاش تجـــارة الحبـــوب المخصصة للإغاثة والتي يديرها برنامج الأغذية العالمي ضمن المساعدات الغذائية التي يقوم بتوزيعها في المنطقة. ويقدر تجار المحاصيل في نيالا كميـــة حبـــوب الإغاثـــة المعروضة في الأسواق بثلاثة أضعاف الحبوب المنتجة محلياً. وتتم معظـــم عمليـــات الاتجار فيها خارج الأسواق الرسمية وبطرق سرية في داخل البيوت. كما يتم بيعها من طرف النازحين كشكل من أشـــكال تحويـــل الـــدخل في محاولـــة لمواجهـــة الاحتياجات الاستهلاكية.

بيد أن أهم ظاهرة أنتجها "اقتصاد الظل" كأحد مكونات اقتصاديات الحرب التي سادت في دارفور هي فقاعة "سوق المواسير" بمدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور الذي انهار في أبريل/نيسان 2010. ولفظ "المواسير" يُستخدم شعبياً تهكمـــاً

في وصف حال من يتعرضون للاحتيال. وبدأت قصة هذا السوق قبل انهياره بتسعة أشهر، حين سطع نجم شخصين مغامرين نجحا في جذب عشرات الآلاف من المواطنين الطامحين إلى الثراء السريع للدخول في مضاربات في سوق تتاجر في كل أنواع السلع، بداية بالتجارة في بيع السيارات، حيث كان يتم تبادل السلع بأعلى من أسعارها الحقيقية بصكوك مؤجلة وكما هو متوقع فقد تراكمت الأرباح الوهمية في مضاربات هذه السوق على الورق وما لبث أن افتضح أمرها.

غير أن المسألة لم تقف عند هذا الحد إذ سرعان ما اتخذت طابعاً سياسياً. فالشخصان المتورطان في انهيار السوق ينتميان لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وفازا على لائحة مرشحيه في انتخابات البرلمان المحلي ضمن الانتخابات العامة التي جرت في البلاد في أبريل/نيسان من العام 2010، أي في نفس الشهر الذي بدأت فيه أولى علامات انهيار السوق. وزاد من الشكوك حول الحماية الحكومية التي حظيا بها أن والي الولاية عثمان كبر تعهد إبان الحملة الانتخابية للمتضررين بتعويضهم، لكنه دعاهم لانتخاب مرشحي الحزب الحاكم. وكانت الصحف السيارة نقلت عن الوالي كبر تسميته لهذا السوق إبان فترة انتعاشه القصيرة ب"سوق الرحمة" واعتبره نزل برداً وسلاماً لتعويض مواطنيه عن بؤس سنوات الحرب.

وعلى الرغم من أن انهيار السوق أثار ضجة كبرى بفعل التغطية الإعلامية الواسعة التي رافقته، إلا أن السلطات الحكومية نجحت في احتواء الأمر دون أن يترتب على ذلك أية مسؤولية سياسية، وأوكلت الأمر إلى لجنة تحقيق شكلتها وزارة العدل التي خرجت بعد ثلاث سنوات من واقعة انهيار السوق لتعلن في تقريرها الختامي (مايو/أيار 2013) حصاد عملها فقد ذكرت أنها تلقت 40 ألف بلاغ شطبت منها 7550 بلاغاً، وأن قيمة الدعاوى الحقيقية المقدمة بلغت 650 مليون جنيه، أي ما يعادل حوالي 220 مليون دولار بسعر العملة الوطنية مقابل الدولار في العام 2010 وتعادل بالسعر الموازي للجنيه مقابل الدولار اليوم نحو 90 مليون دولار.

وقال محمد بشارة دوسة وزير العدل إنه لم يثبت تورط أي مسؤول في الدولة في قضية المعاملات الربوية والاحتيال في "سوق المواسير"، وكشف عن تدخل رئيس الجمهورية عمر البشير شخصياً في القضية بإنشاء صندوق خيري لتعويض

الشرائح الضعيفة التي تضررت وتبرع له بعشرة مليون جنيه، وكذلك تبرع بنك السودان المركزي بمبلغ مماثل. واعتبر أن القضية جميع أطرافها من المواطنين، إلا أن وزارة العدل تدخلت باعتبار أن القضية دخيلة على المجتمع، لأنها تتعلق بمعاملات ربوية وشبهة احتيالات. غير أن ما يدحض حديث وزير العدل أن وقائع فقاعة "سوق المواسير" جرت تحت سمع وبصر السلطات المحلية والمركزية على مدار عشرة أشهر دون أن تتدخل لوقفها فضلاً عن التشجيع العلني لها من قبل والي ولاية شمال دارفور مما وفر حماية فعلية لاستمرارها.

وحسب الخطة الحكومية فإن جملة تعويض الشرائح الضعيفة التي تقل خسائرها عن عشرة ألاف جنيه (ما يعادل نحو ألف وخمسمائة دولار) تبلغ 83 مليون جنيه وتعادل نسبة 13% من جملة خسائر السوق وتعوض نحو 50% من جملة المتضررين بنسب تتراوح بين 40 و50% من خسائرهم. أما البقية فقد أحيلت إلى قضايا بموجب القانون الجنائي "باعتبار أن ما جرى يندرج تحت المسئولية الجنائية للمتعاملين بالسوق وليس على الدولة".

أما بشان تأثر الصناعة بالحرب فتشير إحصائيات مسح أجرته وزارة الصناعة قبل بدء النزاع في العام 2003 إلى أن دارفور كانت تعد ثاني أكبر منطقة صناعية في السودان بعد الخرطوم وتتشكل الأنشطة الصناعية بصورة أساسية من الصناعات الصغيرة التقليدية المتعلقة بالتصنيع الزراعي، مثل معاصر إنتاج زيوت الطعام من السمسم الفول السوداني وأشغال الحديد وتجهيز الصمغ العربي والتبغ والمنتجات الحيوانية. ولأن معظم الصناعات التقليدية في دارفور تركز على قطاعات ذات صلة بالمجال الزراعي، بما في ذلك الأشغال الحديدية المنتجة لمعدات زراعية، فقد تأثرت سلبياً بالتدهور المريع الذي شهده القطاع الزراعي في سنوات الحرب وأدت إلى توقف شبه تام للقطاع الصناعي مع عوامل آخري تضافرت وأدت إلى تراجعه من بينها انخفاض الإمداد الكهربائي تدني سقوفات التمويل المصرفي ارتفاع تكلفة الترحيل صعوبات التسويق بسبب تدني القدرة الشرائية.

بيد أن تأثير النزاع في دارفور امتد أيضاً إلى الصناعات القومية حيث تسبب في أضرار بالغة للقطاع الصناعي في الخرطوم المنتج للعديد من السلع الغذائية وغيرها الذي فقد جانباً كبيراً من فرص تسويق منتجاته في أسواق دارفور بسبب انفراط

الأمن وارتفاع تكلفة الترحيل. كما تضررت تلك الصناعات القومية جـراء تعثـر التجارة الحدودية لدارفور مع دول وسط وغرب إفريقيا وهو ما حدا بالعديـد مـن المصانع في العاصمة السودانية لإغلاق أبوابها ضمن أسباب أخرى لفقدانها أسـواق دارفور ولارتفاع تكلفة توصيل منتجاتها إلى المستهلكين في بيئة أمنية غير مواتية.

وعانت دارفور من مشكلة البطالة بسبب الحرب التي عرقلت معـدل نمـو الدخل الحقيقي للفرد حيث يفقد اقتصاد النـزاع حسب كوليير (2007) حـوالى 2.5 نقطة مئوية في السنة من معدلِ نموه في حالة السلم وتفاقمت العطالة مع تزايد النمو السكاني المضطرد حيث عجزت القطاعات الاقتصادية التقليدية عن استيعاب قوة عمل جديدة كما أن طبيعة تركيبة اقتصاد دارفور البعيد عن المركز والتخلـف التنموي تعني محدودية الفرص. ولاحظ العديد من المراقبين أن تصاعد وتيرة الفقـر تأثرت بها بشكل خاص أكثرية فئة الشباب الذي تزايد إحساسهم بالخيبة والخذلان والحرمان من الحقوق والاغتراب من المجتمع كأحد مظاهر الاسـتيعاب الضـعيف للغاية لهم في الدورة الاقتصادية النظامية لا سيما فئة الخريجين مـن الإقلـيم فقـد أوردت يونغ (2005) أن الجامعات السودانية خرجت خلال الفترة 1995 إلى العام 2005 أكثر من تسعة آلاف من أبناء دارفور، وأن ستمائة خريج منهم فقط وجـد فرصة توظيفه رسمياً خلال الفترة نفسها أي بنسبة تقل عن 7%. (انظـر الفصـل الرابع من هذا الكتاب عن الواقع الشبابـي في دارفور).

وتعكس البنية التحتية في دارفور في مجالات الطرق والطاقة والمياه المحـدودة للغاية عقوداً من الاستثمار المتدني للغاية وكذلك الفشل في المحافظة بفاعلية علـى تلك البنية. فطريق الإنقاذ الغربـي لا يزال بعد أكثر من عشـرين عامـاً ينتظـر إكماله وسط جدل كثيف يدور بين الفينة والأخرى حوله، والسكة الحديدية التي تم توصيلها إلى نيالا قبل نحو نصف قرن شبه متوقفة بسبب رداءة الخط بين مدينتي بابنوسة ونيالا وعدم قدرته على تحمل حمولة قطارات الشحن. والوسيلة المتاحـة للنقل بين دارفور والخرطوم هي الطيران الذي ازدهر في السنوات الماضية ولكـن تكلفته العالية تجعل استخدامه مقتصراً على المقتدرين من المواطنين بينما المسـتفيد الأكبر منه هم منسوبو بعثة حفظ السلام المشتركة "يوناميد" وموظفـو وكـالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الذي أصبحوا يعدون بعشرات الآلاف.

والنتيجة هي بقاء إقليم دارفور معزولا عن المركز، والتواصل مع الوسط أو الميناء في بورتسودان مكلفاً للغاية من ناحية الزمن أو المال، مما يقلل من القدرة التنافسية لاقتصاد دارفور وفرص النمو. وهذا ما يفاقم من الشعور العام بالعزلة والإهمال وسط مواطني الإقليم.

على الرغم من أن الحرب في دارفور أدت إلى خسائر فادحة للمنتجين الذين يمثلون أغلبية قاعدة الاقتصاد في الأرياف، إلا أنها قادت إلى ازدهار اقتصادي من نوع آخر استفادت منه القطاعات الخدمية والتجارية في الحضر، وهو ما يمكن أن نصفه بـ "اقتصاد التدخل الإنساني والعسكري". فقد رافقت سنواتِ الحربِ في دارفور تدفقُ نحوِ ثلاثين ألفاً من قوات حفظ السلام وعدة آلاف من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وقد أدى ذلك إلى حراك واسع للأسواق التجارية في المدن الكبرى لتلبية الاحتياجات من السلع والخدمات لهذا العدد الكبير من الوافدين على الإقليم الذين يسهم إنفاقهم في إنعاشها. وتقدر موازنة التدخل الدولي الإنساني والعسكري في دارفور بما بين 1,5 مليار إلى ملياري دولار سنوياً (1448 مليار دولار هي حجم مصروفات بعثة يوناميد وحدها للعام المالي 2013/2012 حسب موقع البعثة في الإنترنت). كما يُقدر مجمل صرف بعثة يوناميد خلال السنوات الست الماضية منذ تأسيسها منتصف العام 2007 بنحو تسعة مليارات دولار بينما تشير تقديرات غير رسمية إلى أن الصرف على الأنشطة الإنسانية خلال السنوات العشر الماضية يُقدر بنحو ستة مليارات دولار.

وقد أسهم الوجود الدولي في دارفور في حركة عمران واسعة في حواضر الإقليم لتوفير مساكن ومكاتب مما أدى إلى انتشار البنايات الراقية المتعددة الطوابق وإلى التوسع في تقديم الخدمات وقد شهدت مدينة نيالا أخيراً إنشاء فندق من فئة الخمسة نجوم وازدادت حركة الطيران بين الخرطوم والمدن الثلاث برحلات منتظمة معدودة يومياً. وقد شهد إقليم دارفور بفضل "اقتصاد التدخل الإنساني والعسكري" ازدهارا عوض انهيار الاقتصاد المعيشي بسبب النزوح، بيد أنه غَيَّرَ من معادلة وتوازن النشاط الاقتصادي حيث تراكمت ثرواتٌ لمستفيدين جددٍ من الحرب بينما تضررت الأغلبية من المنتجين الذين تحولوا إلى متلقي المعونات الإنسانية في معسكرات النزوح.

تأثير الصراع على الاقتصاد القومي

تمتع السودان بواحد من أكبر معدلات النمو في القارة الإفريقي بمتوسط نمو 8% في العام خلال السنوات من 2000 إلى 2010 بفضل العائدات النفطية التي شكلت إضافة مهمة للاقتصاد السوداني. ولكن حتى في خضم تلك الفورة النفطية ظل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أكثر أهمية للناتج المحلي الإجمالي من النفط. فإسهام النفط سجل متوسطَ 7% في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في حين شكلت مساهمة القطاع الزراعي وهو المصدر الرئيسي للمعيشة لنحو 80% من السكان نحوَ 31% من الناتج المحلي الإجمالي متراجعاً من نصيبه الذي كان يشكل 40%. حسب التقارير السنوية لبنك السودان المركزي عن هذه الفترة.

غير أنه كان للعائدات النفطية تأثير كبير على الرصيد الخارجي حيث أسهمت بمتوسط 90% من عائدات الصادرات وأكثر من 70% من موارد النقد الأجنبي وكذلك على رصيد المالية العامة حيث كانت توفر نحو 60% من إيرادات الموازنة. لقد كان لدخول السودان عصرَ النفط على قِصَر فترته آثارٌ هيكلية بعيدة المدى على بنية الاقتصاد الوطني بتحول قاعدته من اقتصاد إنتاجي إلى ريعي. ولكن ما لبثت أن صَحَت البلاد على صدمة اقتصادية شديدة لا تزال تعاني منها غداة استقلال جنوب السودان الذي آلت إليه 75% من إنتاج واحتياطيات النفط المؤكدة. تدهور أداء الاقتصادي السوداني بوتيرة متزايدة بعدها جراء عدم التحسب الحكومي لتبعات وتداعيات تقسيم البلاد اقتصادياً، حيث فقدت البلاد احتياطاتها الخارجية وفقدت العملة الوطنية خلال عامين بالسعر الرسمي مقابل العملات الأجنبية 100% من قيمتها، وأكثر من الضعف في السوق الموازي. وسجل السودان حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن البنك الدولي (2012) أعلى معدل تضخم في العالم بتسجيله لرقم قياسي العام الماضي بلغ 46%.

ولكن مع ذلك شهد الناتج المحلي الإجمالي زيادة مضطردة خلال سنوات الحرب، ويكاد يكون قد تضاعف خلال هذه الفترة. وحسب التقارير القُطرية للسودان الصادرة عن صندوق النقد الدولي (2006 – 2012) بلغ الناتج المحلي في العام 2006 أكثر من 36 مليار دولار، وظل يسجل تقدماً حتى وصل في العام

2011 إلى 66 مليار دولار. وفي العام 2012 بعد استقلال الجنوب تراجع إلى 58.77 مليار دولار.

وبما أن الإحصاءات الحكومية لا تورد بالتفصيل حجم إسهام الولايات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي فمن الصعب حساب تأثير الحرب في دارفور بصورة دقيقة. لكن الملاحظ أن الزياد المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب عوامل أخرى من بينها العائدات النفطية وحلول ولايات آخري محل دارفور في توفير المحاصيل والثروة الحيوانية لقطاع الصادر غطى إلى درجة ما على التأثير السلبي للحرب على الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أن اقتصاد دارفور نفسه شهد تحولات تأقلمت مع إفرازات الحرب.

ويفسر علي محمود وزير المالية والاقتصادي الوطني ذلك بقوله إن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع أثناء سنوات الحرب في دارفور بسبب ظهور أنشطة اقتصادية بديلة، لكنه لفت إلى أن المسألة الأهم في هذا الشأن لا تتعلق بالزيادة في حد ذاها ولكن بمعايير التوزيع العادل لها، بمعنى أن هذه الزيادة في الدخل القومي استفادت منها فئاتٌ معينة تحسنت أوضاعها، فيما افتقرت فئات كانت مقتدرة وتحولت إلى شبه معدمة بسبب النزوح جراء الحرب. وأضاف أن القراءة الشاملة للآثار الاقتصادية تُظهر مزيجاً من النتائج الإيجابية وكذلك السلبية بمعنى أن هناك فئاتٍ استفادت أكثر وأخرى تضررت أكثر.

ومنذ انفصال الجنوب وفقدان الجزء الأكبر من العائدات النفطية اكتسب قطاع الثروة الحيوانية أهمية متزايدة للاقتصاد القومي السوداني. وقد أصبح ضلعاً أساسياً ضمن خطة الإنعاش الاقتصادي الثلاثي كمصدر رئيسي لتعظيم الصادرات لتعويض النفط واستعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومصدراً مهماً للنمو الاقتصادي. غير أنها خطوة جاءت متأخرة فضلاً عن أنه لم يثبت بعد أنها أحدثت فرقاً بعد سنتين من تبنيها لسببين: الأول أن العائدات النفطية السهلة التي توفرت على مدى عقد كامل لم يتم توظيفها بصورة جيدة في دعم قطاعات الإنتاج الحقيقية وتطويرها، والسبب الثاني أن الإنفاق العسكري والأمني والسياسي على الحرب في دارفور أهدر مواردَ كبيرةً. وقد أدى استمرار الحرب في دارفور على مدار عقد كامل أدى إلى تراجع دورها في دائرة الفعل الاقتصادي لا سيما إسهامُها

في التجارة الخارجية، مما تسبب في الاختلال الكبير في تركيبة القطاع الخارجي التي طغى عليها النفط، فيما تراجعت صادرات المحاصيل والماشية التي كانت دارفور تسهم فيها بنحو الثلث. ولذلك ما إن انكشف غطاء العائدات النفطية حتى استبان الخللُ الكبيرُ حيث سجل العامُ الماضي وحده عجزاً قياسياً في ميزان التجارة الخارجية بلغ ستة مليارات دولار كأكبر عجز في تاريخ الاقتصاد السوداني.

وبلغت جملة صادرات السودان في الثلاث عشرة سنة الماضية من العام 2000 إلى العام 2012 خمسة وسبعين مليار دولار، شكلت العائدات النفطية 83% منها. وبلغت جملة عائدات الصادرات 62.5 مليار دولار، من بينها عائدات بلغت 58.2 مليار دولار إبان سنوات الحرب في دارفور. ومع خصم نصيب حكومة الجنوب إبان الفترة الانتقالية التي تبلغ نصف عائدات النفط المنتج في الجنوب ونصيب الشركات الأجنبية المشغلة بلغ صافي ما حصلت عليه الحكومة السودانية من العائدات النفطية خلال هذه الفترة سبعة وعشرين مليار دولار.

ويدور جدل كبير في الأوساط الاقتصادية والسياسية السودانية حول مصير تلك العائدات النفطية كيف تم التصرف فيها وأين أنفقت؟ ولم تقدم السلطات السودانية إجاباتٍ شفافةً، مكتفية بالقول إنها صُرفتْ في مشروعات البنية التحتية والتنمية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية. هذا في حين إن كل المشروعات الرئيسية التي جرى تنفيذها خلال هذه الفترة، لا سيما السدود، جرى تمويلها بقروض خارجية من الصين والهند ودول الخليج العربي. وما حدث أنه جرى توظيف العائدات النفطية ضمن إيرادات الموازنة العامة كأداة رئيسية لسد العجز في بلد ترتفع فاتورة إنفاقه العسكري، وقد صادفت فورة العائدات النفطية أوج سنوات حرب دارفور.

غير أن أثر الحرب في دارفور اقتصادياً يظهر بصورة غير مباشرة في تفاقم أزمة الديون الخارجية السودانية وكذلك ارتفاع الديون الداخلية خلال السنوات العشر الماضية، في دلالة على أن ضغط الإنفاق الحكومي في الإنفاق العسكري والسياسي كان كبيراً. ويورد تقرير وحدة الديون ببنك السودان المركزي (2013) أنه بنهاية العام 2012 بلغت ديون السودان الخارجية تحت رقابة برنامج صندوق النقد الدولي 42 مليار دولار تبلغ أصولها 17.2 مليار دولار وفوائدها التعاقدية 4.3 مليار دولار

ووصلت الفوائد الجزائية لعدم تسديدها إلى 20.5 مليار دولار. و69% من إجمـــالي هذه الديون ثنائية و13% منها لمؤسسات التمويل الدولية و18% ديون تجارية. وبلغ حجم القروض الأجنبية والتسهيلات التجارية التي استفاد منـــها الســـودان منـــذ الاستقلال وحتى نهاية العام 2012 حوالي 25.9 مليار دولار.

وحسب هذه الأرقام فإن هناك 8.7 مليار دولار ديونًا إضافية وهي الفرق بين مجمل القروض منذ الاستقلال البالغة 25.9 مليار دولار وأصل الديون الواردة أعلاه والمحددة بـــ 17.2 مليار دولار، وهي قروض ميسرة حصلت عليها الحكومة الحالية ضمن ديون ثنائية أغلبها من الصين والهند وماليزيا ومن صناديق التمويل العربية التي ذهبت لتمويل بعض المشروعات الكبيرة مثل السدود. على الـــرغم مـــن مطالبـــة صندوق النقد الدولي للحكومة السودانية بعدم التوسع في الحصول علـــى ديـــون ميسرة إضافية.

وهذا يعني أن الحجم الحقيقي لديون السودان الخارجية يفوق الخمسيين مليار دولار بنهاية العام 2012. وهو ما يقترب من نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد ارتفاع عجز الموازنة العامة بسبب تنامي الصرف الحكومي مقارنة بـــالموارد المتاحة سبباً رئيسياً من أسباب تراكم المديونية. وإضافة إلى ذلـــك تفـــاقم الـــدين الداخلي أيضاً لسد عجز الموازنة بالاستدانة من البنك المركزي أو الاســـتدانة مـــن الجمهور عبر شهادات الصكوك وسندات الدفع الآجل للمقاولين وتقدر مصـــادرُ اقتصادية غير رسمية حجمَ الدين الداخلي بما يعادل عشرة مليارات دولار. ومجمـــل الدين الخارجي والداخلي يشير إلى حجم الضغط الكبير على الموازنة العامة والعجز الكبير الذي واجهته في السنوات الماضية وهو ما يعطي دلالة على حجم الصـــرف على الحرب بسبب الإنفاق العسكري والأمني في دارفور منذ العام 2003 أو مناطق التوتر الأخرى كجنوب كردفان والنيل الأزرق منذ منتصف العام 2011 إضافة إلى الصرف السياسي لأغراض تثبيت نظام الحكم بشراء الولاءات مما أدى إلى ترهـــل الجهاز السياسي والإداري لمؤسسات الحكم.

وقد أدى خلق المزيد من هياكل السلطة في دارفور خلال العامين الماضـــيين بغرض الإرضاء للنخب وكسب الولاء السياســـي بتأســـيس الســـلطة الانتقاليـــة لاستيعاب الحركات الموقعة على اتفاقية الدوحة، إضـــافة إلى تأســـيس ولايـــتين

إضافيتين في الإقليم، (انظر الفصل التاسع حول اتفاقيات السلام) إلى توظيف المزيد من الموارد المالية المحدودة في الإنفاق السياسي. وكان هذا بالضرورة على حساب الحاجة الماسة للإنفاق على مشروعات تنموية حقيقية ودون أن ينعكس ذلك لصالح تثبيت السلام، حيث تشهد دارفور تدهوراً متزايداً في الأوضاع الأمنية.

وقد أدى التزايد الكبير في الميزانيات العسكرية وضخامة الأموال التي تنفقها الدولة في الحروب إلى لفت اهتمام الاقتصاديين مبكراً إلى دراسة تأثير الإنفاق العسكري على الاقتصاد. ونوه حامد علي (2011) في دراسته عن الكلفة الاقتصادية للحرب في دارفور إلى الجدل النظري بين من يرى أن الإنفاق العسكري مدمر للنمو الاقتصادي بسبب عبء آثاره السلبية على الاستقرار وفرص الاستثمار، وبين من يراه محفزاً على النمو بسبب ازدياد حجم الطلب، بغض النظر عن عدالة توزيع مردود هذا النمو. وفي دراسة لأكثر من أربعين حالة خلص باحثون إلى أن للإنفاق العسكري تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي. بيد أن هناك من بين الباحثين الاقتصاديين من لا يعتقدون بوجود رابط بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

وفي بلد مثل السودان لا توجد فيه ممارسة ديمقراطية راسخة ولا تقاليد برلمانية حقيقية تُخضِع السلطةَ التنفيذيةَ للمساءلة والمحاسبة، يبقى الحديث عن معلومات دقيقة وشفافة عن حجم الإنفاق الحكومي عامة، دعك عن الإنفاق العسكري، ضرباً من الخيال. فالمجلس الوطني مستعد دائماً لإجازة الموازنة التي تقدمها الحكومة دون قيود أو تعديلها حسب رغبتها في الوقت الذي تريده. وفي الواقع لا توجد أرقام دقيقة عن حقيقة الإنفاق على الأجهزة العسكرية والأمنية والشرطية والسياسية كذلك ولذلك فهي محل جدل كبير وتعتمد على تقديرات تقريبية. وحسب مؤشرات الإنفاق العسكري للدول الذي يصدره سنوياً "معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد تعريف "الناتو" للإنفاق العسكري القائم على الصرف على كل الوكالات الحكومية المرتبطة بالدفاع، فإن الإنفاق العسكري السوداني تضاعف من نسبة 2.24% في العام 2003 السنة التي اندلع فيها النزاع المسلح في دارفور إلى نسبة 5.72 من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004 وظل محافظاً على نسبة تتجاوز ال4% طوال السنوات التالية وبحساب

متوسط الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 36 مليار دولار إلى أن بلغ 66 مليار دولار خلال سنوات الحرب في دارفور يشير إلى أنه سجل متوسط 51 مليار دولار وباعتماد متوسط إنفاق عسكري سنوي بمعدل 4% فذلك يعني أن الحكومة السودانية ظلت تصرف متوسط ملياري دولار سنوياً على الإنفاق العسكري وهو ما يشير إلى أن نحو عشرين مليار دولار أنفقت خلال السنوات العشر الماضية على مصروفات عسكرية. وإذا وضعنا في الاعتبار أن هذه السنوات شهدت نهاية الحرب في الجنوب وسنوات الفترة الانتقالية لعملية السلام الشامل فإن جزءًا مقدراً من الإنفاق العسكري خصص بالضرورة لتمويل المجهود الحربي في دارفور.

والسؤال هل يمكن حساب الكلفة الاقتصادية الكلية لحرب دارفور؟ هذا ما حاولت أن تجيب عليه دراسة "الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور" التي أعدها الدكتور حامد التيجاني علي (2011) وأظهرت تقديراته أن الاقتصاد السوداني تكبد نفقات بسبب حرب دارفور بلغت في مجملها 24.07 مليار دولار ويشتمل هذا المبلغ على 10.08 مليار دولار في صورة نفقات عسكرية مباشرة وهي تعادل ثلثي جملة الإنفاق العسكري خلال السنوات من 2004 إلى 2009 و7.2 مليار دولار خسائر في الإنتاجية فقدها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور و2.6 بليون دولار في صورة خسائر في المدخرات الحياتية فقدها القتلى في الحرب و4.1 مليار دولار خسائر نتجت عن الإضرار بالبنية الأساسية.

دروس وعبر

لا تعكس التحديات الاقتصادية الضخمة التي تواجه دارفور فقط نتائج النزاع الدائر في الإقليم حالياً، ولكنها تعكس تأثير سلسلة من العوامل التي يمكن تقفي أثرها على مدى عقود، إن لم يكن قرون. والوضع في دارفور يمثل نموذجاً واضح الدلالة على مدى التفاوت في التنمية في عموم السودان وعواقبه، وهو أمر ذو صلة بالسياسات والخيارات التي أدت إلى تركيز الثروة والسلطة في المركز. ولكن مهما يكن من أمر فإن هذه المحنة التي أنتجتها عوامل متداخلة تدلل في نهاية الأمر على دور المؤسسات أو فشلها بالأحرى في توظيف جهودها على نحو باعث على تبني نموذج تنموي لصالح الفئات الفقيرة.

والسؤال هل ذلك نتاج فشل الدولة السودانية؟ وهل من قبيل المصادفة أنه في الوقت الذي كانت الحرب الأهلية في جنوب السودان تطوي صفحتها باتفاقية سلام أفضت في نهاية الأمر إلى تقسيم البلاد ينشب النزاع في دارفور ويكاد يكتسب الاستدامة نفسها التي تحققت لحرب الجنوب؟ من المؤكد أنه في الحالتين كان الفشل المؤسسي السياسي والاقتصادي سبباً رئيسياً في العجز عن تأسيس مشروع وطني يقدم نموذجا تنمويا يعزز التضامن الوطني ويحقق السلام والاستقرار. (راجع الفصل الثاني: دارفور وأزمة الدولة السودانية).

قدم الاقتصاديان دارون أسيموقلو وجيمس روبنسون في مؤلفهما "لماذا تفشل الأمة؟" وجهة نظر مثيرة للاهتمام في الإجابة على سؤال "كيف تفشل الدول؟" بالتركيز على دور المؤسسات المحلية والنخب السياسية والاقتصادية الإقصائية في ذلك باعتمادها على "المؤسسات الاقتصادية النهابة" غير المحفزة للنمو والمنتجة للتخلف والتي تقود بالضرورة إلى نشوب النزاعات. ويعتقد أسيموقلو وروبنسون أن انفجار الحرب والعنف هما نتيجة وليسا باعثاً على انهيار الدول الذي يقع عندما تفشل الدولة تماماً في تسخير الإمكانية الكبيرة لمجتمعها في النمو. وتكمن المأساة في أن هذا الفشل يتحقق عمداً بفعل "المؤسسات الاقتصادية النهابة" التي تتحكم في هذه الدول عن قصد لخدمة مصالح النخب التي تستخدم نفوذها لإخضاع المؤسسات السياسية والتلاعب بها. والدول المبنية على هذا النوع من الاستغلال لصالح النخب المحتكرة تنتهي إلى الفشل.

والخروج من أتون حالة الفشل الذي تعانيه الدولة السودانية لا يتحقق بعقد صفقات لتسويات بين النخب المتنازعة بما يحقق لها المصالح السياسية والاقتصادية ويضمن تواصل احتكارها، بل بحلول تنشئ مؤسسات سياسية تضمينية تحقق شمول المشاركة وتوفر مؤسسات اقتصادية فعالة محفزة للنمو والتنمية.

وتنزع الحروب عادة إلى إحداث تحولات في المجتمعات تجعلها تتأقلم مع منطق النزاع وتتكيف مع تحولاته. فالحياة الاقتصادية لا تتوقف، ولكنها تأخذ أشكالاً جديدة وهو ما يؤدي إلى نشوء "اقتصاد الحرب" الذي تخدم فيه الأنشطة الاقتصادية وظائف متعددة للأطراف المختلفة. ومن المهم معرفة الأطراف المستفيدة والخاسرة. لذلك فإن تحليل أصحاب المصلحة في النزاع وفق آليات الاقتصاد

السياسي يقدم فهماً دقيقاً لديناميات ووظائف النــزاع التي من شأنها أن تسهم في وضع استراتيجيات وسياسات تهدف لمنع نشوب النــزاعات أو تعمل على حلها، كما تحقق فاعلية المساعدات الإنسانية ونجاعة الجهود التنموية في تجاوز مصــاعب الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم.

ولكل نــزاع تاريخه ودينامياته الخاصة الذي ينتج عنه أصــحاب مصــلحة، لذلك على الساعين إلى إنهاء الحرب وضمان عدم تجددها أن يطرحوا عــدداً مــن الأسئلة عن من يكون الفاعلون الاساسيون المنخرطون في "اقتصاديات الحــرب"؟ وما هي دوافعهم وراء الانخراط فيها؟ وما هي الحوافز التي يمكن أن تجعلهم يبحثون عن السلام؟ ومن الذين يسيطرون على أدوات العنف؟

اقترح جوناثان قوودهاند (2004) تصنيفاً لــ "اقتصاديات الحرب" في ثلاثــة أنواع اقتصاد "القتال" اقتصاد "الظل" واقتصاد "التأقلم" وكل واحــد مــن هــذه الاقتصاديات له فاعلون متميزون وله دوافع لديها انعكاسات نوعية على فرص حل النــزاع وبناء السلام.

فالاقتصاد "القتالي" يعتمد على تفاعلات اقتصادية تــؤمن تمويــل اســتمرار القتال، والفاعلون في هذا النوع يتضمنون أجهزة الدولــة العســكرية والأمنيــة، والميليشيات والجماعات المتمردة، وكذلك تجار الحرب المحليون والدوليون الــذين يوفرون السلاح والمعدات العسكرية للأطراف المختلفة. وعموماً يتوجــه اقتصــاد "القتال" إلى تمويل المجهود الحربــي ولتحقيق أهداف عسكرية مفترضة. فالســلطة الحاكمة تجَيِّر موارد الموازنة العامة لأولويات الإنفاق العســكري، كمــا تشــترك الجماعات المسلحة في فرض الرسوم الجمركية والضرائب العشوائية على الأنشــطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة، وتمارس الابتزاز. وغالباً ما يتم هذا عبر إنشاء مناطق للجبايات بإغلاق الطرق وفرض السيطرة على الموارد الطبيعية المربحة ونهب المساعدات الإنسانية الأجنبية.

أما اقتصاد الظل أو اقتصاد "السوق الأسود" فيقوم على قاعدة عريضة مــن العلاقات الاقتصادية غير الرسمية تقع خارج نطاق الأطر المنظمة بواسطة الســلطة. والفاعلون الأساسيون في هذا النوع هم المستفيدون من النــزاع بما في ذلك بعض العصابات الإجرامية. ويسعى هؤلاء إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في

أجواء الفوضى، حيث تتسع هوامش الأرباح لهذا القطاع في الدول الواقعة تحت عقوبات، مما يشجع التهريب عبر الحدود. وفي الغالب يكون اقتصاد الظل قائماً قبل اندلاع النزاعات، ويصبح عاملاً مساعداً للجماعات التي تتحول إلى مجموعات متمردة. ولذلك يسهل السيطرة عليه من قبل الفاعلين في اقتصاد "القتال"، وعادة ما يكون هو القاعدة لبروز الاقتصاد القتالي.

أما اقتصاد "التأقلم" فينشأ من العديد من التفاعلات الاقتصادية أثناء النزاعات المسلحة التي تحقق بعض المنافع للمدنيين، خاصة الفقراء والفئات الضعيفة المعرضة للخطر. وهذه الأنشطة "الهامشية" بالغة الأهمية لسبل كسب عيش المدنيين عندما يفشل الاقتصاد المنظم وتختفي أو تتراجع وسائل الكسب التقليدية، حيث تساعد المدنيين وأسرهم على البقاء على قيد الحياة.

وأهمية هذا التصنيف تأتي من أن الدوافع في النزاعات المسلحة مختلطة ومن الممكن أن تتغير بمرور الزمن. لذلك هناك حاجة للتمييز بين الفاعلين المنخرطين في النزاعات المسلحة من أجل الأرباح أو السلطة، وبين أولئك الذين دفعوا للمشاركة في "اقتصاديات الحرب" لضمان استمرارية حياتهم. ومن المهم تقييم نتائج تأثير "اقتصاديات الحروب" على الأفراد والأسر والمجتمع وتقييم المخاطر على هذه المجموعات كشرط أساسي للوصل إلى سياسات مبتكرة فاعلة وكافية لإنهاء النزاع.

والواقع المعقد للنزاع في دارفور يضع صناع القرار والساعين من أجل السلام أمام نوعين من التحديات: الأول التقييم الدقيق لتأثير السلوك الاقتصادي المميز على ديناميات النزاع، والثاني تطوير وتنفيذ سياسة فعالة تستجيب لمتطلبات وقف أو تحول النزاع. أو من وجهة نظر الاقتصاد السياسي فإن السؤال المركزي هو: كيف يمكن جعل السلام أكثر إغراءً من الحرب؟

وبالنظر إلى أن استخدام العوامل الاقتصادية في تحليل قضايا السلام والأمن منهج جديد إلى حد ما، فإن استجابة السياسات لها لا تزال ناشئة. ولكن المطلوب إيجاد آليات على ضوء فهم أجندة أصحاب المصلحة وأطراف النزاع تكفل وقف التدفقات الاقتصادية التي تؤمن استمرار القتال، أو تلك التي تخاطب بصورة غير مباشرة القضايا الأساسية والعوامل الهيكلية للاقتصاد السياسي التي تغذي النزاع في الإقليم.

على أن الأمر الأكثر أهمية من حصر الانشغال بمعالجات التحولات الناشئة عن استدامة الصراع هو البحث عن حلول جذرية للعوامل الاقتصادية والبيئية التي لعبت بالأساس دوراً مفصلياً في تأجيج حرب اقتصادية في دارفور، إذ أن الحلول التقليدية لم تعد تصلح. فالنزاع على الأرض مصدر الثراء وحاضنة الموارد الطبيعية المتنازع عليها يتطلب حلولاً خلاقة تستفيد من الأطر التاريخية التي كانت سائدة دون أن تقف عندها. وهي وإن نجحت في تحقيق قدر معقول من التعايش في السابق إلا أنها لم تعد بالفعالية ذاتها مع تبدل الظروف الطبيعية والمعطيات السياسية والاقتصادية مع كل التعقيدات التي أفرزتها الحرب الأهلية.

ولكن في كل الأحوال لا يمكن ضمان سلام مستدام بغير مخاطبة إشكالية الصراع الاقتصادي على الأرض والموارد المحدودة بحلول مبتكرة وهو ما يتطلب بالضرورة التوصل إلى صيغ علاقة تضامنية تكفل فاعلية استغلالها المتوازن لصالح الأطراف المتعددة. وربما يصلح في هذا الخصوص دراسة نموذج المشروع الماليزي لإدارة السلطة الفدرالية للأراضي "فيلدا" الرائد الذي حقق نجاحاً لافتاً ويقوم على صيغة الشراكة التعاونية التضامنية للأرض عبر مؤسسات فعالة في تحفيز التنمية وتحقيق النمو المتوازن.

وشكل مؤتمر المانحين الدوليين لدارفور الذي انعقد بالعاصمة القطرية الدوحة يومي 7 – 8 أبريل/نيسان 2013 بغرض تأكيد الالتزام السياسي والمالي من المجتمع الدولي لخطة إنعاش شاملة ومستدامة للتعمير والتنمية في الإقليم، شكل محاولة لإطلاق "مشروع مارشال" بشأن دارفور. إلا أن مردود التعهدات الدولية تجاه الاستراتيجية الممتدة لست سنوات والتي كانت تأمل في توفير 7.2 مليار دولار لتمويلها جاءت دون التوقعات. فجملة التعهدات التي تمت بلغت 3.7 مليار دولار اي نحو نصف المبلغ المطلوب، مع الإشارة إلى أن هذه المبلغ يتضمن تعهداً من الحكومة السودانية بـ 2.65 مليار دولار أي بنسبة 72% من جملة التعهدات. وفي ظل الظروف الاقتصادية الشديدة الوطأة التي تعاني منها الحكومة السودانية لا يعدو هذا التعهد ان يكون حبراً على ورق؛ ما يعني أن المبلغ الحقيقي الذي توفر لهذه الخطة لا يتجاوز مليار دولار واحدٍ وهو مبلغ لا يعادل أكثر من 13% من جملة المبلغ المطلوب. وهذا يعني يعني أن استراتيجية الإنعاش وإعادة التعمير الطموحة لن

ترى النور على وجه يغير من موازين المعادلات الاقتصادية الراهنة في النزاع الدائر في دارفور.

فضلاً عن أن ذلك يعكس وجهاً آخر لنظرة المجتمع الدولي السلبية تجاه فرص السلام في الإقليم في ظل الوضع السياسي الراهن في السودان، وعدم الاستعداد للتعاون مع أطراف النزاع الحالي لطي صفحة الحرب في وقت يظهر استعداده لمواصلة تمويل بعثة يوناميد لحفظ سلام لا وجود له، إضافة إلى تمويل الأنشطة الإنسانية المتعثرة بما يعادل نحو ملياري دولار سنوياً.

وعواقب فشل جهود التسوية السلمية والإعمار يرشح النزاع للاستمرار لفترة قادمة مفتوحة الأمد وستكون لذلك عواقب وخيمة على الاقتصاد القومي السوداني الذي يعاني سلفاً من صدمة انفصال الجنوب وفقدان موارده النفطية التي كانت توفر في الفترة الماضية للحكومة في الخرطوم موارد كافية تصرفها عن الانشغال بحساب الكلفة الاقتصادية للحرب في دارفور بل توفر لها موارد لتمويل الحرب. غير أن هذه المعطيات تغيرت الآن، ولم تعد الحكومة السودانية تملك ترف الوقت لتجاهل التبعات الاقتصادية القاسية لاستمرار الحرب في دارفور ومناطق التوتر الأخرى في "الجنوب الجديد". خاصة وأنها تكابد للبحث عن حلول لأزمتها الاقتصادية الخانقة وسط عزلة تضطرها إلى تحميل المواطنين أعباء التكلفة الباهظة لسد عجز الموازنة العامة المتزايد وهو ما قد يكلفها في نهاية الأمر فقدان سلطتها.

أما بالنسبة للاقتصاد المحلي في الإقليم فسيواصل التأقلم مع اقتصاديات الحرب التي تكيف عليها خلال السنوات العشر الماضية. بيد أن استدامة الحرب قد تؤدي إلى تحول جديد في النزاع قد يسهم في إطلاق المزيد من حروب الموارد بين المجموعات السكانية المختلفة وهو ما ظهرت بوادره بحدوث تحول في طبيعة الصراع وقوده هذه المرة الاقتتال القبلي الداخلي بين المجموعات المتصارعة على الموارد بما يتجاوز الاعتبارات العرقية. وهو انفلات قد يقود إلى إنهاء ما تبقى من سلطة الدولة فعلياً على دارفور ويُسلمها إلى حالة فوضى تامة.

المراجع العربية

ر. س أوفاهي (ديسمبر 2010)، **لمحات من تاريخ دارفور** ترجمة عبد المنعم خليفة خوجلي مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان، 2011.

التقرير الختامي لجنة تقصي الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور برئاسة دفع الله الحاج يوسف الخرطوم، 2004.

محمد سليمان محمد، **السودان: حروب الموارد والهوية**، دار عزة للنشر، الخرطوم، 2006.

وزارة الثروة الحيوانية والسمكية إحصائيات الثروة الحيوانية بعد استقلال جنوب السودان، الخرطوم، 2011.

بنك السودان المركزي التقارير السنوية تقارير الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية الخرطوم، (2000 – 2012).

علي محمود عبد الرسول وزير المالية والاقتصاد الوطني مقابلة مع الكاتب، أغسطس/آب 2013.

تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" البنك الدولي واشنطن، 2013.

نجلاء عبد العزيز عثمان، وحدة الديون الخارجية، بنك السودان المركزي، الخرطوم، يوليو/تموز 2013.

حامد التيجاني علي، "الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور"، مركز الجزيرة للدراسات أغسطس/آب، 2011.

البيان الختامي المؤتمر الدولي للمانحين للإعمار والتنمية في دارفور الدوحة، أبريل/نيسان 2013.

بول كوليير، **بليون القاع**، مطبعة جامعة أكسفورد 2007.

محمود ممداني دارفور: **منقذون وناجون**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009.

المراجع الأجنبية

UNEP & Other UN Agencies Water for Sustainable Peace Donor Appeal Document, Darfur International Conference (2011).

Collinson SE. Power Livelihoods and Conflict: Case Studies in Political Economy Analysis for Humanitarian Action. *HPG Report* 13: Overseas Development Institute 2003.

Karen Ballentine and Heiko Nitzschke, *The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation*. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management (2005).

Young H. Osman A.M. Aklilu Y. Dale R. Badri B. and Fuddle A.J.A. (2005) *Darfur - Livelihoods under Siege*. Feinstein International Famine Center, Tufts University, Medford MA USA.

Alex De Waal, *Timeline of Famines in Darfur (1885-2001). Famine that Kills: Darfur Sudan* (Oxford and New York: Oxford University Press 1989 ; Young et al (2005)

Pual collier, “The Market of Civil War”, *Foreign Policy* May/June 2003.

Jeni Klugman and Asbjorn Wee, *Darfur: Dimensions of Challenge for Development*, Background Volume World Bank (June 2007).

Abdel Rahaman Abbakar Ibrahim, *Regional Inequality and under-development in Western Sudan*, DPhil Sussex University Brighton UK (1987).

R. S. OFahey, *State and Society in Darfur*, CH & Co. London UL (1980)

Country Reports on Sudan World Bank Washington DC USA. (1992 - 2012).

Gerald J. and Dorothy R. Friedman On the Hoof, *Livestock Trade in Darfur*, Feinstein International Famine Center, Tufts University Medford MA USA. (2011)

Margie Buchanan-Smith co-author with Abduljabbar Abdulla Fadul, *Adaptation and Devastation: The Impact of the Conflict on Trade and Markets in Darfur*, (July 2008).

Daron Acemoglu and James A. Robinson, “10 Reasons Countries Fall Apart”, *Foreign Policy*, July/August (2012).

TWG of FAO-WFP Situation Analysis of Agriculture Livestock and Rural Livelihoods in *Darfur DJAM Sudan* 21 November 2012.

الفصل السادس

الوضع الإنساني في دارفور ومستقبل النازحين واللاجئين

منزول عبد الله منزول عسل

نالت الأزمات الإنسانية في السودان نصيب الأسد من النعوت، فقد وصفت الحرب الاهلية في جنوب السودان، والتي أدت إلى انفصال جنوب السودان، بأنها أطولُ حرب في إفريقيا. رغم أن اتفاقية السلام الشامل الموقعة في العام 2005 أوقفت الحرب إلا أن تداعياتها لا تزال قائمة. بالإضافة لانفصال الجنوب هنالك حرب مستمرة لأكثر من عامين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق. هذه الحروب فاقمت الوضع الإنساني الهش في المنطقتين. أما في دارفور، فقد وصف الوضع بأنه أسوأ كارثة إنسانية في العالم في وقتها. بل وذهب البعض بعيدا ليصف ما حدث في دارفور بأنه إبادة جماعية.[1]

وبغض النظر عن المسميات والنعوت فإن ما حدث ويحدث في دارفور أدي إلى وضع إنساني بالغ التعقيد تمثل في دمار البنية الاقتصادية، وبالتالي تدهور الوضع

---

(1) هنالك الكثير من التقارير والمقالات والكتب التي تحدثت عن إبادة جماعية. علي سبيل المثال تقرير كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الاسبق في العام 2004 ذكر بأن ما يحدث في دارفور إبادة جماعية، كما تحدث تقرير الأمم المتحدة في العام 2005 عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب لكنها لا ترقي للإبادة الجماعية. أما الكاتب الفرنسي جيرارد برونييه فذكر في كتابه "دارفور: الإبادة الملتبسة" بأن الأمر هو إبادة. Gerard Prunier 2006. Darfur: the ambiguous genocide. London: C. Hurst and Co.

المعيشي بصورة غير مسبوقة. فقد أدت الأزمة إلى تآكل البنية الاجتماعية وتمتك النسيج الاجتماعي بصورة يصعب معها رتقه حتي بعد نهاية الأزمة. غير أن الوضع الإنساني المعقد يتجلى في نزوح الملايين من سكان دارفور للمدن الكبيرة طلبا للحماية من الهجمات، وكذلك لجوء مئات الآلاف منهم إلى التشاد والمنافي حول العالم. تشير تقديرات السلطة الإقليمية لدارفور للعام 2013 بأن عدد النازحين بدارفور يبلغ مليون وسبعمائة بينما هنالك 280 ألف لاجئ في التشاد.

الوضع الإنساني في دارفور تفاقم أيضا نتيجة للوضع الأمني المتردي في الإقليم. فما عاد أهل القري قادرين علي ممارسة الأنشطة الاقتصادية من زراعة ورعي وتجارة. كما أن غياب الأمن أدي لبروز ظواهر سالبة تمثلت في تفشي النهب المسلح وظهور جماعات تفرض إتاوات ومكوس علي المواطنين الذين يدفعونها صاغرين. وبسبب تدهور الوضع الأمني كثيراً ما تعذر علي المنظمات الطوعية الوصول للمناطق البعيدة وتقديم العون للمحتاجين. هذا عوضا عن أن هذه المنظمات نفسها صارت أهدافا سهلة لقطاع الطرق، إضافة إلى تأثرها بالإجراءات الحكومية المعقدة التي أضعفت من فاعليتها في التعامل مع الوضع الإنساني في دارفور. إذا هنالك العديد من الجوانب التي تتفاعل ويعزز بعضها بعضاً، مؤدية إلى تفاقم الوضع المتردي في دارفور.[1]

ورغم أهمية الحديث عن الوضع الإنساني في دارفور بصورة عامة، إلا أنني في هذه الورقة سوف أركز علي جانب واحد، وإن كنت لا أغفل الجوانب الأخرى، أحسبه مهما وهو وضع النازحين واللاجئين. وقد تتغير الأوضاع الاقتصادية إلى الأفضل عندما تضع الحرب أوزارها، وقد يسود الأمن دارفور حال الوصول إلى تسوية تعالج جذور الأزمة. لكن من الصعب الرجوع بالحالة الاجتماعية إلى الوراء حيث جرت مياه كثيرة تحت الجسر، وبصورة خاصة للنازحين واللاجئين الذين تعرضوا لتغيرات كثيرة، سلبية كانت أو إيجابية. هذا يعني أن الحديث عن عودة النازحين واللاجئين لمناطقهم الأصلية يجب أن يأخذ في الاعتبار التغيرات التي وقعت

---

(1) لا بد أن نشير هنا إلى قرار الحكومة السودانية في مارس من العام 2009 والذي بموجبه تم طرد ثلاث عشرة منظمة أجنبية وحل ثلاث منظمات وطنية. كل هذه المنظمات تعمل في دارفور وبالتالي فإن طردها ساهم في تدهور الوضع الإنساني. بالإضافة إلى الغذاء فإن هذه المنظمات تسهم أيضا في توفير الدواء والمعينات التعليمية خصوصا للنازحين.

في سنوات النـــزوح واللجوء، سيما وأن هنالك الكثيرَ من التجارب التي تشير إلى عدم نجاح برامج العودة سواء كان ذلك للنازحين أو اللاجئين.[1] تأسيســا علــي هذه الحقيقة تحاول الورقة تبيان الوضع الإنساني كصيرورة من خلال تفسير مآلات أوضاع النازحين واللاجئين ودلالات هذه الأوضاع علي مستقبلهم. وتختم الورقة بمحاولة رؤية مستقبل الوضع الإنساني وما يمكن فعله لتجنــب الاثــار الســالبة للأوضاع الإنسانية في دارفور.

النزوح واللجوء كقضايا إنسانية

باتت قضايا النـــزوح واللجوء تشكل معضلة ليس فقط للدول التي تنشأ فيها وإنما للمجتمع الدولي كله، حيث إن هذه القضايا لم تعد محلية البتة. ويمكن القــول إنها لم تكن يوما كذلك. وقد اكتسبت قضية النـــزوح أبعاداً دوليــة في الحــرب العالمية الثانية، عندما تحول الملايينُ في أوربا إلى نازحين ولاجئين، وكان لابد مـــن ابتداع طرق للتعامل مع المشكلة. وقتها كانت قضية اللاجئين عسكرية أكثر مـــن كونها إنسانية، فتم استخدام المعسكرات كمأوي أو ملجأ للمشردين. وتطــورت النظرة للاجئين حتى باتت قضية إنسانية، حيث تمت في العام 1951 المصادقة علـــى اتفاقية جنيف التي تختص في الأساس بحماية اللاجئين. وكان الفهم السائد حينها أن مشكلة اللاجئين سوف تنتهي بعد زوال التراكمات التي خلفتها الحـــرب. إلا أن المشكلة تطورت وتعقدت، ولم تعد فقط مشكلة أوربية. فقد ظهـــرت مشـــاكل اللاجئين في مناطق أخرى من العالم وبخاصة في إفريقيا، بعد أن شهدت الأعوام التي تلت الاستقلال في معظم الدول الإفريقية صراعات ونـــزاعات أدت إلى نـــــزوح

---

(1) انظر مساهمات الكاتب الإرتيري قايم قبراب حول تجارب العودة الطوعيـــة للاجـــئين الإرتيريين إلى بلادهم:

Gaim Kibreab 1987. Refugees and development in Africa: the case of Eritrea. Red Sea Press.

حتي في حالة السودان هنالك الكثير من الشواهد التي تـــبين أن النـــازحين في الغالـــب يفضلون البقاء في مناطق النـــزوح عوضا عن العودة للمناطق الأصلية. علي سبيل المثال، غالبية نازحي شمال كردفان في العام 1985 فضلوا البقاء في غرب أم درمان، في منطقة دار السلام غرب سوق ليبيا. للمزيد انظر .Assal, 2002

الملايين ولجوء آخرين إلى دول أخرى. وقد عانى السودان ولا يزال من مشـــكلتي النـــزوح واللجوء، فهو مصدر للاجئين وفي نفس الوقت يستقبل آلاف مـــن دول الجوار (أثيوبيا، يوغندا، الكنغو، إريتريا وتشاد) هذا فضلا عن ملايين النازحين من مواطنيه. وقد أضافت أزمة دارفور تحديا آخر يضاف إلى رصيد السودان الثَّرِّ مـــن التحديات، ومن أبرزها إعادة النازحين واللاجئين إلى مناطقهم أو توطينهم.

لقد أصبح المجتمع الدولي أكثر حساسية تجاه الانتـــهاكات الـــتي تـــؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، ويجب أن نشير هنا إلى أن غالبية قرارات الأمم المتحدة حول السودان هي في الأساس حول التعامل مع الوضع الإنساني، والبعض من هذه القرارات جاءت تحت البند السابع لحماية المدنيين. بغض النظر عما إذا كان المجتمع الدولي جادا في حماية المدنيين أم لا فإن مجرد إصدار القرارات الأممية حـــول هـــذا الامر يشير إلى تحول كبير حول مفهوم الأوضاع الإنسانية وحماية المدنيين. بـــالطبع وكما هو ماثل في دارفور لم تفلح القرارات الأممية المتلاحقة في معالجة الأوضـــاع المتردية وإن كان هنالك تحسن فذلك يرجع إلى انحســـار القتـــال بـــين الجـــيش والمجموعات المسلحة في الإقليم (انظر الفصل العاشر حول مبدأ الحماية والتـــدخل الإنساني).

إن "المجتمع الدولي" تعبير فضفاض للغاية يشمل بصورة عامة الدول المنضـــوية تحت عباءة الأمم المتحدة وبصورة أكثر دقة مجلس الأمن الـــدولي الـــذي يتخـــذ القرارات في الأمور التي تؤثر علي الأمن والسلم الدوليين. ولما كانـــت الولايـــات المتحدة الأمريكية والدول دائمة العضوية تهيمن علي المجلس، عن طريق حق النقض (الفيتو)، فإن البعض يري أن المجتمع الدولي هو الدول دائمة العضـــوية في مجلـــس الأمن. وقد تبدت هشاشة المجتمع الدولي جليا عندما غزت دول قليلة العراق، دون الحصول علي موافقة مجلس الأمن.

نقطة أخري جديرة بالوقوف عندها تتمثل في الارتباطات المعقدة بين مـــا هو سياسي وما هو إنساني. العقوبات الاقتصادية المفروضة علي السودان مـــن قبل الحكومة الأمريكية تفاقم الأوضاع الإنسانية، ليس فقط في دارفور وإنمـــا أيضا في السودان بصورة عامة. وبسبب غضب الحكومة علي الدول الغربية فإنها تنظر شزرا للمنظمات الطوعية الغربية، وتصفها بأنها منظمات تجسسية، تتخطي

حدود عملها وتضر بالأمن القومي. هذه الشكوك قادت الحكومة الســـودانية، كما ذكرنا سابقا، لطرد 13 منظمة أجنبية بعد أن اهمتها الحكومة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. لكن هنالك الكثير من الشواهد بأن الأوضاع الإنسانية قد يتم استغلالها سياسيا، وهنا لابد من الإشارة إلى النقد القوي الذي قدمـــه الكاتب محمود ممداني (Mamdani, 2009) لتحالف منظمات أنقذوا دارفـــور ومشروع كفاية في الولايات المتحدة الأمريكية. يتركز نقد ممـــداني بصـــورة أساسية علي أن ما يتم إنفاقه بواسطة (أنقذوا دارفور) علي الدعاية والاعـــلان يفوق بكثير ما يصل لضحايا الحرب في دارفور وأن عمل هذه المنظمات عملا سياسيا في المقام الاول.

أخيراً، بالإضافة إلى ما تم ذكره من مثالب معالجات الأزمة الإنســـانية في دارفور، هنالك قضية موثوقية الأرقام المتداولة حول عدد الضحايا في دارفور. هنالك لغط وجدل كبيران حول هذا الأمر خاصة فيما يتعلق بعـــدد القتلـــى. تقديرات الأمم المتحدة في العام 2005 تشير إلى أن عـــدد القتلـــى في حـــدود السبعين ألف شخص بينما تقول الحكومة السودانية وعلـــي لســـان الـــرئيس السوداني إن عدد القتلى لا يفوق العشرة آلاف شخص. في خضم هذا الجـــدل فإنه من الصعب معرفة ما إذا كان القتلى هم ضحايا للأعمال الحربية أو لعوامل أخري مثل سوء التغذية والأمراض المتعلقة بها. رغم هـــذا الجـــدل وتضـــارب الأرقام تظل الحقيقة: هنالك موتٌ ومعاناة في دارفور جراءَ الحرب والانفـــلات الأمني.

جوانب مفاهيمية

قبل الحديث عن الجوانب المفاهيمية ومشكلاتها يجب التعرض لمعـــني كلمـــة نازح. "النازح هو أي شخص أكره على مغادرة موطنه أو مكان إقامتـــه نتيجـــة للنـــزاع المسلح أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعيـــة أو تلك التي يصنعها الإنسان" (Hampton 1998, p xv). أما اللاجئ "فهو كل مـــن أجبر على مغادرة وطنه إلى دولة أخرى ولا يرغب في العودة لخوفه من الملاحقـــة على أساس دينه أو عرقه أو عضويته في جماعة معينة".

هذه التعريفات غير شاملة للجوانب العديدة المرتبطة بمشكلتي النزوح واللجوء، وإنما تهتم بصورة أساسية بالجوانب القانونية والتي تتعلق بتوفير الحماية وضمان حقوق النازحين واللاجئين. فبينما تشمل هذه التعريفات كل من نزح أو لجأ، نجد أن اللذين يتمتعون بالمزايا التفضيلية هم أولئك المسجلون لدى هيئات الأمم المتحدة أو من هم في المعسكرات، خصوصا اللاجئون لأنهم يتمتعون بحماية الأمم المتحدة التي تتولى توفير احتياجاتهم وأمنهم. يعتبر وضع النازحين أكثر هشاشة لعدة أسباب، أهمها أنهم لا يتمتعون بحماية أممية، وتقع مهمة حمايتهم علي عاتق حكوماتهم والتي هي، للأسف، في غالب الأحيان جزء من المشكلة. الحكومات في الدول الإفريقية التي بها حروب هي عنصر أساسي وتسهم بصورة مباشرة في نزوح مواطنيها وعليه لا يرجي منها أن تقوم علي توفير الأمن والضروريات لهم، وكما هو الحال فإن الوضع في دارفور ليس استثناء.

وراء هذه التعريفات القانونية يكمن الكثير من القصور المفاهيمي الذي يجب التوقف عنده. أحد جوانب القصور يتعلق بالنظرة الضيقة للنزوح. تهتم دوائر اتخاذ القرار بالتعامل مع النزوح بوصفه حركة جغرافية من مكان إلى آخر وبالتالي فإن الاهتمام بالنازحين يتمحور حول أعدادهم، توزيعهم الجغرافي، احتياجاتهم وأثرهم علي المجتمع المضيف. هذه نظرة ضيقة تغفل حقيقة أن النزوح هو عملية اجتماعية لها أبعادٌ ثقافية ودلالات بعيدة الأمد. لا يتعلق النزوح بالحراك من مكان لآخر ولا بعدد الذين نزحوا. إن النظر للنزوح في سياقه الاجتماعي والثقافي يحتم علينا تعريفه بأنه العملية التي من خلالها يتم إفقار مجموعات مكتفية ذاتيا وتحويلها إلى متلقٍ للإعانات والإغاثة (Ibrahim, 1996).

ويمكننا التعامل مع النزوح كعملية اجتماعية-ثقافية من التفريق بين أنواع عديدة من النزوح. من المهم أن نبين أن النزوح، كعملية وسيرورة، قد لا يشمل كل من أجبر أن يغادر من مكان لآخر. علي سبيل المثال في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أضطر أساتذة وطلاب جامعة جوبا لمغادرة الجنوب والذهاب إلى الخرطوم. التعريف الضيق للنزوح- التعريف الجغرافي- يشمل منسوبي جامعة

جوبا. لكن التعريف الاشمل لا يمكن من خلاله النظر لمجتمع جامعة جوبا بالخرطوم بأنه مجتمع نازح كما هو الحال مع نازحي جنوب السودان في المعسكرات حول الخرطوم. ما يجب التأكيد عليه هو أن غالبية النازحين، سواء كانوا من دارفور أو مناطق أخري في السودان، هم من مناطق الإنتاج التقليدي بشقيه الرعوي والزراعي. هذا القطاع تعرض لعمليات إفقار لسنين عديدة، وقد أتت الحرب لتقضي علي ما تبقي منه. وبالطبع فإن النزوح كان قاصمة الظهر لما تبقي من القطاع التقليدي سيما وأن معسكرات النزوح لا تسمح بممارسة الرعي والزراعة، بل أصبح الناس عالة علي المنظمات الطوعية التي يعتمدون عليها في أبسط ضرورات الحياة.

بالتوازي مع هذا القصور المفاهيمي هنالك نظرة سالبة تجاه النازحين (Assal, 2004). بصورة عامة ينظر للنازحين على أنهم يشكلون تهديدا للأمن والسلم الاجتماعي، كما يشكلون ضغطا علي الخدمات في المناطق التي ينزحون إليها. إزاء هذا نجد أن تقييم آثار النزوح يركز علي أن النزوح أسهم في ظهور وتعميق المشكلات المجتمعية. أما الأثر علي النازحين فيتم تجاهله، اللهم إلا في القليل من أطروحات الدراسات العليا التي تظل في الغالب حبيسة أضابير المكتبات ولا تجد طريقها لمن هو في موقع اتخاذ القرار.

للنزوح نتائج بعيدة المدي لا يمكن التخلص منها بسهولة حتي بعد توقف الحرب وزوال الأسباب التي أدت إلى النزوح. عليه فإن الحديث عن عودة النازحين، واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية، رغم منطقيته وأهميته، يجب أن يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث للنازحين. هنالك تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية يخبرها النازحون، خاصة أولئك الذين نزحوا للمدن. الافتراض بأن النازحين يرغبون في العودة إلى مناطقهم قد يكون مضللا وعليه يجب أخذه بحذر وسوف نفصل لاحقا هذا الأمر. ما يهمنا هنا هو أنه، ونتيجة للنزوح، يفقد المجتمع النازح بعض الرموز والمكونات الثقافية المهمة في تكوين وتشكيل الهوية ونسق العادات والتقاليد. وفقدان هذه الأشياء يقود إلى اختلال وظيفي يتمثل في تفكك الأسرة وعمالة الأطفال وتنامي اللامبالاة وسط أفراد المجتمعات النازحة.

تداول الأزمة وتدهور الوضع الإنساني في دارفور

لست هنا بصدد الحديث عن جذور المشكلة في دارفور أو تناول الأسباب الأساسية للصراع. فقد تناول الكثير من الكتاب هذا الأمر[1]. ما يهمني هنا هو التأكيد على أن هنالك عائقا في تشخيص الأزمة. وأود هنا إبـــراز إشـــكالية التناول غير الصحيح للأزمة الذي قادنا إلى ما نحن عليه الآن وأدي بالضـــرورة إلى تفاقم الوضع الإنساني. أحد الإشكاليات هي عدم التشـــخيص الصـــحيح لطبيعة الصراع. وكما أشار موسى آدم عبد الجليل فإن المتناولين لأسباب أزمة دارفور يخلطون بين العوامل المباشرة لنشأة الأزمة والأسباب الحقيقية لها. وقـــد قسم موسى آدم عبد الجليل أسباب الأزمة إلى ثلاثة أنواع: أســـباب جذريـــة، أسباب ثانوية، وعوامل مساعدة. أود هنا أن أضيف بان النظرة القاصرة علـــى الصعيدين المحلي والدولي يمكن أن تضاف للأسباب السالفة كعامل مســـاعد في تعقيد وإطالة الصراع في دارفور. علي الصعيد المحلي أنكرت الحكومة السودانية وجود أزمة وكانت تصر علي أن الامر في دارفور لا يعدو كونه صراعاً بـــين الرعاة والمزارعين. تمادت الحكومة في انكارها لكن نسبة لبشاعة الوضع لم تجد الحكومة بدا من الاعتراف بالأزمة، وهو اعتراف جاء للأسف متأخرا وبعد أن تم تدويل الأزمة.

يري الكاتب عبد الوهاب الأفندي (2009، ص 87) "أن النقطـــة الحاسمـــة في أزمة دارفور كانت اندلاع القتال بين المساليت والقبائـــل العربيـــة المقيمـــة في دار مساليت في مطلع عام 1999، وتحميل قطاع واسع من أهـــل دارفـــور الحكومـــة

---

(1) انظر: آدم الزين وآخرين، التنمية مفتاح السلام في دارفور, فريدرش أيـــبرت ومركـــز السلام والتنمية جامعة جوبا، 2004. انظر أيضا موسى آدم عبد الجليل، أزمة دارفور: جذور المشكلة ومنهج بناء السلام، 2004، ص 3. بصورة عامة هنالك ثلاثـــة كتـــب جديرة بالملاحظة:

Mahmood Mamdani 2009. Saviors and survivors. New York: Pantheon Books, Salah Hassan and Carina Ray 2009. Darfur and the crisis of governance. Ithaca: Cornell University Press, and David Black and Paul Willians 2010. The international politics of mass atrocities: the case of Darfur.

المسؤولية في تفجير الصراع ثم العجز عن احتوائه. من جانبها، فإن الحكومة حملت والي غرب دارفور الذي ينتمي إلى قبيلة المساليت... المسؤولية في الانحياز لقبيلته ضد العرب. ولكن الرأي العام في دارفور كان يري أن سياسات الحكومة التي قسمت دارفور إلى ثلاثة ولايات في عام 1994، وأن ما تم من تغول علي سلطات الإدارة الأهلية والحقوق القبلية التاريخية في الأرض...كلها فجرت الأزمة وساهمت في التصعيد."

علي الصعيد الدولي هنالك تخبط عارم، فالولايات المتحدة الأمريكية شكلت لجنة تقصٍّ برئاسة كولن باول خلصت إلى أن حالة دارفور هي إبادة جماعية. في الجانب الآخر توصلت لجان الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أن ما حدث في دارفور انتهاك خطير لحقوق الإنسان وجرائم حرب لكن هذه الانتهاكات لا ترقي للإبادة الجماعية (UN, 2005). إن التخبط في توصيف الحالة الدارفورية أدي إلى تبني سياسات خاطئة أسهمت في تفاقم الأزمة. وما يجب التركيز عليه هنا هو أن مشكلة النازحين واللاجئين هي التي شدت انتباه الضمير العالمي لما يجري في دارفور حيث تعرضت الحكومات إلى الضغط من مواطنيها لكي تفعل شيئا ما حيال دارفور. وكما أشرنا في السابق فإن معضلات النزوح واللجوء أينما كانت قد باتت تشكل مسوغا للتدخل في شؤون الدول التي توصف بأنها "دول فاشلة" أو غير قادرة أو غير قادرة أو راغبة في حماية مواطنيها.

إزاء هذه الأغاليط الوطنية والدولية كان لا بد للوضع الإنساني أن يتدهور أكثر. فحتي بعد انحسار القتال بين الجيش والحركات المتمردة نجد أنه ومنذ العام 2011 عاد الاقتتال القبلي خاصة في ولاية جنوب دارفور وسط المجموعات العربية مما أدي إلى موجة نزوح جديدة ولجوء أعداد كبيرة من المتأثرين إلى التشاد. لكن الاقتتال القبلي لا ينتشر فقط وسط المجموعات العربية، وإنما أيضا وسط المجموعات القبلية الأخرى (Gramizzi and Tubiana, 2012, p 15).

إن التدخل الدولي في صورته الأولية يأخذ طابعا إنسانيا، مثل توفير المأوى والغذاء للنازحين أو اللاجئين. وتبدأ فصول هذا التدخل بتأثر الرأي العام العالمي بالأزمة عن طريق الإعلام بشتى صوره. وتقوم الهيئات المختلفة بجمع الأموال من المانحين والخيّرين، وكما هو معلوم فإن العالم الآن اصبح أكثر حساسية تجاه

انتهاكات حقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن المذابح التي تمت في البلقان ومنطقة البحيرات هي وراء هذه الحساسية المفرطة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان، وكنتيجة لهذه التطورات أصبح التدخل الدولي ذا الطابع الإنساني جزءاً لا يتجزأ من السياسة الدولية، وكما ذكرنا فإنه من الصعب الفصل التام بين ما هو سياسي وما هو إنساني.

لسنا هنا بصدد الحديث عن مثالب الضمير العالمي، إذ أنها كثيرة وبائنة للعيان ومن نافلة القول إن نذكر أن وراء هذه الهبات الإنسانية دوافع سياسية. ما يهمنا هنا أن ضحايا الصراعات سواء كانوا نازحين أو لاجئين أصبحوا سلعة للشفقة (charity object)، حيث تجمع التبرعات والهبات باسمهم والكل يتحدث بالوكالة عنهم (Malkki, 1995). ورغما عن هذا فإن ما يصل فعليا للنازحين لا يسد حاجتهم، حيث لا تصلهم في الواقع إلا نسبة ضئيلة مما يرصد أو يجمع باسمهم.

حجم المشكلة: حقائق وأرقام

رغم صعوبة الحصول علي أرقام دقيقة تحدد العدد الكلي للنازحين واللاجئين في دارفور وتشاد، فإن الأرقام المتداولة في عام 2004 تشير إلى أن عدد النازحين بدارفور يتراوح بين مليون إلى مليون ونصف نسمة. وهذا العدد يشكل حوالي 30% من المجموع الكلي للنازحين في السودان. وتشير الأرقام أيضا إلى أن عدد اللاجئين في التشاد يتراوح بين مائة وخمسين إلى مائتي نسمة وهؤلاء يتمركزون في الحدود الشرقية للتشاد (منزول عسل، 2005).

الجدول أدناه يبرز توزيع النازحين وأعدادهم في ولايات دارفور الثلاث

شمال دارفور		جنوب دارفور		غرب دارفور	
الفاشر	5.000	نيالا	50.781	كلبس	14.529
كورما	31.500	كاس	10.986	الجنينة	30.000
كتم		جبل مرة	51.000	هبيلة	32.485
طويلة	1.000	زالنجي	21.000	قارسيلا	000،25
كبكابية	51.000			مكجر	109.861
الطينة، كرنوى، امبرو	92.000				
المجموع[1]	**180,500**	**المجموع**	**113,367**	**المجموع**	**211,875**

المصدر: عسل 2005، ص 41.

الجدول أعلاه يبين أعداد وتوزيع النازحين في ولايات دارفور الثلاث في العام 2004، أي قبل إضافة ولايتي وسط وشرق لدارفور. هذه الأرقام هي عن النازحين بالمعسكرات المختلفة، وهم الذين تتمكن المنظمات العاملة من الوصـــول إلـــيهم وتقديم المساعدة لهم. يبقي السؤال: ماذا عن أولئك النازحين غير المسجلين ممن هم خارج المعسكرات؟ تقوم فلسفة العون الإنساني بصورة أساسية على فكرة تجميـــع النازحين أو اللاجئين في أماكن محددة حتى يتسنى تقديم العون والخـــدمات لهـــم. وهذه الفلسفة تنطوي على منطق مقبول. بيد أن هنالك بعض النقاط يجب التوقف عندها:

1. العمل داخل المعسكرات فقط، يؤدي بالضرورة إلى عزل أولئـــك الـــذين لم يتسنَّ تسجيلهم لأي سبب من الأسباب، وهذا ينطبق على النازحين بدارفور إذ أن هنالك أعداداً كبيرة خارج المعسكرات ولا نعرف ماهية أحوالهم. وهذا ينطبق أيضاً علي الذين نـــزحوا إلى أطراف العاصمة القومية ومدن أخري في السودان.

(1) هذه الأرقام هي فقط عن النازحين المسجلين بالمعسكرات. والعدد الكلـــي للنـــازحين بولايات دارفور الثلاث (وقتها كانت هنالك ثلاث ولايات فقط) في عام 2004 يبلـــغ 980,920 نسمة ويتوزعون كالآتي: 301,159 بولاية شمال دارفور، 298,731 جنوب دارفور, 390,030 غرب دارفور.

2. تجميع الناس في هذه المعسكرات قد يؤدي إلى مشاكل بين النازحين أنفسهم إذ أن أحد إفرازات الحرب في دارفور تمثل في فقدان الثقة بين المجموعات المختلفة، وقد نشبت عدة نزاعات في بعض المعسكرات أدت إلى وفاة بعض النازحين، كما حدث عدة مرات في معسكر كلمة بولاية جنوب دارفور وهو أكبر معسكر للنازحين في الإقليم.
3. غياب أو ضعف مساهمة الدولة في هذه المعسكرات وترك الأمر كله للمنظمات الطوعية فيما يتعلق بتقديم الخدمات له انعكاسات سالبة في المستقبل وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالعودة الطوعية أو إعادة توطين النازحين.

أما فيما يتعلق باللاجئين فإن التحديات التي تواجههم أكبر، وأولها وجودهم على أرض أجنبية. لكن قياسا بمناطق أخرى فإن التشاد أفضل حالا، إذ أن التواصل الاجتماعي بين غرب السودان والتشاد له جذور تاريخية، كما أن أغلب اللاجئين في التشاد هم من المناطق المتاخمة (الجنينة، كرنوي، أمبرو، الطينة). وأغلب المجموعات في هذه المناطق لها امتدادات في التشاد، كما أن تواصلها مستمر مع من تبقي من الأهل في المناطق الأصلية.

كيف تبدو الأحوال بعد عشر سنوات؟

خلال السنوات العشر الماضية تجلت أزمة دارفور في ثلاثة جوانب يعضد بعضها بعضاً. أولا: النزاع المسلح بين الحكومة والحركات المسلحة من جهة ووسط الحركات المسلحة من جهة أخري. ثانيا: النزوح وتهتك المنظومة الاقتصادية-الاجتماعية. ثالثا: الاقتتال القبلي خاصة منذ العام 2011 وحتي الوقت الراهن. وبالإضافة إلى الآلاف الذين قتلوا تشير الأرقام في العام 2013 بأن مليونا وسبعمائة من سكان دارفور البالغ عددهم 8 ملايين تحولوا إلى نازحين بالإضافة لحوالي 280 ألف لاجئ في التشاد (DRA 2013, p 16). إن غالبية المعسكرات الكبيرة للنازحين تركزت حول المدن الرئيسية مثل الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي. وهذا بدوره أدي إلى نمو هذه المدن وعليه زادت نسبة الحضرية في دارفور.

تشير التقديرات إلى أن هنالك حوالي 338 معسكرا للنـــازحين في دارفـــور، غالبيتها تقع علي بعد أقل من 60 كيلومترا من المنطقة الأصلية للنازحين. بـــالرغم من أن الحالة الأمنية لا تمكن النازحين من العودة بصورة نهائية، فإن قـــرب هـــذه المعسكرات من المناطق الأصلية مكن بعض النازحين من العودة المتقطعة حال سماح الظرف الأمني، لزراعة بعض المحاصيل، أو التحقق من الممتلكات المتبقية، أو زيـــارة من لا يزال هنالك من الأقارب. تشير أرقام السلطة الإقليمية لـــدارفور بـــأن 140 ألف نازح عادوا إلى قراهم طواعية في العام 2011. أما في العام 2012 فإن عـــدد الذين عادوا إلى قراهم بلغ 109 آلاف نازح (DRA 2013, 17).

تحديات إعادة المجموعات المتأثرة وتوطينها:

هنالك ثلاثة خيارات تضعها مفوضية الأمم السامية للاجئين لمعالجة أوضـــاع المهاجرين قسريا (النازحين واللاجئين).

1. العودة الطوعية.
2. التوطين في المناطق التي نـــزح أو لجأ إليها المتأثرين وإدمـــاجهم في مجتمـــع الملجأ.
3. التوطين في مكان آخر.

وقد قيل الكثير عن هذه الخيارات المختلفة ولسنا هنا بصدد ذلك. وســـوف نعود لاحقا للحديث حول هذه الخيارات علي ضوء ما هـــو حـــادث حاليـــا في دارفور. على كل هنالك الكثير من التحديات التي تواجه برامج العودة الطوعيـــة وإعادة التوطين. هذه التحديات اجتماعية، اقتصادية، سياسية أو أمنية. وســـوف نفصّلها فيما يلي:

أ. التحديات الاجتماعية:

لا شك أن الحرب في دارفور قد أصابت النسيج الاجتماعي في مقتل، وليس هنالك دليل على الدمار الذي لحق بهذا النسيج الاجتماعي أكثر من وجـــود مـــا يفوق المليون نازح ولاجئ من سكان ولايات دارفور. إن مـــا أصـــاب النســـيج الاجتماعي بدارفور يشكل تحديا خطيرا لبرامج العودة الطوعية وإعـــادة التـــوطين وذلك مرده للأسباب التالية:

- فقدان الثقة بين مكونات المجتمع المحلية بولايات دارفور. فالمجتمعات المحلية بدارفور تتكون من مجموعات قبلية وعشائرية تربط بينها أواصر القربى والدم والمصالح المشتركة عبر السنين. و لم يكن هنالك في الماضي ما يعكّر صفو علاقات المجتمعات المحلية سوى المشاكل التقليدية التي كانت تعالج بواسطة الإدارات الأهلية عن طريق "الجودية" ومجالس الصلح. لكن مع تفاقم المشكلة وامتداد الحرب لتشمل ذوي القربى، تآكلت مقدرة الإدارات الأهلية وفقدت مكونات المجتمع المحلي الثقة فيما بينها، وقد اتضح هذا في الصراعات التي حدثت في بعض معسكرات النازحين (معسكر كلمة بنيالا مثالا). لم تعد أساليب الجودية وفض النزاعات تعمل كما كانت في السابق وهنالك الكثير من الأمثلة عن مؤتمرات الصلح والجودية الفاشلة خلال العشر سنوات الماضية.
- هنالك بعض الجوانب التي سوف تقلق مضاجع النازحين حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها. أحد هذه الجوانب يتمثل في الصدمة النفسية القوية التي تعرض لها النازحون واللاجئون جراء أهوال الحرب. إن بعض الناس فقدوا أقاربهم وهنالك من قتل أهله أمام عينيه. هذه التجارب المرة تترسخ في ذاكرة النازح وتترك آثارا يصعب التخلص منها نهائيا. إن الأثر النفسي لهذه التجارب المريرة يؤثر سلبا على إمكانية العودة الطوعية للمتأثرين.
- أثر النزوح علي الأسرة: كما هو معلوم فإن الأسرة في بلد مثل السودان تعتبر مؤسسة اجتماعية مهمة. بالإضافة إلى وظيفتها التكاثرية وتنشئة الأطفال فإن الاسرة تقوم بخدمة كبار السن وتوفر الحماية والرعاية لهم. وقد فقدت الأسرة الكثير في دارفور؛ فبعض الأفراد قضوا في الحرب والبعض الآخر تفرقت بهم السبل حيث انتهي الأمر ببعض أفراد الأسر إلى معسكرات اللجوء (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب عن تأثير الحرب على الشباب والفصل السابع عن التأثير على المرأة).
- أدت الحرب إلى عدم استقرار إنساني مشهود، حسب الإحصاءات فإن حوالي 25 بالمائة من سكان دارفور تحولوا إلى نازحين. هذه النسبة أكبر بكثير من المتوسط القومي والذي لم يتعد 17 بالمائة حتي في أسوأ فترات الحرب الأهلية

في جنوب السودان (Assal, 2004). هذا الحراك السكاني الكبير لـــه دلالات ديموغرافية بعيدة المدي. علي سبيل المثال، هنالك اتجاه للاستقرار في المنـــاطق الحضرية. هذا الاتجاه يلقي بظلاله علي قطاع الإنتاج التقليدي خاصة في ظل استمرار الأزمة وغياب الأمن بما لا يمكن الراغبين في العودة لمناطقهم ومزاولة الأنشطة الإنتاجية.

- الإنسان بطبعه ميال للتكيف مع الأوضاع الجديدة وبالتالي يجب ألا نســتبعد إمكانية تفضيل بعض النازحين للبقاء في أماكنهم الحالية، سيما وأن الخدمات التي تقدم لهم، على محدوديتها، قد تكون أفضل من تلك التي كانوا يحصـــلون عليها قبل النـــزوح. ووفقا لدراسة قام بها الباحث عن النـــازحين بولايـــة الخرطوم (المرجع السابق)، فقد تبين أن النازحين أصبحت لهـــم مصـــالح في الخرطوم (تعليم، عمل.. إلخ)، وبالتالي باتوا غير متحمسين لفكـــرة العـــودة الطوعية، سيما وأنه ليست هنالك ضمانات بأن مناطقهم الأصلية ســترحب بهم.
- إن النازحين مجموعة غير متجانسة ليس فقط في أسباب النـــزوح وانما أيضـــا فيما تعرضوا له بعد أن نـــزحوا. البعض منهم نجح في الوصول إلى المعسكرات حول المدن والبعض الآخر آثر الانضمام إلى أقاربه في المدينة، وهنالـــك مـــن تقطعت بهم السبل وباتوا عالقين في المناطق التي تســيطر عليهـــا الحركـــات المسلحة. كل هذه الجوانب يجب أخذها في الاعتبار بحسبانها تؤثر سلبا علـــي النازحين كما تؤثر أيضا علي قرار العودة للمناطق التي نـــزحوا منها.

وبشكل مجمل، فإن ظاهرة النـــزوح تشكل واقعا اجتماعيا جديـــداً يجـــب التعامل معه بحذر. كما يجب أيضا استصحاب النقاط أعـــلاه عنـــد الـــتفكير في الخيارات المختلفة التي تتعلق بالتعامل مع النازحين. هذه التحـــديات الاجتماعيـــة حاضرة أيضا عندما يتعلق الأمر باللاجئين، فقط هنالك فروق نوعية. أحد هـــذه الفروق النوعية هو أن الحنين إلى الوطن (بصورته المجردة) يطغى علـــى اللاجـــئين وبالتالي فهم أكثر استعداداً للعودة من غيرهم.

إن التحدي الاجتماعي يتمثل في رتق النسيج الاجتماعي واجتثاث أســـباب فقدان الثقة، ولا يتسنى هذا إلا من خلال بسط العدالة وتعويض المتضررين ماديـــا

ومعنويا. هنالك وسائل عدة لإنجاز هذا الهدف وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني، وسوف تتعرض الورقة لهذا الجانب لاحقا.

ب. التحديات الاقتصادية:

أحد نتائج ما يحدث بدارفور هو تدمير البنية التحتية وسبل الاقتصاد المعيشي للسكان. القتل وحرق القرى ونهب الثروات كلها أدت إلى فقدان سبل كسب العيش. فكل الذين نزحوا أو لجأوا إنما فروا بجلدهم بعد أن فقدوا ممتلكاتهم. وبما أن الرجال والنساء كانوا يشاركون بفاعلية في الاقتصاد التقليدي قبل الحرب فإن الخراب الذي أصاب هذا القطاع جعل من الرجال والنساء عالة علي المنظمات الطوعية وبالتالي أثر هذا علي القيمة الاجتماعية للفرد. وهذا يعني أن تبني أيًّا من الخيارات الثلاثة يجب أن تسبقه نظرة اقتصادية فاحصة ومعالجات تمكن النازحين من امتلاك وسائل كسب العيش. كما يجب أيضا تنمية وتأهيل المناطق المتأثرة حتى تكون العودة جاذبة. فيما يتعلق باللاجئين، فإن القيام على أمرهم هم مشترك بين السودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. لكن هذا لا يعفي الدولة من القيام بدورها الكامل في إعادة تأهيل مناطق عودة اللاجئين في دارفور. كما يجب تحويل جزء مقدر من الإعانات الدولية لصالح تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب في دارفور. والأهم من ذلك كله هو تأهيل البني التحتية من طرق وخدمات وغيره، هذا هو مربط الفرس والتحدي الأكبر الذي يواجه الدولة. ومن المفارقات أن ضعف البني التحتية في دارفور يعتبر من الأسباب الجذرية وفي نفس الوقت يمثل عائقا في طريق معالجة الإفرازات الإنسانية السالبة للأزمة في دارفور (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب عن الآثار الاقتصادية للحرب).

ج. التحديات الأمنية:

لا يمكن الحديث عن العودة الطوعية للنازحين واللاجئين في ظل الانفلات الأمني الراهن. أي حديث عن العودة قبل استتباب الأمن إنما هو موقف يعبر عن عدم المسئولية، إذ أن استتباب الأمن هو من أهم مرتكزات الاستقرار الاجتماعي والنماء. ويقيني أن الجانب الأمني يشكل أكبر التحديات ليس فقط فيما يتعلق بالنازحين واللاجئين، وإنما يشكل تحديا لمختلف المعالجات التي تصب في حل أزمة

دارفور. إن التحدي الأمني يرتبط بالجانب السياسي كما هو وارد أدناه. رغم انحسار القتال بين الجيش وحاملي السلاح في دارفور هنالك تحدٍّ أمنيٌّ كبيرٌ وخطرٌ ماحقٌ يتمثل في الحروب القبلية، والتي تجددت حديثا في الإقليم. إزاء هذا الوضع نتوقع موجة نزوح جديدة في ولايات جنوب ووسط وشرق دارفور حيث تدور معظم الحروب القبيلة في الوقت الراهن. ومما يفاقم الوضع الأمني هو فقدان هيبة الدولة خاصة في المناطق الريفية التي تبعد من المدن الرئيسية. لم يعد الناس يثقون في مقدرة الدولة علي حمايتهم وبالتالي بات الناس يعتمدون علي القبيلة لحمايتهم.

د. التحديات السياسية:

كما هو معلوم فإن مشكلة دارفور هي مشكلة سياسية في المقام الأول، ومما يؤسف له أن هذا التشخيص أتى متأخرا للغاية. وقد ترتب على ذلك تفاقم الأزمة وخروجها عن طوق الدولة التي باتت في وضع لا تحسد عليه. والحديث عن الجانب السياسي يخرج من إطار هذه الورقة (انظر الفصل الأول عن خلفيات الصراع والفصل الثاني عن الدولة السودانية). وعليه سوف أركز في هذه الجزئية على مدلولات هذا التحدي بالنسبة للنازحين واللاجئين.

من المعلوم أن الحروب والنزاعات تساهم في ازدياد الوعي السياسي (Malkki, 1995). ومما لاشك فيه أن هذا ينطبق على دارفور. فالكل الآن يتحدث عن الحقوق والواجبات، وكذلك عن مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها. هذا يعود في المقام الأول لعولمة النزاعات والحروب الداخلية، كما يعود أيضا لسهولة الإلمام بالمعلومة. كما أن تدفق مختلف المنظمات الدولية في دارفور يساعد على تفشي مظاهر التمسك بالحقوق المختلفة. زد على ذلك أن معسكرات النازحين تعج بمختلف الأنشطة للحد الذي يمكن القول فيه إن هنالك استقطابا سياسيا في المعسكرات، وهذا قد يؤثر مستقبلا على بعض أو كل الخيارات للتعامل مع مشكلة النازحين.

وأخيراً، فإن كل التحديات أعلاه تندرج تحت التحدي الأكبر وهو إيجاد تسوية سلمية شاملة للأزمة في دارفور، إذ أن ذلك سوف يسهل من مواجهة التحديات الأخرى. كما يسهم أيضا في بناء الثقة بين المواطن والدولة. هنا لابد من الوقوف على دور الفاعلين في قضية دارفور.

دور الفاعلين وذوي الشأن

يمكن تقسيم الفاعلين على النحو التالي:

مساهمة المجتمع الدولي في حل أزمة دارفور، وبالتالي حل مشكلتي النـــــزوح واللجوء، أمر لابد منه. فأزمة دارفور تم تدويلها بصدور القرارات الأممية المتتاليـــة حول الأزمة، كما أن الإسهام المادي للمجتمع الدولي بائن للعيان، رغـــم المآخـــذ الكثيرة التي تتمثل أحيانا في القراءة غير الموفقة للأزمة وتمويل الأمـــور بصـــورة لا تساعد إيجابيا في حل المشكلة. وعلى الرغم من ذلك فإن الاستفادة مـــن الـــدعم السياسي الدولي (دفع أطراف النـــزاع للتفاوض) والدعم المادي يعتبر أحد مفاتيح حل الأزمة. أما فيما يتعلق بالعودة الطوعية والبرامج الأخـــرى للنـــازحين، فـــإن مساهمة المجتمع الدولي أمر لا بد منه. لكن رغم أهمية المجتمـــع الـــدولي في إعـــادة الاعمار يجب الا نذهب بعيدا في التعويل عليه. هنالك الكثير من مؤتمرات المـــانحين التي عقدت لتمويل بناء السلام في السودان. مثال لذلك مـــؤتمر المـــانحين لشـــرق السودان والذي نظمته دولة الكويت في ديسمبر من العام 2010، ولكـــن رغـــم التعهدات المالية المقدرة فإن ما وصل فعليا بسيط للغاية (Assal, 2013). هنالـــك أيضا مؤتمر الدوحة للمانحين في أبريل 2013، والذي خصص لإعمـــار دارفـــور، وكما هو الحال بالنسبة لمؤتمر تنمية شرق السودان؛ فليس هنالك ما يشـــير إلى أن المانحين سوف يوفون بتعهداتهم في هذا المؤتمر.

أما الدولة وحاملو السلاح فتقع عليهم مسئولية التعامل بجدية وإخلاص حتى يخرج المجتمع في دارفور إلى بر الأمان. إن كلا الطرفين قد اقترفا الكثير من الأخطاء التي فاقمت المشكلة. وفي هذا الإطار فإنه يجب التعامل مع النازحين واللاجئين من زاوية إنسانية بعيدا عن الاستقطاب السياسي وأسلوب "فرق تسد". وهذا الـــدور أيضا يتمثل في تسريع خطى الحل السلمي وإنشاد العدالة في ذلك. وطالما أن الدولة ملزمة تجاه مواطنيها فإن عليها الإيفاءَ بهذه الالتزامات، وألا تقع في فـــخ التعامـــل بردود الأفعال، سواء كانت تلك الأفعال من المجتمع الدولي أو حاملي الســـلاح. وتقع المسؤولية الكبرى في التعامل مع إفرازات الحرب علي الدولة، خاصـــة فيمـــا يتعلق بالنازحين واللاجئين. وللأسف تتعامل الدولة بحساسية سالبة مـــع قضـــايا النازحين واللاجئين، وتتبنى سياساتها تجاههم بمزيج مـــن اللامبـــالاة والريبـــة. إن

التصريحات الحكومية تقول إن المنظمات الطوعية الأجنبية تحاول إقناع النازحين بعدم جدوي العودة وألا تستجيب للموجهات الحكومية حول هذا الأمر. وبيت القصيد هو استتباب الأمن وعند استتباب الأمن لن يستمع الراغب من النازحين للحكومة ولا للمنظمات الطوعية. وعند استتباب الأمن كذلك فإن الراغبين سوف يصوتون بأرجلهم.

الضلع الثالث يتمثل في منظمات المجتمع المدني، وكما أشرنا سابقا فإن إفرازات ومرارات الحرب في دارفور خلقت هوة بين المواطن والدولة، وتتجلى خطورة هذه الهوة في سلوك النازحين واللاجئين تجاه الدولة بصورة عامة. ونشير هنا إلى حادثة الاعتداء على مسؤول حكومي لدى زيارته لأحد المعسكرات في شمال دارفور في العام 2004. وبما أن أحد أهداف منظمات المجتمع المدني هو لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، فإن هذه المنظمات يمكن أن تقوم بدور إيجابي وفعال في ردم الهوة وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. ولكي يكون دور منظمات المجتمع المدني فعالا، يجب على الدولة توفير الدعم اللازم لها. كما يجب أيضا التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة وهذه المنظمات. زد على ذلك أن على منظمات المجتمع المدني العمل وسط النازحين لتتمكن من تحديد احتياجاتهم وتنفيذ برامج رفع القدرات. لكن قبل ذلك يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني شريكا أصيلا في عملية السلام في دارفور لأن المشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني في صناعة السلام يوفر لها المقدرة في إقناع الناس في المستويات الدنيا بدارفور لقبول اتفاقيات السلام (Murphy and Tubiana, 2010). لقد نجح الوسطاء في إشراك منظمات المجتمع المدني الدارفورية في محادثات السلام في الدوحة في العام 2011 ورغم المثالب التي اكتنفت مشاركة منظمات المجتمع المدني فإن المشاركة نفسها تعد خطوة مهمة في الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في السلام. وبالإضافة إلى الفاعلين أعلاه فإن الغالبية الصامتة في دارفور وسكان المناطق الحضرية يمكن أن يساهموا في معالجة قضية النازحين واللاجئين.

أما الضلع الأخير فيمثله مجتمع الشتات، الذي لعب دورا مهما في قضية دارفور، سلبا وإيجابا. لقد لعب أبناء دارفور، وكذلك السودانيون بصورة عامة في الشتات، دورا مهما في التعريف بقضية دارفور وإبرازها علي المستوي العالمي؛

خصوصا وأن الإعلام السوداني الداخلي عتم علي قضية دارفور أو أهملها. وقد نجح مجتمع الشتات في عكس ما يحدث بدارفور وذلك عن طريق الاتصال بمنظمات المجتمع المدني المهتمة بالقضية، كما شارك العديد من السودانيين في منظمات مثل "كفاية" و"أنقذوا دارفور". يجب الاستفادة من مجتمع الشتات في مساعي الحل السلمي وإعادة بناء ما دمرته الحرب. ويبدو أن أفق إعداد لمؤتمر جامع لأبناء دارفور في الشتات حتي يتسنى معرفة كيفية الاستفادة منهم في السلام وإعادة الإعمار بدارفور فكرة مستساغة.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة الوضع الإنساني في دارفور، وركزت بصورة أساسية علي تحديات إعادة وتوطين النازحين واللاجئين بدارفور. ورغم أن هنالك فرقا بين الذين نزحوا داخل ولايات دارفور والذين لجأوا إلى التشاد، فإن هذا الفرق ليس جوهريا، إذ تشترك المجموعتان في أمر أساسي وهو النزوح. لم تتعرض الورقة لأزمة دارفور بصورة أكثر تفصيلا، لأن هذا الموضوع تم التطرف إليه باستفاضة في فصول الكتاب الأخرى.

وخلاصة القول إن الوضع الإنساني في دارفور لا يزال حرجاً، وهنالك الكثير من التحديات التي تواجه معالجة الأوضاع الإنسانية خاصة فيما يتعلق بإعادة النازحين ومن أجبرهم الأهوال للخروج من مواطنهم. هنالك تحديات اجتماعية وأمنية واقتصادية وسياسية تواجه عملية التعامل مع المهجرين قسريا ولا بد من إفراد حيز هنا للخيارات الثلاثة آنفة الذكر:

العودة الطوعية: وهذه تتعلق بعودة النازحين أو اللاجئين طواعية إلى مناطقهم التي نزحوا منها ولكي يكون هذا الخيار واقعيا، يجب أن تتوفر الظروف الملائمة لذلك. كما أن هنالك شروطا، أولها استتباب الأمن والحل الشامل لأزمة دارفور. وثانيها توفر الإرادة السياسية والدعم المادي وهما أمران لابد منهما. كما أن موافقة النازحين واللاجئين على العودة الطوعية أمر ثالث لابد منه، ففرص التعليم التي وجدها النازحون في المعسكرات وكذلك الخدمات الصحية مما لا يتوفر في المناطق الأصلية قد تحول دون عملية العودة الطوعية.

التوطين في الأماكن التي نـــزح أو لجأ إليها الناس: هذ أحد الخيارات ويمكـــن تطبيقه في حال اختار النازحون أو اللاجئون البقاء في الأماكن الحاليـــة. ورغـــم أن أغلب من هاجروا قسريا يفضلون الخيار الأول يجب أن نأخذ في الحسبان أن البعض قد يفضل البقاء في المنطقة التي نـــزح أو لجأ إليها. من التطورات التي يجب أخذها في الحسبان التحول الذي حدث وتمثل في ارتباط النازحين بالمناطق التي نـــزحوا إليهـــا. فقد عاش كثيرون في المعسكرات حول المدن لعشر سنوات وبالتالي تكـــون لـــديهم شيء من الارتباط بالمكان. والبعض من النازحين لم يعد إلى منطقته منذ أن فارقهـــا عند اندلا ع الحرب. وأثر الارتباط يكون قويا علي الأطفال خاصة في سن المراهقـــة؛ فهنالك من أتوا وهم في سن العاشرة والآن هم في العشرين. وهذه الـــتغيرات تـــؤثر قطعا علي قرار العودة، ولربما فضلت هذه الشريحة الدمج في المجتمع المحلي.

إعادة التوطين في مكان ثالث: هذا الخيار هو أضعف الخيارات ولـــيس مـــن السهل تطبيقه في دارفور لأن نظام ملكية الأرض يجعل تطبيق هـــذا الخيـــار شـــبه مستحيل. ولا أعتقد أن النازحين أو اللاجئين أنفسهم يحبذون ذلك. لكن في ظـــل الأزمات

تظل كل الخيارات مفتوحة. رغم ذلك فقد أشار تقريـــر حـــديث للســـلطة الإقليمية لدارفور بأن ما توفر من معلومات للعام 2011 أوضـــح أن الرجـــوع لا يكون لنفس المناطق الأصلية. وفي حالات عديدة وجد أن العائـــدين يـــذهبون إلى مناطق توجد بها خدمات صحية وسبل معيشية. وهذا يعني أن العـــودة الطوعيـــة تعتمد بصورة أساسية علي الأمن والفرص المعيشية والخدمات الأساسية التي تشمل التعليم والصحة ووجود الأسواق المحلية (DRA 2013, p 19).

مهما يكن فإن القضايا الإنسانية يجب أن تأخذ الحيز الأكبر فيما يتعلق بالحل الكلي لمشكلة دارفور. ومما تجدر الإشارة اليه هنا هو أن القضايا الإنسانية ظلـــت تشكل عقبة كأداء في طريق الحل، إذا أنها كانت وراء الاتفاق الجزئي في أبوجـــا، كما أنها أيضا تمثل سببا مباشرا في عكننة علاقة حكومة السودان بالمجتمع الـــدولي الذي يتهم الحكومة السودانية بمنع المنظمات من الوصـــول للمتـــأثرين، وبالتـــالي المساهمة في تفاقم من الوضع الإنساني في دارفور. وعليه يجـــب أن يـــولى الوضـــع الإنساني أهمية كبري فيما يتعلق بالحل النهائي.

المراجع:

آدم الزين محمد وآخرون (2004)، **التنمية مفتاح السلام في دارفور**، الخرطوم، فريـــدريش أيبرت ومركز السلام والتنمية بجامعة جوبا.

أسماء حسين (2004)، "آلية تحول الصراع السياسي إلى صراع إثني في ظل الدولة الرعويـــة"، ورقة قدمت للمنتدى المدني القومي، متحف التاريخ الطبيعي.

عبد الوهاب الأفندي (2009)، **أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة**، أبوظبـــي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

منـــزول عسل (2005)، "تحديات إعادة وتوطين النازحين بدارفور ودور المجتمـــع المـــدني". **كتابات سودانية**، العدد 31، 39–46.

منـــزول عبد الله منـــزول عسل (2007)، "الثقافة ليست لها حدود: بعض جوانب التكيف الثقافي وسط تلاميذ النازحين في الخرطوم"، **مجلة الدراسات السودانية**، 13(2): 67–86.

موسى أدم عبد الجليل (2004)، "أزمة دارفور: جذور المشكلة ومنهج بناء السلام"، ورقة بحثية غير منشورة، قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة الخرطوم.

Assal, Munzoul (2002), A discipline asserting its identity and place: displacement, aid and anthropology in Sudan, *Eastern Africa Social Science Research Review*, 18(2): 63-95.

Assal, Munzoul A. M. (2004). *Internally Displaced Persons in Khartoum: current realities and post- war scenarios*, Cairo, MEAwards.

Assal, Munzoul (2013). "Eastern Sudan peace agreement six years after: an assessment." In Sørbø, Gunnar and Abdel Ghaffar M. Ahmed (eds), *Sudan divided*, London, Palgrave Macmillan.

Black, David and Paul Willians (eds. 2010), *The international politics of mass atrocities: the case of Darfur*, London, Routledge.

Darfur Regional Authority (2013), *Developing Darfur 2013-2019: a recovery and reconstruction strategy*, Khartoum, DRA.

Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana (2012), *Forgotten Darfur: old tactics and new players*, HSBA Working Paper, No. 28, Geneva, Small Arms Surbey.

Hassan, Salah and Carina Ray (eds. 2009), *Darfur and the crisis of governance*, Ithaca, Cornell University Press.

Ibrahim, Salah (1996), "Socio-cultural Displacement" in El-Tigani El-Tigani (ed), *Essays on population displacement in Sudan*, Tallahassee, University of Florida Press.

Kibreab, Gaim (1987), *Refugees and development in Africa: the case of Eritrea*, New Jersey, Red Sea Press.

Hampton, Janie (1998), Internally Displaced People, *global survey*, London, Earthscan.

Malkki, Liisa (1995), *Purity and Exile: violence, memory and national cosmology among Hutu refugees in Tanzania*, Chicago, The University of Chicago Press.

Mamdani, Mahmood (2009), *Saviors and survivors: Darfur, politics and the war on terror*, New York, Pantheon Books.

Murphy, Téodore and Jérôme Tubiana (2010), *Civil society in Darfur: the missing peace*, United States Institute of Peace, Special Report No. 249.

Prunier, Gerard (2006), *Darfur: the ambiguous genocide*, London, C. Hurst and Co.

United Nations (2005), *Report of the international commission of inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General*, Geneva, United Nations.

المرأة في قلب الصراع:
أضخم أعباء الحرب وأبرز المساهمات في السلام

سامية أحمد نهار

يتناول هذا الفصل انعكاسات الحرب على أوضاع المرأة في دارفور خلال العقد الماضي، مع التركيز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ويشرح الفصل التحديات التي تواجه المرأة بإقليم دارفور حالياً من خلال استعراض قضايا ملحة مثل العنف ضد المرأة باعتبارها إحدى القضايا المثيرة للجدل، ومحط اهتمام عالمي، حيث اختارت الأمم المتحدة في هذا العام 2013 العنف ضد المرأة موضوعاً لليوم العالمي للمرأة الذي تم الاحتفال به كالمعتاد في اليوم الثامن من شهر مارس/آذار. فقد أضحى العنف ضد المرأة، وباءً عالمياً يستدعي مراجعة حقيقية لبنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الرجال والنِّساء في كل المجتمعات دون استثناء، خاصة في ظروف الحرب والنزاع. على صعيد آخر، اهتم الفصل بالإسهامات والمبادرات النسوية بدارفور والسودان لأجل المساهمة في عمليات بناء السلام وفي التحرك لمواجهة التحديات الماثلة وترسيخ الأجندة النسوية، خاصة فيما يتعلق بمساهمة النسوة المتضررات من الحرب في مفاوضات السلام، ومحاولة استغلال جميع الفرص المتاحة في هذا المجال.

تصعيد النزاعات وزلزال النزوح

أدى اندلاع الصراع في دارفور في عام 2003 لنزوح السكان من المناطق الريفية مما تسبب في تشريد قرابة مليوني شخص آنذاك موزعين على معسكرات

النـــزوح. وقد اهتز النظام الاجتماعي مع فقدان سبل كسب العيش وانعدام مصـــادر الدخل، والصدمات النفسية، والتفكك الأسري. وكانت النساء والأطفال أكثر الفئات تضرراً بسبب تفشي العنف ضد المرأة، بالإضافة لمعاناة الأطفال وفقدان حقـــوقهم في الحماية والرعاية والاحتياجات الإنسانية الضرورية. وبسبب غياب العائل الأول للأسرة في معظم الأحيان، تضاعفت الأعباء على المرأة في رعاية الأسرة والعناية بالأطفال.

وتؤثر النـــزاعات على علاقات وأدوار النوع النسوي، كما تُضعف من قدرة النساء على الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وتنتهك حقوق الإنســـان وتعيـــق إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة، والتعليم والحصول على مياه شـــرب نقيـــة. أضف إلى ذلك زيادة معاناة النساء، حيث تتعرض النساء والفتيـــات المراهقـــات للانتهاكات الجنسية والاغتصاب وخطر الإصابة بالإيدز والتعقيدات أثناء الحمـــل (UNICEF, 2005).

وقد استغلت الحكومات السودانية المختلفة منـــذ اســـتقلال الـــبلاد عـــام 1956 وكذلك المتمردون ظروف الحرب لتعزيز أجندهم السياســـية والاقتصـــادية (Maitre, 2009)، وطغت المصالح الذاتية على إمكانية نجاح واستمرارية اتفاقيـــات السلام وأصبحت قضية توزيع الموارد والتهميش السياسي من الأسباب التي عززت من وجود بنية مؤسسية هشة ساهمت في استمرار الحروب والنـــزاعات. وقد شـــهد السودان، مثل كثير من الدول الإفريقية، حروباً مدنية استمرت لأكثر من 30 عاما، ونـــزاعات مسلحة وقبلية انتشرت في أجزاء مختلفة من الـــبلاد كجنـــوب النيـــل الأزرق، وجنوب كردفان ودارفور. كان للحروب أثر واضح تمثل في نـــزوح أعداد كبيرة من النساء والرجال من جنوب السودان إلى شماله. فقـــد أشـــار جيـــوفروي (Geofroy, 2007) إلى أن الحروب والكوارث الطبيعية مثل موجة الجفاف في عـــام 1984 تسببت في نـــزوح خمسة ملايين مواطن: مليونان منهم من غرب الســـودان، وبلغت نسبة النساء حوالى ثلث النازحين في الخرطوم (Munzul, 2004). ويلاحـــظ أن النساء من غرب السودان كن مسؤولات بصفة مباشرة عـــن القيـــام بـــالأدوار الإنتاجية إضافة إلى الإنجابية (Ahmed, 2005). أضف إلى ذلك أن معظـــم الأدوار الإنتاجية التي تقوم بها النساء من جنوب السودان تركزت في العمالة المنـــزلية التي اتسمت بضعف العائد المادي وغياب الحماية القانونية.

وتاريخ الصراع القبلي في دارفور قديم، حيث شهدت الفترة الممتدة من 1957 إلى 1998 أكثر من ثلاثين نزاعا قبليا معظمها في التسعينات (ستة عشر نزاعا) وراح ضحيتها مئات الآلاف من السكان (آدم الزين، 2008). ساهمت عدة أسباب مباشرة وغير مباشرة في تزايد الصراعات القبلية في دارفور، ومن ضمنها مشكلة المسارات و"المراحيل" والمراعي، والتوسع الزراعي في "المراحيل"، وإغلاق المسارات والطرق المؤدية إلى مشارب المياه وشح موارد المياه، ومشكلة ملكية الأرض و"الحواكير" وغياب التنمية (التجاني مصطفى، 1997). في مطلع العام 2003 طرأ تغيير جذري على خريطة النزاعات القبلية واتخذت النزاعات طابعاً عرقياً وجهوياً، فوقعت مواجهات بين العرب (الجنجويد) والحكومة من جهة والزرقة (قبائل إفريقية) من جهة أخرى. ولأول مرة في تاريخ دارفور أسفر الصراع عن مقتل مئات الألوف ونزوح 1.2 مليون شخص، حوالى 65% منهم من النساء والأطفال (WFP, 2004). وقد أشارت التقديرات إلى أن أعداد النازحين في تزايد مستمر بسبب استمرار الانتهاكات وفشل مساعي العودة الطوعية في استقرار المواطنين في قراهم. أضف إلى ذلك أن الاشخاص الذين لقوا حتفهم في دارفور في عام 2004 تراوح ما بين مائتي إلى ثلاثمائة ألف. أما في عام 2008، فتم تشريد حوالى ثلاثمائة وعشرة آلاف شخص وأصبح إجمالي المشردين من بيوتهم حوالى 2.7 مليون شخص، وتقول التقارير الإحصائية أن حوالى سبعمائة ألف من الذين تضرروا كانوا أطفالا (مكتب الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية، 2008).

انعكاسات الحروب على وضع المرأة في دارفور

تعتبر المرأة في دارفور الوحدة الاقتصادية الأساسية؛ ففي المجتمعات الرعوية تقوم النساء بأنشطة إنتاجية مختلفة تشمل إنتاج الألبان، وصناعة السمن والأجبان وغيرها من منتجات الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى رعى قطعان صغيرة من الماشية بالقرب من القرى في فترة استقرار السكان. أما في المجتمعات الزراعية فتمارس النساء الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي مع بعض المساعدات من الأزواج والأبناء. من منظور المساواة والعدالة النوعية، تقوم النساء بأعباء إنتاجية وإنجابية ثقيلة متمثلة في عملية بناء المنازل وتأمين وضمان استمرارية الاقتصاد المحلى المتمثل في إنتاج

محاصيل متنوعة للاستهلاك المحلي. ويباع جزء من الفواكه والخضر التي تنتجها النساء تباع في الأسواق، أما الغِلال فيُخزن جزء منها في مطامير ويباع الجزء الآخر في الأسواق لتوفير حاجيات المنزل (Nahar, 2011).

وكما ذكرت نهار (Nahar, 2011) وأكده أيضاً عبد المجيد أحمد (2013) فإن المرأة في دارفور تتميز بقدرتها على العمل والجد والاجتهاد في الكسب. تقوم المرأة بزراعة الجبراكة (مزرعة صغيرة بجانب المنزل) لتوفير الخضروات والمحاصيل الأخرى التي يحتاج اليها المنزل، وهى بذلك تؤكد دورها الأساسي في توفير المعيشة. وفي المدن الكبيرة نجد أن النساء يمتهن الأنشطة التجارية المختلفة وبالأخص تجارة الخضروات والفاكهة. وبالرغم من أن عدد النساء اللائي يمارسن تجارة الإجمالي في الخضروات والفاكهة قليلٌ مقارنة بالرجال إلا أن هذه التجارة يغلب عليها الطابع النسوي في القطاع الهامشي. وعليه فإن المرأة تلعب دوراً أساسياً في العملية الاقتصادية المتمثلة في الزراعة والتجارة.

أشار التجاني مصطفى (1997) إلى أن المرأة تبدأ يومها بالبحث عن الماء، وقد يتجه الأطفال منذ الصباح الباكر إلى الآبار لجلب الماء بدلا من الذهاب إلى المدارس. ولجلب الماء تبعاته السلبية في تسرب البنات والأولاد من المدارس للبحث عن الماء، كما أن شح المياه والتنافس عليها من الأسباب الأساسية لنشوب الصراعات القبلية. غير أن الدراسات التي تناولت الصراعات في دارفور في فترة التسعينيات لم توثق الأثر النوعي للنزاع ومدى انعكاسه على النساء والأطفال على الرغم من أن النزاع هو السبب الأساسي في زيادة معاناة النساء والأطفال في البحث عن الماء.

تقوم المرأة في دارفور بالأدوار الإنتاجية والإنجابية إلا أنها لا تملك حق التحكم في الموارد مثل الأرض أو الثروة الحيوانية ولا تملك كذلك حق امتلاك الأصول بما يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وخصوصا المادة 17-أ التي تقر بحق الأرض كأحد أهم الحقوق، وأن حقوق الأرض من أساسيات المعيشة. ففي المجتمعات الشبه الصحراوية في شمال دارفور تعتبر المرأة تابعة للرجل الذي يحق له التحكم فيها وفي أرضها التي تحصلت عليها بالوراثة. فالمرأة تُكره على الزواج من أقاربها لضمان إبقاء الأرض في الإطار العائلي وإذا طلبت الطلاق فلا يحق لها

أخذ نصيبها من الأرض. وبدلاً عن هذا فإنها تمنح نقوداً أو محصولاً ولكن ليس لها نصيب في الأرض. وإذا أرادت الأرملة ان تتزوج مرة أخرى فإنها تُكره على الزواج من أقارب زوجها المتوفى، وإلا فمن أبناء أعمامها أو أخوالها أو الأقرب إليها لضمان بقاء حق الأرض ولضمان توفرها لخدمة الأرض (Gender and land Rights in Darfur-FAS, 2010). أما في بعض القبائل فإن حق المرأة في الأرض يتم تأخيره لمدة طويلة بينما ينتفع الرجال من الأرض والحقوق المترتبة عليها، وقد تتحصل المرأة على بعض المكافئات أو لا تتحصل بناء على رأي أو موافقة الرجل.

إن علاقات النوع السائدة (العلاقات بين الرجال والنساء على مستوى الأسرة، والمجتمع أو مكان العمل) المتمثلة في المشاركة واتخاذ القرار تؤكد أن المرأة تعيش في مجتمع ذكوري أضعف من قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية على مستوى الأسرة أو المجتمع. وجدير بالذكر أن الإدارة الأهلية التي تمثل السلطة الحاكمة على مستوى الأرياف ولها الحق في اتخاذ القرار على مستوى المجتمع أو حتى المشاركة في القرارات الأسرية لا يوجد فيها تمثيل نسوي، بل لا توجد إشارة لوجود كيان نسوي مجتمعي يتبع لها ليعكس احتياجات ومشاكل النساء والأطفال.

ويعتبر الزواج المبكر من السمات الأساسية التي تسود الإقليم؛ فمتوسط عمر الزواج يتراوح ما بين 17 إلى 19 عاما (Safe Motherhood Survey, 1999). إن عدم مشاركة النساء في اتخاذ القرار حول الزواج بالإضافة إلى تفشي الجهل والأمية والفقر وسط النساء من الأسباب التي ساهمت في الزواج المبكر؛ مما كان له الأثر السلبي على ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية (متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة) التي يتراوح ما بين 6 إلى 7. كما أن للزواج المبكر وارتفاع معدلات الخصوبة أثرا سلبيا على الأدوار الإنتاجية التي تقوم بها المرأة فتفاقمت الأعباء الإنتاجية والإنجابية مع الصراعات في التسعينيات بسبب حرق المزارع وتدهور الاقتصاد المعيشي.

ساهمت الصراعات القبلية في نزوح بعض سكان القرى بعد حرق قراهم ومزارعهم واستقرارهم في قرى أخرى أو في أطراف المدن، فانعكست آثار هذا النزوح على النساء والأطفال، فبرزت ظاهرة التسول وسط الأطفال في المدن

وزادت من معاناة النساء وبالأخص الأرامل بسبب محدودية فرص العيش الاقتصادي والاجتماعي في المدن (التجاني مصطفى، 1997).

أما أوضاع النساء الصحية والتعليمية في الأقاليم فتعكس الواقع المرير الذى تعيشه المرأة. وبالرغم من أن فترة التسعينيات شهدت تزايداً مستمراً في الصراعات القبلية وأدت إلى حرق القرى والمحاصيل والثروة الحيوانية إلا أن تدنيَ الخدمات الصحية والتعليمية لا يُعزَى للنزاعات فحسب وإنما إلى ضعف الموارد المالية المخصصة للولايات. وقد ترتب على ذاك تدهور الأوضاع الصحية والتعليمية وتفشي الفقر حيث سُجلت أعلى مستويات تدني المعيشة بين النساء اللائي يعشن في دارفور فتراوحت ما بين 72 إلى 79% (Safe Motherhood Survey, 1999). وفى العام 1999 بلغت وفيات الأمهات 524 حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حية بينما بلغت نسبة الوفاةد عنالولادة 52% من جملة الوفيات التي سببتها الأمراض وهى أعلى نسبة سجلتها ولايات السودان الست في التسعينات.

المرأة بعد أحداث سنة 2003: أعباء أكثر ومشاركة في القرار

كما ذكر آنفاً فقد شهدت خريطة النزاعات في دارفور تغييراً جذرياً في العام 2003 أدى إلى نزوح حوالى الملايين، غالبيتهم من النساء والأطفال. ويوجد حاليا حوالى أكثر من 20 معسكرا للنازحين في ولايات دارفور. وقد أسفر صراع عام 2003 عن تغيير في الخريطة السكانية، حيث أصبح حوالى 65% إلى 84% من النساءِ العائل الأساس للأسرة، أضف إلى ذلك أن من 64% إلى 70% من النساء النازحات في العمر الإنتاجي النشط (World Food Programme, 2004).

وكان للنزوح أثر واضح في تغير أدوار وعلاقات النوع. ففي الماضي كان الإنتاج الزراعي هو النشاطَ الاقتصاديَّ الأساسيَّ الذى تقوم به المرأة، أما بعد النزوح فتغير الدور الإنتاجي وضاقت سبل العيش وفرص الحصول على العمل وأصبحت عمالة البناء والعمالة في البيوت هي الأدوار الإنتاجية الأساسية للنساء النازحات. أما علاقات النوع السائدة في الماضي والتي تعكس افتقار المرأة إلى المشاركة في اتخاذ القرار على صعيد المنزل والمجتمع فقد طرأ عليها تغيير؛ حيث أصبحت المرأة النازحة هي صاحبةَ اتخاذ القرار بسبب غياب رب الأسرة والذى

يكون غالبا إما بحثا عن عمل، أو هرباً من الملاحقة بسبب انضمامه إلى الجماعات المسلحة أو المعارضة، أو مفقوداً أو متوفياً. ويجدر القول إن اتخاذ القـرار بسـبب غياب رب الأسرة قد حسّن من علاقات النوع وأصبحت هناك مشاركة مجتمعيـة للمرأة على مستوى المعسكر كما أضحى لها تمثيل نسوى على مستوى المنظمـات الأجنبية لعكس قضاياها واحتياجاتها مما ساهم في تحسين علاقات النوع المرتبطـة باتخاذ القرار والمشاركة المجتمعية.

بالرغم من صعوبة الدور الإنجابـي الذى تقوم بـه المـرأة في الريـف قبـل النـزوح، إلا أن وجود أفراد الأسرة وكبار السن داخل القرية كان له أثر إيجابـي في تنشئة الأبناء تنشئة سليمة، إذ أن التنشئة في المجتمعات الريفية تقوم علـى مبـدأ التربية والتوجيه الجماعي. أما بعد النـزوح فتغير الحال وأصبح التفكـك الأسـرى السمة الأساسية اللصيقة بالمعسكرات مما كان له الاثر السلبـي على تنشئة الأبنـاء بسبب غياب رب الأسرة وغياب الأمهات لساعات طويلة بحثا عن عمل.

يعد جلب الماء من أماكن بعيدة من العقبات الأساسية التي عانت منها النساء في الريف في الماضي، ولكن مع النـزوح أصبحت المياه متوفرة داخل المعسكرات ولكنها ليست متوفرة بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي. أضـف إلى ذلـك أن النسـاء والفتيات تستخدمن الحاويات البلاستيكية لنقل المياه من مدخل المعسـكر وهـذا بدوره يؤثر على الصحة الإنجابية للفتيات بل وللنساء عموما ناهيك عـن الـزمن الذى تقضيه الفتيات أو كبار النساء في صفوف المياه مما يؤثر على الزمن المخصص للأنشطة الأخرى.

على الرغم من أن الدين أباح تعدد الزوجات إلا أن هذا التعدد ظـل ثقافـة متأصلة في ولايات دارفور دون وجود أسباب تدعو لذلك. وللتعدد أبعاد اجتماعية واقتصادية متمثلة في اكتساب الرجل وضعا اجتماعيا من خلال كثرة إنجاب الأبناء وهو ما يوفر أيادي عاملة لممارسة الأنشطة الزراعية. أشارت مجموعة من النساء من معسكر كلمة للنازحين ومن معسكر عطاش القريب من نيالا بجنوب دارفـور إلى أن التعدد يخفف على المرأة الأعباء الإنتاجية والإنجابية إلا أنه مع النـزوح وضـيق فرص العيش أصبحت الزوجات والأبناء عباً ثقيلاً على من أتيحـت لـه فرصـة الحصول على عمل يومي أو موسمي في الأراضي الزراعية في أطراف المدن.

الأوضاع الاقتصادية

بالرغم من الانتهاكات والاضطرابات النفسية والأزمات الاجتماعية والأوضاع اللاإنسانية التي عانت منها النساء أثناء وبعد النزاع إلا أن النساء بدأن المكافحة من أجل البقاء وتوفير سبل العيش لأفراد الأسرة بدون الاعتماد على الزراعة. وعليه أصبح العمل مقابل الأجر الخيارَ الوحيدَ لكسب الرزق بالنسبة للنازحين. وقد احتل العمل في كمائن الطوب والبناء الصدارة منذ عام 2003 وذلك بسبب كثرة المنظمات العاملة في مجال العون الإنساني والتنموي وحاجتها إلى مبان لممارسة أنشطتها. وقد شكلت النساء غالب العمالة في البناء، وبالأخص وسط نساء الريف والفتيات دون سن الثلاثين (خالد محمد، 2007). وهذا يؤكد على أهمية دور المرأة الاقتصادي، كما يعكس دور النزاعات تعمل على تغيير الخريطة السكانية وتزيد أعداد النساء مقارنة بالرجال وذلك بسبب هجرة الرجال أو فقدانهم بسبب الحروب.

وبما أن الثقافة السائدة في دارفور تؤصل وتؤسس لعمل المرأة، فقد كان من الطبيعي أن تحتل المرأة الصدارة في العمل في المدن بعد النزوح. إضافة إلى أن خطر الاعتقالات السياسية التي يتعرض لها الشباب في المعسكرات، وانضمام بعضهم إلى المجموعات المعارضة أو هجرتهم إلى الخارج عوامل أدت إلى احتلال النساء النازحات الصدارة في الأعمال الهامشية في المدن. ظهر التمييز النوعي وعدم المساواة في الأجر جليا في عمل النساء في الكمائن، وفي أعمال البناء حيث تحصل النساء على أجر أقل من الرجال الذين يمارسون نفس المهن. وقد سعت وبادرت بعض مراكز دراسات السلام والتنمية عن طريق منظمة العمل الدولية لمنع استغلال النساء للعمل في الكمائن وفي أعمال البناء، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل بسبب عدم وجود بدائل تمكّن النساء من توفير سبل العيش لأسرهن، فضلاً عن صعوبة وضع قوانين تنظم الأجور في القطاع غير الرسمي.

أشارت دراسة أعدها معهد تنمية الدراسات والبحوث حول دمج المساواة النوعية في استراتيجيات مكافحة الفقر في مرحلة ما بعد النزاع في جنوب دارفور،2008 إلى أن العمالة اليومية احتلت قائمة الصدارة، حيث وُجد أن 50% من عينة النساء في معسكر عطاش يعملن بالأجرة اليومية، و25% يعملن في

البيوت، والبقية يعملن في بيع الدواجن. أضف إلى ذلك أن 78.6% من النساء أصبحن العائل الأساسي للأسرة، وتبلغ النسبة 82% في معسكر كلْمة حيث احتلت مهنة بيع الحطب والصناعات الحرفية الصدارة وسط عينة النساء التي خضعت للبحث. ويعزى الاختلاف في المهن الممارسة إلى قرب معسكر عطاش من مدينة نيالا وبُعد معسكر كلمة من المدينة وارتفاع تكلفة المواصلات مما حدَّ من فرص النساء في معسكر كلْمة من الحصول على فرص عمل في المدينة.

وعلى الرغم من أن النزاعات لم توثر مباشرة على نساء المدينة العاملات في الأسواق إلا أن ارتفاع الأسعار وتدنيَ الإنتاج الريفي من المحاصيل والخضروات والفاكهة وارتفاع تكلفة الترحيل كان له أثره السلبي في تدني العائد المادي من تجارة الخضروات والفاكهة التي تمارسها نساء المدينة في الأسواق.

وقد كان لغياب دور الدولة وعدم توفير الدعم الكافي لتعزيز الدور الإنتاجي الذى تقوم به النساء في المعسكر أثرهما السلبي في تدني مستوى المعيشة. كما أن العون التنموي والإنساني الذي تقدمه بعض المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني لم يسهم في تحسين أوضاع النازحات بالصورة المطلوبة لقلة ما يقدم مقابل الأعداد الكبيرة من طالبي العون. في عام 2007 تبنت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل السياسة القومية لتمكين المرأة، التي شملت سبع محاور هي الصحة، والبيئة، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، والقوانين، وحقوق الإنسان، ومراعاة احتياجات النساء في مرحلة ما بعد النزاعات. ومن الناحية العملية لم تُطبق تلك السياسات على أرض الواقع لتتماشى مع ظروف النزاعات وآثارها. وقد ظهرت تلك الفجوة جلياً من خلال الاختلاف بين سياسات وزارة الرعاية الاجتماعية وبين الآليات المؤسسية المنفذة للتمكين الاقتصادي من جهة وبين استراتيجيات مكافحة الفقر التي يقوم به ديوان الزكاة ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال لم يسهم ديوان الزكاة في ولاية جنوب دارفور في الحد من الفقر بالصورة المطلوبة، وكان لغياب دور ديوان الزكاة وفشل سياساته لاحتواء النازحين أثر هام في تعميق الفجوة بين ما هو منصوص عليه في سياسة الدولة لتمكين النساء في مناطق النزاعات وبين ما هو ممارس في أرض الواقع (Development Studies and Research Institute, 2008).

أشار خالد محمد (2007) إلى أن آثار النـــزاعات الاقتصادية المتمثلة في فقدان مصادر الرزق أدت إلى تدني مستوى المعيشة وأثرت سلباً على الأطفـــال فتفشـــى سوء التغذية وازدادت معدلات الوفيات بينهم، كما تزايدت حالات الإجهـــاض وسط الأمهات. وقد سجلت ولاية جنوب وغرب دارفور أعلى نسبة إعاقة وسط الأطفال (Sudan Multi Indicators Cluster Survey, 2000) حيث يعتبر الفقـــر والحرب من المؤشرات التي لها علاقة طردية بالإعاقة، ناهيك عن أن الإعاقة تزيـــد من حجم واجب الرعاية الملقى على عاتق المرأة.

وفي دراسة أجراها كمال الدين كساب (2009) على أربعة معســـكرات في مدينة زالنجى (عاصمة ولاية وسط دارفور) وجد أن نسبة الرجال الذين يمتـــهنون الزراعة ويعيلون أسرهم انخفضت من 68% قبل الحرب إلى 46% بعد الحرب، بينما ارتفعت نسبة النساء اللائي يعلن أسرهن إلى 54% بدلا من 28% قبـــل الحـــرب. وبالرغم من أن بعض النساء في معسكرات النازحين بالولايات المختلفـــة تلقـــين تدريباً حول إدارة المشاريع الصغيرة للأنشطة المدرة للدخل مثل الخياطة وصـــناعة الأحذية وصناعة السعف وأعمال الكروشية "الحياكة" المختلفة، إلا أن نسبة النساء اللائي حصلن على مشاريع مدرة للدخل قليلة جداً مما يجعل التدريب غير ذي أهمية أو دلالة إحصائية بسبب فشله في خلق ناتج ملموس.

احتل العمل في البيوت الصدارة بجانب العمل في البناء أو في كمائن الطـــوب. والجدير بالذكر أن ثقافة دارفور لم تعهد عمل النساء في البيوت لعدة أســـباب. اولاً، غالبية سكان دارفور (75 إلى 85%، التعداد السكاني، 2007) يأتون مـــن الريـــف، وعليه ليسوا في حاجة إلى عمالة منـــزلية. ثانياً، نسبة الفقر وسط النساء في ولايات دارفور الثلاث عالية، وتعتبر النظافة والغسيل جزءا أصيلا من مهام المـــرأة اليوميـــة. ولكن ظاهرة العمالة في البيوت تزايدت بعد أحداث 2003، وحظيـــت النســـاء في المعسكرات القريبة من المدن بفرص العمل في البيوت بأجور بين 50 إلى 60 جنية في الشهر، كما هو الحال في مدينة كبكابية بولاية شمال دارفور (Young, 2006).

أما في معسكر كلمة، أحد أكبر معسكرات النازحين في دارفـــور (حـــوالى تسعين ألف نازح) فإن العلاقات العدائية مع الحكومة أدت إلى بعـــض القيـــود في حرية التنقل والحركة، وهذا بدوره أثر على نسبة النساء العاملات في المدينـــة. في

دراسة أجراها معهد تنمية الدراسات والبحوث (Development Studies and Research Institute, 2008) بمعسكر كلْمة وُجد أن 14% فقط ممن خضعوا للبحث يعملون في البيوت بالمدن، كما يعتبر بُعد موقع المعسكر من المدينة (17 كيلومتر) عقبة أخرى تحول دون عمل النساء كعمالة في المنازل. إلا أن بعض النساء وبسبب محدودية فرص العيش يذهبن إلى المدينة ويعدن سيرا على الأقدام (أربع ساعات يوميا) لتوفير العائد المادي الضئيل الذى يحصلن عليه نظير عملهن في البيوت. على العكس مما هو عليه الحال في معسكر كلْمة فإن معسكر عطاش يبعد حوالى أربعة كيلومترات من المدينة، وعليه فإن عمالة البيوت كانت المهنة الثانية الممارسة وسط عينة من خضعن للبحث (25%) وكانت أوضاع النساء في معسكر عطاش أفضل بالمقارنة مع معسكر كلْمة. لكنه مما يؤسف له ومن المحبط أيضاً ان النازحات العاملات في المدينة تعرضن للاستغلال، مما يثير التساول حول دور السكان المستقرين تجاه النازحين. اذ أن متوسط الأجر الذى تحصل عليه النازحة يتراوح بين 50 إلى 60 جنيهاً في الشهر علماً بأن متوسط الدخل الشهري للعاملات في المنازل في مدينة الخرطوم حالياً هو 400 جنيه (2013).

وفي بعض المعسكرات تمارس أكثر من 50% من النساء مهنة جلب وبيع الحطب، وهي منهة لها أثر سلبي على البيئة، كما أن حمل الحطب من مسافات بعيدة يؤثر على صحة النساء ويجعلهن عرضة للإصابة بالأمراض المزمنة، فوق أنه يعرضهن لخطر الانتهاكات الجنسية والاغتصاب. وقد ساهمت بعض المبادرات التي بذلتها قوات اليوناميد والمتمثلة في مرافقة النساء في الفترة الصباحية إلى أماكن الاحتطاب والعودة معهن في الحد من الإشكالات والانتهاكات الجنسية والجسدية التي يتعرض لها النساء أثناء الاحتطاب. غير أن مرافقة قوات اليوناميد للنساء وهن مترجلات تبعد المسافة بين النساء وبين القوات بسبب سرعة القوات أثناء العودة من أماكن الاحتطاب، فيصعب على النساء وهن حاملات الحطب فوق رؤوسهن السير بنفس مستوى سير العربات وعليه تكون النساء أحيانا غير آمنات من الاعتداء عليهن.

إن تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار مبدأ أساسي في سبيل الإقرار بحقوق النساء الاقتصادية كما يقوي تمكين المرأة وضمان مشاركتها في تخطيط وتنفيذ

نشاطات التنمية الاقتصادية بإقليم دارفور مع توفر المراقبة وأدوات التقييم والسياسات المراعية للنساء وحقوقهن المعيشية. ويمكن أن يتم ذلك بتمثيل النساء بنسبة 40% كحد أدنى في كافة المؤسسات الاقتصادية، وتحديدا في صندوق إعادة التعمير، لضمان تمثيل منصف للقيادات النسائية المتزايدة وكذلك لضمان اعتبار مبدأ المساواة بين الجنسين بشكل جدي.

ولا شك أنه من الأهمية بمكان تحديد أولويات واحتياجات النساء/البنات في السياقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فالنازحات، وبخاصة صغار السن منهن، يفقدن تدريجيا مهاراتهن المتعلقة بالزراعة والإنتاج الحيواني في الوقت الذي تكون فيه المهارات التي اكتسبنها حديثا غير ذات علاقة في الغالب بإعادة الاستقرار بالمناطق الريفية. لذلك فإن الهجرة نحو المدن التي أصبحت تشكل جزءا نمطيا من ظاهرة النزوح كان له أثر واضح على النساء. وهذا بالطبع يقدم فرصا يمكن تحفيزها لإدخال تحسينات على وضع النساء كما يمكن أن يشكل عودة لأوضاع اسوأ للنساء إذا لم تتم معالجته.

الأوضاع الصحية والتعليمية

تودى البيئة المتدهورة في المعسكرات إلى تفشى كثير من الأمراض وتفاقم وفيات الأطفال والأمهات. فالمعسكرات تفتقر إلى المراحيض والحمامات، مما يعرض النساء للإصابة بأمراض عمر الإنجاب (التهابات المسالك البولية والتهابات الحوض) بسبب الافتقار إلى الممارسات الصحية المرتبطة بالنظافة الشخصية. ووجدت دراسة أُجريت عن الصحة الإنجابية استهدفت النساء في معسكرات النازحين في مدينة نيالا أن النساء في المعسكرات يعانين من ضعف في الصحة الإنجابية وقلة استخدام وسائل التنظيم وخدمات الرعاية أثناء الحمل وفى الولادة وما بعد الولادة بالإضافة إلى محدودية الحقوق الإنجابية والجنسية التي بدورها توثر على النساء وتؤدي إلى وفيات الأمهات في الولادة وأضافت الدراسة أن النساء المرضعات يعانين من صعوبة في الرضاعة بسبب سوء التغذية واضطرابات الحالات النفسية (Zahariadakis, 2007; Lawryl etal, cited in, 2007). كما أشارت دراسة أجرتها اليونيسيف عن تحليل الأوضاع في معسكرات الولايات الثلاث في

عام 2005 إلى أن الخدمات المقدمة غير كافية لمجابهة احتياجات النساء ناهيك عـــن طول زمن الانتظار بسبب كثرة النازحين وقلة المراكز المقدمة للخدمة أضـــف إلى ذلك فأن الادوية المتوفرة تساهم فقط في تسكين الالم ولكنها غير فاعلة في القضاء على المرض.

لقد بُذلت بعض المجهودات بواسطة منظمات غير حكومية لتوفير الخـــدمات الأساسية مثل الماء والتعليم والتحصين بالإضافة إلى إنشاء مراكز لخدمات الأمومـــة والطفولة، ولكن بسبب الكثافة السكانية العالية داخل المعســـكرات فـــإن هـــذه الخدمات لم تغط الطلب عليها ناهيك عن أن مراكز صحة الأمومة تغلق أبوابها عند نهاية كل يوم مما يعرض النساء الحوامل للخطر إذا أصبن بتعقيدات الحمل بعد نهاية الدوام. ولقد سجلت ولاية جنوب دارفور أعلى نسبة وفيات أمهات في الولادة في العام 2006. اذ بلغت النسبة خمسمائة حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة. وهذه النسبة تعكس سوء الأوضاع الصحية في الولايـــة بســـبب الصـــراعات وغيـــاب السياسات الخاصة بمراعاة احتياجات النساء في مرحلة ما بعد النـــزاعات.

عانت ولايات دارفور من تدني فرص التعليم للفتيات حتى قبل الحرب، حيث سجلت لت ولايتي جنوب وغرب دارفور أدنى مســـتويات انخـــراط في مرحلـــة الأساس (24% و27%) على التوالي في عام 2000. وتعتبر المشـــكلة أكـــبر في في الأرياف البعيدة، حيث تتدنى فرصُ الانخراط في التعليم الأساسي أو المواصلة فيـــه للفتيات بسبب الضغوط الاقتصادية، والزواج المبكر، وحاجة الأســـرة للفتيـــات للمساهمة في الأعباء الإنتاجية والإنجابية، بالإضافة إلى بعد المدارس. وبالنسبة لما بعد أحداث 2003 ومع نـــزوح الغالبية العظمى من سكان أرياف ولايـــات دارفـــور الثلاث أتيحت للفتيات فرص الانخراط في التعليم الأساســـي، حيـــث ســـاهمت اليونيسيف وبعض المنظمات الأخرى فضلا عن وحدة التعليم الطارئ الـــتي تتبـــع لوزارة التربية والتعليم في إنشاء وفي توفير مدارس مرحلة الأساس في المعســـكرات. إلا أن الظروف الاقتصادية والرسوم المفروضة على الطلاب حدت مـــن انخـــراط الطلاب في هذه المرحلة. أضف إلى ذلك أن أغلب المعلمين متطوعون ويتقاضـــون دعما شعبيا من لدن سكان المعسكرات، ولا توجد مدارس ثانوية في المعسكرات، كما يصعب على طلاب المعسكرات الانخراطُ في مدارس المدن بســـبب التكلفـــة

المادية وبسبب بعض العقبات الإدارية الخاصة بالقبول مما حال دون مواصلة كثير من الطلاب لتعليمهم. وقد أشار المسح الصحي المنزلي لعام 2006 إلى أن معدل الانخراط في التعليم الأساسي في ولايات دارفور الثلاث يتراوح بين 20 و26%، أما معدل الانخراط في الثانوي فتراوح بين 11 و13% للأولاد و8 إلى 24% للبنات.

العنف ضد المرأة

بالرغم من كثرة الصراعات القبلية في دارفور وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السلبية على المجتمع فإن قضايا العنف ضد المرأة لم تُثر كما هي الحال الآن بسبب ضآلة أو انعدام هذه الظاهرة. ولكنه مع بداية النزاع عام 2003 أشارت منظمة العفو الدولية إلى إن الاغتصاب أصبح جزءا من الحياة اليومية للفتيات والنساء (Amnesty, 2004). ولم تنجُ حتى الفتيات الصغيرات ممن هن في عمر الثامنة من الاغتصاب وصارت النساء في بعض الحالات بمثابة الجواري. وتواترت الروايات عن ظاهرة اغتصاب النساء على الملأ وأمام أسرهن لإذلالهن والحط من قدرهن أمام المجتمع. وقد أكدت دراسة اليونيسيف التي أجريت في معسكرات ولايات دارفور الثلاث في 2005 أن المعسكرات غير آمنة وأن النساء مازلن غير آمنات من الاعتداء عليهن. إن أغلب حالات الاغتصاب لم يبلَغ عنها وإن النساء تتعرضن للاغتصاب حين الخروج من المعسكر للبحث عن وقود للطبخ، وفي بعض الأحيان تتعرض النساء للتحرشات الجنسية من الشرطة داخل المعسكر.

وتتعدد حالات الاغتصابات تارة أثناء الهجوم على القرى، وتارة في موسم الزراعة حيث تقوم نساء المعسكرات بزراعة الأراضي القريبة من تلك المعسكرات أو العمل فيها بالأجرة أو يقمن بإيجارها وقد يكون الاغتصاب أثناء البحث عن الماء أو حطب الوقود. ففي الفترة ما بين 2004 إلى 2005 تم اغتصاب حوالى 500 امرأة، 82% من هذه الحالات كانت أثناء البحث عن ماء أو جلب حطب الوقود أو الكلأ, (Schneider, 2006).

وبالرغم من فداحة الاعتداء الجنسي أو الجسدي إلا أن آثار العنف ضد النساء تظل التحديَ الاكبر الذى يصعب التعامل معه. فالعنف يحطَم الضحية نفسيا

واقتصاديا واجتماعيا ويحط من قدرها أمام المجتمع. إن أثر العنف الذى تعرضت له النساء ينعكس على صحتهن الجسدية والنفسية. وقد عانت النساء من الجروح والإعاقات الناتجة عن الضرب وأنواع العنف الأخرى، حيث شكا بعض النساء من المعسكرات المختلفة داخل ولايات دارفور الثلاث من الإجهاض والنزيف المستمر والأمراض المنقولة جنسيا والناسور البولي نتيجة للعنف الذى تعرضن له. كما أشارت دراسة كمال الدين كساب (2009) حول أثر الحرب على المرأة في دارفور إلى أن 66% من النساء اللاتي خضعن للبحث أكدن تأثر المرأة نفسياً بالحرب بسبب تعرضها لكثير من الضغوط النفسية وبالأخص العنف الجنسي. وفي غالب الاحيان تكون الضحية صامتة ويزيد من سوء حالها عدم تفاعل المجتمع معها واعتبارها قضية شخصية. أما دراسة أحمد إبراهيم (2006) فوجدت علاقة وثيقة بين العنف وبعض المتغيرات النفسية كالقلق والاكتئاب وسط النساء اللاتي خضعن للبحث. وتعاني النساء كذلك الاثر النفسي بسبب الأعمال الشاقة والسفر لمسافات بعيدة لجلب حطب الوقود وبسبب إنجاب الفتيات لأبناء مولودين كنتاج للاغتصاب الذى تعرضن له.

إن تحديات التعامل مع ضحايا العنف وتقديم الدعم والعون النفسي والاجتماعي له اشكال كثيرة تتمثل في عدم وجود مراكز تأهيل اجتماعي مهيأة للتعامل مع ضحايا العنف، كما وأن الضحية لا تفصح عن العنف الذى تعرضت له خوفا من نظرة المجتمع الدونية لها. وفى بعض الحالات التي يتم الإبلاغ عنها يتم تقديم العون الطبي للضحية وفى بعض الحالات الحرجة يتم تحويل الضحية إلى مستشفيات المدن لتلقي رعاية طبية أفضل.

ويكلف القرار1880، والذى صدر في عام 2009 عن الأمم المتحدة، بعثات حفظ السلام بحماية المرأة والطفل من العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة وكان لذلك أثر ملموس في قضية دارفور وظهر من خلال عمل الأقسام الخاصة بالنوع والملحقة باليوناميد. وتساهم بعثات حفظ السلام في دارفور في تسهيل إجراءات تسجيل حالات العنف وتشجيع الضحية على الإبلاغ عن الأذى الذى تعرضت له وتوضيح إجراءات التبليغ بالإضافة إلى تشجيع النساء بأهمية الخضوع للعلاج الطبي درءا لمخاطر وعواقب أخرى. ولقد عزز ذلك مرافقة قوات حفظ

السلام لنساء المعسكرات للاحتطاب وجلب الماء بغرض الحد من العنف الذى تتعرض له النازحات.

أثارت قضية الاغتصاب في دارفور جدلا داخليا وعالميا وأحيطت بتحفظ ورفض تام من قبل الحكومة إلا أن المخيم الوطني ضد العنف القائم على النوع الذى عقد في 2005، وتلاه قيام مؤتمر أقرت فيه الحكومة أن الاغتصاب في دارفور يشكل إحدى المعضلات والتزمت بمعالجته ووضع خطة للحد من العنف ضد المرأة في دارفور. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2005 أنشأت الحكومة وحدة حماية العنف ضد المرأة والطفل تابعة لوزارة العدل في حينها. وفى نفس العام أصدر وزير العدل مرسوماً أكد فيه على ضرورة حصول ضحايا الاغتصاب على رعاية طبية دون إبلاغ الشرطة بالإضافة إلى عدم تعرض المسؤولين في الحقل الصحي إلى أي ضغوط أو مساءلة حين قيامهم برعاية ضحايا الاغتصاب.

ولكن بالرغم من المجهودات التي بذلت في هذه المجال إلا أن حالات اغتصاب النساء النازحات تحدث في أماكن يصعب على المهتمين بالأمر الوصول اليها وبالتالي يصعب معاقبة مرتكبي هذه الجرائم. وهذا يعني إن الحلول الإبداعية أو المبتكرة للتصدي للعنف ضد المرأة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الرغبة والإرادة والشفافية ورصدت الموارد المالية الكافية وتم التخطيط الجاد للاستفادة منها– إن المراقبة والتقييم المستمرين لمعرفة النتائج التي تحققت (ابن عوف، 2013).

دور نساء دارفور في بناء السلام

نشأت في أعقاب الحرب التي اندلعت عام 2003 أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا النازحين وكذلك المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات. وبالرغم من أن أغلب منظمات المجتمع المدني النسوية الموجودة في دارفور وليدة الحرب وتفتقر إلى التركيبة المؤسسية على مستوى المنظمة وإلى الدعم المادي، إلا أن معظمها ساهمت في الحراك المجتمعي ودعم حركة السلام. وكان لإنشاء اتحادات نسوية داخل المعسكرات بعضُ الأثر الإيجابي في تفعيل دورَ المرأة المجتمعي وأصبحت تعكس قضايا واحتياجاتِ النساء النازحات، كما

أتاحت بعض الفرص للنازحات للحصول على تمثيل لدى بعض المنظمات المقدمة للعون الإنساني والتنموي والمشاركة في مفاوضات السلام مثل مفاوضات الدوحة.

لم يكن للنساء دورٌ فاعل في مفاوضات السلام المختلفة التي عرفتها قضية دارفور، وربما يعزى هذا إلى عدد من العوامل ومن ضمنها إعطاء تلك المفاوضات الأولوية في توزيع السلطة والثروة، وهذا ما حدا مؤخراً بالناشطين في المجال الاجتماعي إلى القول بأن عدم تمثيل النساء هو السمة العالمية الغالبة في مفاوضات السلام. وبسبب ضعف تمثيل المرأة الدارفورية في مفاوضات السلام فإن ناتج مردود المرأة كان ضعيفا، ولقد أشارت ورقة (إبوسن، 2006) حول النوع والثروة في اتفاقية السلام الشامل (CPA) إلى اتفاق أطراف التفاوض القوية حول ما يهمهم من موضوعات الثروة والسلطة (البترول والمناصب الدستورية) كأهم أجندة في مجالات السياسة والاقتصاد، وعدم الاهتمام بالقضايا الاجتماعية (التنوع والثقافة والنوع الاجتماعي) والموارد (الأرض) مع أنها قضايا ترتبط بقضايا الشعب الحيوية.. وهذا ما يظهر جلياً الفجوة النوعية في اتفاقية السلام الشامل.. الأمر الذي أدى لإثارة انتباه قوى المرأة السودانية الحية.. وعلى ضوء ذلك تمت بعض المعالجات في اتفاقية أبوجا واتفاقية شرق السودان.

مع ذلك كان لنساء دارفور محاولات حثيثة للتأثير على مفاوضات السلام، وظهر ذلك من خلال مشاركة مجموعة "الجندر" في أبوجا أثناء المفاوضات ومشاركتهن في منبر أبناء دارفور ومشاركتهن كذلك في منبر النساء الإفريقيات بأثيوبيا فضلا عن مشاركتهن في مفاوضات سلام دارفور في الدوحة على الرغم من التقليل من أهمية دور المرأة في السلام والتنمية في السودان أو تجاهله مع ما حققته على مختلف الأصعدة من أجل إحلال السلام. ومن المحتمل أن هذا الموقف ناجم عن الاعتقاد الخاطئ بأن المرأة هي ضحية ثانوية للحرب، حيث إن هذا الاعتقاد يتناسى أن الدور الهام الذي لعبته المرأة في المفاوضات والإبقاء على السلام وبنائه في المجتمع (عائشة الكارب، 2009). ومن أكثر ما خيب الآمال في اتفاق السلام الشامل في 2005، واتفاق سلام دارفور في 2006 إهمال الوسطاء والأطراف للجهات والأبعاد الأخرى –مثل المرأة– وهي أطراف لها الحق في مشاركة السلطة

والثروات، حيث تمحور توزيع هذه الحصص حول القوى السياسـيـة المتفاوضـة والاهتمامات الإقليمية فقط.

شكلت المبادرات النسوية الوطنية لتناول مشكلة النـزاع في دارفـور بعـداً هاماً لمشاركة المرأة في السلام، في العام 2006 تم إبرام اتفاقية السلام والتوقيع عليها في أبوجا فيما عرف باتفاقية سلام دارفور شاركت حوالى إحدى عشرة امـرأة في هذا المؤتمر وخرجت الاتفاقية بعموميات في كل بنود الاتفاقية حيـث اسـتعملت بعض العبارات مثل استصحاب المرأة والطفل وغير ذلك. إن الملاحـظ أن وضـع المرأة ومساعدتها في المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، والمشاركة الفعلية في منـاحي الحياة المختلفة، لم تجد الاهتمام الكافي لأجل الحفاظ على مكتسبات المرأة وتحقيـق المزيد من المكتسبات (نجلاء محمد بشير، 2013). ولقد لعبت منظمة تضامن نسـاء إفريقيا في مطلع العام 2008 دورا هاماً في دعم تكوين منبر وطني كانت فيه أغلبية التمثيل لنساء دارفور من الولايات الثلاث من خلال منـابر تضـم نسـاء هـذه الولايات. وقد عقدت لقاءات بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا شملت عددا كبيرا من نساء السودان من مختلف الجهات والتوجهات، وتم الوصول إلى تعيين لجان علـى المستوى القومي وعلى مستوى الولايات. لقد ساهم هذا المنبر في إبـراز قيـادات نسوية وإعطاء فرصة المشاركة لعدد مقدر من نساء دارفور.

الخلاصة:

بالرغم من مآلات الحرب وآثارها على النساء، إلا أن الحرب تعتـبر فرصـة للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ولكن عدم تنفيذ البنود الخاصة بـالمرأة في اتفاقية أبوجا بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة تتناول احتياجات المـرأة النازحة واستمرار النـزاع في ولايات دارفور ساهم في تردي أوضاع النسـاء وفي وجود فجوة كبيرة بين الواقع المعيش وبين ما يمكن عمله في مرحلـة مـا بعـد النـزاعات. إلا أن عدم الوضوح فيما يتعلق بوقت وظروف عودة النـازحين إلى مواطنهم يقف عقبة أمام تناول قضايا المرأة، كما يجعل مـن الصـعب تصـميم سياسات مستقبلية تجاه تمكين المرأة. ثم إن تسييس قضية دارفور وارتباطها بالقبلية وإعطاء الأولوية بالمطالبة بالسلطة والثروة، والحصول على الوظائف القيادية وسط

القبائل المختلفة أضعف من تناول قضايا المرأة بالصورة المطلوبة. كما أن العداء المتبادل بين الحكومة والنازحين وعدم رغبة وجدية الحكومة في الاهتمام بالمرأة النازحة وقضاياها ضاعف من تردى أوضاع النساء.

وقد ساهمت المجهودات المتمثلة في تقديم بعض العون التنموي والإنساني في تخفيف بعض المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للنساء إلا أنها لم تفلح بما يكفي في حماية النساء من المهن التي تتسم بالخطورة والعنف، وقابلية التعرض للأذى مما يزيد من مخاطر انتهاك حقوقهن. ولا يمكن لأي اتفاق سلام أن يحقق التنمية الاقتصادية والسلام الدائم المنشودين بشكل واقعي دون تضمين النساء بشكل فعال وذي مغزى ودون معالجة لأولوياتهن، خاصة فيما يتعلق بالتصدي للانتهاكات وتحقيق وعدم التسامح معها.

ورغم الجهود الدولية لتعزيز الاهتمام بمشاركة النساء في بناء السلام ولفت الانتباه إلى قضية الاغتصاب في دارفور، إلا أن الفجوة بين الواقع والاهدف ما تزال كبيرة، كما أن المجهودات المحلية المتمثلة في إنشاء وحدات العنف ضد المرأة لم تحسن من واقع الحال الراهن، إذ أن هذه الوحدات تمثل آليات حماية، في حين التحدي الأكبر هو الوقاية من حدوث انتهاكات جنسية وسط النساء والفتيات.

إن مشاركة المرأة في مساعي بناء السلام ما زالت ضعيفة وتفتقد المنهجية والإطار العلمي السليم الذي يؤطر لكيفية مشاركة النساء في بناء السلام في مرحلة النزاعات وما بعدها. كما أن ضعف مشاركة المرأة النازحة في مجهودات السلام وفى مفاوضات السلام يقلل من فرص تناول قضايا هذه المرأة النازحة واحتياجاتها بصورة شاملة، ويترتب على هذا طمس الحقائق من وجهة نظر المتضرر مما يساهم في إنتاج مخرجات غير مرضية.

رغم بشاعتها فإن الصراعات تمثل فرصة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. فما عانت منه المرأة من ويلات الصراعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية يمكن أن يتم تداركه من خلال توحيد الرؤى والوقوف على اتفاق سلام حقيقي يتجاوز عناصر القبلية والتبعية السياسية ومطامع السلطة والثروة، ويضع في الاعتبار تأثير الحرب على المرأة. ويفرض هذا على الدولة الاهتمام باحتياجات

النساء والأطفال من خلال سياسات تتبناها على مستوى السلطة المركزية وترجمتها على المستوى الولائي تلبية لخصوصية المرأة واحتياجاتها، حتى يساعد ذلك الحد من معاناة النساء والأطفال، وزرع ثقة النازحات في الدولة ومؤسساتها المختلفة.

لا بد كذلك من مراعاة البعد النوعي عند معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل مشكلة الأرض والحواكير وشح المياه؛ لكونها من الأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوب النزاعات، ولا بد أيضاً من أن يوضع في الاعتبار أن حق امتلاك الأرض وحق توفير المياه هو حق للرجال والنساء معا، ويمكن أن يساهم في تحسين أدوار النوع وعلاقاته. ولا ينفصل هذا عن الاهتمام بقضايا العنف ضد المرأة وآثاره النفسية ينصب في صميم قضية أمن وسلام الدولة، ويحتاج إلى منهج علمي سليم تنتج عنه سياسة واضحة المعالم تحتوي على إجراءات قانونية سليمة وإجراءات وقاية وحماية مشددة. ومن الجدير بالاهتمام أيضاً إدراج منظور التأهيل الاجتماعي والاقتصادي في قضايا العنف ضد المرأة. إن النجاح الحقيقي في القضاء على العنف ضد المرأة يحتاج إلى مجهودات متكاملة تتبناها الدولة بالتضامن مع منظمات المجتمع المدني والناشطين في قضايا المرأة وبتقديم الدعم المادي والمعنوي من المنظمات الغير حكومية والمانحين.

لا بد كذلك من إتاحة مشاركة المرأة في بناء السلام وفى كل مساعي السلام، وتفعيل الهيئات والتكوينات النسوية المعنية بشأن السلام وتقويتها بالتدريب والتأهيل مع أهمية توفر الدعم المادي والمعنوي من الدولة لتعزيز الثقة وتقوية مفهوم أن قضية دارفور أو نساء دارفور ما هي إلا شأن قومي في المقام الأول. ويندرج في هذا إتاحة الفرصة الكاملة للنازحات للمشاركة في الهيئات النسوية القائمة لضمان مشاركتهن في كل مساعي ومبادرات واتفاقيات السلام.

المراجع العربية

التقرير الدوري الثالث للمفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشان وضع حقوق الإنسان في السودان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، السودان، (2006).

التجاني مصطفى محمدين، **الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه**، شركة المطابع السودانية للعملة (1997).

حماد وادى سند، أزمة اقليم دارفور: دراسة بحثية قدمت لمؤتمر المحكمة الجنائية الدولية وأزمة إقليم دارفور، (2008).

عبد المجيد احمد عبد الرحمن، **الآثار الاجتماعية المترتبة على الأوضاع في دارفور**، مركز التنوير المعرفي، (2013).

آدم الزين آدم، **دارفور من الانفلات الأمني إلى السلام الاجتماعي**، معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي، (2008).

الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، السودان، (2007).

أحمد إبراهيم حسن، العنف الجسدي وأثره على المرأة ومشاركتها التنموية في ظل الصراعات المسلحة في دارفور، بحث (غير منشور) للماجستير في دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجى، (2006).

كمال الدين كساب سليمان، أثر النزاع على التنمية الاقتصادية للمرأة في ولاية غرب دارفور، دراسة حالة محلية زالنجى، بحث (غير منشور) للماجستير في دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجى، (2009).

خالد محمد احمد، النزاع القبلي واثره على الحياة المعيشية لسكان الريف الفترة 2003-2006، دراسة حالة ولاية شمال دارفور، بحث (غير منشور) للماجستير في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم، (2007).

أحمد محمد محمد أبوسن، نحو مشاركة فاعلة للمرأة الدارفوية في بناء السلام، مؤتمر تمكين المرأة للمشاركة في بناء السلام في دارفور، جامعة نيالا، (2009).

عائشة خليل الكارب، الاستراتيجيات التي تطور قدرات النساء والتدخلات الممكنة، رؤية نحو الغد، المنظمة السودانية للبحوث والتنمية، مؤتمر تمكين المرأة للمشاركة في بناء السلام في دارفور، جامعة نيالا، (2009).

نجلاء محمد بشير، **الوضع الراهن للمرأة وتحديات استدامة السلام**، ولاية جنوب دارفور، 2013.

فاطمة عثمان ابن عوف، المرأة في السودان: الواقع والتحديات ضد العنف (دراسة غير منشورة)، ورقة بحثية مقدمة لمشروع معهد الدراسات والبحوث الإنمائية عن العنف ضد المرأة، 2013.

المراجع الأجنبية

Shah, A. (2011) "Conflict in Africa- Global Issues"، www.Conflict in Africa.

Hoeffler, A. (2008) Dealing with the Consequences of Conflict in Africa, Background Paper for the African Development Bank Report -Centre for the Studies of African Economies, (Oxford: Oxford University Press).

Ministry of Federal Health, UNICEF, UNFPA (2006) Sudan Household Health Survey.

UNICEF (2005) The Impact of Conflict on Women and girls in West and Central Africa, www.Gender Impact of Conflict in Africa.

Schneider, M. (2006) "Women, War and Darfur: Implementing and Expanding Gender Violence Justice", Revue Asylon, Vol.1.

Federal Ministry of Health, Central Bureau of Statistics, UNICEF (2000) Multi Indicators Cluster Survey.

UNFPA, UNICEF (2005) "The Effects of Conflict on the Health & Well-being of Women & Girls in Darfur" A Situational Analysis Report.

Zahariadakis, S. (2007) "Women Issues in Darfur" STAND Canada.

Federal Ministry of Health (1999) Safe Motherhood Survey, Sudan.

Munzul, M. (2004) "Displaced Persons in Khartoum: Current Realities and post-War Scenarios, Cairo, Population Council", Middle East Awards for Population and Social Sciences.

World Food Programme (2004) Emergency Food Security and Nutrition Assessment in Darfur, Sudan.

Nahar, A. (2011) "Gender Impact of Forced Migration: Housemaids: A New Paid Care Economy in Darfur" A paper presented to Bergen Summer Research School, Bergen, University of Bergen.

Geoffroy, A. (2007) "From Internal to International Displacement in Sudan, a paper prepared for Migration and Refugee Movements in the Middle East and North Africa, The Forced Migration & Refugee Studies Program, The American University in Cairo.

Young, H. (2006) "Livelihood، Migration and Remittance flows" in *Times of Crisis and Conflict in Darfur State*, Overseas Development Institute.

Singh, A. (2007)"Women، Conflict and Darfur: A Case Study Critical Concepts in International Security", Journal of Military and Strategic Studies, Vol. 9 pp1-26

Ahmed, S. (2005) *The Socio-Economic Impact of Displacement on Western and Southern Sudanese Women: The Case of Mayo Camp, Khartoum State*", An unpublished MSc. thesis in Development Planning, University of Khartoum, Development Studies and Research Institute.

Development Studies and Research Institute (2008), *Mainstreaming Gender Equality in Poverty Reduction Strategy for Post Conflict Situation: Case Study: South Darfur State*, University of Khartoum.

Lawry, L., Kim, G. & Torbay, R. (2007) "Basic Needs, Mental Health, and Women's Health Among Internally Displaced Persons in Nyala District, South Darfur, Sudan" *American Journal of Public Health*, vol.97,No.2.

Femme Africa Solidarity (2010), *Gender and Land Rights*, Training Module.

الفصل الثامن

السلاح والسياسة في دارفور:
تداعيات الأزمة على الساحة السياسية

محمد محجوب هارون

تعتني هذه الورقة بالنظر في الأبعاد الداخلية لأزمة دارفور بعد عشر سنوات من النزاع المسلّح بين الدولة المركزية ومتمردي دارفور. وتحاول التعرّف على مواقفِ مُجملِ القوى الداخلية من حاملي السلاح والقوى السياسية والمجتمع المدني/الأهلي الدارفوري. ويؤمّل أن تساهم المحصّلة المتواضعة التي ستجود بها الورقة في استكمال صُورة المسألة الدارفورية موضوع الكتاب.

وتبحث الورقة نشأة التمرّد الدارفوري الجاري وبداياته. وتسعى للتعرّف على الدوافع والروافع التي تسببت في اندلاعه مُنذ نيف وعشر سنوات. وتنظر في الوقائع التي شكّلت مشهد العقد المنصرم من النزاع المسلّح. وتدرس مسيرة تطوّر الحركات الحاملة للسلاح (المتمردين) في هذا الفضاء الزماني، بما في ذلك ما شهدته الحركات من انقسامات وتكاثر.

أحدث النزاع المسلّح في دارفور خلخلة قويّة لبنية المجتمع وتشكيلاته الإثنية والقبلية ولُمجمل الجماعة السكانية الدارفورية، وهو ما أفضى، بدرجة واسعة، إلى تفكيك النسيج المجتمعي. ومع عسكرة الدولة للمجتمع الدارفوري ليقاتل بالوكالة عنها، ومع انخراط المجتمع في النزاع، قاد انتشار السلاح إلى إحالة النزاع المسلّح إلى واقع يومي. وتعددت العناصر المنخرطة فيه من حركات متمرّدة إلى مليشيات قبائل إلى عصابات محلية تستخدم السلاح سبيلا لكسب العيش. ومن هنا

تحاول الورقة أن ترسم خارطة للقوى السياسية والمجتمعية المشاركة في النزاع وأن ترصد مواقفها حياله ومدى تأثّرها به.

ومع تركيزها على الفضاء الداخلي (الدارفوري/السُوداني) إلا أنّ الأزمات مثلها مثل غيرها من الظواهر والأحداث الاجتماعية لا يمكن إحسان التعاطي معها رصدا وتحليلا منكفئة على ذاتها. فشأنُ أيّ حدث أو ظاهرة إنسانية أن تنشأ مستندة على قاعدة من العوامل (الداخلية/الذاتية) و(الخارجية/الموضوعية). ومن هذه الزاوية (السياق الثاني) تتلمّس الورقة العوامل في المحيط الدارفوري/السُوداني التي تستكمل رؤية المشهد الداخلي لأزمة دارفور خلال عقد من الزمان.

وتخلص الورقة إلى رؤية دارفور الراهنة في أعقاب عقد من الزمان من نزاع مسلّح يتسم بدرجة من التنوع من حيث القوى المشاركة فيه والأطراف المستهدفة به، والآثار المترتبة على هذا النزاع العنيف والمتطاول.

دارفور: الجغرافيا والديموغرافيا والتاريخ

يلاحظ أن اتساع مساحة دارفور هو ملمح لجغرافية السودان الواسعة أيضا، إذ كان السودان أكبر بلدان القارة الإفريقية مساحة إلى ما قبل انفصال إقليم جنوب السودان لتكوين وطن مستقل ذي سيادة في يوليو/تموز 2011. ويصف المهتمون بدارفور مساحتها بأنّها تساوي مساحة بلد أوربّي كبير المساحة مثل فرنسا. ويقسّمُ بيئيون الإقليم، من الناحية الأيكولوجية (البيئية)، إلى نطاقات ستة من الصحراء في الشمال، وشبه الصحراء في شرقي الإقليم وغربيّه، وهضبة جبل مرّة والسهول الرملية والطينية غربا وشرقا على التوالي، وسهول البقارة الطينية والرملية في جنوب الإقليم وما يطلقون عليه نطاق الرقاب ذي التربة الطينية (يعقوب عبد الله، 2003).

إضافة إلى التنوّع البيئي/المناخي وما يوفّره من ميزات طبيعية واقتصادية ذات حيوية عالية تؤهّل دارفور لمساهمة كبيرة للإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني)، فإن الإقليم يتميز بتنوع كبير بحسابات الديموغرافيا وتعدّد الخلفيات الإثنية والقبلية، مع تماهٍ إثني/قبلي لا يُخطئه الباحث. ومثلما هو الحالُ في نشوء التركيب الديموغرافي للسودان عبر موجات من الهجرات (يوسف فضل حسن، 1972)، فإنّ التركيبة

السُكانية لدارفور، ما خلا استثناءات قليلة، تشكّلت عبر الهجرات المسببة بـــدواعٍ اقتصادية وثقافية وأمنية. ويُلاحظ أنّ التركيبة الديموغرافية لســـكان دارفـــور ذات جذور ممدودة في تاريخ ليس بالقصير (جوستاف ناختيقال، 2011؛ الأمين محمـــود محمد عثمان، 2011). ويسهُل تفكيك المُجتمع الدارفوري إلى جماعتين إحـــداهما ذات جذور إثنية "إفريقية" والأخرى "عربية" الهوية. وحينما تشتد حُمى التصنيف، لا سيما في أزمنة النـــزاعات المسلّحة، يميل الرأي العـــام إلى وصـــف الجمـــاعتين بـــ (الزُرقة) و(العرب). ولا يخفى أنّ في ذلك استسهالا وتبسيطا إلى حدّ ما.

لدارفور تاريخ طويل نسبيا كإقليم سُوداني، وكجماعات سكانية في الرقعـــة الجغرافية المعروفة بهذا الاسم، إضافة لإسهامها الحضاري ضمن حضارات (بـــلاد السُودان)[1] الممتدّة من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي. وتشير دراسات عديـــدة (أمين محمود محمد عثمان، 2011)، (يوسف فضل حســـن، 1972)، (ناختيقـــال، 2011)، (موسى المبارك الحسن، 1995)، (ألن ثُيوبولد، 2005) إلى خضوع دارفور للحُكم السُلطاني المنّظم مُنذ القرن الخامس عشر، وهذه حقبة تزيد طُولا عن كافة حقب الحُكم في ممالك وسلطنات أرجاء السُودان الأخرى، ما خلا حُكم النُوبة في شمال السُودان. ومن شأن هذا المدى الطويل من الخضوع لحُكم منظّم أن يُرســـى أعرافا وتقاليدَ في الاجتماع الإنساني لا تتوفّر للمُجتمعات التي لم تُـــورّث حُكمـــا سُلطانيا منظّما وراسخا.

وبالرغم من احتفاظ سلطنة الفور بعلائق تجارية وثقافية إلى الشمال مع مصر عبر درب الأربعين، ومع غربـــي (بلاد السُودان) ومملكتي برنو وكانم، وإلى حدود البحر الأبيض المُتوسّط عند طرابلس (ليبيا) وتُونُس، إلا أنّ التوسّع الجُغرافي لسيادة السلطنة ظلّ، على امتداد فترة حُكمها، يتجه شرقا مستهدفا ضم أقاليم سُـــودانية أُخرى. ولذلك فليس صائبا الادعاء القائل بأنّ دارفور حديثة عهد بالانضـــمام إلى

(1) بلاد السُودان تعرّف، تاريخيا، بوصفها الحزام الممتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي في وسط الصحراء الإفريقية وأطرافها الجنوبية، ولذلك يجدُر التنبيـــه إلى أنّ المقصـــود بـــ(بلاد السُودان) ليس هو جمهورية السُودان الحالية أو حتى ما قبل انفصال جنـــوب السُودان، إذ كانت جمهورية السُودان تُعرف بالسُودان الشرقي. وربّما أطلق على هـــذا الحزام الجُغرافي من واقع سُمرة بشرة سكّانه. ولقد كان يُطلق على دولة مالي الحاليـــة حتّى استقلالها اسم (السُودان – Le Soudan).

السُودان الشرقي (جمهورية السُودان) بالإشارة إلى ضم سلطنة الفور للحكم الاستعماري البريطاني في عام 1916و دار مساليت في العام 1920 (محجوب عبد الرحمن الزين، 2012). الأصوب، وفقا لوقائع التاريخ الموثّقة، هو أنّ دارفور جزءٌ أصيل من السُودان، وصاحبة سهمٍ كبير في تشكيل فصول حيّة من تاريخه. ومن واقع تشكّل السُودان من خلال موجات من الهجرات التي قصدت مختلِف أقاليمه، فإنّ هجرات داخلية وقعت خلال القرنين الأخيرين حملت جماعات من قبائل دارفور إلى مختلف أقاليم السُودان وبأعداد كبيرة نسبيا بحيث أضحى الوُجود الدارفوري في وسط وشرقي السُودان يمثّل كتلة كميّة كبيرة نسبيا، فضلا عن تدامج الدارفوريين مع بقية المكونات الإثنية السُودانية الأخرى مثل ما هُو الحال مع من سواهم من الجماعات الديموغرافية السُودانية.

تأسست بالإقليم هياكل لإدارة الشأن العام على مستويات مختلفة. وتُعدّ الإدارة الأهلية إحدى أبرز هذه الهياكل. واكتسب نظام الإدارة الأهلية في دارفور، وهي شكلٌ من أشكال الإدارة العشائرية/القَبَلِيّة، فاعلية في تنظيم الشأن العام القَبَلِي، وفيما بين القبائل، مثل ضبط الأحوال الأمنية، وتنظيم التقاضي والشأن العدلي، وتنظيم حيازة واستخدام الأرض (الحواكير) إلخ... ولقد اشتهر نظام الإدارة الأهلية بملئه الفراغ الذي ظلّت تخلّفه سلطة الدولة في مستوياتها المركزية والولائية والمحلية. وإن كانت الإدارة الأهلية، ربّما من واقع كونها شكلا تقليديا، وبُدائيا إلى حدّ كبير، من أشكال السلطان لم تعتنِ بمشاغل تنموية وتحديثية على الإطلاق، وهو ما كرّس أحوال التخلّف التنموي والتحديثي من ناحية. إضافة إلى ذلك عجزت الإدارة الأهلية، بسبب عدم إسهامها في تنمية المجتمعات المحليّة وتحديثها، عن استباق الأزمات التي نشأت لتآكل الموارد الطبيعية بسبب موجات الجفاف التي ضربت الإقليم. ولقد أفضى ضغط هذه الموارد المتآكلة إلى تهيئة الإقليم لاحقا إلى الانخراط في نزاعات مسلّحة حول الموارد أسهمت من ناحيتها بالتراكم والتضامن مع أسباب أُخرى، في إشعال النزاع المسلّح الجاري بين الإقليم والدولة المركزية، وفي إشعال دورة جديدة من الحروب القبلية في الإقليم على شاكلة حُروب داحس والغبراء بين قبائل الإقليم فيما بينها على النحو الذي يشهده الإقليم حاليا!

الطريق إلى اندلاع التمرّد المسلّح

ميزت مُجمل سياسات الدولة المركزية عبر الحقب المُختلفة، بوعيٍ مُسبق أو بدونه، ضد أقاليم الأطراف في مختلف جهات السُودان ومن بينها إقليم دارفور. وهذا تمييز متعدّد الوُجوه، في الشراكة في التنمية والثروة وفي السُلطة السياسية، وفي التفاعل الثقافي. ومن شأن ذلك أن أدّى، تلقائيا، إلى إبطاء تسارع التدامُج القومي، وأخيرا لفتح أبواب الاحتجاج السياسي والمسلّح، ولإخضاع شرعية الدولة والسُلطة للمساءلة. ومع ذلك فإنّ النخبة السياسية الدارفورية ظلّت الأكثر حُضورا كنُخبة إقليمية على المستوى القومي، حيث لعبت ادواراً متعددة داخل الكيانات السياسية الحزبية القومية، لم تستثن من ذلك حتّى الأحزاب ذات التكوين العقائدي مثل الإسلاميين. أخذت هذه النُخبة تقرع أجراس الإنذار مُنذُ وقت مبكّر تنبيها لما رأت فيه تهميشا (ربّما هامشية)[1] للإقليم. وفوق ذلك آثرت نُخب دارفورية تأسيس كيانات ذات طابع إقليمي للعمل كمجموعات ضغط سياسية إقليمية تتبنّى طرح الأجندة الإقليمية في المركز. ومن بين هذه الكيانات جبهة نهضة دارفور التي أسستها نُخب دارفورية من خلفيات سياسية وحزبية متعدّدة بعد ثورة أكتوبر/تشرين أول في العام 1964.

تتعدّد، بطبيعة الحال، الأسباب التي تُنشئ النزاعات، بيد أنّه من حيث الأولوية لا الحصر يُمكن أن تُرد نشأة التمرّد المسلح في دارفور، حتّى الآن، لثلاثة أسباب رئيسة:

---

(1) ربّما رأى الباحثون أنّ الاستضعاف السياسي/الاقتصادي/الثقافي/الاجتماعي لأطراف السُودان الذي صار يُطلق عليه، في روايات متكرّرة، صفة التهميش (Marginalisation) يتطلّب إجراء مراجعة موضوعية. وهي المراجعة ذاتها التي تتطلّبها مقولات أُطروحة المركز والهامش. فالتهميش فعل قصدي بنية مُسبقة. غير أنّ الحال موضوع الوصف لا يُمكن القطع بكونه استجد بناء على تدبير مُسبق. ليست ثمة بينات كافية على وجود هذا الفعل الاستباقي، بل الراجح هو أنّ هذا الواقع هو نتيجة لسياسات في المركز تكتنفها الغفلة وسُوء التقدير. وإن توفّر قصد مُسبق فمن الصعب تعميمه ومن ثم عدّه عاملا رئيسا في وصف الحالة المترتبة عليه. وبهذا الفهم يعبّر الواقع عن هامشية (Marginalism) كنتيجة وليس تهميشا من حيث هُو، بالضرورة، فعلٌ مقصودٌ وتدبير مع سبق الإصرار.

أوّلا: غُبنٌ من المركز. أخذت النُخبة الدارفورية المتبنّية لقضايا الإقليم المطلبية، كشأن قومي/اتحادي، تطوّر، تدريجيا، وعيا بالهامشية متعدّدة الوُجوه، سياسيا واقتصاديا وثقافيا (صدّيق أُمبدّة، 2003)، وهو وعي لا يقتصر على التنبيه على الهامشية غير المختلف عليها، وإنما على المفارقة التي يجسدها تناقص الموارد الهائلة مع واقع قائم فقير وبائس بمعايير التقدّم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (James Morton, 1994). وقد أفضى اليأس من نجاعة الاحتجاج السياسي من داخل الكيانات الحزبية القومية، ومن كيانات سياسية إقليمية إلى تبني البعض لنهج الاحتجاج المسلّح. وقد انفجر التمرّد المسلّح بحركتين كانت أولاهما حركة تحرير دارفور، التي غيّرت إثمها سريعا إلى حركة وجيش تحرير السُودان (2003) بقيادة المُحامي عبد الواحد محمّد نُور، وحركة العدل والمساواة بقيادة الدكتور خليل إبراهيم (2002).

يجدُر هُنا كذلك ملاحظة نُشوء حركتين مسلّحتين في وقت واحد تتبنيان مطالب إقليم دارفور ضد المركز[1]. وهذه حالة فريدة إذ في حال تتبّع سير الحركات المطلبية المتمرّدة غالبا ما ينشأ كيان متمرّد واحد في حالة كهذه. وربّما رُد ذلك، ليس للاختلاف الأيديولوجي بين الحركتين وإن كان ذلك واردا، بل رُبّما لحدّة انشغال نُخب إقليم دارفور بقضاياها المطلبية. (للتوسع في خريطة الحركات الدارفورية، يرجى مراجعة الفصل الثاني من هذا الكتاب). ومن حيثُ أنْ لا نار بلا دُخان، فإنّنا نرى أنّ هذه السيرة المتصلّة من الاحتجاجات السياسية والمسلّحة من قِبل نخب دارفورية عبر عُهود متعاقبة في مقابلة الدولة المركزية تتجذّر في الميراث الحضاري للمجتمع الدارفوري.

وللغُبن من المركز بسبب الهامشية جذُوره في الاقتصاد السياسي للدولة السُودانية الذي لم ينجح في إكساب اقتصادات الأطراف الديناميكية المطلوبة، ومن ثم تنامى تأزم الاقتصادات التقليدية في الأطراف. تضافرت مع ذلك عوامل التدهور

---

(1) يطرح الخطاب السياسي لحركة العدل والمساواة كونها حركة ذات مشروع يستهدف بيانها التأسيسي تحقيق العدالة والمساواة على الصعيد القومي الأوسع. غير أنّ الحركة آثرت أن تنطلق من دارفور مع الاعتماد على تنظيم تغلب على قيادته وعضويته النُخب ذات الأصول الدارفورية، وتتراجع المطالب القومية في جولات التفاوض مع الحُكومة المركزية إلى مشاغل دارفورية بدرجة أكبر.

البيئي وتآكل الموارد الطبيعية ما قاد إلى انكماش الاقتصاد التقليدي الزراعي/الرعوي،

وعجز كبير لسُوق العمل المحلية عن استيعاب الأجيال الحديثة في مجتمعات تقليدية تقدر نسبة الشباب دون الأربعين فيه بنحو 60% (أنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب). وقادت معدّلات البطالة العالية في إقليم دارفور إلى أن يأخذ فُقدان الأمل واستبداد اليأس بالشباب الدارفوري من المقيمين في الإقليم أو خارجه إلى المُخاطرة بحمل السلاح والانخراط في حركات التمرّد التي يسيطر عليها الشباب سيطرة مُطلقة. (انظر الفصل الرابع من هذه الكتاب حول أدوار الشباب في دارفور).

ثانيا: مواردٌ متآكلة وضغط على موارد الإقليم

أخذت الموارد الطبيعية في إقليم الصحراء في التآكل من خلال موجات الجفاف المتكرّرة بدءا من سبعينيات القرن الماضي، مما دفع رُعاة الإبل إلى النزوح جنوبا وشرقا بحثا عن موارد كافية من المياه والمراعي، وجعل مناطق دارفور الخصبة قبلة لموجات من رُعاة الإبل القادمين من دول مجاورة. وتبع ذلك وقوع هجمات مسلحة تستهدف وضع اليد على تلك الأراضي الغنيّة بالموارد الطبيعية خاصّة في دار مساليت ومنطقة وادي صالح على هضبة جبل مرّة. وتحول النزاع على الأرض إلى أحد عناصر التأزيم بين القبائل. وساهم في تأجيج النزاع المسلّح.

ثالثا: جيوبولتيكيا إقليم إفريقي مضطرب

تضعُ جيوبوليتيكا السودان وجواره إلى الغرب والشمال الغربي إقليم دارفور وجها لوجه مع نظام نزاعات إقليمية متكرّرة الحدوث. ويمثّل تداخل دارفور ديموغرافيا مع محيطها الإقليمي من ليبيا عبر التشاد إلى إفريقيا الوُسطى عاملا آخر في شُمول دارفور بالاضطرابات الإقليمية. وكانت دارفور مسرحا للنزاع الليبي التشادي حول إقليم أوزو في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كما استخدم معارضو الحُكم التشادي في حقب مختلفة دارفور كنقطة انطلاق

لنشاطهم المسلّح ضد أنجمينا (عبد الله آدم خاطر، 1988). أفضى هذا الحال من الاضطراب إلى تدفق السلاح إلى دارفور منتهيا، آخر النهار، في أيدي المواطنين. ومن جهة أُخرى أدى الوُجود العسكري الأجنبي في دارفور إلى إضعاف سُلطة الدولة السُودانية في الإقليم. وتضافر هذان العاملان على تشجيع ظاهرة النهب المسلّح التي شكلت مهدّدا أمنيا واجتماعيّا حقيقيا في إقليم دارفور.

ومع ضعف سُلطة الدولة، تدريجيا، في دارفور أخذت سُلطة هياكل المُجتمع التقليدي من إدارة أهلية ومجتمع باترياركي (أبوي) في التضعضُع أيضا، الأمر الذي مهّد الطريق للتفلّت الأمني، وتحدّي سُلطة القانُون، واستسهال الخُروج على السُلطان من خلال توافُر بيئة سياسية واجتماعية وحالة أمنية مواتية للتمرّد. وفتح كل ذلك الباب واسعا أمام انخراط قطاعات من المجتمع الدارفوري، خاصة من الفئات الأحدث سنّا، في حمل السلاح بعد نشوء التمرّد في الإقليم وتمدّده داخل جُغرافيا الإقليم، إما مع المتمرّدين أو ضدّهم متحالفين مع الحُكومة.

التمرّد.. الصُعود والاضمحلال

لم تدُم طُفولة حركتي التمرّد (تحرير السُودان والعدل والمساواة) طويلا إذ سُرعان ما وقفتا على ساقيهما وانخرطتا في عمليات قتالية متتالية وواسعة المدى الجُغرافي. فبعد هجمات دراماتيكية على مطار الفاشر ومواقع حكومية أخرى في الأشهر الأولى من عام 2003، تمدّد العمل العسكري الميداني للمتمرّدين في أنحاء من شمالي وغربي إقليم دارفور واتّسعت جغرافية نشاطهم العسكري باضطراد. ولقد شهدت هذه الحقبة عمليات عسكرية كثيفة وبدايات التفاوض ما بين الحكومة والمتمرّدين (David Hoile, 2008) في كلّ من التشاد في أبّشي (2003) وأنجمينا (2003) ونيجيريا في أبوجا (2006). ولقد تولّى الاتحاد الإفريقي، لاحقا، عملية التوسّط بين الحُكومة والمتمرّدين في مفاوضات السلام التي انتهت باتفاق أبوجا (2006)، بينما نشأت آلية مُشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المُتّحدة لرعاية التفاوض بين الطرفين والتي تم بوساطة منها توقيع اتفاقية الدوحة (2011). (راجع الفصل التاسع حول اتفاقيات السلام والفصلين الحادي عشر والثاني عشر حول الأدوار الإقليمية والدولية).

وقد ساهم انشغال الجيش السُوداني بحرب الجنوب في تمكين متمرّدي دارفور من إحراز تقدّم على الأرض، ولعلّ تركيبة الجيش السُوداني الذي يشكل أبنـــاء الأقـــاليم الطرفية نسبة كبيرة من جنوده سهل مهمة المتمردين عـــبر إضـــعاف الإرادة القتاليـــة للجنود ضد ذويهم. من جهة أُخرى كان الاستقطاب السياسي في المركز متمـــثّلا في احتداد الخصومة السياسية بين الحُكومة والمعارضة السياسية وانقسام الإسلاميين الشهير في العام 2000/1999 شريانا يتغذى منه التمرّد. فحركة تحرير السُودان في شقّها الذي يقف على رأسه المحامي عبد الواحد محمّد نور (بعد الانقسام الـــذي وقـــع في مـــؤتمر حسكنيتة في العام 2005) يُنظر إليها بكونها قريبة من تنظيمات التيار اليساري/العلماني في الخُرطوم، بينما تقف حركة العدل والمساواة على مسافة قريبة من إسلاميي حـــزب المؤتمر الشعبـــي المعارضين لإخوان الأمس الحاكمين في الخُرطوم.

دفع النجاح الميداني للمتمرّدين، إضافة إلى حركة النـــزوح الواســـعة مـــن مناطق الحرب، مجموعات متزايدة من الشباب الدارفوري من المناطق التي كانـــت تسيطر عليها حركتا التمرّد إلى الانضمام لهما. أمّا الطلاب الجامعيون مـــن أبنـــاء دارفور الذين تمسّكوا بالاستمرار في مقاعد الدرس فقد اختار قطاع عريض منـــهم مُناصرة المتمرّدين بطريقة مكشوفة مما أدّى إلى بروزهم كتيار سياسي طلابـــي ذي وزن سياسي لا تخطئه عينُ المراقب.

وقد تأثرت النجاحات العسكرية والسياسية بتعرض الحـــركتين الرئيســـتين لـــ لانقسامات لعلّ أشهرها انقسام حركة تحرير السُودان في مـــؤتمر حســـكنيتة (2005) إلى حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمّد نُور وحركـــة تحريـــر السودان جناح منّي أركو مناوي (ذو النُون التجاني، 2008). غير أنّه من الجـــدير بالمُلاحظة هو أنّ الحقبة التي تلت توقيع اتفاق أبوجا للسلام في دارفـــور شـــهدت حالة من تفكّك حركات التمرّد في دارفور وتشظيها، فضلا عن نُشوء تنظيمـــات متمرّدين لم يُعرف لها دور في العمل العسكري أو تاريخ في النضال السياسي باسم دارفور. هذا التكاثر الأميبـــي للحركات يرجّح أنّه كان مدفوعا بأحـــد ســـببين وهما: إما الرغبة في الانخراط في تفاوض مع الحُكومة في الخرطـــوم، أو ممثّليهـــا في الإقليم، للحصول على بعض المكاسب الخاصّة التي لم تكن الحُكومة تمانع في منحها للاستنصار بها في حربها الإعلامية والسياسية ضد المتمرّدين.

لم تبدأ مسيرة اضمحلال حركات تمرّد دارفور عبر أسباب ذاتية غالبة، كما يبدو في حالة انقسامات الحركات، إذ أنّ هُناك عواملَ موضوعية كذلك، منها الانخراط المجزئ للحركات في اتفاقيات سلام مع الحُكومة والزُهد في الاعتصام بالقتال المُستمر عالي التكلفة في الأنفس والعُمران. ومن ناحية أُخرى فإنّ نجاح الخُرطوم في تطبيع علاقاتها مع التشاد وسقوط النظام الليبي أديا إلى قطع الشريان الذي كانت تتغذّى به بعض الحركات سياسيا وعسكريا وماديّاً.

التدويل

أمّا في الفضاء الخارجي فكان مثيرا للانتباه التدويل السريع للنزاع الدارفوري المسلّح، قياسا بما حظيت به حربُ الجنوب الطويلة جدا مقارنة بحرب دارفور التي لم تُكمل، حينئذ، نصف عقد من الزمان على اندلاعها. وبالطبع يبقى السؤال حول الأسباب التي أفضت إلى تسريع انشغال المجتمع الدولي بالنزاع الدارفوري مفتوحا (Mamdani, 2009)، وهو مبحثٌ يمكن معالجته مستقلا عن هذه الورقة، بيد أنّ المُهم هو أنّ التمرّد حصل على دعم خارجي عزّز القاعدتين السياسية والعسكرية التي يستند عليهما. في هذا الجانب، وإضافة إلى الحملات الإعلامية والسياسية التي كانت تُدار في العواصم، بل والمدن الأوربية والأميركية، كان من أبرز محطات تدويل نزاع دارفور زيارات وزير الخارجية الأميركية، كولن باول والأمين العام للأمم المُتحدة كوفي أنان إلى دارفور في صيف عام 2004.

يُعدّ إصدار الكونجرس الأميركي قرارا بإجماع أعضائه يصف ما يجري في دارفور بكونه إبادة جماعية، ويطالب الإدارة الأميركية بالتدخّل لوقفها (يوليو/تموز 2004) تطورا عاصفا لمسيرة تدويل نزاع دارفور (هاني رسلان، 2004). وتتابعت منذئذ قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن النزاع والتي يُعتبر من أهمّها القرار رقم 1556 (30 يوليو/تموز 2004) الذي طالب الحُكومة السُودانية بإنهاء العُنف في دارفور خلال 30 يوما وإلا أُخضعت لعقوبات اقتصادية ودُبلوماسية، والقرار 1564 (18 سبتمبر/أيلول 2004) الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المُتّحدة والقاضي بتكليف الأمين العام لجنة دولية للتحقيق حول ادعاءات

بانتهاكات للقانُون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقرار رقم 1593 (31 يوليو/تموز 2005) بإحالة ملفّ النزاع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وانتهاء بالقرار 1769 (31 يوليو/تموز 2007) بإنشاء العملية المشتركة بين الأمم المتّحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور (يوناميد). ويُلاحظ أن القرارين الدوليين الأخيرين يمثّلان أعلى سقف لتدويل النزاع بوضع دارفور تحت السيادة الدولية إلى حدّ كبير.

الحُكومة السُودانية.. حربٌ غير مستحقة وتدويلٌ غير متوقّع

ليس في حُكم المؤكّد أنّ الحُكومة المركزية كانت تتوقّع اندلاع تمرّد في دارفور على نحو ما وقع بالفعل، أو أنّها كانت على إدراكٍ كافٍ بكونه سيتمدّد على نحو ما جرى. لقد ارتكبت الحكومة المركزية خطأً استراتيجيا فاحشا باستسهالها فكرة خوض حربٍ في دارفور وجيشها بعدُ يقاتل حربا طويلة في جنوب السُودان (أو حتى إن لمً يكن). وق لجأت الحكومة إلى تعبئة جماعات من بدو دارفور للقتال إلى جانبها وسرعان ما نشأت قوة عسكرية جديدة من أبناء هذه القبائل اتّخذت صفة نظامية وإن تمتّعت باستقلال نسبي تحت قيادات قبلية. وبمقدار ما روّع المتمرّدون مناطق آمنة وأحدثوا تدميرا للعمران الطبيعي والمادّي، فقد أوقعت المليشيات القبلية التي راج وصفها بالجنجويد ظُلما واسعا بالمواطنين في مناطق القتال وانتهاكات كبيرة لحُقوق الإنسان.

داخليا غلّبت الحُكومة المركزية سياسة أساسها فرض تعتيم إعلامي على الوقائع الجارية على الأرض، وسمسرة شرسة من أجهزتها للتغطية الصحافية للعُنف في دارفور. ولقد أنتج هذا التعتيم الإعلامي اختناقا معلوماتيا في الداخل ما لبث أن انتهي إلى انفجار معلوماتي كبير في الإعلام الخارجي، الغربي، تحديدا، على نحو ربّما لم تشهده قضية سُودانية في الإعلام الغربي، بما في ذلك النزاع المسلّح في جنوب السودان الذي امتدّ لنحو أربعة عُقود من الزمان. ترافق مع هذا الانفجار المعلوماتي حول النزاع المسلّح في دارفور في الإعلام العالمي/الغربي، تعبئة واسعة ضد الحُكومة السُودانية حول دارفور كانت تقف من ورائها منظّمات مجتمع مدني غربي عبر الأطلسي (Mamdani, 2009). ويبدو أنّ حملة منظّمات المجتمع المدني

الغربية أوقعت ضغطا شديدا على صانعي القرار الغربيين في المؤسسات التشريعية والتنفيذية مما دفع بالقضية إلى جدول أعمال المنظّمة الدولية (الأمم المتحدة) من خلال هياكلها المختلفة وانتهاءً بمجلس الأمن.

إقليميا، وفي محيط الجوار السُوداني عبر الحدود الغربية، واجهت الحكومة حالة علاقات متقلّبة مع دولتي ليبيا والتشاد بسبب الحرب في دارفور. فمن جهة ظلّ الموقف في ليبيا، في عهد القذّافي، متقلّبا. وكانت ليبيا مكان شُكوك من الخرطوم بكونها توفّر دعما عسكريا ولوجستيا لمتمرّدي دارفور. كما كانت ليبيا ملاذا لمئات الآلاف من المهاجرين الدارفوريين الذين يتعاطفون مع المتمرّدين، ما يشكّل دعما مباشرا أو غير مباشر للتمرّد. كذلك كانت الخرطوم ترى في تشاد داعما رئيسا لمتمرّدي دارفور، إذ تعتقد دوائر داخل الحُكومة السُودانية أنّ متنفّذين في الحُكومة التشادية تُساند التمرّد في دارفور، خاصة الحركات التي تطغى عليها عناصر من قبيلة الزغاوة السُودانية. هذا الوضع المأزوم تطوّر إلى انخراط السُودان في تعاطٍ بالمثل بتبنّيه دعم حركات معارضة تشادية قادت ثلاث حملات مسلّحة بغرض إسقاط حُكومة الرئيس إدريس دبي، انتهت إحداهن بهزيمة للمتمرّدين التشاديين على مشارف العاصمة التشادية أنجمّينا. استمرت هذه العلاقة المأزومة إلى أن اتفقت الحكومتان، لاحقا، على تطبيع العلاقات فيما بينهما واتّخاذ تدابير أمنية/عسكرية لتأمين الحُدود المشتركة.

الشاهدُ هو أنّ الحُكومة السُودانية لم تنظُر إلى مشروع خوض حرب أهلية في دارفور بتريّث وحكمة الأمر الذي أوقعها في خطأ استراتيجي فاحش. خاضت الحُكومة حرب دارفور في الوقت الذي كان يُدير عنده مفاوضوها جولات تفاوض شاقةٌ كمن يصعد من السفح إلى أعلى الجبل بهدف إنهاء نزاع أهلي بين الدولة المركزية ومتمردي جنوب السودان هو الأطول والأكثر استنزافا على امتداد القارّة الإفريقية. وبحسابات استراتيجية فإنّ التقدير الأقرب إلى الصواب في حالة كهذه هو أن ينظر صانعو القرار إلى نهاية حرب الجنوب باعتبارها الحرب الأخيرة والنزاع الأهلي الخاتم. وللأسف فإنّ شيئا من هذا القبيل لم يحدُث، ومضت الحُكومة بنيّة حسم التمرّد عسكريا دُون أن تُدرك مآلات هذا الخيار الذي انتهى بنزاع محلّي/وطني بين يدي تدويل غير مسبوق في تاريخ النزاعات السُودانية!

القوى السياسية المعارضة والمجتمع المدني الوطني

لا يُسفر البحث في هذا الجانب عن حصيلة دالة على انخراط مكافئ للقوى السياسية السُودانية وتنظيمات المُجتمع المدني الوطني في النزاع الدارفوري من باب الاستدراك والمعارضة. ومن بين أحزاب المعارضة يبدُو حزب الأمة القومي[1] بقيادة الإمام الصادق المهدي الأكثر انشغالا بالنزاع في دارفور خلال العشر سنين المُنصرمة.

ومع حزب الأمّة لا يبدُو حزب المؤتمر الشعبي المُعارض بعيدا عن الاهتمام بالنزاع المسلّح في دارفور. فمن جهة تصدّى عدد من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي ذوي الأصول من غرب السُودان لقيادة حركات التمرّد، لا سيّما حركة العدل والمساواة التي تشير إليها الحكومة ودوائر مقرّبة منها بكونها الجناح المسلّح لحزب المؤتمر الشعبي. ومن ناحية أُخرى ظلّت الدوائر الأمنية تطارد بعض قيادات وأعضاء حزب المؤتمر الشعبي اشتباها في صلة ما تربطهم بمتمردي دارفور. أمّا حزب المؤتمر الشعبي فظلّ حاضرا من حيث التصريحات الصحافية والتعبير عن المواقف في ملف النزاع الدارفوري. وصرّح زعيم الحزب، الدكتور حسن التُرابي، غير مرّة وبثقة كبيرة بأنّ النزاع المسلّح في دارفور يمكن إنهاؤه في وقت وجيز، دون أن يُفصح عن كيف يمكن لذلك أن يتم بالفعل.

غير أنّه لا تتوفّر بيانات كافية حول مواقف الحزب الاتحادي الديموقراطي، والحزب الشيوعي السُوداني وإن كان الأخير متّهما كذلك من قبل الدوائر الحكومية بصلة ما بالنزاع المسلّح خاصة بحركة تحرير السُودان، جناح المحامي عبد الواحد محمّد نُور. وهذا الحال ينطبق على حزب المؤتمر الوطني نفسه الذي

---

(1) بمراجعة الموقع الشبكي لحزب الأمّة www.umma.org يمكن رصد جُملة مواقف لحزب الأمّة حول النزاع المسلّح في دارفور. من المواقف المهمّة استضافة الحزب في داره بأم درمان لمجموعة عمل متعددة الأحزاب حول نزاع دارفور، إضافة لتنظيم ندوات حول النزاع بداره. ومن بين الوثائق المهمّة الصادرة عن الحزب الوثيقة الصادرة بتاريخ 1 ديسمبر/كانون أول 2003 باسم مسألة دارفور. كما أصدر الحزب مذكّرة مُشتركة مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم بتاريخ 22 مايو/أيار 2004 باسم الرؤية المشتركة بين المؤتمر الوطني وحزب الأمّة القومي حول مُشكلة دارفور. ونظّمت أمانة الدراسات والبُحوث بحزب الأمّة بتاريخ 20-22 يونيو/حزيران 2004 ورشة بعنوان معا لحل أزمة دارفور.

يصعب الحصول على أدبيات له حول النـزاع المسلّح في دارفور، مُستقلة عن الخطاب الحكومي.

ومن التطوّرات في مواقف الأحزاب الوطنية حول النـزاع في دارفور التئام ملتقى كنانة المسمّى (الملتقى القومي لأهل السُودان لحل مشكلة دارفور) في الفترة من 16-20 أكتوبر/تشرين أول 2008، بمدينة كنانة، ولاية النيل الأبيض. ولقد شارك في الملتقى قطاع كبير من القوى السياسية الوطنية المشاركة في الحكم والمعارضة له وممثلون للمجتمع الدارفوري والنخب الوطنية. وحضر الملتقى أمين عام الاتحاد الإفريقي والأمين العام للجامعة العربية ووزير الخارجية المصري وممثلون لكل من ليبيا وقطر وإريتريا. واستهدف الملتقى البحث عن إطار لحلّ سُوداني شامل وعادل ودائم لأزمة دارفور. وانتهى المؤتمر إلى توصيات صبت في مُجملها في الدعوة إلى إنهاء الحرب في دارفور وبسط الأمن وتحقيق العدالة والتنمية. والراجح أن ملتقى كنانة أسهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في الوصول إلى منبر الدوحة والتأثير على الوثيقة التي خرجت بها الدوحة بعد ثلاث سنوات لاحقة.

وبعد اندلاع الحرب الأهلية، مجدّدا، في كلّ من ولايتي جنوب كُردفان والنيل الأزرق أسست حركات التمرد الدارفورية (العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان، جناح المحامي عبد الواحد محمد نُور، وحركة تحرير السودان، جناح مني مناوي الذي عاد إلى التمرّد مجددا بعد شهر عسل قصير مع الحكومة بعد توقيعه منفردا اتفاقية سلام أبوجا مع الحُكومة في العام 2006)، أسّست مع الحركة الشعبية قطاع الشمال **تحالفَ الجبهة الثورية** الذي جمع، بذلك، كل الحركات المسلّحة الرئيسة المعارضة للحكومة. وكان من شأن هذا التطوّر انتقال نشاط حركات التمرّد الدارفورية إلى جنوب كُردفان، بل وأخيرا في النصف الأوّل من هذا العام (2013) إلى شمال كُردفان حينما دخلت قوات الجبهة الثورية مدينة أم روابة ومنطقة جبل الداير الواقعتين في ولاية شمال كُردفان. وفيما سعت الجبهة الثورية لتوسيع تحالفها المعارض للحكومة، إلا أنّ وثيقة إعلان الفجر الجديد (2013) التي حاولت أن تطرح بيانا مؤسسا لمعارضة عريضة ضد النظام لم يصمد طويلا في وجه حملة حكومية ضدّها، ما جعل بعض الأطراف المعارضة التي سبق لممثلين عنها التوقيع على البيان تنسحب عن تبنيه ودعمه.

أمّا بالنسبة لمؤسسات المُجتمع المدني الوطنية فيمكن أن يُشار إلى ثلاثة تنظيمات دارفورية نشأت في ظل النزاع الدارفوري هي منبر دارفور للحوار والتعايش السلمي الذي ترأسه الفريق إبراهيم سليمان، الذي شغل وظائف دستورية اتحادية وولائية عديدة كان آخرها منصب والي ولاية شمال دارفور، ومنبر دارفور للسلام والتنمية الذي ترأسه الفريق آدم حامد الذي شغل كذلك مناصب اتحادية وولائية، آخرها (حالياً) رئاسة مجلس الولايات، وهيئة محامي دارفور التي تنشط في مجالات حقوق الإنسان بفاعلية ملحوظة.

اضمحلال سُلطان الإدارة الأهليّة

عُرفت الإدارة الأهلية في دارفور بدورها في قيادة، وإدارة الشؤون العامّة، للمُجتمعات القبلية المحلّية. وفي هذا الإطار للإدارة الأهلية تاريخٌ تليد في التدخّل لفض النزاعات التي كانت تقع داخل العشيرة/القبيلة الواحدة وبين العشائر/القبائل في المحيط الجغرافي الواحد (فؤاد عيد، 2009). وبحُكم قوّة الانتماء القبلي في دارفور اكتسبت القبيلة مرجعية قويّة أيضا. ولعلّ هذا ممّا مكّن للإدارة الأهلية على رأس هرم القيادة المحليّة في دارفور. واشتهرت أسماء العديد من قيادات الإدارة الأهلية الدارفورية كنجوم محليين كان السكان المحليون يلجؤون إليهم في التقاضي، وإصلاح ذات البين، وترتيب ملفات الأمن والاستقرار والتعايش بين القبائل والجماعات السُكانية المُختلفة. وبهذه المرجعية كان منظُورا، افتراضيا على أقل تقدير، أن تلعب الإدارة الأهلية دورا في كبح جُموح الحركات، من جهة، بسلطانها على أفراد المُجتمعات المحليّة، وأن تقوم بواجب النُصح والمراجعة للحُكومة المركزية وهي تختار أن تمضي قُدما في خوض حرب أهلية في الإقليم. إلا أنّه مع اندلاع النزاع المسلّح بدا واضحا اضمحلال سُلطان الإدارة الأهلية وانحسار دورها التقليدي. فعندما تمرّد الشباب الدارفوريون كان ذلك، في ذاته، تجاوزا فعليّا لسُلطة الإدارة الأهليّة ومرجعيتها، حيث لم يتم تجاهلها فحسب، بل تعرّض بعض قياداتها للزجر والاعتداء من قِبل بعض المتمرّدين. عجزت الإدارة الأهلية عن حفظ النظام والأمن داخل العشيرة الواحدة وبين العشائر عندما أصبح رجالاتها أشبه بالأذرع المحليّة للمركز يعتنون بتنفيذ

السياسات المركزية أكثر من الانشغال بالسلام الاجتماعي القبلي (آدم الزين محمّد 2008).

وإلى جانب السبب الرئيس لعجز الإدارة الأهلية، كما يري آدم الزين محمّد، فإنّ تنازل الدولة في دارفور عن احتكارها للسلاح لصالح ميليشيات قبلية احتاجت لُمساندها في الحرب ضد المتمرّدين. يقابل هذه المليشيات في الضفة الأُخرى المتمرّدون أنفسهم كقوى غير نظامية تحمل السلاح خارج هياكل الدولة. والشاهد في ذلك تنازل الدولة طوعا أو كرها عن احتكار السلاح واستخدام القوّة لهذين الفريقين من حملة السلاح الأمر الذي وضع الإدارة الأهلية بين قُطبي الرُحى. وهكذا يبدُو تراجُع دور الإدارة الأهلية في ظل الحرب الجارية أمرا واضحا، ما يعني أنّ الإدارة المحليّة في دارفور تشهد تآكلَ إحدى أهم مؤسسات الحُكم المحلّي، وتخسر خبرة تراكمت عبر السنين بين يدي هذه الإدارة الأهلية التي يتراجع دورها في الفضاء العام الدارفوري.

النازحون: مجتمعات جديدة

دفعت الحرب في دارفور أعدادا غفيرة من مُواطنيها إلى النزوح إلى معسكرات حول مُدن الإقليم الكبيرة مثل نيالا والفاشر وزالنجي، أو إلى الالتحاق بذويهم داخل المُدن والقرى المستقرّة داخل الإقليم أو في أقاليم السُودان الأخرى. بطبيعة الحال لجأت أعدادٌ أُخرى إلى بلدان مجاورة مثل تشاد ومصر أو إلى مَهاجِر في أقاصي العالم في أوربّا وأميركا وكندا وأُستراليا. والنزوح ظاهرة تتجاوز التعريف الجُغرافي الذي يقتصر على الهجرة بالإكراه من مكان إلى آخر إلى كونه عملية اجتماعية وثقافية واقتصادية مركّبة وذات آثار مكينة وطويلة الأمد. (Salah Ibrahim, 1996)

انتقل النازحون من مناطق ريفية إلى أطراف المُدن وظلوا وهم في المنافي مسكونين بقيمهم المتصلة بموروثهم الثقافي وبطرقهم في سُبل كسب العيش، وبأعراف الترابُط الاجتماعي المألوفة عندهم. وجاءوا، كذلك، مشحونين بمرارات صنعتها الحرب بفقدان أعزاءَ لهُم، وهجر ديار تشدهم إليها عاطفة مُقيمة، وتقاليد حياة اختلطت بدمائهم. وبمرور الأيّام أخذت "المُستعمرات"

الجديدة في الاتساع، فتغيّرت تركيبتها السُكانية وشرع نسيجها الاجتماعي الريفي القديم في التمزّق، فيما أخذت منظومة القيم والأعراف الريفية في التصدّع. وبذلك نشأ جيلٌ جديد في ظل الأوضاع الجديدة في معسكرات النزوح. وفي الوقت الذي لم تكن لهؤلاء المستوطنين الجُدُد سابق علاقة بالانخراط في مشاغل السياسة اليومية، لا سيّما بوجهها المعارض، فقد تسيّست الأجيال الجديدة حتّى أنها تُوشك أن تُضحي حزبا سياسيا قائما بذاته. وربّما كشفت دراسة للطلاب الجامعيين الدارفوريين، الذين تنحدر شريحة كبيرة منهم من معسكرات النازحين أو من أسر نازحة لا تقيم في المعسكرات، عن علاقة ما بين هذه الخلفية من ناحية ومن الجهة الأُخرى ليس ميلهم القوي لمعارضة النظام فحسب، بل معارضتهم مُجمل الحالة العامّة الوطنية، وعلى نحو جذري أحيانا. ومثلما أنشأت الثورة الصناعية في أوربّا منذ قُرون خلت، وإن كان في سياق هجرة مختلفة الأسباب، مجتمعات حضرية كبيرة بكاملها، فإنّ معسكرات النازحين ستبقى في مكانها وستنمو كمراكز حضرية شديدة الاختلاف عن حواضر الإقليم التي نشأت، هي الأُخرى، في سياقات مُختلفة. ومن شأن هذه المُستعمرات الجديدة أن تكتسب خصائص المكان الجديد والجماعات الجديدة التي تشكّلت داخلها. وليس متصوّرا أن تسترد هذه المُجتمعات الجديدة سير مجتمعاتها الأولى. بل ليس من المُحتمل نجاح برامج العودة الطوعية التي تتبنّاها السلطات الحُكومية وأطراف في المُجتمع الإقليمي (منزول عبد الله عسل، 2013؛ انظر كذلك مساهمة عسل في الفصل السادس من هذا الكتاب، إضافة إلى الفصل الرابع حول دور الشباب).

محميّات دارفور المُسلّحة ودورة الاقتتال القبلي الجديدة

يشهد إقليم دارفور منذ بضع سنين انفجارا واسعا لدورة جديدة من الاقتتال بين القبائل والعشائر. والدورة الحالية من الاقتتال القبلي دورة عاصفة شملت عددا غير مسبوق من القبائل. ففي أقل من عشر سنين شهدت دارفور أحداث عنف دموي بين قبيلتي الهبانية والرزيقات، والهبانية والسلامات، والهبانية والفلاتة، والبني هلبة والقمر، والترجم والرزيقات الأبّالة، والبني حسين والرزيقات الأبّالة،

والرزيقات (البقارة) والمعاليا. ولقد حصدت هذه الحروب القبلية أرواح آلاف القتلى، فضلا عن ما أوقعت من اجتماعي ومادّي.

لا يمثّل الاقتتال القبلي في دارفور اكتشافا جديد من واقع أنّ تاريخ المجتمعات الدارفورية، مثل غيرها من المُجتمعات التي تحمل خصائص مشابهة، يظل حافلا بالاقتتال داخل العشيرة/القبيلة الواحدة وفيما بين العشائر/القبائل. الجديد هو تعدد هذه الحروب واستفحال نتائجها من القتل والتدمير. بالطبع نشطت هذه الدورة في العنف القبلي ضِمن نتائج العُنف الذي يشهده الإقليم منذ عقد من الزمان بين الحُكومة المركزية والمتمردين. فبسبب النزاع المسلّح حدثت مستجدات مهمّة في الفضاء الدارفوري. من ذلك تآكل سلطان الدولة المركزية، وبطبيعة الحال، الحُكومات الولائية في الإقليم. ولذلك أخذت دارفور تخرج تدريجيا من سيطرة الدولة في المركز. هذا الفراغ الذي ينتج عن تآكل سُلطان الدولة تملأه الجماعات المسلّحة من أبناء القبائل، والذين سبق أن سلّحت الحُكومة المركزية بعضا منهم للقال إلى جانبها في صراعها مع المتمرّدين.

السبب الثاني لدورة العُنف القَبَلِي يتجلّى في انتشار ثقافة عامّة تجعل من السلاح سبيلا للوصول إلى السلطة والحُصول على الأرزاق. ولذلك يسود الإقليم سعيٌ محموم للاستحواذ على السلاح، ما يفضي إلى تضخّم ترسانة السلاح في أيدي أبناء القبائل في الإقليم. ومع تآكل سُلطان الإدارة الأهلية، جنبا إلى جنب تآكل سُلطان الدولة المركزية في الإقليم وحكومات الولايات، تسهُل عملية اللجوء لاستخدام السلاح ولأسباب واهية! ومع كلّ ذلك يُلاحظ ضعف تفاعل الحُكومة المركزية مع أحداث العُنف القبلي المتكرّر، الأمر الذي يوفّر حافزا إضافيا للساعين لاستخدام السلام للوُلوغ في مزيد من التحارب.

... وختاما

بعد عشر سنين من النزاع المسلّح في دارفور يُوشك الإقليم أن يتحوّل إلى محميّات تحت سيطرة حاملي السلاح وشباب القبائل المدّججين لا بالسلاح وحده، بل وبمركزية ثقافة العُنف والقتال. إنّ جيلا من الشباب تشكّل وعيه العام داخل مؤسّسة العُنف الدارفورية خلال العشر سنين المنصرمة، ومن بينهم من حصد

حوافز العُنف (وفقا لما يرون) من خلال حزمة حوافز نفسية ومادية. تشمل هذه الحوافز الاعتراف والتقدير (Recognition) ممّا يحصلون عليه بتبوئهم مواقع في قيادة تنظيمات العمل المسلّح التي ينتمون إليها، بالإضافة إلى الحوافز السياسية والوظيفية التي يحصلون عليها عند توصّلهم إلى اتفاقيات سلام مع الحُكومة.

تتدهور الأحوال الأمنية في دارفور على نحو لم يشهده تاريخها المعروف. فالعُنف يمارس داخل المُدن الكبرى في الإقليم، إلى حدّ استهداف مقار الأجهزة الأمنية ومكاتب الحُكومة ذاتها. وتنتشر دائرة النهب والاستهداف الشخصي. ولا تسلم حتّى القوات المشتركة (يوناميد) من الاعتداءات المتكررة التي تستهدف جُنودها ومركباتها. وتصعب الحركة إلى حد التعذّر إلى بعض أنحاء الإقليم، ولا تتيسّر من مناطق في الإقليم إلى أُخرى إلا بحراسة مدججة بالسلاح.

تشهد دارفور، بعد عقد من النزاع المسلّح، تحولات كبيرة في المشهد الديموغرافي. فموجات النزوح المتعدّدة والكبيرة أحدثت، وما زالت تُحدث، تغييرات هائلة في الخارطة السُكانية على الأرض بهجرة جماعات من مواطنها داخل الإقليم وحُلول جماعات أُخرى مكانها، وتشكّل المُدن الجديدة من خلال معسكرات النازحين. وعلى الصعيد النفسي/الاجتماعي تستفحل المرارات في تشكيل شبكات العلاقات الاجتماعية. فيما تنمُو الأجيال الجديدة من مجموعات ضحايا الحرب بروح من التمرّد السياسي والثقافي والاجتماعي، بما في ذلك تواتر روايات حول تفشّي تعاطي المُخدّرات وسط شرائح من الشباب.

ومع ملاحظة انتعاش جُزئي للاقتصاد الحضري في بعض مُدن الإقليم، خاصة في قطاعات العقار والخدمات والتعدين، يبقى محدودا مع أحوال عدم الأمن والاستقرار، فإن الاقتصاد الدارفوري يتدهوّر إلى أسوأ بكثير ممّا كان عليه قُبيل بدء النزاع المسلّح. وهذا يقلل بدوره من كفاءة سُوق العمل ويضيق الخيارات أمام الشباب ويحول بعضهم إلى وقود للحروب الجارية في الإقليم، أو بالاستيعاب السياسي والتنفيذي في هياكل العمل السياسي والحُكومي التي تتوسّع باستمرار للاستجابة للضُغوط وعمليات الابتزاز السياسي والعسكري.

وبالرغم من جهودٍ تُبذل للاستثمار في البنية التحتية في الإقليم إلا أنّ المقدور على تنفيذه من مشروعات البنيات التحتية يبقى محدودا. هُنا يُمكن أن ينظر، من

باب المثال، إلى طريق الإنقاذ الغربـــي الذي يؤثر أن يكون الأخير دائما في التنفيذ وبلا نهاية منظورة. كذلك تبقى مشروعات المانحين في مجال العودة الطوعية متعثّرة، وذات مردود محدود بُحكم عدم اطمئنان المواطنين المحليين إلى الأوضاع الأمنيـــة في قرى العودة الطوعية ما يجعل عودتهم غير ممكنة في الأساس، أو جزئيـــة ومؤقّتـــة. وفيما يحتاج قطاع التجارة والأعمال في الإقليم إلى دراسة علمية إلا أنّ المؤشـــرات العامّة، التي تتطلب دراسة علمية للاستيثاق أو الدحض، تشير إلى توقف الاستثمار، في أغلب القطاعات، وتراجع حجم التجارة وحَذَر قطاع الأعمال المحلي والقـــومي والدولي تجاه العمل في الإقليم.

وتضرب الأزمة الدارفورية البنية التحتية البشرية لدارفور من وُجوه: فهنالـــك جانب من الأزمة يتعلق بالفاقد التربوي الكبير بسبب الحرب، وهنالـــك تشّـــرد الطلاب في المستويات الدراسية الجامعية بسبب البيئة الدراســـية الطـــاردة نتيجـــة للحرب. ويُضاف إلى ذلك دفع أعداد كبيرة من الشباب إلى المَهاجر الخارجية دون الاطمئنان إلى ترتيبات مستقبلاتهم. وتسود الانقسامات، بســـبب الحـــرب، بـــين النُخب الدارفورية ما يستنـــزف مقدراتها في الحرب وتبعاتها ويعطّلها عن التوظيف الإيجابـــي لمقدراتها. ومن واقع الانقسام المُجتمعي وتراجع حصة النُخب الدارفورية في هياكل الخدمة العامّة (المدنية والعسكرية) تتراجع فرص الشباب الدارفوري، من خريجي الجامعات خاصّة، في الحصول على فرص التوظيف الحُكومي في سوق عمل متخلّف وصغير في سعته التوظيفية، ممّا يجعله يعتمد، بدرجـــة ملحوظـــة، علـــى الوساطة والمحسوبية.

أمّا الأزمة الدارفورية في وجهها القومي فهي تُمسك، دون شك، بتلابيـــب الحُكومة في المركز. فالإنفاق على الحرب باب مفتوح لاستنـــــزاف إيـــرادات الميزانية العامّة، ومثل ذلك الإنفاق على سلام بالتجزئة مع حركات تمرّد كـــبيرة العدد، فيما تتكاثر على نحو مَرَضِي! وهي من هذا الجانب عامل كبير في تعطيل التنمية وتدهور الوضع الاقتصادي العام في البلاد. ويجب ألا نغفل عن أثر نفسي واجتماعي للأزمة بالغ الخُطورة يتمثّل في المرارات النفسية وتجدّد الانقسام القديم بين السُودانيين إلى (أولاد البحر وأولاد الغرب)، وما يشيعه ذلك من الأوهام من ناحية والمرارات والغُبن المكتوم من ناحية أُخرى. أمّـــا أكثـــر وجـــوه الأزمـــة

الدارفورية تأثيرا على أداء الحُكومة المركزية فيتبدّى في تدويلها المنتهي عند باب العدالة الجنائية الدولية.

وإذ يبقى الظلم عاريا بلا مشروعية أخلاقية أو وطنية أو دينية أو إنسانية، إلا أنّه حيال هذه "البُقجة" من الكُلفة والرهق ينطرح، كذلك، السؤال الأكثر إلحاحا حول المشروعية، والجدوى السياسية، للجوء للسلاح تحقيقا لمطالب مشروعة؟! وما إذا كان من سبيل، في حال أرخت الحربُ سدُولها، إلى البحث عن بدائل للحرب في الأساس؟

المراجع

آدم الزين محمّد، **دارفور من الانفلات الأمني إلى السلام الاجتماعي** (الخُرطوم: جامعة الخُرطوم، معهد دراسة الإدارة العامّة والحُكم الاتحادي، 2008).

الأمين محمود محمد عثمان، **سلطنة الفور الإسلامية: دراسة تحليلية 1400 – 1916** (الخُرطوم: شركة مطابع السُودان للعُملة المحدودة، 2011).

ألن ثيوبولد، **علي دينار آخر سلاطين دارفور**، ترجمة فؤاد عكود (القاهرة: الشركة السُودانية للطباعة والنشر/السُودان، 2005).

جوستاف ناختيقال، **جوستاف ناختيقال وتاريخ دارفور**، ترجمة النُور عُثمان أبّكر (القاهرة: الشركة العامية للطباعة والنشر، 2011).

ذُو النُون التجاني، **دارفور: حقيقة الثورة والإبادة** (الخُرطوم: دار عزّة للنشر والتوزيع 2008).

صدّيق أُمبدّة، "مؤشّرات الغُبن التنموي في الريف السُوداني" في آدم الزين محمّد وآخرون، **التنمية مُفتاح السلام في دارفور** (الخُرطوم: مؤسسة فريدريش أيبرت ومركز دراسات السلام والتنمية/جامعة جُوبا، 2003).

عبد الله آدم خاطر، **بشائر تحت ظلال السلاح: قصّة النهب المسلّح في دارفور** (الخُرطوم: بدون ناشر، 1988).

عبده مُختار مُوسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القُوى العُظمى** (بيروت/الدوحة: الدار العربية للعُلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات 2009).

فؤاد عيد علي، **النزاعات القبلية وآليات الصُلح القَبلي** - ورقة غير منشورة (الخُرطوم: مركز دراسات المُجتمع، 2009).

محجوب عبد الرحمن الزين، **معالم التطور السياسي والاجتماعي والإداري والأمني في تاريخ دارفور المعاصر 1916 – 1989** (الخُرطوم: منشورات الدكتور محجوب عبد الرحمن الزين، 2012).

منـــزول عبد الله عسل، **الوضع الإنساني في دارفور ومُستقبل النازحين واللاجئين** – ورقـــة مقدّمة لورشة دارفور 2013 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

موسى المبارك الحسن، **تاريخ دارفور السياسي** (الخُرطوم: دار الخُرطـــوم للطباعـــة والنشـــر والتوزيع، 1995).

هاني رسلان، "أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي" في نادية محمود مصـــطفي، **أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأُفق المســـتقبلي** (القـــاهرة: مركـــز البُحـــوث والدراسات السياسية، 2004).

يعقوب عبد الله محمد، "دارفور: الملامح الطبيعية ومقومات التنميـــة" في آدم الـــزين محمّـــد وآخرون، **التنمية مُفتاح السلام في دارفور** (الخُرطوم: مؤسسة فريدريش أيبرت ومركز دراسات السلام والتنمية/جامعة جُوبا، 2003).

يوسف فضل حسن، **مقدّمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السُودان الشرقي 1450–1821** (الخُرطوم: الدار السُودانية للكُتب، 1972).

الملتقى القومي لأهل السُودان لحل مشكلة دارفور، التقرير الختامي (الخرطـــوم: كنانـــة، 2008).

David Hoile**,** *Darfur: The road to peac*e (London: The European-Sudanese Public Affairs Council, 2008).

James Morton**,** *The poverty of nations: the aid dilemma at the heart of Africa* (London, I.B Tauris Publishers, 1994).

Mahmood Mamdani**,** *Saviors and survivors: Darfur, politics, and the war on terror* (New York, Doubleday Religion, 2009).

Salah Ibrahim, Socio-cultural displacement. In El-Tigani El-Tigani (ed), *Essays on on population displacement in Sudan* (Tallahassee, University of Florida Press, 1996).

الفصل التاسع

اتفاقيات سلام دارفور:
الجهود وتحديات التطبيق

بلقيس بدري

تتناول هذه الورقة تلخيصاً لأهم ما جاء في وثيقة سلام دارفور بالدوحة من فصول أولا، ثم تتطرق الورقة إلى مقارنة سريعة بين وثيقة الدوحة وبين الاتفاقيات الأخرى. كما سنعرض في المتن رؤيتنا لأهم التحديات التي كان لا بد وأن تواجهها أي اتفاقية سلام في دارفور في إطار الوضع المعقد في السودان عموما وفي دارفور خصوصا. وأخيرا سنقوم باقتراح توصيات وحلول لا بد من تضمينها في أي تعديل لهذه الاتفاقية حتى يمكن تحقيق السلام على أرض الواقع.

تطور وضع اتفاقيات السلام لدارفور والتوقيع عليها

بدأت أول محاولة لوضع اتفاقية لسلام دارفور في سبتمبر/أيلول 2003 أي بعد بضعة أشهر من بداية الحرب في دارفور، عندما تم التوقيع على أول اتفاق وقف إطلاق نار بمدينة أبشي التشادية الحدودية. وتلا ذلك التوقيع على عدد من البروتوكولات التنفيذية (في أبوجا، خلال شهر نوفمبر/تشرين ثاني 2004)، والاتفاقيات (مثل اتفاقية أديس أبابا حول آليات إنشاء مفوضية وقف إطلاق النار وتعيين المراقبين في مايو/أيار 2004)، واتفاقية إعلان المبادئ (في أبوجا، خلال شهر مايو/أيار 2005)، حتى تم التوقيع على اتفاقية سلام دارفور في أبوجا في مايو/أيار 2006. تعددت من بعد ذلك محاولات جزئية لاتفاقيات بين الحكومة والحركات

بدعم من ليبيا فيما عرف باتفاقية سرت، وأخرى بدعم من الرئيس التشادي إدريس دبي، فيما عرف باتفاقية أنجمينا، وتلت ذلك محاولة وضع تصور لمسودة اتفاقية بمشاركة خبراء من خارج السودان وبمشاركة من بعض الصفوة والخبراء من السودان فيما عرف بمسودة اتفاقية السلام لدارفور عام 2009 التي رعاها مركز ماكس بلانك للقانون الدولي بهايدلبرغ بألمانيا مع مركز دراسات السلام بجامعة الخرطوم والتي تم تدشين نشرها في عام 2010.[1]

وقد جرت أهم جولات التفاوض للوصول إلى سلام في دارفور في أبوجا (2005 – 2006) وفي الدوحة (2008 – 2011)، لكنها لم توفق جميعا في الوصول إلى اتفاق شامل لجميع الحركات المسلحة وجميع القضايا الأساسية.

كان السبب الرئيس في فشل جولة أبوجا هو التجاذبَ الشديدَ بين الأطراف وداخل بعضها، حيث انقسمت حركة تحرير السودان إلى فصيلين بقيادة كل من أركو مني ميناوي (الذي وقع الاتفاقية وحده مع الحكومة) وعبد الواحد محمد أحمد نور، الذي رفض التوقيع على الرغم من ضغوط شديدة من الحكومة الأمريكية وممثلها في جولة التفاوض (روبرت زوليك) على عبد الواحد، ود. خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة التي رفضت التوقيع أيضا. وقد وصلت هذه الضغوط إلى درجة إرسال رسائل إلكترونية من الرئيس الأمريكي لزعماء الحركات المسلحة تحثهم على التوقيع على مسودة الاتفاقية، فضلا عن فرض حد زمني أقصى (نهاية أبريل/نيسان 2006) للتوقيع على مسودة "نهائية" أكمل الوسطاء صياغتها في 25 أبريل وترجمت إلى العربية في 28 أبريل 2006، مما أتاح 48 ساعة فقط لفهم نصوصها لمن لا يتقن الانجليزية من ممثلي الحركات المسلحة (لانز 2008، 80)،[2]

(1) Max Planck, Darfur Dialogue II Outcome Document, including Draft Proposals for Consideration in a Future Darfur Peace Agreement, 2009. (http://www.mpil.de available August 2013 at http://www.mpil.de/en/pub/research/details/know_transfer/africa_projects/heidelberg_darfur_dialogue.cfm).

(2) إن أصدق وصف لكيفية فرض مسودة اتفاقية أبوجا على الحركات المسلحة ما قاله كبير المفاوضين والمبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي من أن الصفحة الوحيدة التي تهم في مسودة الاتفاقية هي الصفحة الأخيرة التي بها مساحة للتوقيعات؛ الاتحاد الإفريقي (2006) تصريح من الدكتور سالم أحمد سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي والوسيط الرئيس.

وهو ما دعا إلى تمديد الأجل مرتين حتى توقيعها في 5 مايو/أيار 2006 (لانز، 2008، 81). إلا أن البعض يرى أن من أهم أسباب فشل جولة أبوجا هو أن كل مفاوض للحكومة كان يتوقع "اتفاق سلام شامل" خاص به، لكن هذا لم يكن ممكنا في ضوء اتفاقية السلام الشامل المبرمة بين الحكومة وحركة تحرير شعب السودان، خاصة وأن شريكي تلك الاتفاقية اللذين اقتسما السلطة في السودان لم يكونا مستعدين لفتح الباب لأي شريك إضافي، وهو ما أعلنته حركة تحرير شعب السودان صراحة في يناير/كانون ثاني 2006 (هوتينغر، 2013، 48).

أما من حيث قلة الاهتمام الدولي بإنجاح اتفاق سلام في دارفور مقارنة بالاهتمام باتفاقية السلام الشامل بالنسبة لجنوب السودان فذلك بسبب الاختلاف بين الحالتين، من حيث عمر الحرب، وعمر أطرافها المسلحة، وغياب البعد الديني والاقتصادي (النفط) مقارنة بالجنوب (هوتينغر، 2013، 48).

أما الجولة الأخرى، غير الشاملة أيضا لجميع الحركات، والتي نتجت عنها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (2011)، فلم تلق اهتمام الحركات الرئيسة غير الموقعة عليها، مثل حركة تحرير السودان بجناحيها الرئيسين (عبد الواحد ومني أركو مناوي)، أما حركة العدل والمساواة فقد اقترحت تعديلات على الوثيقة وقامت بتوزيعها على جميع الأطراف. وفي وقت متأخر (عام 2012) وقع فصيل محمد بشر، المنشق عن حركة العدل والمساواة، على الوثيقة ثم لقي محمد بشر حتفه في مواجهة مثيرة للجدل نشبت بين فصيله والفصيل الرئيس للحركة في شمال دارفور. من أبرز الانتقادات التي وجهت لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور ما ورد في ورقة قدمتها حركة العدل والمساواة في ورشة نظمها معهد الولايات المتحدة للسلام (United States Institute of Peace) في نوفمبر/تشرين ثاني 2011.[1] من أهم هذه الانتقادات لوثيقة الدوحة ما يلي:

أبريل/نيسان 2006 http://www.sudaneseonline.com متاح في أغسطس/آب 2013 على الرابط التالي:
http://www.sudaneseonline.com/en2/publish/Press_Releases_5/Statement_by_Dr_Salim_Ahmed_Salim_AU_Special_Envoy_33_printer.shtml

(1) معهد الولايات المتحدة للسلام. 2011. (متاح في أغسطس/آب 2013 على:
(http://www.usip.org/publications/usip-organizes-workshop-the-future-the-darfur-peace-process-0

- لم تستصحب الوثيقة جميع ولايات السودان وعالجت المشكل باعتباره مشكلا إقليميا خاصا بدارفور.
- هنالك عدم توفير الضمانات الكافية للعودة الطوعية الآمنة للنازحين واللاجئين.
- هنالك أيضا عدم احتواء الوثيقة لأي من مقترحات الحركة التي تقدمت بها لتعديل الوثيقة بما يمكنها من قبولها والاتفاق عليها.
- الإبقاء على نظام السلطة الحاكمة بدون تغيير، بما في ذلك استمرار هيمنة رئيس الجمهورية وحزبه على معظم آليات التغيير في هيكل السلطة.
- لا تمتلك السلطة الانتقالية الإقليمية أي سلطات حقيقية تمكنها من تنفيذ الاتفاقية، وبقاء سلطات الولاة "المنتخبين" الذين لا يملك رئيس السلطة الإقليمية الانتقالية حيالهم حولا ولا قوة.
- لم تضع الوثيقة اعتبارا لحقيقة انفصال الجنوب، ولم تراع أثر هذا الانفصال بالنسبة للتغيرات الناتجة على هيكل السلطة في السودان عامة عند قسمة السلطة في الوثيقة.

بدأت محادثات اتفاقية سلام دارفور بالدوحة منذ عام 2009 وأثمرت توقيع للاتفاقية في يوليو/تموز 2011، بين الحكومة وحركة الحرية والعدالة، حيث وصل مجموع الاتفاقيات الموقعة مع الفصائل المختلفة إلى ست عشرة اتفاقية، إضافة إلى مؤتمرات عديدة كما جاء في ديباجة اتفاقية سلام دارفور بالدوحة والتي أشارت إلى معظم هذه الاتفاقيات والمؤتمرات التي وقعتها أو رعتها وشاركت فيها الحكومة مع الحركات المسلحة وأصحاب المصلحة بدارفور وكما ذكرت في العديد من المواقع الإليكترونية.

أبرز ما يميز تلك الاتفاقيات أنها لم توقع مع كل الحركات ولا حتى مع فصيل واحد مكتمل، بل كانت اتفاقيات مع جزء انفصل من حركة أساسية)اتفاقية أبوجا مع فصيل أركو مناوي الذي انفصل أثناء المفاوضات من حركة تحرير السودان(أو تم التوقيع مع تجمع لحركات منفصلة عن الحركة الأصل ويقل وزنها العسكري على الأرض، (كما في حالة اتفاقية الدوحة مع حركة التحرير والعدالة بقيادة التجاني سيسي). ولم يتم حتى الآن النجاح في جعل كل أو معظم الحركات المسلحة

المتمردة على الحكومة من أن توافق على التوقيع معا، بالرغم من الجهود والضغوط الدولية والوسطاء الدوليين والإقليميين فما هي المعضلة والسبب في ذلك. هذا ما سنوضحه لاحقا.

ملامح الاتفاقيات

تختلف التفاصيل بعض الشيء في كل الاتفاقيات الخاصة بإحلال السلام في دارفور، ومثال ذلك الاتفاق على وقف إطلاق النار بالنسبة للاتفاق الجزئي الأمني (اتفاقية سرت واتفاقية أنجمينا) مقارنة باتفاقية كاملة الملامح (اتفاقية أبوجا، اتفاقية الدوحة، الخ). إلا أن هناك توافقا في كل تلك الاتفاقيات على أمور عديدة خاصة كما في اتفاقية أبوجا، ومسودة وثيقة ماكس بلانك (في هايدلبرغ)، واتفاقية الدوحة، وهذه الملامح تشكل أهم عناوين وفصول هذه الاتفاقيات، والتي تشمل:

1. تعاريف للمصطلحات؛
2. تقاسم السلطة والنظام الإداري لدارفور؛
3. تقاسم الثروة والمالية الفدرالية وإعادة إعمار وتنمية دارفور؛
4. حقوق الإنسان والحريات؛
5. التعويضات وعودة النازحين واللاجئين؛
6. العدالة الانتقالية والمصالحة؛
7. وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛
8. الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ.

تعليق على الاتفاقيات

- إن تشابه الاتفاقيات يؤكد على أن الجميع متفقون على أصل وجذور المشكلة التي تتمثل في التهميش والإقصاء أو التعالي والغبن في التوزيع غير العادل للسلطة والثروة بين المركز وإقليم دارفور، وتمثيل مواطني دارفور في مواقع السلطة التنفيذية بما فيها المؤسسات النظامية بأنواعها، والخدمة المدنية والجهاز التنفيذي والمناصب الوزارية والسيادية الأخرى، والتوزيع غير العادل

لمشروعات التنمية مما أدى إلى تنمية غير متوازنة وتوزيع غير عادل للثـــروة، إلخ، مما جعل الاتفاقيات تسهب في كيفية إصلاح هذا الخلل الكبير.

- أشارت الاتفاقيات إلى الإشكاليات الخاصة بـــدارفور في توزيـــع الأراضــي وتوزيع الثروة والسلطة داخل الإقليم، وإن تم السكوت على مسألة الغــبن أو التهميش التي تعاني منه بعض المجموعات أو القبائل أو أفخاذ القبائل الصــغيرة من إقصاء في الوصول إلى مواقع النفوذ والسلطة في الجهاز التنفيذي بـــالإقليم وولاياته أو في المركز. وقد تم التركيز على مسألة الأرض كمُكون اقتصادي وليس ملكيتها كمدلول اقتصادي سياسي؛ فإن الديار أو الحواكير ليس مجرد أرض للفعل الاقتصادي فقط، وإنما هي مجال للقبيلة حيث تحتكر القبيلة مواقع النفوذ فيها وتستفيد من التمثيل والترشح لمناصب قيادية انطلاقا مـــن هـــذه الأرض (مثل محافظ – والي – عضو برلمان إلخ..) وعليه تكون مسألة الأرض سببَ نـــزاع ليس فقط بسبب تقاطع المصـــالح الاقتصـــادية بـــين الرعـــاة والمزارعين، وإنما أيضا لأن لها قيمة سياسية.
- ومن المسكوت عنه أيضا في الاتفاقيات مسألة من هم مالكي الأرض: الشعب متمثلا في أفراده، القبيلة، الحكومة. حيث نجد أن الاتفاقيات تشير إلى كـــل أولئك كأصحاب حق ومصلحة وملكية، وتميل في الغالب الأعم إلى تغليـــب أن الأرض حق وملك للمجموعة/القبيلة مع ضمان أن الآخرين أي الأفراد أو الحكومة لهم الحق. أما المجموعات أو القبائل من ساكني دارفور التي ليست لها حواكير أو الذين لا ينتمون لقبائل دارفور أصلا، فقد أهمل كيفية حصـــولهم على أرض ذات منافع اقتصادية وسياسية. وظل هذا الأمر مسكوتاً عنه ممـــا أدى إلى استمرار النـــزاع واستخدام البعض لحرب الآخرين بسبب مســـائل ملكية الأرض. غير أن الاتفاقيات أشارت إلى أهمية إيجـــاد مفوضـــية وإدارة لمسألة الأرض مما يؤكد أهمية توزيع الأرض من أجل إحلال السلام، خاصـــة بعد الأحداث الأخيرة في مناطق تنقيب الـــذهب حيـــث أصـــبح لـــلأرض (الحاكورة) قيمة اقتصادية عليا غير القيمة الرعوية والزراعية ممـــا ســـيحدث مزيدا من الصراع القبلي.

رصد عناصر السلام المستدام في ثلاث وثائق

على الرغم مما تقدم من أوجه التباين بين محاولات السلام في دارفور، وعدم نجاح أي من هذه المحاولات في الوصول إلى اتفاق شامل للحركات وللقضايا، إلا أنه يمكن وصف ثلاث من هذه الوثائق (وثيقة الدوحة للسلام في دارفور 2011، واتفاقية سلام دارفور المبرمة في أبوجا 2006، والوثيقة النهائية لحوار دارفور في هايدلبرغ 2009) بأنها تجمع فيما بينها أهم العناصر التي من شأنها، فيما لو تم الاتفاق الشامل عليها، أن تؤدي إلى حالة سلام مستديم في دارفور، خاصة إذا ما تم انتهاج مبدأ الشمول (بالتحاور والاتفاق مع جميع العناصر، وبحث جميع القضايا)، وتوسيع نطاق بعض البنود ذات الصبغة الوطنية الشاملة على سائر أقاليم السودان؛ مثل بنود تقسيم السلطة وتقسيم الثروة، وإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لترسيخ المفاهيم التي تنبني عليها هذه البنود الرئيسة.

اشتملت الوثائق الثلاث المشار إليها في الفقرة السابقة، بصفة عامة، على أهم محاور التفاوض،[1] من حيث شمولها لأهم قضايا الخلاف بين حملة السلاح والحكومة المركزية في الخرطوم. هذه المحاور هي (1) قسمة السلطة بين المركز والإقليم (وأقاليم السودان الأخرى بصفة عامة)، و(2) قسمة الثروة والفرص التنموية بين المركز والإقليم، والأقاليم الأخرى، و(3) تعديل دستور السودان ليشتمل على النقاط المتفق عليها بشأن السلطة والثروة، تحقيقا لضمانة دستورية تمنع الاستبداد بتعديل معايير القسمة المذكورة بواسطة الحكومة المركزية دون الرجوع إلى الشعب وفقا لمتطلبات تعديل الدستور (أغلبية خاصة في البرلمان).[2]

---

(1) يرى ديفيد لانز أن أهم القضايا هي قسمة السلطة وقسمة الثروة والتدابير الأمنية؛ غير أن الاتفاق على التدابير الأمنية أمر بديهي في أي اتفاق للسلام، لهذا رأينا أن تضمين بنود الاتفاق في الدستور لضمان حمايتها هو ثالث أهم القضايا بجانب قسمة الثروة والسلطة. انظر ديفيد لانز (2008).

(2) تنص الفقرة (487) من وثيقة الدوحة (2011) على أن الوثيقة تتمتع بالوضع الدستوري "فور اعتماد الأطراف" لها، وأن يتم النص على ذلك في الدستور القومي. كما تنص المادة (1) في الفقرة (1) من اتفاقية دارفور للسلام (أبوجا – 2006م) على تضمين الاتفاقية في الدستور القومي. أما وثيقة هايدلبرغ فتحدثت عن "دستور انتقالي لدارفور" (في معظم الفقرات) وعن تعديل الدستور الانتقالي لسنة 2005 وفقا للاتفاق النهائي للسلام في دارفور (في ديباجة الوثيقة).

تعرف المادة (16) من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور "الثـــروة" لأغـــراض الاتفاقية في الفقرة (99) تعريفا مبتكرا وشاملا كما يلي: "يُحدد مفهـــوم ثـــروة السودان بحيث يشمل الموارد الطبيعية والبشرية، والتـــراث التـــاريخي والثقـــافي، والأصول المالية، بما في ذلك الائتمان والاقتراض العام الدولي والمحلـــي، والمعونـــة والمنح الدولية، ويتضمن ذلك أيضا الوسائل، والمؤسسات، والسياسيات، والفرص التي تسهم في توليد الثروة وتوزيعها، وكذا الموارد المادية، والإيرادات الحكوميـــة، وأرباح المؤسسات، وموارد أخرى". وهذا التعريف قريب في محتواه من تعريـــف "الثروة" في اتفاقية سلام دارفور المبرمة في أبوجا (2006م).[1] وبجانب الـــدعوة إلى العدالة والانصاف في توزيع الثروة بين المواطنين ومناطقهم، تنص الفقرة (103) من ذات المادة على انتهاج مبدأ "التمييز الإيجابـــي" ضمن السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية للبلاد، وهو من شأنه جبر الضرر الاقتصادي التراكمي عبر الســـنوات الماضية وتمكين المناطق المتخلفة اقتصاديا من اللحاق بسائر مناطق البلاد من حيـــث التنمية والقدرات الاقتصادية على المدى الطويل. هذا، فضـــلا عـــن السياســـات المرحلية لإعادة التعمير والتأهيل وبناء البنى التحتية التي تأثرت سلبا بالحرب (الفقرة 103 من المادة 16).

يضاف إلى هذا النص على تعويض المواطنين (التعويض الخاص) عمـــا لحـــق ممتلكاهم وأنفسهم وأهليهم من أضرار (الفقرة 106 من المادة 16). يمكن الاعتماد على ما تقدم كركائز أساسية، ضمن مرتكزات أخـــرى، للوصـــول إلى اتفـــاق مستديم، والتي يمكن تلخيصها في (1) شمول تعريف "الثروة"، و(2) تطبيـــق مبـــدأ التمييز الإيجابـــي، و(3) إعادة التأهيل والتعمير وتطوير الـــبنى التحتيـــة الماديـــة والاجتماعية، و(4) تعويض المواطنين تعويضا مباشراً، علما بأن مبدأ التعويض مـــن شأنه جعل أي اتفاق جاذبا، فضلا عن المضمون الواقعي للتعويض متى ما بني ذلك على تحقيقات مدروسة لأوضاع ضحايا الحرب.[2]

على الرغم من الرأي المتقدم بشأن أهم العناصر التي من شأها أن تقـــود إلى سلام مستدام، فلا يمكن تجاهل بعض الآراء الأخرى، التي نرى أن من أهمهـــا رأي

---

(1) انظر الفقرتين (94) و(95) من المادة (17) من اتفاقية سلام دارفور (أبوجا – 2006).

(2) انظر النص على التعويض في الفقرة (199) من المادة (21) من المصدر السابق.

البروفيسور آدم الزين (2009)، الذي رأى في اتفاق أبوجا عيوباً أساسية، مستشهدا على ذلك باستمرار اضطراب الأمن في الإقليم بعد عامين من التوقيع على الاتفاق. ويعتقد الزين أن النهج المتبع في أبوجا قد أغفل النزاعات الداخلية، وأغفل أصحاب المصلحة من غير حملة السلاح، وأغفل ميراث دارفور في فض النزاعات بالطرق الأهلية المرتكزة على الأعراف التاريخية مثل نظام الجودية (مجلس الصلح القبلي). غير أن سبب غياب الأمن يمكن أن يعزى، بجانب ما تقدم، إلى عدم إجماع الحركات المسلحة على الاتفاقية، بل يمكن القول – بعد خروج مني أركو ميناوي على الاتفاقية – أن السبب الرئيس هو إجماع الحركات على رفضها وإن جاء ذلك على مراحل.

تحليل لوضع الحكومة المركزية وتعاملها مع الأزمات

أولا: حرب الجنوب:

لعله من المفيد الإشارة إلى أن حكومة الإنقاذ حينما استولت على الحكم بعد انقلاب عسكري على الحكومة الديموقراطية في يونيو/حزيران 1989، قد ورثت حربا في جنوب السودان وبدايات اتفاق سلام مع جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان. إلا أنها آثرت أن تستمر في الحرب لإنهاء التمرد على السلطة المركزية. واستخدمت في ذلك، إضافة إلى الجيش النظامي، الذي ظل يحارب في الجنوب لسنوات عديدة، المليشيات الشبابية باسم الجهاد فيما سمي بقوات الدفاع الشعبي. ثم دخلت منذ العام 1992 في محاولات لاتفاقية سلام بالتجزئة مع بعض الفصائل من جيش الحركة، فوقعت اتفاقية فشودة عام 1997 وعام 1995، واتفاقية سلام مع كل من فصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان الموحدة. لكن لما لم يتم الإيفاء بالاتفاق وعاد الموقعون أدراجهم إلى الحركة الأم وواصلوا الحرب، بدأت مفاوضات السلام لإنهاء الحرب في الجنوب بصورة جادة منذ العام 1998، واستمرت في شكل اتفاقيات جزئية لكل محور من محاور الخلاف حتى اكتملت الاتفاقيات لكل محور على حدة. بعدها تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل عام 2005، بعد أن استنزفت الحرب مع الجنوب طاقة الجيش السوداني وموارد الدولة، كما انصب اهتمام الحزب الحاكم على مفاوضات طويلة استمرت متقطعة أحيانا ومتواصلة أحيانا لمدة ثلاث سنوات.

هذا العرض الموجز نريد أن نسترشد فيه بدلائل هي:

1. أهمية توحد الحركات في حركة واحدة للتفاوض.
2. ضرورة التفاوض على كل محور بإسهاب والاتفاق عليه قبل الاتفاق والتوقيع على كامل الاتفاقية.
3. إن الحرب بالوكالة ومع الجيش النظامي لا يمكن أن تستطيع فرض سيطرة على الأرض وحسم للحرب إلا عن طريق تسوية سياسية.
4. بدأت حكومة الإنقاذ بتكوين المليشيات الحزبية بمسمى قوات الدفاع الشعبي وكان ذلك على حساب تقوية جيش نظامي قومي التكوين والأيدولوجيات العسكرية – وهذا أمر له إيجابيات للنظام وسلبياته على مستوى أمن وحماية الدولة، وكذا سلبياته في ضمان تنفيذ الملف الأمني في اتفاقيات سلام دارفور.
5. أتقنت الحكومة خلال تلك المرحلة ممارسات التفاوض وتكتيك كسب الزمن والتعامل مع المجتمع الدولي والإقليمي.
6. أبرمت الحكومة أيضا عدداً من الاتفاقيات مع القوى السياسية المعارضة منفردة وليست كتحالف وطني واستطاعت شق الأحزاب وإضعافها وعزلها عن المساهمة في الشأن الوطني وإحلال السلام أو لعب دور كوسيط أو مراقب أو مشارك في المفاوضات المختلفة لحل أزمات وحروب طالت كل محاور وأقاليم البلاد.
7. أبرمت الحكومة أيضا اتفاقية الشرق لإحلال السلام في شرق البلاد مع جبهة البجا في عام 2006 برعاية من دولة الكويت.

ثانيا: حرب دارفور

- تمت محاولة التعامل مع إنهاء التمرد في دارفور عبر وسائل متعددة:
- عدم الاعتراف بداية بأن ما يدور في دارفور هو تمرد مسلح على السلطة المركزية وإنما وصفه أولا بأنها عصابات نهب مسلح.
- تصفية وإعدام مبكر لقيادات حركة التمرد الأولى في دارفور.
- حرب بالوكالة بدلا أن يقودها الجيش السوداني على الأرض اكتفى الجيش بتوجيه الضربات الجوية على القرى وتكليف مليشيات من قبائل دارفورية

للقيام بالحرب على الأرض ضد الحركات المتمردة، وفي معظم الحالات ليست عبر مواجهة عسكرية وإنما عن طريق إيذاء وترويع وحرق قرى تعتبر أنها مؤيدة أو داعمة لحركات التمرد.

- تم استغلال النزاع القبلي والمشاكل القبلية المتعلقة بامتلاك الديار(الحواكير) ووعد القبائل التي ليس لها حواكير وإدارات أهلية بديار وسيادة، مما زاد في إذكاء الحرب بين القبائل الموالية لحركات التمرد وتلك الموالية للحكومة في حربها ضد التمرد.
- أدى هذا النوع من التعامل إلى الإفراط في العنف من قبل تلك القبائل وانتشار السلاح والفوضى في دارفور بدرجة غير مسبوقة في تاريخ دارفور قبل عام 2003.
- مع ضعف وجود القوات النظامية في دارفور أصبح من العسير فرض أي نوع من الأمن والسلام وتقلصت هيبة الدولة وقدرتها على السيطرة على الأوضاع في دارفور شيئا فشيئا منذ عام 2003 وحتى هذا التاريخ من أغسطس/آب 2013.
- تعقيد أزمة دارفور بتعدد الحركات المتمردة المسلحة واستخدامها للسند القبلي غير المتوافق، مع اختلاف في بعض الرؤى والتكتيك، والسند الإقليمي المختلف ذي المصالح المتقاطعة والرغبة في الهيمنة، وعدم توافق في الشخصيات أدى كل ذلك إلى عدم توحد الحركات، ومع استخدام الحكومة إلى تكتيك "فرق تسد" أصبحت كل المفاوضات مع فصائل وليست مع حركة موحدة.
- تعددت الحركات التي بدأت باثنتين هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في عامي 1998 و2003 إلى أن أصبحت كل واحدة منهما منقسمة على نفسها إلى أكثر من خمسة فصائل. كل هذا كان له تأثير سلبي على تحقيق الأمن في دارفور وعلى توقيع اتفاقية سلام شاملة بين الحكومة وحركة موحدة أو مع حركة واحدة موحدة باسم دارفور.
- بالرغم مما ذكر أعلاه من تعقيد لحالة دارفور إلا أن المجتمع الدولي والإقليمي أراد أن يستنسخ من اتفاقية السلام الشامل لجنوب السودان نموذجا لتطبيقه في حالة دارفور.

- أدت حرب دارفور إلى إشانة سمعة السودان وإلى أزمة في الحكومة المركزية تمثلت في اتهام أعلى قمة سيادتها والعديد من وزرائها بتهم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وكانت بدايات مفاوضات السلام في الدوحة وفي ظل هذه العلاقة المتأزمة مع المجتمع الدولي وفقدان الثقة أو رغبة التعامل بجدية معه؛ مما يسهم في إضعاف الدور المرتجى له في تمويل ومراقبة وتنفيذ الاتفاقيات في دارفور. خلق هذا الوضع حالة من التنافر وعدم رغبة الحكومة في أن يلعب المجتمع الدولي العديد من الأدوار الهامة وظلت تلك الحالة تعرقل أي اتفاق أو قرار يصدر من المنظمات الدولية بشأن دارفور.
- إن الوضع الإنساني المتدهور وإطالة الحرب وأمد النزوح واللجوء لعدد يصل إلى ثلاثة ملايين نسمة، هي عدد سكان دول بأكملها وهو عدد يصل إلى ما يقارب نصف سكان دارفور، لهو مأساة إنسانية من الدرجة الأولى تزيد من تعقيد الحل وتنفيذ أي اتفاق على أرض الواقع.

ثالثا: إشكاليات توقيع اتفاقية الدوحة

- بدأت المحادثات عام 2009 والسودان مقبل على منح تقرير المصير لجنوب السودان في عام 2011، وجهود الحكومة والمجتمع الدولي منصبة في ضمان أن تفي حكومة السودان بتعهداتها لتنفيذ الاتفاقية والاستعداد لتقرير المصير.
- ظلت المحادثات مستمرة والبلاد تستعد للانتخابات، ولم تُستثن ولايات دارفور من الانتخابات حتى إكمال الاتفاق الذي كان ربما يشجع الحركات على التوقيع، ولكن في ظل حسم الوضع الإداري بحكومات وولاة منتخبين تصبح الحركات في وضع لا تحسد عليه.
- تم استخدام نموذج اتفاقية السلام الشامل خارج إطاره بتشويه في الوضع الإداري والملف الأمني ودون ضمانات تنفيذ دولية أو دستورية مما يجعلها أقل جاذبية للتوقيع عليها.
- لم تتم الاستفادة من التوصيات والمسودات السابقة لمعالجة قضايا هامة لإحلال السلام في دارفور خاصة وثيقة ماكس بلانك (هايدلبرغ).

- تم عزل مجموعات عديدة من داخل دارفور من المفاوضات ليكــون وفــود مفاوضته بصورة رسمية وكأن من لم يحمل السلاح لا يحق له التفاوض.
- المجموعات التي استضيفت لسماع رأيها في الدوحة لم تؤخذ مقترحاتها بجدية ولم تملك مسودة الاتفاقية للتعليق والتعقيب عليها. مما جعل تواجدهم مسألة مظهرية غير جادة المضمون.
- تبدأ المفاوضات وتستمر في ظل إطار من عدم الثقة والشعور بعدم المصــداقية في تنفيذ الاتفاقية خاصة مع سجل حافل يوضح إشكاليات تنفيذ الاتفاقيــات خاصة تجربة تنفيذ اتفاقية أبوجا. كل ذلك رمــى بظلالــه علــى أجــواء المفاوضات وأدى إلى انسحاب الحركات الكبرى من التوقيع.
- تم التوقيع والحركات الكبرى خارج إطار الاتفاقية مما يجعــل الاتفاقيــة دون مضمون واقعي من أجل إحلال السلام أو التنمية.
- لم تتصد الاتفاقية لصراعات ومشاكل دارفور الداخلية غير التي مــع المركــز وترك الأمر للمؤتمر الدارفوري/الدارفوري وكأنه أمر منفصل عــن إحــلال السلام، والتعامل بالتجزئة مع القضايا كانت نتيجتها حروب جديدة ومعاناة متواصلة ومزيد من النــزوح قارب 300 ألف شخص حسب آخــر تقريــر للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2013.
- في ظل الإطار المحدود لملف توزيع السلطة خاصة الاعتراف بالإقليم وفي إطار ما هو قائم في دارفور من نــزاعات ومن غير ســند دســتوري أو قــانوني للاتفاقية تجعلها غير جاذبة للتوقيع مستقبلا من قبل الحركات غير الموقعة.
- العلاقة المتوترة مع المجتمع الدولي المتمثل منذ البداية في عدم الموافقة على وجود قوات دولية وتمديد فترة القوات الإفريقية، والقبول في النهاية بالقوات الهجــين التي ليس لها صلاحيات الدفاع وإحلال السلام. فوق ذلك تشير العديد مــن التقارير إلى قيود على حركة هذه القوات، والتضييق في الحصول على تأشيرات الدخول وعلى حركة الإغاثة، وتوقيف عاملين، والتعرض للخطف أو القتــل للعاملين، وإيقاف منظمات دولية عن العمل. وقد فصل كل هــذا في تقريــر الأمين العام للأمم المتحدة عن أداء بعثة الهجين بتاريخ 12 يوليو/تموز 2013، مما يوضح أن العلاقة تتسم بالتوتر والفتور في العديد من الحالات.

- هذه العلاقة مع المجتمع الدولي لا تشجع الحركات على الانضمام ولا تشجع المجتمع الدولي في تمويل مستحقات الاتفاقية والدليل ضعف المشاركة في مؤتمر المانحين.
- جاءت اتفاقية الدوحة والمجتمع الدولي بدا منشغلا بما يحدث في الشرق الأوسط (ثورات الربيع العربي) مما أثر في ضعف الاهتمام بشأن دارفور كلما مرت السنوات إذ لم يكن هناك اهتمام من الدولة في تحريكه وإنعاش للمفاوضات مع الحركات الأخرى.
- تدخلت الحكومة في تحديد مصطلح "مجموعات المصلحة" وتشكيل الوفود للمشاركة بدرجة كبيرة بالإقصاء أو العرقلة مما جعل الاتفاقية لا تأخذ برؤى متعددة وجديدة لتأخذ شرعية الشعب الذي كتبت من أجله، كما وأن ذلك أدى إلى عدم تضمين قضايا هامة في شأن النزاع الدارفوري بشقيه مع المركز والأطراف، وهما وجهان لعملة واحدة ففي العديد من الأحوال تكون المشاكل الداخلية إما أن المركز هو من خلفها أو تسبب فيها في هذا العهد أو في عهود سابقة.
- سرعة التوقيع كانت السمة الغالبة في حالتي اتفاقية أبوجا أو اتفاقية الدوحة. صحيح أن المجتمع الدولي وحكومة السودان يرغبان في وقف المعاناة والحرب إلا أن الغاية يجب أن تتبعها الوسائل الواقعية والمتكاملة من أجل الوصول إليها.
- إن تفتت وتشرذم الحركات ومكايداتها للمنشقين وللحكومة وتعنتها أيضا قد أضاع فرصا كبيرة مما ينذر بالخطر لانقلاب الوضع، فتصبح دارفور صومالا تهمله الحكومة المركزية والمجتمع الدولي، ويصبح من الصعوبة بمكان احتواء الوضع حتى لو اتحدت كل الحركات المسلحة فيما بعد. كذلك تتدنى الخدمات والتنمية بدرجة لا يمكن معها العودة إلى حالة الدخول في تنمية أو إقامة إقليم، لأنه سيكون قد تشرذم ككيان جغرافي وديموغرافي. ولهذا لا بد أن تؤخذ الحالة الراهنة وتحليل الوضع المتأزم والمتدني في دارفور مأخذ الجد من كل الجهات، حركات وحكومة مركزية وحكومات ولايات وسلطة إقليمية، لكي نصل إلى إنقاذ البلاد من هذه المأساة.

رابعا: إشكاليات بنود اتفاقية سلام الدوحة بصورة أساسية

3-1-1 الملف الأمني:

- بالنظر إلى ما ذكر أعلاه فإن تنفيذ أي اتفاقية تتضمن الملف الأمني ستواجه بإشكاليات عديدة من أهمها:
- من الذي سيقوم بعمليات الدمج وجمع السلاح وإعادة الانتشار وكل تفاصيل الملف الأمني ويبسط الأمن في دارفور مع غياب وجود جيش نظامي قوي أصلا في دارفور؟
- لم تتحدث اتفاقية الدوحة عن حجم الجيش أو القوات النظامية المطلوبة لإقليم في مساحة دارفور وتعداده السكاني، وفي ظل انفراط أمنه وكثرة انتشار السلاح فيه وتعدد حدوده مع أربعة دول؟ ما هو حجم القوات النظامية القادرة على توفير الأمن وبسط هيمنة الدولة، أهو بحجم قوات اليوناميد مع ما هو موجود من قوات نظامية وقوات دفاع شعبي، أم ماذا؟
- والسؤال الآخر: ممن يتكون هذا الجيش، أمن الحركات المتمردة فقط مع القوات النظامية الحالية أم أيضا من التشكيلات المسلحة من كل القبائل كيف يتم تكوينه وجعله قوميا؟ هذا ملف معقد لا بد من تفصيله وهو ما أغفلته اتفاقية الدوحة لأنها استنسخت نموذج نيفاشا في وضع مختلف للحركة الشعبية لتحرير السودان جيش موحد داخل إقليم محدد.
- لم تتم الإشارة إلى نزع أسلحة الجنجويد وغيرهم من القبائل المسلحة.
- ما هو دور قوات اليوناميد في تنفيذ الملف الأمني، ومن الذي سيملأ الفراغ الذي سيحدث بعد انسحابها؟

3-2: ملف تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور

- تتحدث اتفاقيتا أبوجا والدوحة عن السلطة الإقليمية كأحد ملامح الوضع الإداري لدارفور ولكن من دون أن يولد الإقليم، إذ بدون أن نبدأ بتكوين الإقليم تصبح السلطة الإقليمية مجازا هي سلطة لإقليم افتراضي لا يوجد في الواقع. ومما يزيد التعقيد هو وجود ولاة منتخبين، ومهما كان رأينا في تلك الانتخابات فهم ولاة يحكمون ولاية حقيقية وليست افتراضية، فما الذي

يجعلهم يحتكمون لقرارات سلطة معينة ليست لها قوة الانتخاب ولا سند الحزب الحاكم.

- إن الاتفاقية تتحدث عن مجلس سلطة إقليمية بتفاصيل جهاز تشريعي له مسئوليات وصلاحيات ومجلس سلطة إقليمية يكاد يشابه مجلساً تشريعياً إقليمياً من دون تسميته كذلك، مما يعقد حقيقة أن يلعب دورا فاعلا.
- وكذا تحدثت الاتفاقية عن استفتاء ربما يؤدي إلى إنشاء إقليم، فما ذا لو جاءت النتيجة لصالح البقاء على نظام الولايات؟ إن التعبير الذي ورد في الاتفاقية، وهو "إن حسم الاستفتاء الرغبة في بقاء نظام الولايات تظل دارفور تتمتع بخصوصية الإقليم". هذا أمر يوحي بعدم المصداقية والارتباك في رغبة المركز بمنح دارفور وضع إقليم. وما هو معنى أو قيمة "خصوصية الإقليم" في أرض الواقع؟
- لم تحدد هيئة تشريعية للسلطة الانتقالية كما ترك أمر مجلس السلطة الإقليمية دون أن يمنح شرعية تجعله يتفوق على المجالس التشريعية الولائية.
- إن أهم ما في ملف السلطة هو الوضع الإداري لدارفور فهو وضع يتجاوز مجرد منح الحركات مواقع وزارية في الحكومة المركزية. ولذا كان من الأوفق الحديث بشجاعة حول إقامة الإقليم ليكون واقعا وليس افتراضا، وأن تحدد العلاقة الأفقية بين السلطة الإقليمية والولاة.
- إن ازدواجية الهياكل الإدارية، والتنفيذية، والتشريعية بين السلطة الإقليمية والولايات دون توضيح للتراتبية أمر يعقد تطبيق الاتفاقية على أرض الواقع.
- كذلك لم توضح الاتفاقية بالحسم علاقة الإقليم بالمركز؛ أهو إقليم بحكم ذاتي أم إقليم بصلاحيات تفويضية من المركز؟ ذلك أن تقاسم السلطات وجداوله لا يحكم طبيعة الإقليم، فقد تَركت الاتفاقية مسألة الإقليم مبهمة وليست مُعرفة وتطبعها الازدواجية.
- مسألة تقرير المصير في الاتفاقية أمر لا قيمة له ولا طائل من ورائه إذا لم يحدد طبيعة الإقليم أهو حكم ذاتي أم إقليم بسلطات تفويضية غير محمية في الدستور ولا بالقانون كما هو في الاتفاقية؟ إن مسألة تقرير المصير الداخلي المتعارف عليها كما حدث في كندا وغيرها يقصد من ورائها منح الإقليم نظامَ الحكم الذاتي، فهل تعني الاتفاقية هذا؟ يظل هذا السؤال بلا إجابة.

ملف تقاسم الثروة

أما ملف تقاسم الثروة فهو الأفضل ويحتاج إلى تعديلات بسيطة في تكوين الهيئات المناط بها الإعمار، وتقييم المشروعات، وأولويات إدارة المشاريع التي تم إهمالها كجزء من برامج الاستثمار في دارفور ليكون هناك بند واضح ومادة منفصلة حول مسائل الاستثمار، وكذا وضع مسألة بعثة التقييم من ضمن أولويات تنفيذ الاتفاقية وكيفية تمثيل أصحاب المصلحة فيها.

كما أن هناك غموضا في بعض البنود المتعلقة بأصل ملكية الارض في المواد 34 و35 إذ ظل الإبهام حول من هم مالكي الارض الشعب أم الحكومة، وهل يتنازل الشعب صاحب الحق للحكومة أم تعوض الحكومة صاحبة الحق الشعب؛ إذ أن قانون ملكية الأرض الحالي والذي يعود تاريخه لعام 1991، وكان قد استنسخ من قانون الأراضي لعام 1971 والذي بدوره استند علي قانون أنشئ إبان الحكم الثنائي عام 1927. وعطي هذا القانون للحكومة حق ملكية الأرض في السودان، وتعويض الذين يستخدموها، وقد أقر الدستور ذلك. غير أننا نجد أن المستعمر الإنجليزي في الهند أقر بأن الشعب هو مالك وصاحب الارض والحكومة هي المستأجر والمستفيد وعليها طلب تنازل الأهالي وتعويضهم.

وعليه يستحسن نقل المادة 38 الخاصة بمفوضية الأرض لتسبق المواد 35، 36، 37 وهي مواد تتعرض لمسائل الملكية والتعويض والاستخدام.

وأقترح أن تعدل الفقرة 195 من المادة 34 هكذا: لضمان الأخذ بمعايير الحكم الراشد في مسائل استخدامات وملكية الاراضي.

وأن تشمل الفقرة 195 في المادة 37 مجالات استخدامات أخرى، أغفلت في الاتفاقية وهي مجالات نزاعات والمجالات هي:

أ) الخدمات والأسواق ومنشآت الدولة ومنشآت المجتمع المدني والأهلي، والأغراض الرياضية والثقافية. وللجهاز تنفيذي... الخ

ب) الطرق، المطارات، الموانئ البرية والسكك الحديدية.

ج) منشآت القوات النظامية.

3.3. ملاحظات أخرى

1.3 البند الخاص بالمصالحة والعدالة يحتاج إلى مزيد من التفصيل والأوراق العلمية المساندة له. فمن غير الواضح أي نموذج سيتبنى السودان من أجل تحقيق السلام والمصالحة والعدالة. كما وأن هذا الفصل يعتمد بدرجة كبيرة علي مشاركة أصحاب المصلحة في دارفور لتحقيقه، وعلي ثقة يتم بناؤها بين الحركات والنازحين والحكومة. ويحتاج إلى مبادرات للبدء فيه بجدية حتي تتم تنقيته وهذا ما كان فيه تلكؤ وقد أدي إلى عدم المصداقية، فلا بد من العمل الجاد في هذا الملف الذي لم يتحقق أي إنجاز فيه منذ التوقيع عليا لاتفاقية (راجع ما ورد حول مسألة العدالة في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من هذا الكتاب، خاصة حول مقترحات لجنة الحكماء الأفارقة في هذا الصدد).

2.3 كذلك لم تتطرق الاتفاقية لتعريف جيد لمن هم مواطنو دارفور، ومن الذي يحق له أن يعتبر مواطناً دارفورياً، ومن الذي يمثل أهل دارفور في الحكومة المركزية والهيئة التشريعية. و لم يتم أيضاً تعريف أصحاب المصلحة ليكونوا جزءا أصيلا في عملية التفاوض والتوقيع والالتزام والتنفيذ في المشاركة. و لم توضح الاتفاقية من يمنح صك المواطنة وتعريف أصحاب المصلحة: أهي الحكومة المركزية أم السلطة الإقليمية حاليا ومستقبلا؟ من يملك حق الترشيح للمشاركة في المركز والمفوضيات واللجان الموجودة في الاتفاقية؟ هل هم فقط أعضاء الحركات دون باقي أهل المصلحة؟ إذا كان الأمر كذلك يكون هذا توزيعاً لغنائم تغري على حمل السلاح وتمرد واتفاقيات إلى ما لا نهاية.

3.3 لم توضح الاتفاقية أساليب فض النزاع الذي يمكن أن ينشب بين الموقعين للاتفاقية في فهم النصوص أو التنفيذ و لم يوضح دور الراعين للاتفاقية في ذلك.

4.3 بالرغم من أن النزاع في دارفور له آثار على مستوى دارفور بأكملها والسودان إلا أن المفاوضات عادة ما تركز على الحركات المتمردة وتستثنى بدرجة كبيرة كل المجموعات خارج دارفور وأصحاب المصلحة الآخرين

في داخل دارفور تكون مشاركتهم ضئيلة ولا يكونون موقعين أو شـــهداء على الاتفاق مما يجعله هشا ولا يشجع الآخرين على الالتزام به.

5.3 تتحدث الاتفاقيات عن تمثيل في الحكومة المركزية دون تحديـــد للمواقـــع الوزارية أو تحديد هدف للمشاركة؛ هل هي لمجرد وجود شـــخص مـــن دارفور على رأس وزارة ما؟ أم من أجل مشاركة حقيقية في تحديد مســـار التنمية والخدمات ومن أجل ضمان تحقيق الحكم الراشد وإنشـــاء دولـــة القانون والديموقراطية واحترام حريـــات وحقـــوق الإنســـان والعدالـــة الاجتماعية، أي المبادئ التي حاربت الحركات من أجلها؟ إذن تأتي ملفات توزيع السلطة حاملة لتوزيع مناصب دون التطرق إلى أزمة الحكم وجدوى ذلك التمثيل في المركز!

6.3 إن الصراع الدارفوري – الدارفوري، والصراع مع المركز مـــن خـــارج دارفور كلها أمور تحتاج إلى مصالحة دارفورية – دارفورية ومصالحة وطنية شاملة، وكلها قضايا متشابكة ومتكاملة لا يمكن أن تحل بواسطة التجزئـــة ومحدودية اتفاقيات سلام دارفور والدوحة تحديدا.

7.3 اتسمت الاتفاقية بوضع جداول تنفيذ غير واقعية في ظـــل عـــدم توقيـــع الحركات الكبرى عليها، كما أنها اعتمدت على تمويل من الحكومة بدرجة كبيرة لتنفيذ تلك الجداول والحكومة مواجهة بمشاكل في الاقتصاد خاصـــة بعد انفصال الجنوب. كل ذلك يؤكد حتمية مواجهة الاتفاقية لتحـــديات في التنفيذ.

التوصيات:

بعد أن اصبحت الاتفاقية واضحة ومتاحة للجميع مما يمكن بصورة أفضل من توضيح وجهات النظر والتفاوض عليه لا بد من إجراءات الآتي:

1. الاستمرار في الدعوة الحالية التي يقوم بها الاتحاد الإفريقـــي والوســـيط بـــين الحركات غير الموقعة من أجل الحل السياسي السلمي، ودعم ذلك من الراعين لاتفاقية الدوحة وعقد مفاوضات تكون وثيقة الدوحة أساسا لها مع التفاوض على التعديلات التي يقترحونها.

2. توسيع دائرة مجموعات المصلحة من خلال تمثيل الأحزاب، والإدارة الأهلية، والنازحين، واللاجئين في دول الجوار، والقبائل المسلحة، والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والمثقفين والرأسمالية في دارفور بالداخل والخارج، ليعلقوا على اتفاقية الدوحة ويقوموا بتحديد ملامح العجز فيها وكيفية تقويتها بتعديل في المواد وإضافة مواد وليكونوا جزءا لا يتجزأ من الموقعين على الاتفاقية.
3. الاستفادة من مسودة اتفاقية هايدلبرغ خاصة فيما يتعلق بمسألة الإقليم المتمتع بحكم ذاتي، وغير ذلك من مسودات وأوراق، وتوزيعها لتكون رافدا لمزيد من المقترحات والحلول.

مقترحات الحلول التي يمكن أن تعجل بقبول التوقيع بعد إجراء التعديلات

1. إصدار قرار جمهوري بإعفاء الولاة والمجالس الولائية وتكوين حكومة تسيير إقليمية توافقية من كل الموقعين والحركات وكل أصحاب المصلحة في دارفور المعرفين أعلاه.
2. إصدار قرار جمهوري بتكوين إقليم دارفور في ظل حكم ذاتي حتى حدود 1956، حتى تكون السلطة الإقليمية اسما يحمل مدلوله وبوجود واقعي لإقليم.
3. إعادة تكوين السلطة الإقليمية حين انضمام وتوقيع الحركات غير الموقعة وأصحاب المصلحة على الوثيقة المعدلة.
4. تكوين حكومات ولائية توافقية لتنفيذ بنود الاتفاقية.
5. التوافق على إعادة هيكلة القوات النظامية العاملة في دارفور بما يضمن قوميتها ويعزز الثقة في دورها لحفظ الأمن وحماية المواطنين.
6. دعم مفوضية الأرض ومساندتها لأداء كل المهام التي شملتها الاتفاقية مع التعديلات المناسبة.
7. تكوين اللجان العليا لحقوق الإنسان والخدمة المدنية وتوزيع الإيرادات الخاصة بدارفور والتابعة للمفوضيات القومية، ويكون الاختيار لتمثيل مجموعات المصلحة مع الأخذ في الاعتبار الكفاءة والخبرة.

8. إجراء تعديل دستوري بشأن تكوين إقليم دارفور بنظام الحكم الذاتي واعتماد الاتفاقية المعدلة في الدستور الانتقالي.
9. توقيع الأحزاب السودانية وقيادات القوات المسلحة على الاتفاقيـــة كـــالتزام منهم على الاتفاقية وتنفيذ بنودها.
10. إصدار قرار جمهوري لبداية مسح سكاني وتسجيل لمواطني دارفور في داخـــل الإقليم وخارجه.
11. إصدار قرار جمهوري بإجراء انتخابات جديدة مبكرة في كل أنحاء الســـودان في أواخر 2014.

المراجع:

Hottinger, Julian Thomas (2006), The Darfur Peace Agreement: Expectations Unfulfilled, *Accord*, 18, pp. 46-49.

Williams, Paul R and Matthew T. Simpson (2011) "Drafting in Doha: An Assessment of the Darfur Peace Process and Ceasefire Agreements", in *Monopoly of Force: The Nexus of DDR and SSR*, edited by Melanne A. Civic and Michael Miklaucic (Center for Complex Operations, Institute for National Strategic Studies, Washington DC, 2011)

بلقيس بدري (2008)، أزمة دارفور والحلول المقترحة: ورقة مقدمة على استطلاع رأي السيد اللواء ركن عثمان عبد الله: 2008.

صلاح شعيب (2012)، إفشال وثيقة الدوحة وترويض دارفور: منبر الرأي 2 أكتوبر/تشرين أول 2012.

آدم الزين محمد. 2009. تقويم اتفاقية دارفور للسلام: دعوة إلى نهج بديل في إدارة الأزمـــة. أوراق كلود آكي التذكارية –رقم 6– قسم بحوث السلام والنـــزاعات بجامعة أوبسالا ومعهد نورديك أفريكا – أوبسالا (متاح في أغسطس/آب 2013، على الرابط:

http://www.uu.se/digitalAssets/18/18583_CAMP6-Adam_Muhamed.pdf

جوليان توماس هوتينغر – اتفاقية سلام دارفور: توقعات خائبـــة (متـــاح في أغســـطس/آب 2013) على الرابط التالي (باللغة الانجليزية):

http://www.c-r.org/sites/c-r.org/files/Accord18_14TheDarfurpeaceagreement_2006_ENG_0.pdf

ديفيد لانـــز (2008) (متاح في أغسطس/آب 2013) على الرابط:

https://www.wiltonpark.org.uk/wp-content/uploads/darfur-overview-summary.pdf

الوثائق والتقارير

نص وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يوليو/تموز 2011، متاح في أغسطس/آب 2013 علـــى الرابط التالي:

http://unamid.unmissions.org
http://unamid.unmissions.org/Portals/UNAMID/DDPD%20Arabic.pdf

نص اتفاق السلام لدارفور: أبوجا 5 مايو/أيار 2006.

Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law, 'Heidelberg Darfur Dialogue II Outcome Document, including Draft Proposals for Consideration in a Future Darfur Peace Agreement' 2009 (http://www.mpil.de available August 2013 at http://www.mpil.de/en/pub/research/details/know_transfer/africa_projects/heidelberg_darfur_dialogue.cfm).

Doha Document for Peace in Darfur (DDPD) (http://unamid.unmissions.org available August 2013 at http://unamid.unmissions.org/Portals/UNAMID/DDPD%20English.pdf) in English.

Text of additional agreement with JEM-Bashar (April 2013).

Detailed chronology of the Darfur peace process 2006-2013, from the Small Arms Survey website.

"Darfur: Analysis of the Doha Peace Process" (Darfur Relief and Documentation Centre, Geneva, Sept 2011).

الصحف والمواقع الإلكترونية

بلقيس بدري: الرؤية لحل أزمة دارفور ونـــزع فتيل الأزمة الدولية: كتبت هذه الورقة في 2008/7/19 جريدة الأيام.

يوسف عبد المنان: سلام بالتجزئة واتفاقيات بالقطاعي!! متي يفيق السودان من اهـــوال الحرب والنـــزاعات: مقال كتب في 2012/11/24 صـــحيفة المجهـــر السياســـي http://almeghar.com/permalink/7006.html

بشارة مناقو جدو المحامي: بين اتفاقية أبوجا والدوحة... أين المقارنـــة؟ صـــحيفة الراكوبـــة www.alrakoba.net/articles-action-show-id-11253.htm 2011/8/7

ورشة عمل: واقع تطبيق اتفاقيات السلام: المجلس الوطني: البيان الختـامي والتوصـيات 15 يوليو/تموز 2006 القاعة الخضراء

– د. حسين آدم الحاج – 2013/8/9 – مؤتمر الدوحة لتمويل سلام دارفور: إشكالية الإعمار ورهق المانحين سودانايل

عادل عبد العاطي – جيش تحرير دارفور ومآلات الصراع المسلح في السودان: سودانيز أو لاين –

إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور – 2003 – 2010 – مركز المستنصرية للدراسـات العربية والدولية

بلقيس بدري 2008 أزمة دارفور والحلول المقترحة: ورقة مقدمة على استطلاع رأي حـول أزمة دارفور للسيد اللواء ركن عثمان عبد الله، وزير دفاع سابق

الكتب:

د. منصور خالد (1993)، **النخبة السودانية وإدمان الفشل** – القاهرة، دار الامين للنشر.

آدم الزين (فبراير/شباط 2011)، **اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان: من منظـور الحكم الراشد**، الخرطوم، مطابع السودان للعملة.

عطا الحسن البطحاني (2011)، **أزمة الحكم في السودان**، السودان، مطبعة جامعة الخرطوم.

د. جون قاي نوت يوه (2009)، **جنوب السودان: آفاق وتحديات العزلة**، السودان، دار عزة للنشر.

د. جون قاي نوت يوه (2009)، **الوحدة والانفصال: تأرجح الفكر السياسي في جنـوب السودان**.

أ. شمس الدين الأمين ضو البيت (محرر، 2008)، **المصالحة الوطنية وإبراء الجراح**.

شمس الدين ضو البيت، (2008)، **دارفور ومعاناة البحث عن السلام**، منشورات مؤسسـة فريدريش اغبرت، الخرطوم.

د. محمد سليمان محمد، **السودان: حروب الموارد والهوية**، المملكة المتحدة، دار كمبريـدج للنشر.

هيلدا فرافجورد جونسون (2012)، **اندلاع السلام.. "نيفاشا" قصتي مع مفاوضات أطـول حروب إفريقيا**.

د. إبراهيم منعم منصور، "الفدرالية المالية"، ورقة في كتاب **الفدراليـة في السـودان بـين التحديات والتطبيق**، تحرير بلقيس بدري 2009.

د. أبكر عمر أبكر، "تحديات تطبيق النظام الفدرالي: دراسة حالة دارفور"، ورقة في كتاب **الفدرالية في السودان بين التحديات والتطبيق**، تحرير بلقيس بدري 2009، جامعة الأحفاد للبنات.

آدم الزين، "دارفور من الانفلات الأمني إلى السلام الاجتماعي: رؤية متفردة لإدارة الأزمة"، ورقة في كتاب **الفدرالية في السودان بين التحديات والتطبيق**، تحرير بلقيس بدري 2009، جامعة الأحفاد للبنات.

بلقيس بدري (محرر، 2011)، **الدولة السودانية بين مآلات الوحدة والديمقراطية المستدامة وخيار التشرذم**، دار النشر، جامعة الخرطوم، السودان.

الفصل العاشر

مبدأ التدخل الإنساني وأزمة دارفور:
دروس وعبر

فتح الرحمن القاضي

ما من مفهوم شغل اهتمام الرأي العام العالمي في عالمنا المعاصر مثلما شغله مفهوم التدخل والحماية لاعتبارات إنسانية. وتنبع أهمية الجدل الدائر في الساحة الدولية، سيما في أعقاب اعتماد مبدأ "مسؤولية الحماية" من قبل الجمعية العامة للأمم المتحد التي انعقدت على مستوى القمة في عام 2005، الأمر الذي ينبئ بتشكل واقع جديد في نسق العلاقات الدولية. فهناك شرعية دولية جديدة آخذة في التشكل، لا يقف سلطانها عند أطر الحدود الجغرافية المتعارف عليها في سياق القانون الدولي التقليدي. ويهدف إعمال مبدأ "مسؤولية الحماية" إلى بناء توافق حول حماية المدنيين الذي يقعون ضحايا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وذلك وفق أشراط معينة تتوافق عليها إرادة المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. ويتم التحرك عندها حتي لو كان هذا التدخل لا يحظى بموافقة الدولة المعنية بأمر التدخل الإنساني. وقد شهد العالم انقساما عميقاً في مواقف الساسة والمشرعين بين مؤيد ومعارض ومتحفظ على إعمال المبدأ في واقع العلاقات الدولية كل حسب رؤاه ومنطلقاته الفكرية والسياسية.

وتبقي العظات والعبر التي أفرزها إعمال مبدأ التدخل الإنساني في دارفور على المستوي السوداني المحلي لنحو عقد من الزمان محل بحث معمق في ثنايا هذا الفصل المنجز في إطار مشكلة دارفور. ويُعنَى المبحث باستعراض مبدأ التدخل الإنساني

على خلفية مشكلة دارفور على مدار العشر سنوات الماضية مـــن حيـــث حجيـــة الأسباب التي نهض عليها مبدأ التدخل الإنساني، والنجاعة في إنفـــاذه، ومـــواطن القصور في تطبيقه، والمنجزات التي أثمر التوصل اليها، ومدي النجـــاح في تحقيـــق الأهداف التي نشأ التدخل لتحقيقها في الأساس.

وينبغي أن نؤكد هنا أن أهم عبر أزمة دارفور ودروسها المستفادة تكمـــن في أنه لا يصح النظر لما يجري في دارفور من أحداث جسام بمعزل عن السودان ككل، ذلك أن آثار الأزمة ليست قاصرة على دارفور وحدها، وإنما يتسع مداها ليشـــمل السودان في مداه الأوسع.

وليس بخاف اتساع رقعة الحروب والنـــزاعات المسلحة التي كانت تقتصـــر على جنوب السودان ليتلوها اشتعال نـــزاع مسلح واسع النطاق في دارفور علاوة على ما نشهده من تعقيدات جديدة تتمثل في بروز الجبهة الثورية بفصائلها المتعددة الدارفورية وغير الدارفورية المسلحة. ومع استدامة النـــزاع المسلح واتساع رقعـــة المعارضة المسلحة وتنامي أخطارها علي السلام والأمن الوطني والإنساني بات مـــن العسير على الحكومة السودانية تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية للمـــواطنين فضلا عن إعادة تأهيل البلاد وإعمارها. ذلك أن الموازنة المرصودة للأمن والـــدفاع خلال السنوات الماضية تلتهم ما يربو على خمسة وسبعين بالمائة من جملة الموازنـــة الكلية للدولة، مما لا يتأتى معه إنجاز مشروعات الاستراتيجية القوميـــة، عشـــرية كانت ام ربع قرنية.

أما العظات والدروس المستخلصة على المستوي الدولي مـــن إعمـــال مبـــدأ التدخل الإنساني في دارفور فهي لا تقل أهميـــة، إن لم تتفـــوق علـــى، الـــدروس والعظات الداخلية. ذلك أن العالم يشهد حاليا تسارعا غـــير مســـبوق في وتـــيرة الانتهاكات والخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان في العديد من بقـــاع العـــالم وفي مقدمتها منطقة الشرق الاوسط، الأمر الذي يجعل من فرضية إعمال مبدأ التـــدخل لاعتبارات إنسانية أمرا وارد الحدوث.

ويمكن الخلوص إلى أن أزمة دارفور قد حملت في ثناياها تساؤلا ملحاً حـــول جدية المجتمع الدولي في تطبيق مبدأ التدخل الإنساني على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عما أثارته من جدل متطاول حول مدى إمكانية تطبيـــق المبـــدأ في واقـــع

النـــزاعات المسلحة، وجدواه في تحقيق الأغراض الإنسانية التي أملت ابتداء إعمال المبدأ في دارفور وما سواها من بقاع العالم المأزومة.

مبدأ التدخل الإنساني ومشروعيته

برز مفهوم مسؤولية الحماية في الساحة الدولية بقوة في أعقاب إيداع "اللجنة الدولية للتدخل والسيادة (ICISS)، والمدعومة من دولة كندا، تقريرهـــا المعنـــون "مسؤولية الحماية" لدى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في شـــهر سبتمبر2001. ويتضمن التقرير الذي تم إعداده بواسطة مجموعة من الخبراء، علـــى رأسهم قاريث إيفانـــز، وزير الخارجية الأسترالي الأسبق، جملة مـــن التحلـــيلات والمقترحات حول مسؤولية الحماية.

وتضع اللجنة الدولية للتدخل المبادئ الأساسية التالية: "سيادة الدولـــة تعـــني المسؤولية وتقع على عاتق الدولة نفسها. حيث يعاني سكان الدولة ضررا جسيما، نتيجة للحرب الداخلية والتمرد والقمع أو فشل الدولة، وحينما تكون الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على وقف أو تفادي ذلك، فإن مبدأ عدم التدخل يعود إلى المسؤولية الدولية للحماية".[1]

وفي كلمته أمام الجمعية العامة في سبتمبر2003، أشار السيد كـــوفي عنـــان اعتزامه الدعوة إلى تشكيل فريق رفيع المستوى من الشخصيات البـــارزة لتزويـــده بوجهة نظر مشتركة وشاملة بشأن طريق المستقبل فيما يتعلق بتوفير الأمن الجماعي للجميع.

وقد طلب من الفريق الرفيع المستوى، برئاسة رئيس الوزراء السابق لتايلنـــد وعضوية شخصيات بارزة من جميع أنحاء العالم، أن يقيِّمَ التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان في الوقت الحالي وما أنجزته سياســـات الأمـــم المتحـــدة ومؤسساتها القائمة في التصدي لتلك التهديدات، وأن يتقدم بتوصيات لتعزيز الأمم

(1) تقريـــر اللجنـــة الدوليـــة للتـــدخل والســـيادة (International Commission on Intervention and State Sovereignty) بعنـــــوان مســـــئولية الحمايـــــة (The Responsibility to Protect)، ديسمبر/كانون أول 2001، مركز أبحاث التنمية الدولية بكندا www.idrc.ca

المتحدة كي يمكنها أن تـــوفر الأمـــن الجمـــاعي للجميـــع في القـــرن الحـــادي والعشرين.

وجاء في كتاب الإحالة المؤرخ 1 ديسمبر/كـــانون أول 2004 الموجـــه إلى الأمين العام من رئيس الفريق رفيع المستوى أناند بنياراتشون: "أحيل إليكم تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المعنون، عالم أكثـــر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة". ويقترح التقرير رؤية جديدة للأمن الجماعي تتنـــاول جميع التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين التي نواجهها في شتى أنحاء العالم. وقد أوضحت بحوثنا ومشاوراتنا أن عصرنا تترابط فيه تهديدات السلم والأمـــن الدوليين وسرعة التأثر المتبادلة بين الضعفاء والأقوياء. ويلزم إجـــراء تغـــييرات رئيسية إذا قُدِّر للأمم المتحدة أن تتسم بالفعالية والكفاءة والإنصـــاف في تـــوفير الأمن الجماعي للجميع في القرن الحادي والعشرين. وقد استفادت مداولاتنا من مساهمات الحكومات والخبراء والأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني في سائر أنحاء العالم.[1]

ويستقي الفريق رفيع المستوي مفهوم الأمـــن الجمـــاعي مـــن حقيقـــة أن "التهديدات "لم تعد تعترف بالحدود الوطنية، وتلك التهديدات مترابطـــة ويجـــب التصدي لها على الصعيدين العالمي والإقليمي فضلا عن الصعيد الوطني.[2]

ويستنتج من تقرير الفريق رفيع المستوى في النقطـــة 29 الخاصـــة بالســـيادة والمسؤولية أن مبدأ مسؤولية الحماية هو توفيق بين مبدأين في ميثاق الأمم المتحـــدة وهما: مبدأ سيادة الدول ومبادئ حقوق الإنسان: "عندما توقِّع الدول على ميثـــاق الأمم المتحدة فإنها لا تستفيد من امتيازات السيادة ولكنها تقبل أيضا مســـؤولياتها. وفي ظل تلك الظروف فإن مبادئ الأمن الجماعي تعـــني أن جـــزءا مـــن تلـــك المسؤوليات سيضطلع به المجتمع الدولي، الذي يتصرف وفقا لميثاق الأمم المتحـــدة

(1) تقرير اللجنة الدولية للتدخل والسيادة، مسئولية الحماية، مركز أبحاث التنمية الدوليـــة بكندا، ديسمبر/كانون أول 2001 www.idrc.ca

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، مذكرة من الأمين العام، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المعنون ''عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة''، 1 ديسمبر/كانون أول 2004، وثيقة رقم A/59/565

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أجل المساعدة في بناء القدرة اللازمة أو توفير الحماية الضرورية، حسبما تكون الحال".[1]

وفي سياق مقارنة أحداث 11 سبتمبر/أيلول وما وقع بروواندا ودارفور يشير التقرير: "ولدى مقارنة السرعة التي استجابت بها الأمم المتحدة للهجمات التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 مع إجراءاتها المتخذة عندما واجهت حادثة أكثر إزهاقا للأرواح بكثير عانت رواندا في 1994 ما يعادل ثلاثا من هجمات سبتمبر 2001 لمدة 100 يوم، وكل هذا في بلد يبلغ عدد سكانه 36/1 من سكان الولايات المتحدة. وبعد أسبوعين من بدء الإبادة الجماعية سحب مجلس الأمن معظم قوات حفظ السلام من ذلك البلد. وبالمثل اعترتنا الدهشة مرة أخرى طوال مداولات الفريق إزاء التقاعس الشديد الذي استجابت به مؤسساتنا لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في دارفور، السودان".[2]

يضطلع مجلس الأمن ويتمتع، بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالعديد من المهام ويأتي على رأسها المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة. ويشير تقرير الفريق رفيع المستوى إلى أن مهددات الأمن الدولي تتمثل في: "أن أي حادثة أو عملية تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح على نطاق واسع أو الحد من فرص الحياة وتلحق الضرر بالدول، بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي، هي تهديد للأمن الدولي. وحسب هذا التعريف، توجد ست مجموعات من التهديدات يُعنى العالم بها ومن ضمنها الصراع الداخلي، بما في ذلك الحروب الأهلية والإبادة الجماعية والأعمال الوحشية الأخرى المرتكبة على نطاق واسع.[3]

ويتقدم الفريق بعدة توصيات:

- "يجب على المقاتلين كافة التقيد باتفاقيات جنيف. وينبغي على جميع الدول الأعضاء التوقيع والتصديق على جميع المعاهدات المتصلة بحماية المدنيين وتنفيذها، مثل اتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي

---

(1) تقرير الفريق الرفيع المستوى، "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة"، 1 ديسمبر/كانون أول 2004، وثيقة رقم A/59/565

(2) تقرير الفريق الرفيع المستوى، "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة"، 1 ديسمبر/كانون أول 2004، وثيقة رقم A/59/565

(3) المرجع السابق.

للمحكمة الجنائية الدولية وجميع الاتفاقيات المتعلقة باللاجئين.

- ينبغي لمجلس الأمن أن ينفذ القرار 1265 (1999) المتعلق بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح تنفيذا كاملا.
- ينبغي لمجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء تنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، تنفيذا كاملا".[1]

ويلخص الفريق رفيع المستوي موقفه من مسؤولية الحماية قائلا: "ونحن نؤيد المبدأ المستجد المتمثل في وجود مسؤولية دولية جماعية عن الحماية يمارسها مجلس الأمن بأن يأذن بالتدخل العسكري كملاذ أخير، عند حدوث إبادة جماعية أو عمليات قتل أخرى واسعة النطاق، أو حدوث تطهير عرقي أو انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، ثبت أن الحكومات ذات السيادة عاجزة عن منعها أو غير راغبة في منعها".[2] "وينبغي لمجلس الأمن، عند النظر فيما إذا كان سيأذن باستعمال القوة العسكرية أو سيقر استعمالها، أن يعالج دائما معايير المشروعية الخمسة الأساسية التالية:

(أ) **خطورة التهديد**: هل التهديد بإلحاق ضرر بأمن الدول أو البشر بالوضوح والخطورة الكافيتين لتبرير استعمال القوة العسكرية؟ وفي حالة التهديدات الداخلية، هل ينطوي الأمر على إبادة جماعية وغيرها من عمليات القتل الواسعة النطاق أو تطهير عرقي أو انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

(ب) **الغرض السليم**: هل من الواضح أن الغرض الرئيسي للعمل العسكري المقترح هو وقف أو تفادي التهديد محل النظر؟

(ج) **الملاذ الأخير**: هل جرى استكشاف كل خيار غير عسكري آخر لمواجهة التهديد محل النظر، وتوافرت أسباب معقولة للاعتقاد بأن التدابير الأخرى لن تكلل بالنجاح؟

(د) **الوسائل المتناسبة**: هل يمثل نطاق العمل العسكري المقترح ومدته وقوته الحد الأدنى اللازم لمواجهة التهديد محل النظر؟

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(هـ) **توازن النتائج:** هل تتوافر فرصة معقولة لنجاح العمل العسكري في مواجهة التهديد محل النظر، بحيث لا يكون من المرجح أن تترتب على العمل نتائج أسوأ من نتائج عدم اتخاذ أي إجراء".[1]

وقد أمن مؤتمر القمة العالمي الذي انعقد في نيويورك عام 2005 على هذه المبادئ حين أوصى بالتالي:

- "إن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تقع على عاتق كل دولة على حدة. وتستلزم هذه المسؤولية منع وقوع تلك الجرائم، بما في ذلك التحريض على ارتكابها، عن طريق الوسائل الملائمة والضرورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بتشجيع ومساعدة الدول على الاضطلاع بهذه المسؤولية وإنشاء قدرة على الإنذار المبكر".
- "يقع على الأمم المتحدة الالتزام باستخدام ما هو ملائم من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية والوسائل السلمية، وفقا للفصلين السادس والثامن من الميثاق، للمساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. نعرب عن استعدادنا لاتخاذ إجراء جماعي، عن طريق مجلس الأمن، بما في ذلك الفصل السابع وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية، في حال قصور الوسائل السلمية وعجز السلطات الوطنية عن حماية سكانها من جرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنساني".[2]

معالم أزمة دارفور ومظاهرها الإنسانية:

تناولت عدد من فصول هذا الكتاب خلفيات الصراع في دارفور (خاصة كل من الفصل الأول والثالث والثامن)، كما تناولت فصول أخرى الآثار الإنسانية للأزمة (خاصة كل من الفصل الرابع والسادس والسابع). وقد تراوحت تقديرات الخسائر في الأرواح من سبعين ألفا إلى مائتي ألف قتيل (تؤكد الحكومة باستمرار

(1) المرجع السابق.

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الستون، مؤتمر القمة العالمي،24 اكتوبر 2005، وثيقة رقم A/RES/60/1.

أن العدد لم يتجاوز عشرة آلاف)، كما يبلغ عدد المهجرين داخل وخارج البلاد قرابة المليونين. ويتفق معظم المراقبين على أن الجزء الأكبر من أعمال العنف وقعت قبل صيف عام 2004.

وأكد تقرير مولانا دفع الله الحاج يوسف، الذي بتكليف من الحكومة عام 2004، على حدوث أعمال القتل والاغتصاب والسلب والنهب، ولكن على نطاق أصغر مما أكدته المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها، واتهم التقرير أيضا جميع الأطراف بالضلوع في هذه الانتهاكات. وقد رأت بعض الجهات، ومنها الإدارة الأمريكية والمحكمة الجنائية الدولية أن الانتهاكات في دارفور ترقى في بعض جوانبها إلى جريمة الإبادة الجماعية، وأمرت المحكمة بمحاكمة الرئيس السوداني عمر البشير بهذه التهمة.

ويعتبر تدهور الأمن الإنساني في دارفور أحد أخطر إفرازات الأزمة، حيث شجع انتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها الاقتتال بين القبائل. ويلاحظ تسارع وتيرة هذا القتال وتزايده رغم عقد الكثير من مؤتمرات الصلح في الحقبة الأخيرة.

وقد نقل تقرير لعماد عبد الهادي مراسل الجزيرة بالخرطوم إلى مقتل آلاف الأشخاص خلال مواجهات قبلية شهدتها بعض ولايات دارفور هذا العام (2013)، رغم عدم وجود إحصائيات رسمية بذلك. بينما تحمّل المعارضة الحكومة المسؤولية، بتسييسها للإدارة الأهلية وتقسيمها على أساس قبلي وتجييشها لبعض القبائل لمواجهة المتمردين.(1) ويقول بروفيسور الطيب زين العابدين إن معظم الدراسات التي كتبت عن الصراع القبلي في دارفور تجمع على أن الحكومة هي من أجج تلك الصراعات بممارسات غير مسؤولة جرياً وراء مكاسب سياسية عاجلة للحزب الحاكم. وذلك عبر تسييس الإدارة الأهلية، وتسليح مليشيات قبلية باتت تحمل اليوم سلاح الحكومة وتلبس الزي الحكومي لتحارب بعضها بعضاً.(2)

---

(1) الجزيرة نت، الأستاذ عماد عبد الهادي، مراسل الجزيرة نت بالسودان، الأخبار: تقارير وحوارات، بعنوان: هل عاد العنف لدارفور من جديد؟ موقع شبكة الجزيرة (25 يونيو 2013): http://www.aljazeera.net/news/pages/5a5e07d6-e352-4a0e-bdab-6beaf40cdf94

(2) مقالة لبروفسور الطيب زين العابدين بعنوان "خطاب الرئيس في شورى المؤتمر الوطني"، موقع سودانيل الالكتروني: http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&id=55447:2013-06-25-04-51-18&Itemid=55

وقد توسعت المواجهات المسلحة الدامية بين قبائل دارفور حتى كادت تغطي كامل خريطة الإقليم، فتعقدت الأزمة بصورة لم يسبق لها مثيل. ويمكـــن تفســـير مظاهر الاحتراب هذه في اطار ما يسمي بظاهرة الزينوفوبيـــا (Xenophobia) أو كراهية الآخر، بمعنى تطوير موقف عدائي تجاه الآخر لاعتبارات إثنيه أو قبليـــة او دينية. وتتراوح آثار ظاهرة الزينوفوبيا من عدم استلطاف الآخـــر الي الـــدخول في حرب ضروس ضده. و لم يقتصر النـــزاع الذي تتعدد مظاهرة وأسبابه على القتال بين قبيلة وأخرى بل امتد القتال ليشمل اكثر من بطـــن حـــتي في إطـــار القبيلـــة الواحدة.

ولا تقتصر ظاهرة الزينوفوبيا على السودان وحده بالطبع وإنما لها تمظهراتهـــا على المستوى الإفريقي، صراع الهوتو والتوتسي في رواندا مثالا، بينما يمكن اعتبار الصراع الذي نشب بين الصرب والمسلمين في أعقاب انهيار جمهورية يوغســـلافيا أبرز الأمثلة على المستوى الأوروبي. أما التفسير الإسلامي للزينوفوبيـــا فيعـــود إلى ظاهرة "النـــزغ الشيطاني" الذي يغذي الصراعات التي تنشأ بين الإخوة والقبائـــل والجماعات والشعوب في عالم يغلب عليه طابع التنازع الشـــديد حـــول المـــوارد الشحيحة. وقد وجاء في سورة الإسراء (آية 53) "وقل لعبادي يقولوا الـــتي هـــي أحسن إن الشيطان ينزغ بينهم إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا"؛ أي بالفساد وإلقاء العداوة والإغواء، والنـــزغ هو الافساد.

وقد فاقمت هذه الصراعات القبلية المستجدة من حدة الأزمة الإنسانية في ظل وضع متدهور أصلاً، وذلك بزيادة حجم النـــزوح وتوسيع نطاق الجـــرائم ضـــد المدنيين. ومن مظاهر الأزمة الإنسانية كذلك تنامي العنف ضد المرأة، بما في ذلـــك حالات اغتصاب وتحرش جنسي ومشاكل صحية وخطر الإصابة بفيروس مـــرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز. ونسبة لإحجام الضحايا عن الإبلاغ عـــن الجـــرائم، وقصور الدراسات المسحية التي تستهدف التعرف على الظاهرة فإن حجمها يبقي غير معروف، ما يعوق تحقيق العدالة وكذلك تقديم المعالجات الصـــحية والنفســـية لمساعدة الضحايا (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب حول آثار الحـــرب علـــى المرأة).

مبدأ التدخل الإنساني وأزمة دارفور

موقف مجلس الأمن والمجتمع الدولي من نزاع دارفور:

منذ اندلاع النـــزاع في دارفور عام 2003 أصدر مجلس الأمن الدولي حـــوالي 20 قراراً، شملت شملت حظر توريد وتصدير المعدات العسكرية إلى الكيانـــات غـــير الحكومية (القرار 1556 لعام 2004)، حظر السفر على بعض الأفـــراد، إضـــافة إلى تجميد الأرصدة المالية (القرار 1591 لعام 2005)، إحالة ملف دارفـــور إلى المحكمـــة الجنائية الدولية (القرار 1593 لعام 2005) وهو ما أدى لإصدار المحكمـــة مـــذكرة اعتقال بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق وزير الدولة للشؤون الداخلية السابق أحمد هارون وبحق القائد الميداني للجنجويد علي محمد علـــي عبـــد الرحمن كوشيب. وفي عام 2006 أصدر المجلس القرار 1706 الذي منح تفويضاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان تعزيز وجود قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور، وأعقبـــه في 2006 القرار 1755 لتعزيز وجود القوات، ثم في 2007 القرار 1769 الذي أذن فيـــه بنشر ما يسمى بالقوات الهجينة (المشتركة) من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

ومن الملاحظ أن قرارات مجلس الأمن أسهمت في جعل أزمة دارفور تبرز إلى بؤرة اهتمام الرأي العام الدولي، ومنذ تلك الفترة صار هذا النـــزاع من المواضـــيع الدائمة في أجندة مجلس الأمن. وإلى جانب مجلس الأمن فقد اســـتمرت الجهـــود الدولية والعربية للتوصل لاتفاقية سلام بين حكومة السودان والفصـــائل الحاملـــة للسلاح وقد كان من أبرز معالم هذه الجهود ميلاد اتفاقية أبوجا واتفاقية الدوحـــة للسلام (انظر الفصل التاسع حول اتفاقيات السلام).

آليات إنفاذ مبدأ التدخل في دارفور:

يمكن تصنيف الآليات والمسارات المعتمدة لإنفاذ مبدأ التدخل في دارفور فيما يلي:

المسار العسكري:

تأسيس واختصاص قوات حفظ السلام:

تم تأسيس العملية الهجين للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) بصفة رسمية بواسطة مجلس الأمن في 31 يوليو 2007 عبر اعتماد القرار 1769 تحت

الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. وقد تسلمت اليوناميد مهامها رسميا من البعثة الإفريقية في السودان في 31 ديسمبر/كانون أول 2007. وقد كلفت القوات بالآتي:

- حماية المدنيين.
- المساهمة في الأمن لتقديم المساعدات الإنسانية.
- المراقبة والتأكد من تطبيق اتفاقيات السلام.
- المساعدة في العملية السياسية الشاملة.
- المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون.

وقد حدد عدد قوات يوناميد الأقصى بعشرين ألف جندي وأكثر من ستة آلاف شرطي. ويغلب الطابع الإفريقي على يوناميد استجابة لرغبة حكومة السودان. والمقر الرئيس لبعثة اليوناميد في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور. ولليوناميد 35 موقعا للانتشار عبر ولايات دارفور الخمس. وتبلغ ميزانية يوناميد 1،5 بليون دولار للسنة المالية 2012-2013.[1]

المسار الإنساني:

يبلغ عدد وكالات وبرامج الأمم المتحدة العاملة في دارفور حوالي إحدى عشرة منظمة أهمها من الناحية الإنسانية، برنامج الغذاء العالمي WFP، صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، منظمة الصحة العالمية WHO، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية OCHA، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين UNHCR. وتتضمن خطط الأمم المتحدة في دارفور نوعين من الأنشطة:

النشاط الأول: الإنعاش المبكر: ويشمل عددا من المشروعات التي تشارك في تنفيذها المنظمات التطوعية الأجنبية والوطنية والمنظمات القاعدية.

النشاط الثاني: المساعدات الإنسانية: ويشمل عددا من مشروعات المساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية.

وكان لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي دور مقدر في دارفور لا سيما في إنفاذ مشروعات إعادة التأهيل والتوطين وبناء قرى السلام النموذجية.

---

(1) وثائق بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، موقع اليوناميد (UNAMID).
http://unamid.unmissions.org

إضافة إلى ذلك وصلت إلى دارفور أعداد من المنظمات الطوعية غير الحكومية. وركزت معظم المنظمات العالمية نشاطها في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح، خاصة المناطق التي تقع تحت سيطرة الحركات المتمردة في مناطق جبل مرة. ويتمثل نشاطها في أعمال الطوارئ وإعادة الإعمار إلى جانب تقديم الخدمات الأساسية، ويبلغ عددها حوالي تسع منظمات وأهمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر(**ICRC**) وجمعيات الصليب والهلال الأحمر بالإضافة للمؤسسات المانحة مثل وكالة المعونة الأمريكية للتنمية (**USAID**)".[1]

لعبت المنظمات العربية والإسلامية كذلك دورا مشهودا في تقديم خدمات العون الإنساني والإعمار في دارفور. وفي هذا الإطار تأتي المنظمات القطرية وفي مقدمتها قطر الخيرية والشيخ عيد، والمنظمات الكويتية العون المباشر، والمنظمات الإماراتية كالهلال الأحمر الإماراتي، وهيئة الأعمال الخيرية، والسعودية، والتركية.

كذلك ساهم المجلس السوداني للمنظمات الطوعية (أسكوفا)، وشبكات منظمات دارفور، ومنظمة الدعوة الإسلامية، والوكالة الإسلامية الإفريقية للإغاثة، ومنظمة العون الإنساني والتنمية، والاتحاد العام للمرأة السودانية، والهلال الاحمر السوداني، ومنظمة أنا السودان، ومنظمة تنمية الاطفال والمؤسسة الصحية العالمية ما سواها من المنظمات الوطنية، ساهم كل هؤلاء في التصدي للآثار الإنسانية للازمة رغم ضعف قدراتها التمويلية.

أنماط المساعدات الإنسانية:

المسار السريع

وافقت الحكومة السودانية في بداية الأزمة على حزمة من الإجراءات لتسهيل عمل المنظمات الأجنبية في دارفور عرفت بسياسة المسار السريع ومنحت المنظمات بموجبها تسهيلات كبيرة تمثلت في الإعفاءات الجمركية والضريبية بالإضافة

(1) محمد فضل الله، المسجل العام للمنظمات الطوعية، مفوضية العون الإنساني، الخرطوم، السودان.

للاستثناءات في الإجراءات الهجرية".[1] ومن المعلوم أن المؤسسة الرسمية الوطنية التي تضطلع بإنفاذ سياسة المسار السريع هي مفوضية العون الإنساني.

المنهج العنقودي (Cluster Approach):

وهو عبارة عن عملية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بقيادة المفوضية السامية للاجئين إلى جانب المنظمات الطوعية العالمية والوطنية والمؤسسات الرسمية. وتستهدف العملية إنفاذ المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات الأساسية للمناطق المتأثرة.

ممرات ومناطق الهدوء:

وهو الأنموذج المستوحى من عملية شريان الحياة، ويقضي النموذج باعتماد مناطق أو ممرات آمنة بما يسمح بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، ويمكن اعتبار معسكرات النازحين مناطق آمنه تنعم بالحماية.

الهدنة من أجل الأغراض الإنسانية

ويتمثل في حث الأطراف المسلحة على وقف إطلاق النار خلال هدنة مؤقته حتي يتسنى تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية للمتضررين من النزاع المسلح مثل خدمات التحصين ومكافحة الأمراض والاوبئة.

المسار السياسي:

تم تعزيز عمل القوات المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (UNAMID) بجهود مشتركة على الجبهة السياسية. كان السيد إلياسون المبعوث الخاص للأمين العام الأمم المتحدة والسيد سالم أحمد مبعوث الاتحاد الإفريقي لدارفور يرأسان فريق دعم الوساطة المشتركة. وفي 2008، قام الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بتعيين جبريل باسولي، (وزير خارجية بوركينا فاسو حالياً)، كوسيط مشترك بدارفور. واعتبارا من 2011 أصبح الوسيط

---

(1) فضل الله، المسجل العام للمنظمات الطوعية، مفوضية العون الإنساني، الخرطوم، السودان.

المشترك لليوناميد السيد إبراهيم غمباري وقد خلف عيشاتو منداودو السيد غمباري كوسيط مشترك في 2012.[1]

تقويم إنفاذ مبدأ التدخل الإنساني في دارفور:

يمكن الإفضاء إلى أن إنفاذ مبدأ التدخل الإنساني في دارفور يعد تجربة قمينة بالتقويم من خلال التأمل في مثالية التطبيق، وإخضاع المبدأ نفسه لمحك الاختبار الصارم، فضلاً عن تقييم التقدم المحرز جراء إعمال مبدأ التدخل على مسارات أزمة دارفور بأبعادها السياسية والأمنية والإنسانية.

مثالية تطبيق مبدأ التدخل الإنساني في دارفور:

تعتبر أزمة دارفور أحد أبرز المحفزات التي دفعت الفريق الدولي رفيع المستوى المعين من قبل السيد كوفي عنان لتبني مبدأ التدخل الإنساني. كما تعتبر أزمة دارفور المحرك الرئيس إلى جانب أزمات أخرى في دفع السيد عنان لنقل مبدأ التدخل الإنساني إلى أروقة الأمم المتحدة في إطار الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد كان موضوع "مسؤولية الحماية" القضية الأبرز لمؤتمر القمة العالمي العام 2005 حيث تم إقرار مبدأ الحماية ووضع الأسس والموجهات التي تحكم تطبيقه في الساحة الدولية. وهكذا توافقت إرادة المجتمع الدولي في التصدي للانتهاكات التي تستهدف المدنيين على المستوى الدولي فأصبح (حق الإنسانية يسمو على حق الدول) ليتم إنفاذ مبدأ التدخل في دارفور من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي في واحدة من أبرز صور التطبيق المثالي لمبدأ التدخل الإنساني على المستوي الدولي.

مبدأ التدخل للأغراض الإنسانية في محك الاختبار الصارم:

باتت قضية المسؤولية الدولية الجماعية عن أمن المدنيين في مناطق النزاع مطروحة بقوة على بساط البحث، ما بين مؤيد للتدخل ومعارض له ومتحفظ عليه.

---

(1) وثائق بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، موقع اليوناميد (UNAMID).
http://unamid.unmissions.org

وحسب موقع دكتور أمين للدراسات القانونية: "وإذا كان التدخل غير مسيس ولأسباب إنسانية محضة فإنه هدف نبيل، أما إذا كان لأهداف سياسية ولا يستند إلى فهم عميق لطبيعة الصراع فإنه يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وهذا هو الخوف الذي حدا بالحكومة السودانية – كما يبدو – لرفض مبدأ التدخل في السودان خاصة في دار فور في بدايات الأزمة إلا بعد جولات من التفاوض مع المجتمع الدولي أسفر عن القرار (1769) الصادر من مجلس الأمن والخاص بالقوات الهجين أي المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة".[1]

وفي مقال له في معرض تعليقه على القرارين 1593، 1792 الصادرين من مجلس الأمن بشأن دارفور تحت البند السابع تحت عنوان: "إلى أين يتجه السودان" ذكر البروفيسور محمد زين العابدين عثمان الأستاذ بجامعة الزعيم الأزهري: "إن الآثار الكارثية المترتبة على تنفيذ هذين القرارين على جميع جماهير الشعب السوداني هو أنهما سيطيلان أمد الصراعات في السودان وخاصة الصراعات الجهوية والقبلية ولن تؤدي إلى الاستقرار والسلام الذي ينشده المجتمع الدولي، وسيكون هذا بمثابة فتح شهية لكثير من المليشيات المسلحة من قبلية وجهوية وعنصرية لترفع السلاح ويزداد القتال وتكثر الضحايا الإنسانية ويزداد مدى التعدي على حقوق الإنسان وتتكرر مأساة دارفور في كثير من ربوع السودان الأخرى ونكون قد وسعنا نطاق الحرب في السودان بدلاً من احتوائها".[2]

بينما نجد أن من أبرز ما كتب لمصلحة الحق في التدخل الإنساني يتمثل في الكتاب الذي أعده الدبلوماسي السوداني السابق والخبير القانوني الدولي الدكتور فرانسيس دينق مع مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين بعنوان (السيادة كمسؤولية) حيث يقول الكتاب: "مبدأ سيادة الدول يجب ألا يصبح عاصماً من التدخل الدولي في شؤون الدول الداخلية إذا أخفقت في تحمل مسؤولياتها. إن تحمل أمانة السيادة يفرض مسؤوليات

---

(1) التدخل الإنساني في القانون الدولي العام السودان نموذجا (الفصل الثالث) موقع دكتور امين للدراسات القانونية

thedocrmohammed.blogspot.com/2009/06/blog-post_6657.html

(2) مقال للبروفسير محمد زين العابدين تحت عنوان "إلى أين يتجه السودان"، موقع دكتور امين للدراسات القانونية:

thedocrmohammed.blogspot.com/2009/06/blog-post_6657.html

ذات شقين: الشق الأول هو مسؤولية الدولة المعنية أمام شعبها، والثاني مسؤولية الدولة أمام رصفائها من الدول الأخرى. ولا بد أن تتحمل المساءلة أمام شعبها ورصفائها من الدول الأخرى إذا بلغ إخفاقها في تحمل مسؤولياتها حداً لم يعد من الممكن احتماله".[1]

وتمضي إيف ماسينغهام العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني إلى رأي مفاده: "أن الالتزام بمسؤولية الحماية يعني التحول من مفهوم السيادة المطلقة الذى أرسته معاهدات وستفاليا 1648 والذى أسس لقيام الدولة القطرية إلى مفهوم السيادة النسبية. فمسؤولية الحماية توصف بأنها (نهج جديد لحماية السكان من الفظائع الجماعية ووضع حد لأعمال الإبادة البشرية والتطهير العرقي واسع النطاق)، فالسيادة هنا هي أقرب لسيادة الشعوب عوضاً عن سيادة الحكومات".[2]

ويشير الدكتور الافندي إلى:" مبدأ التدخل لم يطبق في دارفور، وذلك لعدة أسباب، أولها أن الدول التي كانت تتصدى عادة لمثل هذا التدخل، مثل بريطانيا والولايات أصبحت موضع تساؤل بعد تدخلها السافر في العراق لأسباب لم تكن الدوافع الإنسانية من بينها. علاوة على أن تلك الدول كانت حريصة على علاقتها مع الخرطوم لأنها كانت منهمكة في مفاوضات نيفاشا التي كان يخشى فشلها لو أصبح التدخل في دارفور واقعا. وفي نفس الوقت كان الاتحاد الإفريقي، الذي طور مؤسساته وفق مبادئ مؤتمر كمبالا، جاهزاً للعب دور في التصدي للأزمة. ولهذا وجدت الدول المعنية في هذا الدور عذراً ومخرجاً، حيث خولت الاتحاد الإفريقي الاضطلاع بمسؤولية واجب الحماية في دارفور نيابة عن المجتمع الدولي، وظل الاتحاد الإفريقي هو 'الوكيل المعتمد' للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمهمة الحماية في دارفور".[3]

---

(1) الدكتور فرانسيس دينق وآخرين، كتاب 'السيادة كمسؤولية '، معهد بروكينغز الأمريكي 1999.

tigerssudan-tigerssudan.blogspot.com/2011_03_01...

(2) إيف ماسينغهام، عاملة في مجال القانون الدولي الإنساني، الصليب الأحمر الأسترالي، دارسة في القانون الدولي والتنمية الدولية.

http://www.icrc.org/ara/resources/documents/article/review/review-876-p803.htm

(3) التدخل من دارفور إلى ليبيا: تأملات في المبدأ والتطبيق د. عبد الوهاب الافندي، موقع الولايات القومية السودانية:

tigerssudan-tigerssudan.blogspot.com/2011_03_01...

خصصت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين موضوع الحماية عنوانا رئيسا لاجتماعها السنوي التشاوري بجنيف مع المنظمات الطوعية لعام 2013.

وفي معرض رد السيد قوتيرس المفوض السامي للاجئين على تساؤلات كاتب هذا المبحث د. فتح الرحمن القاضي أعاد قوتيرس تأكيد مواقف الأمم المتحدة حول مبدأ التدخل الإنساني مشيرا إلى أن مسألة الحماية ستبقي في مركز اهتمام المفوضية السامية للاجئين".[1]

ويطرح السفير د. محمد أحمد عبد الغفار تساؤلاً مشروعاً: "لقد ظلت المصالح القومية للدول المانحة تحكم عمليات الإغاثة الإنسانية وما قد يستتبعها من تدخل إنساني، والسؤال المطروح هو كيف يمكن وضع إجراءات ومعايير لحيادية واستقلال الأمم المتحدة عن مصالح الدول الكبرى في عملية التدخل الإنساني؟ بمعنى إعطاء التدخل الإنساني قوة القانون على أساس من العدالة والموضوعية بحيث لا يحدث التدخل بسبب أجندة للدول الكبرى".[2]

طبيعة التقدم المحرز على مسارات أزمة دارفور

معرفة التقدم المحرز يستدعي الإجابة على تساؤلات جوهرية تتمحور حول ماهية الأهداف والمبررات التي حتمت التدخل الدولي في دارفور؟ ومدي نجاح التدخل أو فشله في تحقيق تلك الأهداف، ونوجز فيما يلي تحليلا للتقدم المحرز في المسارات الأساسية المعتمدة لمعالجة أزمة دارفور:

على المستوى السياسي

يتجلى الاهتمام على المستوي السياسي في ممارسة الضغوط على مختلف الأطراف المتنازعة من أجل التوصل إلى حلول تفاوضية متوافق عليها بين مختلف الفرقاء. وقد

(1) تقرير المنظمات الطوعية المشاركة في الاجتماع التشاوري للمفوضية السامية للاجئين بجنيف لعام 2013 م، د. فتح الرحمن القاضي، مستشار في مجال العمل الطوعي والإنساني، مفوض سابق لمفوضية العون الإنساني، الخرطوم، السودان.

(2) التدخل الإنساني بين السياسة والقانون، السفير د. محمد أحمد عبد الغفار، أستاذ مشارك شعبة العلوم السياسة بجامعة الخرطوم، شبكة الشروق:
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=14869:2011-04-10-12-07-40&Itemid=33

أثمرت هذه السياسة بروز العديد من اتفاقيات السلام والمبادرات المجتمعية. فقد تمت ممارسة الضغوط على مختلف الأطراف المتنازعة للتوقيع على اتفاقية سلام دارفور في 5 مايو 2006 تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين وقد أفرزت الاتفاقية انخراط حركة تحرير السودان فصيل مني أركو مناوي في السلطة وتبوؤه منصبا رفيعا في دست الحكم. غير أن هذا الاتفاق لم يصمد إذ سرعان ما خرج مناوي من السلطة لينخرط من جديد في صفوف المعارضة المسلحة.

وبما أنه لم يتم التوقيع على اتفاقية أبوجا إلا من قبل أطراف قليلة، فقد تم ابتدار عملية سياسية جديدة تحت وساطة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في الدوحة، بقطر في يونيو 2011، ما أثمر التوصل لوثيقة الدوحة للسلام التي كفلت مشاركة حركة التحرير والعدالة بقيادة الدكتور التجاني السيسي ليتبوأ منصب رئيس السلطة الانتقالية لإقليم دارفور حتى يومنا هذا.

استمرت الجهود الدبلوماسية والسياسية لحث الأطراف غير الموقعة على الانضمام لوثيقة الدوحة للسلام بيد أن تلك الجهود لم ينتج عنها توصل لسلام شامل يحظى بقبول كافة الأطراف في دارفور، ما ترتب عليه شن حركة العدل والمساواة لهجومها الشهير على العاصمة القومية، ثم مقتل قائد الحركة الدكتور خليل إبراهيم فيما بعد عبر هجوم صاروخي استهدف عربته في منطقة ود بندة بولاية غرب كردفان. وفيما تقول الحكومة إن مقتل خليل تم بواسطة رصاص الجيش السوداني تزعم بعض المصادر أن مقتله ناجم من تقنيات فنية عالية المستوى لا تتوفر إلا في الدول المتقدمة تكنولوجياً.

ومهما تكن الأسباب الكامنة خلف مقتل قائد حركة العدل والمساواة، والتي لم يكشف عنها النقاب حتى الآن، فإن الملاحظ أن مقتله لم يؤد لاضمحلال أو تلاشي حركة العدل والمساواة وإنما، على العكس من ذلك، فقد انتقلت الحركة بجزء كبير من عدها وعتادها إلى المناطق الحدودية المتاخمة لدولة جنوب السودان لتتآلف مع الفصائل المسلحة الأخرى المناوئة للحكم في السودان فيما عرف بـ (تحالف الجبهة الثورية).

وفوق ذلك فقد تم تأسيس آلية المتابعة للمجتمع المدني بدارفور في الدوحة، خلال إطلاق مسار المجتمع المدني في عملية السلام في الدوحة بشأن دارفور في

نوفمبر 2009. بالرغم من اجتهاد الآلية في جمع ممثلي المجتمع المدني والتعرف على احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية على طاولة المفاوضات وإعادة تنشيط عملية السلام إلا أن الحصيلة المترتبة على عملها ما زالت متواضعة مما يستلزم إفساح مجال أرحب في أوساط المجتمع المدني الدارفوري وبناء قدر أكبر من التوافق فيما بين مكوناته المتعددة للمساهمة بفاعلية في تحقيق السلام.

على المستوى الأمني

جرى تركيز الاهتمام على الأزمة بكثافة، حيث لوحظ أن قرارات مجلس الأمن أسهمت في جعل قضية دارفور تبرز إلى بؤرة اهتمام الرأي العام الدولي. ومنذ تلك الفترة صار هذا النزاع من المواضيع الدائمة في أجندة مجلس الأمن.

بعد مضي عقد من الزمان فإن أزمة دارفور، وخلافا لما يشاع، لم تتجه نحو الهدوء والاستقرار وإنما أضحى الوضع ينذر بأوخم العواقب جراء تأزم النزاع وتعقده واستدامته. ومن أبرز تجليات تطور النزاع فرار أعداد كبيرة من النازحين من المعارك الدائرة بين السلطات وحملة السلاح من جهة، والنزاع المسلح الذي تدور رحاه حاليا فيما بين القبائل الدارفورية نفسها من جهة أخرى. ولا ريب أن عمل القوة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بدارفور التي يبلغ تعدادها عشرين ألف رجل مكلفين بحماية المدنيين تعد مهمة محفوفة بالمخاطر. "وتواجه اليوناميد على المستوى الميداني العديد من القيود اللوجستية والأمنية كما أنها مطالبة بالعمل في تضاريس لا ترحم، وفي بيئة سياسية معقدة وغالباً عدائية. وتعمل اليوناميد ما باستطاعتها وبإمكانات محدودة لتقديم الحماية للمدنيين، تسهيل عمليات العون الإنساني، وتوفير مناخ يمكن في ظله تحقيق السلام".[1]

وفيما يبدو فإن المجتمع الدولي لن يصبر طويلاً حيال تكلفة قوات اليوناميد في دارفور التي تربو على البليون دولار ونصف في العام. ورغم الاهتمام الذي تحظى به يوناميد باعتبارها واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام في العالم، فإن عدم التوصل لتسوية سلمية عاجلة ينعم السودانيون جميعا بثمارها المرجوة سوف يقود بالضرورة إلى بروز ظاهرة فتور المانحين، وبالتالي انحسار التعاطف والتمويل الأممي لقضية دارفور.

---

(1) وثائق بعثة الأمم المتحدة مرجع سبق ذكره.

على المستوى الإنساني:

باستثناء بعض المبادرات من هنا وهناك عبر جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وجهود المنظمات الخيرية العربية والإسلامية، خاصة القطرية والتركية، لم تتوفر إمكانات تذكر لابتدار مشروع طموح لإعادة اعمار وتأهيل المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة بدارفور. ولكن مثل هذه المبادرة ضرورية لضمان مخاطبة الأبعاد الجذرية للنزاع، وتمهيد الطريق لتسوية شاملة تتناول الأبعاد الإنسانية والسياسية والأمنية للأزمة.

ومن المعلوم عدم بلوغ مبادرات تمويل إعادة تأهيل دارفور المدى المطلوب عبر مؤتمر الدوحة للمانحين من أجل إعمار دارفور. ويعزي ذلك إلى تدني مستوي الاهتمام الدولي تجاه أزمة دارفور، مع اكتظاظ الساحة الدولية بالعديد من البؤر المشتعلة التي شغلت انتباه المجتمع الدولي. وهكذا لم يتمكن مؤتمر المانحين من تحقيق النجاح المأمول في ظل إحجام المجتمع الدولي عن الوفاء بتعهداته تجاه دارفور باستثناء قطر التي لم تبخل بالطبع في مد يد العون الإنساني والمالي عبر حكومتها وشعبها ومنظماتها الطوعية، علاوة على مساهمات محدودة تفضل بها الأشقاء على مستوى العالم العربي الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

مبدأ التدخل الاممي في دارفور: الدروس المستخلصة:

الدروس المستخلصة على المستوى الوطني

في ظل الفرضيات المتعارضة حول دوافع التدخل ومبرراته يصبح من المحتم التساؤل ابتداء حول ما إذا كان التدخل الإنساني في دارفور مجدياً، وهل هناك مسوغات أخلاقية وعملية تجعل من فرضية التدخل الإنساني قضية مبررة ومقبولة؟

الإلمام بتعقيدات أزمة دارفور وامتداداتها أصبح أمرا ضرورياً حيث باتت دوائر الأزمة تتقاطع بصورة كبيرة مع بؤر التوتر الأخرى في جنوب كردفان والنيل الأزرق وربما شرق السودان عبر ما يعرف بتنظيم (الجبهة الثورية) الذي يحمل السلاح لمحاربة الحكومة ويشكل في الواقع تهديدا مباشرا لأمن الدولة السودانية وتماسكها.

ولا شك أن تجارب التدخل المباشر في العديد من دول العالم خلال العقد الأخير، ومن ضمنها حالة إقليم دارفور السوداني، تمثل سلاحا ذا حدين فمن جهة يصبح التدخل أمرا مطلوبا ومبررا من الناحية الأخلاقية والقانونية من أجل تلافي المضاعفات على الصعيد الإنساني وحقوق الإنسان. ومن جهة ثانية فإن عملية التدخل لاعتبارات إنسانية من الممكن أن تتسبب في انتهاك سيادة الدول على المستوي المحلي وما يستتبعه من مخاطر تتمثل في انفراط حبل الأمن والنظام ودخول الدول في مزيد من الحروب الأهلية.

وفي ظل هذه التطورات يجوز التساؤل هنا حول ما إذا كان من الأجدى اتخاذ حزمة جديدة من القرارات الأممية في ضوء التقويم الاستراتيجي للموقف بدارفور تقضي بإنهاء تفويض قوات اليوناميد، مع ما تتطلبه من كلفة باهظة تبلغ بليون ونصف دولار سنويا، والاستعاضة عن قوات حفظ السلام بعملية سياسية إنسانية شاملة تخاطب جذور المشكلة وتجهد في وضع المعالجات الأزمة لها بمشاركة كافة الأطراف ذات الصلة، لا سيما وأن الموقف في دارفور ظل يراوح مكانه إن لم يكن قد تدهور.

ترى هل تحتم المصلحة الركون إلى خارطة طريق تقضي بإنهاء تفويض يوناميد واستثمار تمويلها الهائل في إعادة إعمار دارفور وإقرار السلام في ربوعها، أم أن الضرورة تحتم، رغم عدم وفاء يوناميد بإطار اختصاصها على النحو المطلوب، الإبقاء على قوات اليوناميد، لا بل تطوير مهامها من مجرد (قوات لحفظ السلام) إلى (قوات لفرض السلام) مع زيادة دعمها وتأهيلها للقيام بمهمة بسط الأمن الإنساني الشامل في ربوع دارفور؟ ويبقى هذا السؤال من أكثر الأسئلة الحاسمة التي من المنتظر أن تجيب عليها مآلات الأحداث في المستقبل المنظور.

لا شك أن مطالبة حكومة تنزانيا بتطوير وتعزيز مهمة قوات حفظ السلام يعد مؤشرا على الوجهة التي من الممكن أن يصار إليها في تطوير إطار اختصاص قوات اليوناميد خاصة أن حكومة السودان نفسها قد تجاوبت فيما يبدو مع دعوة كهذه.

واقعة تعرض قوات اليوناميد إلى هجمات متكررة ومقتل وإصابة العديد من أفرادها، وحادثة مقتل أفراد القوة التنزانية العاملة بدارفور مؤخراً، تشير إلى

حقيقة بالغة الخطورة مفادها أنه طالما كان أفراد القوات المشاركة في قوات حفظ السلام مستهدفين وعاجزين عن تأمين الحماية الأزمة لأنفسهم فكيف لهم أن يتصدوا لمهمة حماية المدنيين؟ وفي ظل استشراء حالة التململ والتذمر في أوساط المجتمع الدولي والأمم المتحدة معا من تنامي عمليات الانفلات الأمني والاستهداف الواقعة على قوات حفظ السلام والمدنيين فربما يلجأ المجتمع الدولي للمطالبة بتوسيع إطار مهمة تلك القوات من مجرد قوات لحفظ السلام إلى قوات لفرض السلام.

أما الاحتمالات الأخرى فتتلخص في بوادر يأس المجتمع الدولي وزهده في إمكانية فض النزاع في دارفور سلميا، وبالتالي اعتماده سياسة الإبقاء على الأوضاع كما هي بما فيها إطار اختصاص اليوناميد الحالي رغم قصوره. وربما يؤدي هذا إلى اللجوء في نهاية المطاف إلى الانسحاب التدريجي من دارفور ومشكلاتها الأمنية والسياسية خشية التورط أكثر وأكثر في رمال دارفور المتحركة التي ليس لها من قرار.

الدروس المستخلصة على المستوى الإقليمي والدولي

يجمع الكثيرون على حدوث انتهاكات جسيمه لحقوق الإنسان والشعوب في دارفور، ما شكل دافعاً قويا لإعمال مبدأ التدخل الأممي لاعتبارات إنسانية بيد أن هنالك قدرا كبيرا من الانتهاكات لم تستدع، رغم توفر المسوغات الأخلاقية والإنسانية، أي تدخل دولي لمعالجتها في العديد من بقاع العالم.

وبلا شك فإن استمرار مجلس الأمن الدولي في إدارة أذن صماء وعينٍ عمياء تجاه المجازر الدامية التي وقعت في حق العديد من البقاع ومن ضمنها الأحداث الدامية التي استهدفت الشعوب في سوريا مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة تضع علامة استفهام كبري حول مدى جدية المجتمع الدولي في إنفاذ مبدأ التدخل الإنساني، علاوة على كونها تمثل نموذجا صارخا لازدواجية معايير إعمال هذا المبدأ.

ومن الملاحظ أن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن قد هرعت إلى إعمال مبدأ التدخل في بعض الحالات، ليبيا مثالاً، وذلك لأنها رأت في ذلك فرصة للتخلص من نظام القذافي غير المرغوب فيه أمريكيا وأوربياً، متذرعة بالتدهور

الأمني والإنساني في ليبيا، بينما أظهرت قدرا غيرَ قليل من التباطؤ في حالات أخرى لا تقل بشاعة مثل الحالة السورية.

ومن المتوقع أن يرقب العالم الإنفاذ الانتقائي لمبدأ التدخل الإنساني وهو يختبر إرادة دولية خاملة أو معطلة بإزاء استخدام النظام السوري العنف المفرط وغير المبرر ضد شعبه. وقد بلغت حصيلة الضحايا في سوريا منذ اندلاع الأزمة ما يفوق المائة ألف من القتلى، ليس آخرهم ضحايا جريمة استخدام الأسلحة الكيمائية ضد المعارضين العزل مما أودي بحياة ألفي قتيل ومصاب غالبيتهم من الأطفال والمسنين. يضاف إلى ذلك ملايين المهجرين في الداخل والخارج قدر عددهم بقرابة سبعة ملايين.

هل يقف المجتمع الدولي متفرجا مما يتعذر معه على أي هيئة دولية أن تتحدث مستقبلاً حول مشروعية التدخل الإنساني في المناطق المأزومة، أم أن مجلس الأمن الدولي سوف يلجأ لإعمال مبدأ التدخل لاستنقاذ الشعوب التي تعاني من الاضطهاد وانتهاك الكرامة الإنسانية من قبل حكامها وأنظمتها مثلما يحدث للشعب والسوري؟

الخلاصة:

لا يمكن الإفضاء إلى حكم حول مدى نجاح تحقيق مبدأ التدخل الإنساني إلا من خلال تحليل معمق لعناصر التدخل بمختلف مكوناته وبشمل ذلك تقويم قرارات مجلس الأمن حول دارفور ودراسة الآثار المترتبة عليها على الصعد الأمنية والسياسية والإنسانية، فضلا عن إجراء تحليل شامل للمواقف الأممية والإقليمية والوطنية حيال أزمة مزمنة يعتريها تأزم حاد من وقت لأخر.

وإذا قدر لتجارب التدخل الإنساني أن تقود لمعالجة أزمة دارفور، فسوف يشكل ذلك عاملا محفزاً لاستنساخ التجربة في مناطق النزاع القائمة والمحتملة. أما إذا كانت النتائج المترتبة على التدخل غير محمودة العواقب أو ضعيفة المردودية فسيؤدي ذلك إلى إحجام مجلس الأمن عن إنفاذ تجارب مماثلة للتدخل الإنساني في عالمنا المعاصر.

وليس ثمة شك في أن الجدل الدائر حول حجية إنفاذ مبدأ التدخل في دارفور من وجهة النظر القانونية والسياسية سيظل قائماً ومحتدماً لوقت طويل ما بين مؤيد للتدخل

ومعارض له، غير أن الأسباب التي تأسست عليها مشروعية التدخل لاعتبارات إنسانية بحتة في دارفور ينبغي أن تظل محل اتفاق. ذلك أن التدخل الإنساني من قبـــل المجتمـــع الدولي كان مبررا ومطلوبا لحماية المدنيين والمساعدة في احتواء أزمـــة إنســـانية بالغـــة التعقيد والتأزم في ظل عدم قدرة السلطة الحاكمة في السودان على معالجة آثار الأزمـــة المستفحلة وتدارك تبعاتها الوخيمة على مجمل الأمن الإنساني لمواطني دارفور.

وفيما يلي الانتصافَ لضحايا النـــزاع المسلح في دارفور يصبح من الضروري بمكان طرح تساؤل جوهري حول ما إذا كانت الحيثيات التي انبني عليهـــا قـــرار توجيه الاتهام لبعض كبار المسؤولين بالدولة، وعلى رأسهم شخص رئيس جمهورية السودان تتأسس على وقائع قانونية متينة، ما يستدعي إعمال مبادئ العدالة علـــى من يثبت في حقة الجرم، أم أنه ليس هنالك من أساس لجريمة مرتكبة في حق ضحايا دارفور مما يستدعي إغلاق ملف القضية التي أحيلت إلى المـــدعي العـــام لمحكمـــة الجنايات الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي.

وما يمكن الخلوص إليه في هذا السياق أنه لو قدر للسلطة الحاكمة في السودان أن تعمد إلى إنفاذ توصيات لجنة التحقيق الوطنية برئاسة مولانا دفـــع الله الحـــاج يوسف، أو قدر للسلطة الحاكمة إحالة قضايا الانتهاكات المفترضـــة في دارفـــور للمحاكم الوطنية للبت فيها بصورة ناجزة، لما وصلت قضية دارفور وتداعياتها لهذا الطور المتأزم الذي نشهده حالياً.

ومن الملاحظ في هذا السياق أن جل الجهود القانونية والدبلوماسية للســـلطة الحاكمة في السودان انصبت في الأساس على نفي اختصاص محكمـــة الجنايـــات الدولية بالنظر في مزاعم ارتكاب جرائم بدارفور باعتبار أن السودان غير موقع على قانون المحكمة الجنائية. وبفرض صحة هذا الافتراض فإننا لم نر حصيلة ما تم بذلـــه من إجراءات قانونية على المستوى الوطني للفصل في شبهة اقتراف مسؤولين كبار بالدولة لجرائم تستوجب المساءلة على خلفية أزمة دارفور الأمر الذي كـــان مـــن شأنه أن يبرئ ساحة هؤلاء المسؤولين من جرائم مفترضة أو يسوقهم للمثول أمـــام منصة القضاء السوداني لتحقيق مبادئ العدالة والانتصاف.

وهكذا أضحي المجال مفتوحاً أمام مجلس الأمن الدولي ليحيـــل القضـــية إلى محكمة الجنايات الدولية، وباتت قضية دارفور تتفاعل بتداعياتها السلبية محلياً وعالمياً،

وأضحي إقليم دارفور مسرحاً للتدخل الدولي في واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام في العالم، كما أصبح رئيس جمهورية السودان نفسه متهماً لدى محكمة الجنايات الدولية في واحدة من السوابق النادرة في التاريخ الحديث.

وفي مواجهة أسوأ النذر والمآلات المتقدم ذكرها يتعين على الشعب السوداني والحكومة القائمة أن يبذلا أقصى ما في وسعهما لاستعادة وجه السودان المشرق الذي لحقت به تشوهات كبيرة لن يكون من السهل محو آثارها. ويتعين قبل ذلك بذل مساعي جبارة لإيجاد حلول شاملة لجذور أزمة دارفور فضلاً عن معالجة المضاعفات الخطيرة المترتبة عليها بالدراية والحكمة اللازمتين من أجل العبور بالسودان من نفق الأزمة المستحكمة.

واذا كان المجتمع الدولي مدعوا للوفاء بالتزاماته الإنسانية تجاه دارفور من جهة تأمين التمويل اللازم لحماية المدنيين من ويلات النزاع المسلح وتقويم مهمة قوات حفظ السلام فضلاً عن المساهمة في تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة التوطين والتأهيل الطارئ لمصلحة المتضررين من مواطني دارفور، فإن الحكومة السودانية تبقى مدعوة بذات القدر إلى اختطاط نهج جديد للتعامل مع أزمة دارفور وتداعياتها في السودان كله. ولا شك أن الحكمة والمصلحة تحتم على صناع القرار مخاطبة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في السودان وفي مقدمتها دارفور أملاً في التوصل لتسوية سلمية شاملة تحظى بالرضى من كافة الأطراف المتنازعة الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى تقليص الموازنة المخصصة للأمن والدفاع، وإعادة توجيه النصيب الأوفر منها لمصلحة إعمار وتنمية السودان وتحقيق الرفاه لشعبه الذي عاني طويلا من ويلات النزاع المسلح. تلك هي إذا أبرز معالم استراتيجية الخروج الآمن من الأزمة التاريخية التي تعصف بالسودان حالياً. فهل يسعى النظام الحاكم يا ترى لإنفاذ مبادرة شاملة لمعالجة أزمة الحكم، بما فيها أزمة دارفور، أم أن السودان مقدر له أن يبقى نموذجاً للدولة الفاشلة كما تزعم بذلك العديد من الدوائر المحلية والعالمية؟

الفصل الحادي عشر

الدور الإقليمي في الأزمة:
ابتكارات خلاقة وصراعات معطلة(*)

أليكس دو فال

كان للصراع السوداني في دارفور، منذ بداياته وبطرق متعددة، أبعاده الإقليمية والدولية، حيث تضمن انخراط دول مجاورة (التشاد وليبيا)، فضلا عن منظمات قارية كالاتحاد الإفريقي، ودولية تشمل الأمم المتحدة، وأطراف خارجية كالولايات المتحدة. وفي مرحلة لاحقة، دخلت قطر لتقوم بدور كبير في مساعي السلام. وقد سجلت أزمة دارفور سوابق هامة في المساعي الإفريقية لفض النزاعات، بما في ذلك مشروع قطر الطموح لحل النزاعات في إفريقيا.

وكانت أزمة دارفور أولَ اختبار لقدرة الاتحاد الإفريقي على رسم معالم السلم والأمن في القارة. وفي الواقع فإن أزمة دارفور كانت على رأس أجندة الاجتماع الأول لمجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي بعد تشكيله. فخلال الفترة من 2004 إلى 2006، كان الاتحاد الإفريقي مسؤولا عن كل من عملية حفظ السلم (البعثة الإفريقية في السودان، AMIS) ومحادثات السلام. ولما لم يتحقق السلام بحلول نهاية 2006، أصبح ينظر إلى البعثة الإفريقية في السودان باعتبارها غير قابلة للاستمرار. ومع ذلك رفضت الحكومة السودانية قرار مجلس الأمن الذي يفرض قوة أممية لحفظ السلام. وكان الحل الوسط يتمثل في عملية

(*) ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد وعزت زيان.

هجين بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لدارفور (يوناميد UNMAID) وجهود وساطة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

وفي تلك الأثناء، أضيفت أبعادٌ جديدة إلى الصراع بسبب الهجمات المتبادلة بين المتمردين التشاديين المدعومين من السودان على الحكومة المركزية في نجامينا، والمتمردين السودانيين المدعومين من التشاد وليبيا على الحكومة المركزية في الخرطوم في 2008. وواكب ذلك قرار الاتحاد الإفريقي بتشكيل لجنة حكماء رفيعة المستوى لدارفور. وقد بدأت اللجنة التي رأسها رئيس جنوب إفريقيا السابق ثابو مبيكي نشاطها في مارس/آذار 2009. وتكشف الجهود المتنوعة التي بذلت من قبل كل من لجنة دارفور، والوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، جبريل باسوليه، الذي عمل بصورة وثيقة مع مضيفته حكومة قطر، تكشف عن أساليب متباينة لصنع السلام يمكن تعلم دروس مهمة منها.

جهود التشاد المبكرة لحل الصراع

بمجرد أن اندلع صراع دارفور شعر الرئيس التشادي إدريس ديبي -محقاً- بأنه يهدد حكمه(Marsahl, 2007). فقد استولى ديبي على السلطة. مثل سلفه حسين هبري، من قاعدة عسكرية خلفية في دارفور في 1990، وأسس بعدها حلفا دفاعيا مع السودان، بحيث لا تؤوي أية دولة متمردي الدولة الأخرى. ولكن انتماء العناصر الأقدر عسكريا بين متمردي دارفور (وفي الحركتين) عرقيا إلى الزغاوة، وهي المجموعة العرقية ذاتها التي ينتمي إليها ديبي نفسه، جعل موقفه حرجاً. فمن جهة تعاون ديبي في البداية مع حكومة السودان ضد بعض المتمردين من غير الزغاوة، ولكنه كان يتغاضى عن مساندة أقاربه من الزغاوة لحركات التمرد.

وقد أدت جولتان من المحادثات في مدينة أبيشي التشادية (الأولى في أغسطس-سبتمبر، والثانية في أكتوبر-نوفمبر/تشرين ثاني 2003) إلى وقف إطلاق نار لم يدم طويلا (Toga, 2007). ومع تصاعد الحرب، عقد ديبي جولة ثالثة في نجامينا في مارس/آذار 2004، حيث دعا الاتحاد الإفريقي كوسيط مشارك كما قبل المساندة الأمريكية لجمع المتمردين على مائدة المفاوضات. ولكن حكومة السودان قاطعت الافتتاح في 31 مارس/آذار بسبب الاعتراض على وجود مراقبين دوليين

(باستثناء الاتحاد الإفريقي). وعندما تدخل رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي الرئيس ألفا كوناري (رئيس مالي الأسبق) عبر لقاء مباشر مع الرئيس عمر البشير في 6 أبريل، تسارعت خطى المحادثات حتى نهايتها. وبعد ذلك بيومين، أبرم في نجامينا وقفُ إطلاق النار للإغاثة الإنسانية، شمل إرسال مراقبين عسكريين تابعين للاتحاد الإفريقي وكتيبة صغيرة من القوات الإفريقية لحماية المراقبين، وبداية نشر للبعثة الإفريقية بالسودان.

البعثة الإفريقية في السودان

بدأت "البعثة الإفريقية بالسودان" (أميس) بعثة تقليدية صغيرة لمراقبة وقف إطلاق النار. ولكنها واجهت مشاكل كبيرة، نتجت عن ميل الأطراف السودانية لانتهاك شروط اتفاقية نجامينا لوقف إطلاق النار، والتي كانت وثيقة غامضة في حد ذاتها. وكان حجم وصلاحيات هذه البعثة لا يتفق تماما مع نطاق الصراع، وضرورة حماية المدنيين، وهو المطلب الذي كان يتصاعد بشدة في الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، ومن جانب الدبلوماسيين والنشطاء. وتمت مراجعة مفهوم العملية في أكتوبر/تشرين أول 2004 لتشمل "الرصد الاستباقي" و"إيقاف الهجمات على المدنيين (AU PSC 2004a)، ومراجعة الصلاحيات بناء على ذلك، وزيادة عدد القوات إلى 332(AU PSC 2004b). وكانت هذه أولى الزيادات العديدة التي بلغ عدد البعثة معها في نهاية المطاف سبعة آلاف فرد. ومع ذلك، كان الأهم من الصلاحيات تصرفات ومبادرة أول قائد للبعثة الإفريقية المعنية بالسودان، العميد فيستوس أوكونكو، الذي كان سباقا وفسر صلاحياته بصورة طموحة. ففي إحدى المرات حذر علانية من هجوم وشيك.

وكانت أعظم شهادة على نجاح البعثة الإفريقية المعنية بالسودان تتمثل في تراجع العنف عن المعدلات العالية التي شهدتها الفترة بين يوليو/تموز 2003 ومارس/آذار 2004. وأدى توسيع المتمردين لرقعة الحرب في جنوب وشرق دارفور في النصف الثاني من 2004 إلى تصاعد العنف مجدداً، ولكن على نطاق أقل من ذي قبل. ومن يناير/كانون ثاني 2005، تراجعت بوضوح أحداث القتل، رغم وجود قفزات طارئة في أعداد الضحايا في السنوات التالية (Flint and de Waal 2008,

pp. 150-1). ومع ذلك، لم يكن هناك إعلام كاف أو تقدير لهذا التحسن النسبي على نطاق واسع، ومن ثم لم تنسب أية نجاحات إلى البعثة الإفريقية المعنية بالسودان.

و لم تكن هناك جدية كافية من قبل لجنة وقف إطلاق النار (CFC)، أو البعثة الإفريقية بالسودان من حيث الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار أو اتخاذ إجراءات بشأنها. ومع ذلك، فإن مجرد حقيقة وجود لجنة وقف إطلاق النار مع قوات ومراقبين منتشرين في أنحاء دارفور، كان يعني انتشار المعلومات عما كان يجري هناك على نطاق واسع. وعليه كان الأداء السيئ للآليات الرسمية أقل أهمية من انتشار المراقبين والجنود والهيئات الإنسانية، حيث كان لدى كل منهم وسائله الخاصة لاطلاع العالم على ما كان يحدث هناك.

و لم يكن الاتحاد الإفريقي مؤهلا لتحمل مهمة حفظ سلام معقدة. فلم يكن هناك قسم متخصص لعمليات حفظ السلام، كما كان قسم السلم والأمن يعاني من قلة العاملين مقاربة بسعة المساحة الواجب تغطيتها. وفي الاجتماع الأول لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي الذي عقد في فبراير/شباط 2004 كانت أزمتا دارفور وساحل العاج أول مواضيع النقاش. وتعاقدت الولايات المتحدة مع مقاولين من القطاع الخاص من لتوفير الاحتياجات اللوجستية، و لم يكن هناك اعتمادات مرصودة للبعثة، وإنما كانت الأموال تجمع حسب الحاجة. وبالرغم من أنها كانت أقل تكلفة من بعثات الأمم المتحدة، إلا أن البعثة الإفريقية ظلت تعاني باستمرار من أزمة التدفقات النقدية، لأنها كانت تعتمد على إحسان المانحين. إضافة إلى ذلك كان هناك تقصير مستمر عن تحقيق التوقعات من حيث كفاءة العمل والإدارة والتقارير المالية. وخلال شهور قليلة، تبلور إجماع دولي على أن البعثة الإفريقية بالسودان كانت تفتقد الأهلية. وقد ساهمت الانتقادات المستمرة في الإعلام، وتقليل الدبلوماسيين الدوليين من شأنها، إلى تقويض معنويات وكفاءة البعثة (Mohammed, 2007).

محادثات أبوجا

بدأت محادثات السلام بين السودانيين حول الصراع في دارفور في أديس أبابا مباشرة عقب اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نجامينا، وقد بدأت هذه المحادثات

ثم انتقلت لاحقا إلى أبوجا (Toga, 2007). وقد تسلم الاتحاد الإفريقي الملف من الوساطة التشادية التي باعدت نفسها تدريجيا بسبب تزايد تورط التشاد العسكري والسياسي المتزايد في صراع دارفور. وتجنب الاتحاد الإفريقي بصعوبة تحديا خطيرا لشرعية دوره في الوساطة كان يمكن أن يحدث لو تولى السودان في يوليو/تموز 2005 رئاسة المنظمة كما كان مخططا لذلك قبل عام. وكان ذلك تقديراً حين لدور السودان في اتفاقية السلام الشامل حول جنوب السودان التي أعطت للرئيس البشير بريقا جديدا كأحدث صانع سلام في القارة. ولكن ذلك كان قبل اندلاع أزمة دارفور، التي غيرت هذه النظرة. واستباقا لتلك الأزمة المحتملة، قرر الزعماء الأفارقة مد فترة رئاسة نيجيريا ستة أشهر إضافية، حتى قمة الخرطوم في يناير/كانون ثاني 2006، على أمل تسوية نزاع دارفور قبل ذلك الوقت. وخلال قمة الخرطوم اجتمع رؤساء الدول في جلسة مغلقة ليوم كامل تقريبا، للضغط على البشير للتنازل عن ترشحه، فقبل ذلك على مضض لصالح جمهورية الكونغو.

وقد عهد بالمفاوضات إلى فريق صغير تابع للاتحاد الإفريقي برئاسة الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية، سالم أحمد سالم، وكانت الوساطة تواجه دائما قيودَ الميزانية تتعرض لضغوط مستمرة لإنهاء المحادثات. وظلت وساطة الاتحاد الإفريقي تتعثر بسبب ممارسة "دبلوماسية المواعيد النهائية. وقد أثير هذا الانتقاد ليس فقط بصدد للموعد النهائي الذي ضرب (اعتباطاً) لإكمال المفاوضات في 25 أبريل/نيسان (تم تأجيله إلى 6 مايو)، بل أيضا كرد فعل على طريقة فرض الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والدول الأعضاء القوية لمجموعة من المواعيد النهائية المتغيرة، شهرا بشهر، لكل مراحل المحادثات.

ففي أكتوبر/تشرين أول 2005، حددت نهاية السنة كموعد نهائي لإنهاء التفاوض. وعندما لم يتحقق ذلك، توالى إصدار دعوات من عدد من الشخصيات السياسية رفيعة المستوى، أو حتى حضورها إلى أبوجا شخصياً لتصر على أن المحادثات يجب أن تنتهي خلال شهر أو أسابيع قليلة. وكما يقول ناتان: "كانت الأطراف السودانية تتجاهل التلويح بالمواعيد النهائية لأنه لم تكن هناك عواقب لذلك"(Nathan, 2007)، إلا الوسطاء كانوا مضطرين للتقيد بإملاءات الكبار، ونتيجة لذلك استحال التوصل إلى استراتيجية وساطة مقنعة، لأن الأعضاء كانوا

ينهمكون دائما في الإعداد للزيارة التالية رفيعة المستوى، أو إعـــداد مشـــروعات وثائق لجلسة التفاوض التي يفترض أن تؤدي إلى التوقيع عليها. واستنتج ناتـــان أن: "دبلوماسية المواعيد النهائية كانت الاستراتيجية والخطة، ولكنها كانت تبســيطية وجوفاء وجامدة جدا بالنسبة لتحقيق هذا الهدف" (Nathan, 2007, 259).

وكان السبب الرئيس لهذا الضغط المستمر يتمثل في أن الرئيس جورج بـــوش كان قد قرر في ديسمبر2005 ضرورة نشر قوات حفظ سلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور كحل وسط أمام مطلب حركة إنقاذ دارفور الملح بإرسال قوات النـــاتو إلى هناك. ولكن الأمم المتحدة أصرت على أنها لن سترسل قواتها إلا على أســـاس اتفاقية سلام. ولذلك، كان الدافع الرئيس لدى الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقية سلام دارفور يتمثل في إتاحة الفرصة لقوات حفظ السلام التابعة للأمـــم المتحـــدة لتذهب إلى هناك.

وكان السبب الرئيس وراء فشل اتفاقية سلام دارفور يتمثـــل في أن فصـــيل حركة جيش تحرير السودان برئاسة عبد الواحد نور لم يوقع عليها، حيث رفـــض التوقيع لعدم ثقته في حكومة السودان أو الضامنين الدوليين. وقد تولد عدم الثقـــة من خبرة سابقة، لأنه عندما مات قائد حركة تحرير شعب السودان، جون قرنق في يوليو/تموز 2005، أصيب مشروع "السودان الجديد" (الذي كان عبد الواحد مـــن أنصاره) في مقتل. وكذلك، فإن رئيس فريق تفاوض حكومة الســـودان مجـــذوب الخليفة، وهو منافس سياسي لعلي عثمان طه، كان يميل إلى إظهار أنه يستطيع إبرام صفقة أقل تكلفة من صفقة نائب الرئيس، الذي يدعي أنه قدم تنازلات كـــثيرة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وهناك سبب آخر لفشل المحادثات يتمثل في أنه بحلول ديسمبر/كانون أول 2005 أصبحت السودان والتشاد في حالة حرب بالوكالة تمثلت في دعم حركات المعارضـــة المسلحة في البلدين. وعندما نوقش إعلان مبادئ دارفور في يونيـــو/حزيـــران 2005، قامت حركة العدل والمساواة المدعومة من التشاد بالدور الأكبر في صياغة نص متفـــق عليه. وبعد ذلك بستة أشهر، لم تعد الحركة بنفس الحرض على توقيع اتفاقية ســـلام، لأن السلام كان يتطلب التوافق بين السودان والتشاد، وكان هذا بدوره يتطلب تسوية داخلية في التشاد لم يكن الرئيس ديبـــي مستعدا لها في ذلك الوقت.

الانتقال إلى الوساطة المشتركة

مهما يكن فإن اتفاقية أبوجا وقعت في مايو/أيار 2006 من قبل فصيل واحد فقط، هو فصيل مني مناوي المنشق عن حركة تحرير السودان. وفي الشهور التي أعقبت ذلك "السلام" مباشرة، تصاعد العنف والاضطراب السياسي. وساعد على ذلك الفراغ الناجم عن اعتراض الرئيس البشير على انتقال مهم حفظ السلام من بعثة الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة، رافضاً بذلك تعهد نائبه طه في أبوجا. وقد قررت الولايات المتحدة تخطي هذا المأزق بفرض باستصدار قرار مجلس الأمن رقم 1706 في 31 أغسطس/آب 2006 الذي طلب "موافقة" حكومة السودان على نشر بعثة أممية. ولكن البشير تحدى الأمم المتحدة ورفض القرار جملة وتفصيلاً. اضطرت الأمم المتحدة إزاء هذا إلى التراجع، وفي نوفمبر/تشرين ثاني من نفس السنة اقترح قادة الأمم المتحدة وإفريقيا تكوين بعثة مشتركة تحت قيادة الأمم المتحدة، ولكنها تقدم تقاريرها إلى كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي معاً، وتكون ذات "هوية إفريقية" غالبة. وهكذا ولدت الشراكة الأممية مع الاتحاد الإفريقي مع تحديد الانتقال من البعثة الإفريقية المعنية بالسودان خلال عام.

وبالتوازي مع هذا، حاولت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إبرام الاتفاق الذي أعجز الاتحاد الإفريقي في أبوجا، حيث أمضى مبعوثان خاصان، جان إيلياسون (الأمم المتحدة) وسالم أحمد سالم (الاتحاد الإفريقي) ثمانية أشهر في ملاحقة متمردي دارفور لإقناعهم بتشكيل فريق تفاوض موحد والجلوس على مائدة المفاوضات مع الحكومة. وتحقق تقدم متواضع في اجتماع في مدينة أروشا في تنزانيا في أغسطس/آب 2007، إلا أن اتفاق السلام المزمع في سرت في ليبيا في أكتوبر-نوفمبر/تشرين ثاني لم يتوصل إلى شيء بسبب الخلافات بين الفصائل. ونتيجة لذلك، فإنه عندما لم يكن هناك اتفاق سلام فعلي على أرض الواقع عندما سلمت البعثة الإفريقية بالسودان رسميا المهمة إلى "البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي" في 31 ديسمبر/كانون أول 2007. وعليه فرض على "البعثة المشتركة" التعامل مع حرب ما تزال مستمرة حتى اليوم، ولم يكن هناك سلام حتى يحفظ.

حصلت البعثة المشتركة على تفويض من مجلس الأمن على أن تنشر قوة قوامها 26 ألف فرد من القوات الدولية، وضباط الشرطة والعاملين المدنيين. وقد فرضت المطالب اللوجستية لتشغيل بعثة بهذا الحجم تكاليف ضخمة، خاصة في منطقة في قلب إفريقيا تبعد ألف ميل عن أقرب ميناء بحري. وقد صممت البعثة بصورة آلية على أساس تقديرات أمنية أجريت في أوائل 2006، وكان كل توافق بيروقراطي بين طرفيها يؤدي إلى زيادة الحجم والتكلفة، بغض النظر عن الطبيعة المتغيرة للصراع على الأرض. ولكن "قسم عمليات صنع السلام DPKO" في رئاسة الأمم المتحدة بنيويورك لم يكن متحمساً لتجربة العملية الهجين لأنها تضمنت ممارسات إدارية جديدة وتعارضت مع إجراءات تحكم مستقرة. وكان القسم يرى أن "البعثة المشتركة" مثال لا يحسن تكراره، حيث ظل يتهم الدول الإفريقية بأنها كانت تعتبر العملية أساسا فرصة لوضع القوات الإفريقية على جدول رواتب الأمم المتحدة.

البعثة المشتركة وعملية الدوحة

عندما استؤنفت جهود الوساطة المشتركة في عام 2008، كان السياق قد تغير ثانية. ففي فبراير/شباط 2008 شن المتمردون التشاديون (مدعومين من المخابرات السودانية) هجوما على العاصمة نجامينا، وأوشكوا على اجتياح القصر الرئاسي، حتى هيأت فرنسا نفسها لنقل الرئيس ديبي إلى المنفى. إلا أن دبي اختار أن يصمد ويحارب، مستعيناً بقوات حركة العدل والمساواة لدعم موقفه. وفي غمرة تردد المهاجمين تدخلت القوات الفرنسية وساعدت على صد الهجوم. بعد ذلك بثلاثة أشهر، جاء الرد عبر هجمة مضادة لقوات حركة العدل والمساواة عبر الصحراء حتى بلغت الجسر الفاصل بين مدينتي أم درمان والخرطوم على النيل الابيض قبل أن تتمكن قوات الأمن السودانية من صدها. كشفت هذه المعارك عن تحول الأمر إلى حرب بين إقليمية، بين السودان من جهة والتشاد مدعومة من ليبيا من جهة أخرى. وأصبحت حركة العدل والمساواة وتحالف متمردي التشاد بمثابة وكلاء عن تلك الدول.

في أغسطس/آب 2008 تم تعيين وزير الخارجية السابق لبوركينا فاسو، جبريل باسوليه، كوسيط رئيس مشترك لأزمة دارفور. ورغم أنه كان من المفترض نظرياً

أن يقدم تقاريره إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي. ولكنه منذ البداية كان يميل إلى نيويورك. ورغم أن مكتبه الرئيس يقع في مجمع "الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي" في مدينة الفاشر في دارفور، إلا أنه كان نادرا ما يظهر في دارفور بحسب منتقديه. وبعد ذلك بشهر، عرض أمير قطر استضافة محادثات السلام، وهي فكرة رحب بها الوسيط الرئيس المشترك، خاصة مع توقع الدعم القطري السخي لمجهودات السلام. وكان لقطر نفوذ لدى حكومة السودان، لأنها كانت من أكبر المانحين للسودان، وكذلك لأنها لعبت دورا في محاولة توحيد الحركة الإسلامية السودانية بعد انقسامها في 1999-2000. وكان لقطر أيضا علاقات مع حركة العدل والمساواة وبعض داعميها. ومع ذلك، أثارت منافسة الدوحة حفيظة القائد الليبي العقيد معمر القذافي الذي شعر بأن القطريين يزاحمونه في فنائه الخلفي، فبذل جهوده لتعويق مسار الدوحة.

وكان المنهج الأول الذي اتبعه باسوليه للتوصل إلى السلام يتمثل في التركيز على حركة العدل والمساواة، لأنها كانت القوة المقاتلة الرئيسة، ولأنها تتمتع برعاية نجامينا وطرابلس. وقد افترض أنه إذا استطاع أن يعقد اتفاقا بين حكومة السودان والحركة، بناء على حسابات معقدة لموازين القوى، فإن بقية الجماعات المتمردة لن يكون لديها خيار سوى أن تنصاع. وكان هذا موقفاً متصلباً لا يخلو من المغامرة، ولاتجاها صعبا، ولم يخضع للتجريب منذ أيام الصراع المبكرة. وقد أصرت حركة العدل والمساواة على أن تكون الممثل الوحيد للحركات المسلحة في محادثات السلام، ووقعت على اتفاق مبدئي للنوايا الحسنة وبناء الثقة في فبراير2009، ولكنها انسحبت من المحادثات في الشهر التالي عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة بإلقاء القبض على الرئيس البشير.

وبعد ذلك بسنة، تم التوصل إلى اتفاق تم عن طريق ديبي وليس باسوليه. فقد أدرك الزعيم التشادي أنه كان لا يزال معرضا للإطاحة به من جانب المتمردين المتمركزين في السودان، ورأى أن أفضل خيار له ولصديقه القديم البشير يتمثل في العودة إلى اتفاق أمني. ولن يتأتى هذا إلا عبر عملية سلام يمكن أن تضفي الشرعية على وجود الحركة في التشاد، مع إيقاف أية أنشطة عسكرية عبر الحدود. أرسل ديبي وزير خارجيته إلى الخرطوم، وفي 15 يناير/كانون ثاني 2010 طار غازي

صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني إلى نجامينا لتوقيع اتفاق على تطبيع العلاقات. وكان اشتمل هذا الاتفاق على اتفاق إطاري بين حكومة السودان والحركة، قدمه الرئيس التشادي إلى غازي صلاح الدين وفرضه على الحركة، قبل استدعاء باسوليه إلى نجامينا للشهادة عليه. ثم أخذت الدولتان والوسيط هذه الاتفاقية إلى الدوحة للاحتفال بتوقيعها والحصول على مباركة قطرية لها.

وفي أعقاب ذلك تدهورت العلاقات بين التشاد والحركة عندما منع قائدها خليل إبراهيم من الدخول إلى التشاد من أجل الضغط عليه للالتزام بالاتفاق. اضطر خليل عندها إلى العودة إلى طرابلس. وكانت ليبيا بمثابة حلقة ضعيفة في السلسلة: حيث قرر العقيد القذافي عدم التعاون. وربما جاء قرار القذافي نتيجة قلقه من استبعاده من الاتفاق، والخوف من تراجع دوره بسبب دور قطر المتعاظم في المنطقة. وكانت الحلقة الضعيفة الثانية تتمثل في أن الاتفاق تجاهل كل الجماعات المتمردة الأخرى في دارفور.

ظل باسوليه يرفض تقديم التقارير إلى الاتحاد الإفريقي أسوة بالأمم المتحدة، وكان يفضل التحدث إلى باريس والأمين العام للأمم المتحدة. وتجاهل مرارا طلبات وتعليمات أديس أبابا، بما في ذلك طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بالظهور شخصيا لاطلاعه على سير عملية السلام. كانت تعاملات باسوليه في مع لجنة الحكماء الإفريقية بقيادة امبيكي يتسم كذلك بالتوجس وعدم الاطمئنان، لأنه كان يعتبر جهود اللجنة في دارفور تغولاً على مجاله بدل من أن يراها جهداً مكملاً لمهمة الوساطة.

تمثلت النتيجة الملموسة لمحادثات السودان والتشاد في إبرام اتفاق أمني بين البلدين، يتضمن عمليات مشتركة لتأمين حدودهما. ولم يتضمن هذا وجود طرف ثالث، حيث اقتصر على الضباط العسكريين من الجيشين للمراقبة واتخاذ إجراءات التطبيق المشتركة. ومن مارس/آذار 2010 وحتى وقت كتابة هذه السطور، ظل هذا الترتيب الأمني الثنائي ساريا وفاعلاً.

وخلال 2008 و2009، وتأييدا لعملية الدوحة، حاولت الولايات المتحدة توحيد مكونات حركة جيش تحرير السودان SLA ومختلف فصائل متمردي دارفور، في سلسلة من الاجتماعات في طرابلس. وكان موقع الاجتماعات مصمما

لمنح فرصة للعقيد القذافي لمساندة العملية. ولكن ذلك لم يحقق نجاحا كبيرا، بسبب الانقسام المستمر وتمسك قادة التمرد المختلفين، خاصة عبد الواحد محمد نور، الزعيم الأول لحركة تحرير السودان، على مواقف متصلبة لاعتبارات ذاتية. ومع ذلك، كان للحوافز المالية والدبلوماسية للانضمام إلى محادثات السلام تأثير على مساعدة الجماعات المختلفة على الالتفاف حول عملية الدوحة. وقد تمحور مسار الدوحة في إيجاد شريك مفاوض ذي مصداقية كافية لتمثيل الحركات المسلحة والرأي العام ف دارفور في مواجهة حكومة السودان حتى يتسنى عقد صفقة تحظى بأوسع قبول ممكن. وفي أوائل 2010، تشكلت حركة التحرير والعدالة خلال هذه العملية برئاسة د. التجاني سيسي.

وتبني باسوليه وفريق مستشاري الأمم المتحدة آنذاك منهج الصيغة المسبقة لاتفاقيات السلام. وكان بإمكان مسار الدوحة أن يتحول إلى نموذج مبتكر لمفاوضات السلام، يقوم فيه الخبراء بتطوير إطار توافقي للحكم والأمن والتنمية بمشاركة من أصحاب المصلحة ثم إقناعهم بتبنيها. يأتي بعد ذلك دور المانحين الدوليين لدعم العملية بهمة وعزيمة. إلا هذا المنهج كان يتطلب مقدرات قيادية وإبداعية لم تكن متوفرة لدى الوسيط المشترك في ذلك الوقت. إضافة إلى ذلك فإن المتمردين كانوا غير منظمين بشكل يجعلهم قادرين على التفاوض بجدية، مما منح حكومة السودان ذريعة جيدة لعدم القيام بشيء سوى إرسال مبعوث إلى المحادثات كان يكتفي بشغل مقعده وتكرار أنه موجود بنوايا حسنة، وبكثير الشكوى من عدم جدية الطرف الآخر. وكان هذا في الواقع هو الأسلوب الذي تبناه مفاوض حكومة السودان الرئيس، حسن أمين عمر. وفي تلك الأثناء، تراجعت مصداقية المتمردين بسبب استمرار التشرذم والخلافات، حتى لجأ فريق مساندة الوساطة إلى كتابة نص استند إلى اتفاق سلام دارفور مع بعض المساهمات الإضافية من الخبراء، وتقديمه إلى الأطراف. وكان مستشارو الوساطة يأملون في أن تؤدي مشاركة المجتمع المدني إلى استقرار العملية. ومع ذلك، لم يطور باسوليه استراتيجية يمكن أن تزود الأطراف غير المتحاربة بأي دور يستحق الذكر. وقد جرت محاولتان لإشراك أصحاب المصلحة عبر دعوة ممثلي المجتمع المدني والنازحين والقيادات القبلية إلى الدوحة في نوفمبر/تشرين ثاني 2009 ويوليو/تموز 2010. ولكن في كلا الحالين لم

تتح لهؤلاء الممثلين رؤية وثيقة الاتفاقية أو التأثير في صياغتها التي كانت تجري خلف أبواب مغلقة من قبل أعضاء فريق دعم المفاوضات. وكان بعض كبار أعضاء هيئة الأمم المتحدة فقط قادرين على صياغة مبرر لهذا الأسلوب الجديد في صنع السلام، الذي كانت نتيجته عملية مربكة وغامضة في ظل عناد ومزايدات من قبل بعض الفصائل، ولم ينقذها من الانهيار المحرج إلا التدخل القطري من حين لآخر.

وقضى باسوليه معظم وقته في الشكوى من أن مكانته كوسيط وحيد كانت مهددة بسبب وجود لجنة الحكماء وجهود المبعوث الخاص للولايات المتحدة، الجنرال سكوت غريشن، ولكنه لم يبذل جهدا لإقناع هذه الأطراف الرئيسة بأن لديه استراتيجية تفاوض حيوية، ولا لجعل هذه الأطراف تشارك في جهوده.

وكان جل نص "وثيقة الدوحة من أجل السلام في دارفور DDPD" مستنسخاً من اتفاقية أبوجا، وتعتبر هذه الوثيقة أضعف في بعض المواضع من نسخة أبوجا الأصلية، وأقوى في مواضع أخرى، دون إعطاء الاعتبار الكافي للتغيرات الكبيرة التي شهدها السودان خلال السنوات الخمس التي انقضت بين الاتفاقين. ولا تكمن أهمية هذه الوثيقة في النص. وإذا كانت وثيقة اتفاق أبوجا عبارة عن إطار مقترح لبعثة الأمم المتحدة، فإن وثيقة الدوحة أقرب إلى آلية لتوجيه الأموال القطرية إلى دارفور، من خلال الهيئة الإقليمية لدارفور (DRA)، وبنك جديد للتنمية. وكان هذا أكبر حافز لكل من الحكومة والمتمردين لدعم مسار الدوحة. وبعد تولي التجاني سيسي منصب رئيس الهيئة الإقليمية لدارفور، اعتبر أن مهمته تتمثل في تحصيل الأموال وتوزيعها ومتابعة أنشطة التأهيل والتنمية بهدف توفير قدر من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في دارفور، وهو الأمر الذي لم تشهده دارفور لعقود.

لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى ("لجنة الحكماء")

كان الحافز الرئيس لتشكيل لجنة الحكماء هو التصدي لكيفية مواجهة إفريقيا التزامها الرئيس بالمسؤولية عن الجرائم الخطيرة بالإضافة إلى اهتمامها بمذكرة توقيف

البشير الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في عام 2008، إلا تحولت بسرعة إلى تبني أدوار تجاوزت هذه المهمة. وقد طالب مجلس السلم والأمن بتشكيل هذه اللجنة في يوليو/تموز 2008، إلا أنها لم تخرج إلى الوجود حتى تم تعيين رئيس جنوب إفريقيا السابق، ثابو مبيكي، رئيسا لها في مارس/آذار 2009، ثم انضمام رئيسي دولتين سابقين، عبد السلام أبو بكر (نيجيريا) وبيير بويويا (بوروندي) كأعضاء مشاركين فيها.

وتبنت اللجنة أسلوبا مبتكرا: حيث سافرت إلى دارفور حيث عقدت سلسلة من جلسات استماع عامة على مدى أربعين يوما في المدن الكبرى وفي معسكرات اللاجئين وفي المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، كما تشاورت مع عدد كبير من أهل دارفور. وكان ما سمعته منهم يمثل دعوة إلى تبني منهج متكامل يجمع بين السلم والعدالة والمصالحة، والمطالبة بالإجماع بأن تمثل كل جماعة نفسها في المفاوضات من أجل تحقيق تسوية سياسية نهائية. وعادت اللجنة إلى دارفور مرة أخيرة لعرض توصياتها على نفس المجموعات التي تشاورت معها سلفا، وطلبت منهم آراءهم. وكانت هذه التجربة الفريدة في الشورى الأولى من نوعها في دارفور.

وعكس تقرير هذه اللجنة نتائج هذه المشاورات، حيث عرف الصراع بأنه "الصراع السوداني في دارفور"، مشيراً إلى أن جذور الأزمة تعود إلى الممارسات غير العادلة الموروثة من الحقبة الاستعمارية والتي لم تتغير كثيرا خلال خمسين عاما من الاستقلال. وأوصت اللجنة بعملية تفاوض شاملة تشرك كلا من الأطراف المتحاربة وغير المتحاربة وتقود إلى اتفاق سياسي شامل مفترض يعالج قضايا السلم والعدل والمصالحة والتنمية ومكانة دارفور في الأمة السودانية. وركز على أن هذه العملية يجب أن تتسارع بحيث يمكن تكتمل قبل الانتخابات العامة في 2010، من أجل توفير أفضل فرصة للتحول الديمقراطي للأمة السودانية قبل نهاية الفترة الانتقالية للاقتراع على حق تقرير المصير في جنوب السودان.

وكانت روح تقرير اللجنة تتجه إلى وضع قضية العدالة في سياق أوسع، وذلك من جهة عبر التركيز على أن العدالة الجنائية تمثل مجرد جزء من أجندة أوسع للقانون والنظام والعدالة الاجتماعية، ومن جهة أخرى عبر التأكيد على أن إصدار

اي قرارات خاصة بالعدالة لا بد أن تتم في ظل عملية لاتخاذ القرار بصورة ديمقراطية توافقية. ولا شك أن أمل حكومة السودان في تقديم اللجنة توصيات ضد المحكمة الجنائية الدولية قد خاب، لأن منطق التقرير كان يشير إلى أنه لو اتخذ شعب السودان قرارا سياديا بدعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى ملاحقة الجرائم التي ارتكبت في دارفور، فإن هذا يعتبر من حقه. ولكن فرض مثل هذا القرار ضد الإرادة الوطنية سيجعل من الصعب تنفيذه بطريقة فعالة. ومع ذلك، وحتى لا تترك قضية العدالة للعملية الديمقراطية التي لم تكن قد بدأت بعد، قدم تقرير اللجنة مقترحاً انتقاليا لتأسيس محاكم مختلطة سودانية إفريقية لمتابعة قضايا دارفور. وكانت هذه التوصية بمثابة تكتيك سياسي لتأكيد الالتزام بالعدالة. وفي خضم الأحداث، بذلت حكومة السودان قصارى جهدها لعرقلة المقترح، بينما لم يقم الاتحاد الإفريقي بالمتابعة الجدية والحثيثة للأمر، فتركت قضية العدالة حتى تم تناولها لاحقاً في فصل في وثيقة الدوحة.

وتبنى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي تقرير اللجنة عندما اجتمع على مستوى رؤساء الدول في أكتوبر/تشرين أول 2009، حيث كانت توصياته موجهة أساسا إلى الوسيط المشترك، مع خطوات يتوقع من حكومة السودان أن تقوم بها بصورة أحادية. وليس مدهشا أن حكومة السودان تجاهلت حتى أبسط إجراءات دعم العدالة، بينما استمر الجيش وقوات الأمن في تجاهل توجيهات القطاع المدني. وكذلك تجاهل الوسيط الرئيس المشترك هذه التوصيات، وفضل (في ذلك الوقت) مواصلة أسلوبه في التركيز كلية على حركة العدل والمساواة. وبعد ذلك، نظم فريقه مشاورات للمجتمع المدني، ولكنها كانت دون مستوى المفاوضات بين كل الأطراف المعنية. وفي اجتماعه في أكتوبر/تشرين أول 2009، أعاد مجلس الأمن والسلم تكليف لجنة الحكماء بدور "لجنة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الإفريقي" وكلفها بتنفيذ توصياتها الخاصة بدارفور. كلفت اللجنة أيضاً بمعالجة عدد من القضايا السودانية تشمل الانتخابات القومية، واستكمال اتفاقية السلام الشامل CPA، والاستعداد لاحتمال أن يؤدي استفتاء يناير/كانون ثاني 2011 في جنوب السودان إلى الانفصال.

نتائج الجهود الإقليمية

تحت إغراء وعود الوسيط المشارك بأن سياسته الخاصة بدارفور ستحقق نتائج سريعة، قرر الاتحاد الإفريقي ألا يضغط من أجل التنفيذ المباشر لتوصيات اللجنة حول دارفور. وفي محاولة لسد الفجوة بين رؤية لجنة دارفور واتجاه الوسيط الرئيس المشترك، شكل الاتحاد الإفريقي "منبر التشاور السوداني" للجمع بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على مستوى رفيع لتنسيق مواقفهما. وعقدت اجتماعات "منبر التشاور السوداني" في 2010–2011، حيث عرض الوسيط المشترك مرارا جدولا لإنجاز مهمته، وعندما اتضح أنه لم يكن على المسار الصحيح، كان يطلب المزيد من الوقت لإنجازها.

وكان الوسيط المشترك يمارس/آذار صيغته المعكوسة من "دبلوماسية الموعد النهائي" (Nathan, 2007)، حيث كان يعطي للآخرين موعدا نهائيا متحركا لإنجاز مهمته التي لم تنجز أبدا. وتخلى عن فكرة إبرام اتفاق، وقدم بدلا من ذلك مشروع الخبراء: "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور DDPD". وقد انتهت تلك العملية في مايو/أيار 2011، وفي 14 يوليو/تموز وقعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة بروتوكولا ملزما. وفي ذلك الوقت، لم يكن هذا مناسبا تماما لواقع السودان بعد الانفصال، ولكنه استمر بسبب الرعاية الدولية فقط. ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة والأوروبيون والقطريون قد ملوا في ذلك الوقت من دارفور، وظهرت اهتمامات أخرى، خاصة جنوب السودان المستقل حديثا والثورة الليبية، التي كانت قطر والسودان يتعاونان فيها للإطاحة بنظام العقيد القذافي.

وبينما قدمت وثيقة الدوحة مشروعا لإعادة تأهيل دارفور بأموال المانحين، وذلك بطريقة يمكن أن تكون مقبولة لدى معظم أهل دارفور في ظل الظروف السائدة، إلا أن عملية الدوحة فيما بين 2008 و2011 كان لها نتيجة سيئة على أهل دارفور تمثلت في تهميشهم في الخطاب القومي السوداني، في نفس الوقت الذي كانت أهم القرارات القومية تتخذ فيه. فقد أجريت انتخابات 2010 بينما كان إقليم دارفور غير مستقر، مما جعل حزب المؤتمر الوطني الحاكم يستولي على كل المقاعد تقريبا. وانخفض كثيرا احتمال إسهام أهل دارفور في الحوار الوطني حول هوية السودان، سواء قبل استفتاء الجنوب أو بعده، بسبب تركيز الدوحة على

قضايا دارفور الضيقة. وكان الهدف الأول في جعبة الوسيط المشترك. حركة العدل والمساواة. يتملص من أية عملية سلام، حيث انتقلت أولا إلى ليبيا، ثم بعد سقوط حكم القذافي، انتقلت إلى جنوب السودان، حيث واصلت قتالها ضد الخرطوم في كل من دارفور وكردفان.

خلاصة

بقيت قصة الجهود الإقليمية لحل صراع دارفور قصة ارتباك وإحباط. ففي ظل ضغوط الصعوبة الكامنة في الصراع، والاعتراضات المتكررة لحكومة السودان على المبادرات الدولية، إضافة إلى كثرة التجارب الفاشلة السابقة، ارتجلت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي عددا من الحلول المبتكرة حملت آمالا واعدة. إلا أن معظم هذه الابتكارات صممت أو طبقت بطريقة متهورة وبدون استراتيجية واضحة. فوق ذلك أصحبت العلاقات الإشكالية بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وبين هاتين المنظمتين وحكومات رئيسة مثل الولايات المتحدة وقطر، بمثابة عامل مهم في كيفية إدارة الصراع، وفي تبلور نتيجته النهائية. من هنا يمكن أن نقول بثقة إن الاستجابة الدولية لا تقتصر على تعقيد الصراع فحسب، بل يمكن أن تؤدي إلى إطالته أيضا.

وبالمقارنة بين منهجية الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة للتعامل مع الأزمة، فإننا نجد أحياناً أن هناك مزية لانخفاض مستوى الطابع المؤسسي للاتحاد الإفريقي. ففي أولى زياراته لدارفور، تسلل رئيس لجنة مفوضية الاتحاد الإفريقي الرئيس الفا عمر كوناري بعيدا عن حراسه وقضى الليلة في معسكر للنازحين يتبادل الحديث مع سكانه. وبعد عودته من زيارته للمعسكرات، طلب مقابلة الرئيس البشير وواجهه بحقيقة الأوضاع المزرية التي شاهدها. وفي اجتماع لاحق مع القادة الأفارقة عقد لتدشين مجلس السلم والأمن أبلغ كوناري القادة بضرورة التحرك العاجل للتصدي لأزمة دارفور قائلاً: "إننا نحتاج إلى أنشطة استثنائية عاجلة، أكثر مما فعلناه حتى الآن" (Konaré, 2004, p. 6).

وبالمثل نجد أن الجنرال أوكووكو. أول قائد لقوات البعثة الإفريقية بالسودان، كان مستعدا أيضا للاعتماد على السلطة الأخلاقية لتوسيع صلاحياته، بدلاً من

الركون إلى اتباع القواعد. من جهة أخرى فإن لجنة الحكماء جـــاءت بمقترحـــات لعملية سياسية مبتكرة تعتمد على توصيات أهل دارفور أنفسهم، وليس على أيـــة نماذج معروفة. وبقدر ما يوجد نموذج "إفريقي" لحل الصراع في دارفـــور، فإنـــه سيتكيف مع الظروف المتغيرة. وعلى العكس من ذلك، فإن استجابة الأمم المتحدة واجهت تقييدات وجمود الكوابح السياسية والمؤسسية المفروضة مـــن نيويـــورك وواشنطن، رغم أنها جلبت إلى الساحة الكثير من الموارد والقـــدرات والتجـــارب العملية، بالإضافة إلى الوزن السياسي.

بالنسبة لقطر، فإن دارفور مثلت أطول وأكبر مشروع وســـاطة في صـــراع إفريقي. وإذا كان لوثيقة الدوحة أن تصبح البداية لـــدور فعـــال في مجـــال حـــل الصراعات الإفريقية، فإن الدروس المستفادة لا بد أن تصبح موضع تأمل. ولعـــل أحد أهم الدروس هو أن قطر لم تستخدم كل إمكانياتها في هذا الصـــدد حيـــث اكتفت بالاعتماد على مواردها المالية، وتعاملاتها الشخصية مع الأطراف الرئيسة، كما أن دور الوسيط المشترك في هذه العملية لم يكن بناءً بما فيه الكفايـــة. ومـــن المأمول أن تترجم إمكانات التعاون الفعال بين الاتحاد الإفريقي وقطـــر إلى تحقيـــق منافع كبيرة للطرفين.

المراجع

AUPD (African Union High Level Panel on Darfur) (2009), *Darfur: The Quest for Peace, Justice and Reconciliation,* Addis Ababa, October 2009.

AU PSC (2004a) "Working Document on the Enhancement of the African Mission in Sudan," First Meeting of the Military Staff Committee of the Peace and Security Council, Addis Ababa, 18 October 2004, PSC/MSC(2)1.

AU PSC (2004b) African Union Peace and Security Council, 17th Meeting, 20 October 2004, Communiqué, PSC/PR/Comm. (XVII).

Flint, Julie and Alex de Waal (2008), *Darfur: A New History of a Long War*, London, Zed Books.

Konaré, Alpha Oumar (2004) Statement of the Chairperson of the Commission on the Occasion of the Solemn Launching of the African Union Peace and Security Council, Addis Ababa, 25 May 2004.

Marchal, Roland (2007), "The Unseen Regional Implications of the Crisis in Darfur," in Alex de Waal (ed.) *War in Darfur and the Search for Peace*, Cambridge MA, Harvard University Press.

Mohammed, Abdul (2007), "Don't blame the AU," *The Guardian*, Comment is Free, 5 June 2007, http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2007/jun/05/dontblametheau

Nathan, Laurie (2007), "The Making and Unmaking of the Darfur Peace Agreement," in Alex de Waal (ed.) *War in Darfur and the Search for Peace*, Cambridge MA, Harvard University Press.

Toga, Dawit (2007), "The African Union Mediation and the Darfur Peace Talks," in Alex de Waal (ed.) *War in Darfur and the Search for Peace*, Cambridge MA, Harvard University Press.

الفصل الثاني عشر

عقوبات جوفاء:
المجتمع الدولي بين التخبط
واللامبالاة في دارفور

جيروم توبيانا

بقيت دقيقة كاملة أحدق في آدم يعقوب شريف عند ما التقيته في منزل بأحد أحياء مدينة الخرطوم منتصف العام 2011، قبل أتمكن من التعرف عليه. كانت ست سنوات قد مضت على أول لقاء لي بآدم في منطقة في دارفور كان يسيطر عليها المتمردون. عندها بدا مزهواً في الزي الموحد لمتمردي دارفور حاملا بندقية كلاشينكوف ويلف رأسه بإتقان بعمامة كبيرة ويحمل هاتف ثريا متصل بالأقمار الصناعية، ويضع تمائم جلدية جذابة حول عنقه. كان آدم أيقونة للثورة الناشئة، وهو ما لم تخطئه أعين النفر القليل من مسؤولي الإغاثة الغربيين الذين التقوا به. وقد لقبه هؤلاء المسؤولون "بالقائد الوسيم لشنقل طوباي"، في إشارة إلى المنطقة الشرقية من دارفور التي كان آدم يسيطر عليها باسم جيش تحرير السودان. وكان اللقب الآخر الذي يعرف به هو "بامبينو". بعد ست سنوات وفي 2011 تمكنت الحكومة السودانية من إعادة السيطرة على منطقة "شنقل طوباي" وتم تهجير سكان المنطقة من قبيلة "الزغاوة" التي ينتمي اليها آدم ودفع بهم إلى مخيمات النزوح بتهمة دعم المتمردين.

عندما التقيت آدم يعقوب في المرة الثانية، كان مختبئا في منزل في الخرطوم. كان يبدو منهكاً ناحل الجسد، حيث كان ما زال يعاني من آثار الرصاصة التي

اخترقت ظهره في القتال الذي دار عام 2004. مرة أخرى جسد آدم صورة التمرد في دارفور وتحولاته من عنفوانه الأول إلى حالة من الضعف والتشظي، مما جعله محل نفور متزايد من المجتمع الدولي. فقد طغى على الرأي العام الدولي اليوم شعور بالسأم والإنهاك تجاه صراع دارفور الذي بدا بلا نهاية، مما دفع المجتمع الدولي للانصراف إلى أولويات أخرى، في مقدمتها الأزمة في سوريا. وفي أغلب الأحوال تلقي الأطراف الدولية المعنية بالأزمة باللائمة على المتمردين الذين يرفضون توقيع اتفاقيات سلام مع الحكومة السودانية، من خلال فرض شروط لا تنتهي. حتى أن مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على المتمردين، وكان آدم يعقوب واحدا منهم.

تجربتي في لجنة العقوبات

وقد كنت في الفترة من فبراير/شباط حتى سبتمبر/أيلول 2011 عضوا في لجنة "خبراء" مكلفة من قِبل مجلس الأمن الدولي، من بين مسؤوليات أخرى، باقتراح قائمة بأسماء الأفراد الذين ينبغي فرض عقوبات عليهم، إضافة لمراقبة مسار العقوبات على الأفراد الذين تم وضعهم مسبقا في القائمة. كانت هذه اللجنة المسماة "لجنة الخبراء حول السودان" قد تشكلت في 2005 انطلاقا من مبدأ "مسؤولية الحماية"، و لم تكن بالقطع المؤسسة الأكثر شهرة أو تأثيرا في النزاع في دارفور. لكن من الناحية النظرية، كان العمل تحت مظلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد منح "لجنة الخبراء" سلطات واسعة، في مقدمتها التوصية بفرض "عقوبات" على أفراد متورطين في الحرب في دارفور. ويمكن أن تستند تلك التوصية على أسباب مختلفة، كالتورط في انتهاك حقوق الإنسان، بما يشمله ذلك من تجنيد الأطفال في حمل السلاح أو رفض المشاركة في جهود محادثات السلام. ومن الناحية النظرية، تبدو الفكرة الأصلية للعقوبات، إذا ما أحكم تنفيذها، قادرة على ممارسة تأثير على متخذي القرار في الأطراف الأساسية للصراع. لكن من الناحية العملية، تبدو هذه العقوبات محدودة التأثير، لكونها لا تشمل سوى منع سفر الافراد خارج بلدانهم، إضافة إلى تجميد أرصدتهم.

يقع مقر "لجنة الخبراء" في الطابق الخامس من بناية مشيندة بالجدران الإسمنتية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تعكس طرازاً معمارياً يعود إلى مرحلة ستينيات

القرن العشرين، ومن النوع الذي يعطى العاصمة الإثيوبية ملمحا بعيدا عن الجمال. كان المكتب مفروشا بأكمله بسجاد مهترئ صارخ الألوان، ويضم أثاثا معدنيا باهتاً، وتنبعث منه رائحة تبغ تزكم الأنوف. عندما دخلت المكتب لأول مرة لاحظت على الفور ورقة بيضاء كبيرة ملصقة على الجدار تحمل عنوان: "عقوبات الأفراد". كانت الورقة مليئة بأسماء كتبت بالحبر الأسود، وتضمنت أسماء مسؤولين كبار في الحكومة السودانية، وشخصيات أقل شهرة، مثل شيوخ القبائل، فضلا عن أسماء عدد من المتمردين. كانت هذه القائمة نتاجَ جلسة عصف ذهني خلص فيها الأعضاء السابقين في لجنة الخبراء إلى أسماء الأفراد الذين يستوجب وضعهم على قائمة العقوبات.

ومنذ عام 2006 أوصت لجان الخبراء المتتابعة بأسماء عشرات من الأفراد في قوائم قدمتها لمجلس الأمن. وشملت هذه القوائم أفرادا يتدرجون في مواقعهم من رؤساء دول (مثل الرئيس السوداني عمر البشير، ونظيره التشادي إدريس ديبي) ومسؤولين حكوميين آخرين، وزعماء فصائل لا حصر لها شاركت في الصراع في دارفور. وإلى اليوم، لم يصادق مجلس الأمن بفرض عقوبات إلا على أربعة أشخاص (في عام 2006)، هم: آدم يعقوب، جبريل عبد الكريم (ويعرف أيضا باسم "تِك") وموسى هلال، واللواء جعفر محمد الحسن. كانت القائمة تضم عينة مثيرة للاهتمام من المتورطين في نزاع دارفور، وما تعكسه مسيرة حياة كل فرد منهم من تعقيدات انطوت عليها الأزمة.(1) وفي نفس الوقت، يبدو أن القائمة تعطي مؤشرا على وجود رغبة واضحة في تحقيق "توازن" بين هذه الأسماء الأربعة، فاثنان منهم

---

(1) راجع المصدر التالي:
http://www.un.org/sc/committees/1591/pdf/Sudan_list.pdf
وجدير بالذكر أنه في عام 2013 تم تحديث بيانات ذلك الموقع، وتصحيح بعض الأخطاء الواردة فيه، وذلك بفضل الجهود التي بذلها المؤلف. ومع ذلك لم تتم إضافة أية أسماء جديدة أو حذف أسماء قائمة حتى منتصف عام 2013. وعلى نحو ما يشير أحدث تقرير للموقع "لم يتم إضافة أسماء جديدة أو حذف أسماء سابقة من قائمة العقوبات منذ أبريل/نيسان 2006" على الرغم من أن النزاع في دارفور ما زال قائما. انظر في ذلك:
UNSC (2013). Security Council Panel of Experts on the Sudan Final Report [S/2013/79, 12 February],
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2013/7..

كانا من بين صفوف المتمردين، بينما كان الاثنان الآخران محسوبين على الحكومة السودانية.

كان الاثنان المحسوبان على الحكومة السودانية هما جعفر محمد الحسن وهو لواء في الجيش السوداني وقائد القوات الحكومية التي وجهتها الخرطوم إلى دارفور خلال الفترة من 2004 و2006، وموسى هلال زعيم قبيلة المحاميد العربية المتمركزة في شمال دارفور، والمعروف بأنه أحد الزعماء الكبار لميليشات "الجنجويد" التي كانت مسؤولة عن تدمير عدد لا حصر له من القرى في ذروة النزاع خلال عامي 2003 و2005. ومن بين صفوف المتمردين كان لدينا آدم يعقوب وجبريل عبد الكريم. يحتفظ آدم يعقوب بتاريخ مثير. فقبل الانضمام لجيش تحرير السودان في دارفور، أمضى ست سنوات في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي كان يمثل حركة التمرد في جنوب السودان، ولعب دورا حاسما في تطوير "حركة شقيقة" مناظرة في دارفور. أما جبريل عبد الكريم فكان عقيدا سابقا في الجيش التشادي وصار لاحقا رئيس الأركان لثاني حركة تمرد تتكون في دارفور (حركة العدل والمساواة) وذلك قبل أن يستقل عنها مؤسسا حركة جديدة عرفت باسم "الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية".

وخلال المهمة المثيرة لتكوين قوائم المشتبه بهم في دارفور، سرعان ما يجد المرء نفسه يلعب دور الشرطي، سوى أن الشرطي الجيد يفترض أن يلتقي ويستجوب المشتبه بهم. غير أن الواقع يشير إلى أنه لم يقم أي من أعضاء لجان الخبراء بمقابلة واستجواب أي فرد من الأربعة الذين فُرضت عليهم العقوبات، هذا إذا ما استثنينا اللواء جعفر محمد الحسن الذي أخبر اللجنة أنه "أجبر على التقاعد" بسبب العقوبات المفروضة عليه (UNSC 2013). وكانت كل لجنة خبراء جديدة تتلقى من ممثلي حكومة الخرطوم ردا متكررا مفاده أن العقوبات التي فرضت على اللواء جعفر محمد الحسن لم تكن عادلة، وأنه في كل الأحوال صار متقاعدا اليوم ومن ثم فإن فرض عقوبات عليه لا مبرر له. ويبدو أن أحدث تقرير صدر عن آخر لجنة (2013) قد استجاب لدعوى الحكومة السودانية. حيث أوصت لجنة الخبراء بمراجعة قضيته، فقط على أساس تصريحاته بأن "الحدث المزعوم (المتهم به) لم يحدث من الأساس". وكان قرار لجنة الخبراء بتلك التوصية مفاجئا، نظرا لأنه لم

يكن متهما بحدث بعينه، بل لمجرد أنه كان مسؤولا عن قيادة القوات السودانية المسلحة العاملة في دارفور. ومن شأن هذا إذًا أن يثير الاهتمام حول احتمالية وجود تحيز في لجنة الخبراء لصالح الحكومة السودانية (UNSC 2013).

ومما يدعو إلى مزيد من الدهشة أن أعضاء اللجان المتتابعة لم يلتقوا المتهمين الثلاثة الآخرين. صحيح أن زعماء الميليشيات، سواء بين صفوف المتمردين أو بين صفوف الجنجويد المناصرين للحكومة، غالبا ما يكونون مرتابين من الاستجواب. لكن هناك في المقابل آخرين كثر كانوا مستعدين للاتصال بالمجتمع الدولي. فعلى سبيل أمثلا ظل موسى هلال يبدي لفترة طويلة استعداده للحوار مع الدبلوماسيين الغربيين. وقد تأكد ذلك من خلال برقية أمريكية سرية سربتها وثائق ويكيليكس في 2011 لوقائع لقاء تم في عام 2009 بين موسى هلال والقائم بأعمال السفارة الأمريكية في الخرطوم. ووفقا للبرقية فإن موسى هلال وجه في هذا اللقاء نقدا واضحا لحكومته و"كرر تأكيده على أن ولاء القبائل العربية في دارفور – ومن بينها قبيلته– قابل للتحول، إذا كان الغرب مهتما".[1] وقد أعرب لي هذا الزعيم القبلي قائلا: "منذ عام 2005 أخبرت أعضاء في المجتمع الدولي أن يصرفوا نظرهم عن الحكومة السودانية ويقدموا في المقابل الدعم لنا حتى نتمكن من لم شمل كافة أبناء دارفور، سواء كانوا زعماء تمرد أو زعماء قبائل مثلي، وأنا على ثقة أن بوسعنا الوصول إلى اتفاق لإنهاء الأزمة".

ولسنا في حاجة إلى القول، إن الحكومة السودانية قد أصيبت بالارتباك والحرج من جراء هذه التصريحات. ويحضرني هنا موعد ضربه معي موسى هلال في الخرطوم، وحين وصلت أمام الفيلا الفاخرة التي يملكها، أخبروني أنه قد غادر للتو. لم يكن الحراس على باب الفيلا من أبناء عشيرته الشبان، على نحو ما كانت الحال دوما. فقد عرفت لاحقا أن ضباط المخابرات السودانية قد حلوا محلهم، وأن قوات الأمن تلاحق موسى هلال تحت دعوى التخطيط لقلب نظام الحكم بالتعاون مع الفريق أول صلاح عبد الله قوش، القائد الأسبق لجهاز المخابرات السوداني. وقد تم اعتقال قوش في نوفمبر/تشرين ثاني 2012 بهذه التهمة، قبل أن يفرج عنه في يوليو/تموز 2013. وفر موسى هلال من الخرطوم قاصدا قلعته الحصينة في منطقة

---

(1) http://www.cablegatesearch.net/cable.php?id=08KHARTOUM145.

مستريحة في شمال دارفور، وأرسل في غير مرة رسائل إلى عثمان كبر، حاكم ولاية دارفور، وللحكومة السودانية بشكل عام، مهددا بتشكيل حركة تمرد تحت قيادته شخصيا.

العقوبات "الخفية"

وحين تمكنت أخيرا من مقابلة هلال قال لي: "لم يخبرني أحــد مــن الأمــم المتحدة بوجود عقوبات بحقي، و لم أعرف بهذه العقوبات إلا من وسائل الإعــلام المحلية". وقد كرر آدم يعقوب على مسامعي نفس الشكوى، كما قال اللواء جعفر محمد الحسن نفس الشيء حين قابل بعض أعضاء لجنة الخبراء في 2012 (UNSC, 2013). وعلى نحو ما يشير أحد الأعضاء السابقين في لجنة الخبراء حــول ســاحل العاج فإن ذلك يبدو هو الأسلوب الشائع في أنظمة عقوبات الأمم المتحدة، حيث لم يعرف الأشخاص الذين وقعت عليهم عقوبات في ساحل العاج بقرارات فرض العقوبات إلا عبر وسائل الإعلام المحلية. وقد اقترحت لجنة خبراء سابقة ضــرورة تغيير هذا الأسلوب، لكن أحدا لم يأخذ بهذه التوصية على محمل الجد.

وبنفس الطريقة، علم آدم يعقوب من وسائل الإعلام أنه يعرف باسم "شانط Shant" الذي لم يسمع به من قبل. ويبدو أن هذا الاسم هو اختصار اســتخدمه أحد الخبراء الأمميين العاملين ضمن مهمة "حفظ السلام في دارفور". وكانت تقارير ذلك الخبير تستخدم في بعض الأحيان اسم "شانط" اختصارا لــ "شنقل طوبــاي" البلدة التي كان آدم يعقوب قائدا للتمرد فيها. ومنذ ذلك التاريخ تكرر ظهور هذا الاسم الحركي في وثائق الأمم المتحدة إلى جانب أخطاء أخرى عديدة. على سبيل المثال جاء في هذه الوثائق أن آدم يعقوب ولد حوالي عام 1976، رغم أنه ولد قبل ذلك التاريخ بنحو ست سنوات.

وتكثر مثل هذه المعلومات غير الدقيقة في "قائمة الأفراد المحتمــل أن تطبــق عليهم بعض الإجراءات التي تضمها الفقرة الثالثة من قرار الأمــم المتحــدة رقــم 1591"، كما تضم هذه القائمة مسوغات غامضة لفرض العقوبات على الأفــراد المشار إليهم في القائمة. فعلى سبيل المثال، وجه الاتهام إلى آدم يعقوب بخرق اتفاق وقف إطلاق النار، حيث ذهب الادعاء إلى أنه هاجم مجموعــة مســلحة تابعــة

للحكومة السودانية خلال مرافقتها قافلة شاحنات على مقربة من منطقة أبو حمرة في شمال دارفور في 23 يوليو/تموز 2005. هذا على الرغم من أن وقف إطلاق النار لعام 2004 قد تم انتهاكه في حالات لا حصر لها من كلا الجانبين. وقد وصلت شخصياً إلى منطقة أبو حمرة وشنقل طوباي، حيث كنت أعمل لدى واحدة من المنظمات غير الحكومية القليلة العاملة هناك، في الخامس من أغسطس/آب. وقد علمت هناك أن الحكومة السودانية هاجمت هذه المنطقة خمس مرات بعد وقف إطلاق النار في عام 2004، وثلاث مرات في النصف الأول من عام 2005. ويتذكر آدم يعقوب تلك الفترة قائلا "لقد كان معسكر أبو حمرة هو معسكرنا الرئيس في المنطقة، ولم نقم سوى بالدفاع عن أنفسنا ضد هجمات الحكومة." وكانت كلمات يعقوب تشير إلى أن الحكومة هي التي انتهكت أولا وقف إطلاق النار.

لقد خرقت القوات الحكومية وقف إطلاق النار في 24 يوليو/تموز 2005، حين قامت بالهجوم على شنقل طوباي والقرى المجاورة لها وعلى معسكرات النازحين، وكان خرقها ردا على الهجوم الذي تعرضت له قواتها في اليوم السابق. غير أن هذا العنف لم تتم الإشارة إليه في قائمة الأفراد الموقع عليهم عقوبات. ومع ذلك، خرجت منظمة المجتمع المدني التي كنت أعمل فيها بنتائج مختلفة كثيرا عن النتائج التي خرجت بها الأمم المتحدة. ففي إصدارها الذي يحمل عنوان "تقرير عن الوضع العام" الذي أعدته المنظمة، والصادر في يوليو/تموز 2005، كان العنوان الرئيسي للتقرير "خرق ملحوظ لوقف إطلاق النار من جانب حكومة السودان في منطقة شنقل طوباي في يوم 24 يوليو/تموز". وبالتالي فإن العقوبات المفروضة على يعقوب يبدو أنها بنيت على معلومات غير دقيقة، وربما متحيزة. وقد بنيت هذه العقوبات بشكل أساسي على شهادة من ضابطين من الاتحاد الإفريقي (عرفا باسمهما الرمزي W1 وW2) كانا يتمركزان في منطقة خور أبشي التي تبعد عن منطقة شنقل طوباي نحو 50 كم.

وقد قال لي يعقوب: "لقد استجوبتني قوات الاتحاد الإفريقي ثلاث مرات عقب هذه المعركة، وشعرت أنهم متحيزون لجانب الحكومة السودانية". وفي هذا الصدد لا بد أن نتذكر أنه وجهت انتقادات لقوات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور لافتقارهما للحيادية وفشلهما في حماية المدنيين، على نحو ما وقع من

حوادث في شنقل طوباي في 2005. وفي تقرير منظمة المجتمع المدني الذي أشـــرت إليه جاءِ أيضا ما يلي: "كان من المفترض أن تنعم المنطقة بالأمن في ظل وجود 144 جنديا من جنود الاتحاد الإفريقي، لكن ذلك لم يردع جنود الحكومة السودانية من الهجوم عليها".

وإذا جئنا إلى حالة العقوبات المفروضة على جبريل عبد الكريم، فســنجدها كانت أيضا بمبادرة من الاتحاد الإفريقي. فقد وجهت إليه في عام 2005 اتهامــات باختطاف 18 جنديا من جند الاتحاد الإفريقي واحتجازهم لبضع ساعات، كمــا اتهم بأنه هدد بإسقاط مروحيات الاتحاد الإفريقي بإطلاق النار عليها، ولم ينتج عن أي من الحالتين أية إصابات أو ضحايا. ويعترف جبريل بأنه هدد بإطلاق النار على المروحيات، لكنه يضيف: "في تلك الفترة كانت القوات الحكومية تطلق النار علينا من مروحيات مطلية بلون أبيض مشابه للون مروحيات الاتحاد الإفريقي، وحــين أطلقنا النار على المروحيات كنا نظنها تابعة للحكومة السودانية". وقــد أوضــح جبريل أن المشكلة قد تم تداركها بمجرد أن وافق الاتحاد الإفريقي علــى مطلــب المتمردين بإخطارهم مسبقا بطلعاته الجوية. وقد أنكر جبريل أية مســؤولية عــن خطف جنود الاتحاد الإفريقي، وإن كان قد حمل المسؤولية لزعيم ميليشيا آخر هو محمد صالح حربة. وقد أكد أحد المراسلين الصحفيين الذين زاروا المنطقة والتقــى بالرهائن بعيد تحريرهم: "لم يكن هناك ما يكشف عن وجود جبريــل (تِيــك) في المشهد. وقد زعم أحد الرهائن، وهو جندي مصري، أنه كان يجلــس إلى جــوار شخص يدعى جبريل، لكن لم يكن لديه دليل على أن ذلك الرجل هو ذاته "تِك" ولم يكن لديه سابق معرفة به". وعلى هذا النحو فإن الأساس الذي بني عليه فرض عقوبات على جبريل باتهامه بواقعة الاختطاف قد استند إلى شهادة شخص واحــد فقط.

الدور الملتبس لموسى هلال

وإضافة إلى ما سبق تؤكد معلومات صحفية بأنه من غير المرجح أن يكــون موسى هلال مسؤولا عن الهجوم الذي كان سببا في فرض العقوبات عليه. وتستند التهمة الموجهة إلى هلال على افتراض أنه دبر هجوما على قرى ومخيمات في الجزء

الشمالي من غرب دارفور في 5 سبتمبر/أيلول 2005. وبحسب أحد مصادري فإن موسى هلال "لا يمكن أن يكون قد دخل تلك المنطقة مطلقا". ومضى المصدر يقول: "يمكن أن تفرض العقوبات على هلال جراء الهجوم على مناطق يقطنها، لكن بوسعه أن ينكر بسهولة أية مسؤولية عن هجمات وقعت في مناطق بعيدا في غرب دارفور". بل إن رجلا من القبائل قام موسى هلال بأسره وكان ينتمي لتلك المنطقة البعيدة في الغرب أكد أن هلال "لم يقاتل يوما ما في تلك المنطقة".

من خلال لقاءاتي مع أفراد آخرين وقعت عليهم عقوبات، أدركت أنهم غالبا ما خرقوا الحظر المفروض عليهم، وأنهم كثيرا ما كرروا، وبهدوء، عبور الحدود الدولية. فآدم يعقوب على سبيل المثال، كان في حاجة لعلاج من الرصاصة التي اخترقت ظهره ولم يتمكن من تلقي العلاج اللازم في السودان، أمضى في مصر أكثر من ثلاثة أشهر في عام 2010. كان لديه جواز سفر وتأشيرة دخول باسمه. أما موسى هلال فقد ذهب في منتصف عام 2009 إلى مصر أيضا، لكن لأسباب أخرى، فقد كان يشارك في محادثات سلام مع زعماء في حركة العدل والمساواة. من جانبها أعطت الحكومة المصرية غطاء شرعيا لسفر هلال الذي أخبرني أنه التقى هناك رئيس جهاز المخابرات المصرية آنئذٍ، اللواء عمر سليمان. ويزعم هلال أن المخابرات الأمريكية كانت على علم بهذه التحركات. فقد ذكر لي هلال أنه "التقى بعض الأمريكيين حين كان في القاهرة، لكنهم جاءوا لإلقاء التحية فقط، ولم يكن بيني وبينهم أية نقاش فعلي".

وفيما بعد ذلك، وفي 19 فبراير/شباط 2011، سافر هلال إلى تشاد ضمن مجموعة ضمت 80 عضوا في وفد دارفوري جاءوا لتقديم واجب العزاء للرئيس التشادي إدريس ديبي، الذي توفيت والدته قبل أسبوع من ذلك التاريخ. وهنا يخبرني موسى هلال: "كان السبب وراء زيارتي لتشاد يعود ببساطة إلى أنه تجمعني علاقة طيبة مع الرئيس التشادي، وهي ليست علاقة سياسية فقط بل علاقة مصاهرة، لأن بيننا روابط عائلية من جهة أجداد الآباء". ورغم أن هلال زعيم لقبيلة عربية إلا أنه يزعم أن له جذورا في قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي ديبي والتي تقيم على جانبي الحدود السودانية التشادية. وعلاوة على ما سبق تنسب البرقية التي سربتها وثائق ويكيليكس إلى موسى هلال قوله: "ليس

هناك من زعيم سياسي أجد نفسي قريبا منه وأشعر تجاهه بأكبر قدر من الإعجاب مثل الرئيس التشادي إدريس ديبي". وفي يناير/كانون ثاني 2012، توثقت الروابط التي تجمع موسى هلال بالرئيس التشادي بعد زواج الأخير من ابنة موسى هلال.[1] وعلاوة على ما سبق كان الرئيس ديبي قد وجه في وقت سابق الدعوة إلى موسى هلال ورفاقه إلى التشاد من أجل التشاور مع متمردي دارفور، دون علم الحكومة السودانية (Tubiana, 2010).

ومنذ عام 2005 كانت معظم أسفار موسى هلال إلى دول الجوار –في انتهاك صريح للعقوبات المفروضة عليه– تهدف على ما يبدو إلى إجراء حوار مع المتمردين. فقد كان هلال –مثله مثل غيره من المسلحين وزعماء القبائل العربية في دارفور– يعمل بشكل مستقل عن حكومة السودان. فعلى سبيل المثال، كان هؤلاء الزعماء والمسلحون يستخدمون السلاح المقدم لهم من حكومة السودان لتحقيق مصالحهم الخاصة قبل مصلحة الخرطوم. ومن بين ما شملته تلك المصالح الخاصة القتال ضد بعضهم البعض، بدلا من الهجوم على المتمردين والتجمعات غير العربية المتهمة بدعم حركة التمرد في دارفور. ومنذ عام 2006، وبصورة أكبر في عام 2013، كانت أكثر النزاعات دموية في دارفور قد وقعت بين القبائل العربية، وانخرط فيها مقاتلون من قوات حكومية شبه عسكرية.[2]

---

(1) تم توجيه اللوم إلى إبراهيم غمباري رئيس اليوناميد لحضوره حفل الزفاف. فمن خلال ذلك كان بمثابة شاهد عيان على انتهاك آخر للعقوبات. فقد تلقى موسى هلال مهرا كبيرا لابنته (بلغ بحسب وسائل الإعلام نحو 25 مليون دولارا أمريكيا، بينما قالت المصادر التشادية أنه أقل من مليون دولار أمريكي) في الوقت الذي كان من المفترض أن الأصول المالية لموسى هلال قيد الاحتجاز والتجميد.

(2) أشارت تقارير حديثة لمنظمات حقوق الإنسان إلى هذا العنف، لكن في بعض الأحيان دون أن تشير إلى أن ذلك جاء نتيجة صراع بين القبائل العربية وبعضها البعض، ومن ثم فهو يذكرنا بهجمات عام 2003–2004 التي شنتها جماعات عربية مسلحة على مواطنين من غير العرب. لقد ركزت هذه التقارير على توجيه اللوم إلى الحكومة (رغم فقدان الحكومة بشكل ملحوظ سيطرتها على هذه الجماعات المسلحة) واعتبرت أن الجانب الأقوى هو الجاني دون أن تأخذ في الاعتبار وجود قوات شبه مسلحة على كلا الجانبين. انظر في ذلك المصدرين التاليين:

http://www.hrw.org/news/2013/06/03/sudan-icc-suspect-scene-fresh-crimes, http://www.amnestyusa.org/news/news-item/darfur-government-

حين التقيت موسى هلال وأعطيته حق الدفاع عن نفسه، سنحت لي الفرصة كي أفهم بشكل أفضل الجماعات المسلحة التي تعمل في دارفور بالوكالة، فضلا عن درجة استقلالها. باهتمام وإنصات استمتعت إلى تقييم هلال عن حالة الوحدة والسلام في دارفور وإدانته المتسببين في عدم بلوغها. كنت خلال ذلك أحاول أن أتحقق من درجة الصدق في صوته المتقطع، ابتسامته، عينيه -المكحلتين بشكل لافت- كنت أقاوم أيضا غواية تصديق تلك القراءة الساذجة لقضية صراع دارفور باعتبارها حربا "عرقية" بين "العرب والأفارقة". في عام 2011 كنت اتجاذب أطراف الحديث مع زعيم قبلي غير عربي قُتل ابنه على يد بعض زعماء الجماعات المسلحة التابعة لموسى هلال. في نهاية محادثتي مع الرجل، طلب مني أن أوصله إلى مكتب موسى هلال. فهمت من ذلك أنهم بصدد الوصول إلى حل للمشكلة فيما بينهم دون تدخل أو حتى معرفة الحكومة السودانية أو المجتمع الدولي.

وفي تجاهل لتعقيدات للصراع في دارفور، كتب أحد الصحفيين الغربين القلائل الذين يعملون في دارفور بعد لقاء موسى هلال واسما إياه بـ "وحش دارفور المخيف".[1] ليس هناك من شك في أن موسى هلال هو أحد كبار زعماء الجماعات المسلحة المسماة "الجنجويد"، والتي يتم تجنيد معظم أفرادها من بين العرب. كما أن موسى هلال أيضا عضو اليوم في الحكومة السودانية، فقد عينه الرئيس السوداني عمر البشير في عام 2008 مستشارا لوزارة الحكم الاتحادي، مسؤولا عن الشؤون القبلية والمحلية، كما تم انتخابه في عام 2010 عضوا في البرلمان السوداني. ويعمل هلال دوما، وبشكل متزايد، خاصة في السنوات الأخيرة، على تقديم نفسه كشخصية مستقلة عن الحكومة. كما حرص هلال على المشاركة أية محادثات للسلام، خاصة تلك التي عقدت منذ 2009 في الدوحة

---

forces-involved-in-gold-mine-attacks, http://www.enoughproject.org/blogs/dark-side-darfurs-gold-rush, http://enoughproject.org/reports/economics-ethnic-cleansing-darfur
http://www.thedailybeast.com/articles/2013/06/13/darfur-s-still-burning.html..

1 http://www.tnr.com/article/economy/the-monster-darfur

(Tubiana, Tanner and Abdul Jalil, 2012). ويتفق زعماء التمـــرد علــى أن هلال بوسعه أن يلعب دورا في عملية السلام، إذا ما سمح له بالسفر والتنقل بحرية.

في النصف الأول من عام 2011، قام عدد من مسؤولي البعثة الإفريقية الأممية المشتركة (يوناميد) بتقديم اقتراح، في سابقة جريئة من نوعها، بدعوة موسى هلال لحضور محادثات الدوحة. غير أن الفكرة لم تجد ترحيبا، ربما لأن كلا من اليوناميد، والوسيط المشترك، وفريق الوساطة ساورتهم مخاوف بــأن حضــور مثــل هــذه الشخصية المثيرة للجدل ربما يثير النقد من قبل الأطراف الدولية الكبرى ووســائل الإعلام المختلفة. ويبدو أن العقوبات المفروضة على موسى هلال لم تكــن هــي السبب في عدم التحمس لدعوته، فحسبما أعرب لي أحد اعضاء فريق الوســاطة الدولية قائلا "مهمتنا تحقيق السلام، وبالتالي فمثل هذه العقوبات لا تمثــل عائقــا بالنسبة لنا، لا. لم يكن هذا هو سبب عدم دعوته للدوحة".

المجتمع الدولي وتناقضاته

هل يعني هذا أن الأمم المتحدة يمكن أن تخرق القوانين التي ســنتها بنفســها؟ الإجابة: نعم، على نحو ما تؤكد حالة جبريل عبد الكريم (تِيك). لقــد التقيــت جبريل في الدوحة وتناولت معه في ساحة فندق موفنبيك تاور الدوحــة الشــراب مرات عديدة. وكان قد وصل إلى قطر رغم العقوبات المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة، ومع ذلك نقلته يوناميد إلى هناك في أغسطس/آب 2010، وكان يحمــل إذنا رسميا بالسفر منحه له فريق الوساطة المشترك. وأمضى "تِك" نحو عام في جناح فاخر في فندق موفنبيك. كما وجهت الدعوة أيضا إلى آدم يعقوب، غــير أنــه لم يحضر لأنه كان نــزيلا في مستشفى في مصر. وفي أي من الحــالات الســابقة لم يوجه وسطاء الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن طلبا بالموافقة على تجاوز حظر الســفر المفروض على هؤلاء الأفراد.

إن حقيقة أن الأمم المتحدة لا تحترم قرارات الحظر التي تفرضها بنفسها هــي مسألة خطيرة بلا شك. ولكنها قد تكون مشكلة أكبر لو طبقت العقوبات بشكل صارم، وحالت دون مشاركة الأطراف الرئيسة في الأزمة في محادثــات الســلام. ويجب أن تدرك الأمم المتحدة أن ثمة تغيرا يطرأ على النــزاع والأطراف المشاركة

فيه بمرور الوقت، ومن ثم فإن بعض الأفراد المعاقبين الذين لم يُظهـــروا بالضـــرورة التزاما بالسلام في عام 2005 قد غيروا من مواقفهم في السنوات اللاحقـــة. وإنمـــا فرضت العقوبات على هؤلاء الأفراد لكي تسهم في إنهاء العنف، وبالتالي فإن تجريم الأطراف الفاعلة في الصراع يمكن أن يشكل خطرا على السلام. وعلى نحو ما قال لي موسى هلال: "إن أية عملية سلام يمكن أن تظهر حول دارفور ولا أكون طرفا فيها فلا قيمة لها".

وفي الوقت الذي كانت تتعثر فيه عملية سلام دارفـــور، ســـعت الأطـــراف الدولية لفرض عقوبات على زعماء التمرد الرافضين للمشاركة في المحادثـــات. وفي عام 2010 اقترح الخبراء فكرة كانت الدوافع خلفها مبررة، وهي توقيع عقوبـــات على عبد الواحد محمد نور، مؤسس جيش تحرير السودان، الذي كان دوما ومنـــذ عام 2006 يرفض المشاركة في أية مفاوضات للسلام. لقد كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وشك أن يجعله الاسم الخامس للأفراد الموقع عليهم عقوبات في أزمة دارفور، لولا تدخل الولايات المتحدة لإجهاض الخطوة. لقد قامت الولايات المتحدة بذلك -وفقا لبعض الدبلوماسيين الغربيين- لســـببين: الأول أن تســـويغ العقوبات ضد زعيم التمرد لن يكون كافيا من الناحية القانونية، والثـــاني (وهـــو الأهم) أن فرض عقوبات عليه لن يحقق الآمال المرغوبة فعليا بإلزامه المشـــاركة في محادثات السلام دون شروط مسبقة. وكانت هناك خشية من أن فرض عقوبـــات على عبد الواحد النور سيمنحه في حقيقة الأمر شرعية إضافية.

وقد استاء مسؤولو الأمم المتحدة حين أعربتُ لهم أنني أشعر بضرورة إعطـــاء أطراف الصراع حق رفض المشاركة في المفاوضات، خاصة حين تكون المنظمـــات الدولية هي نفسها التي تعيق تحقيق عملية السلام، كما هو الحال في دارفور. ولقد قيل لي دون مواربة إن انتقاد الأطراف الدولية أمر غير مقبول، لأن فرض العقوبات عليها غير ممكن. يمكنك فقط انتقاد الأطراف المحلية، وخاصة المتمردين. وفي حقيقة الأمر فإنه بعد مرور عشر سنوات من الحرب، يمكن لمجلس الأمن أن يتفق على الحد الأدنى، أي توجيه اللوم إلى المتمردين. أما الحكومة في هدف صعب، مـــا دامـــت الصين وروسيا تعارضان بشكل منهجي أية مقترحات من قبـــل بقيـــة الأعضـــاء الخمس في مجلس الأمن. وليس مهما إذاً، إن هذا النظام الدولي غير فاعل، وغـــير

عادل، أو دعنا نقل: نظام يضر بعملية السلام. فالمهم هو أن يتم إخفاء الانقسام العملي في الأمم المتحدة والحفاظ على الصورة الزائفة التي تقول إن الأمم المتحدة تقوم بدورها في دارفور.

وحري بنا أن نتذكر أن المجتمع الدولي قد تحرك في دارفور فقط في عام 2004، أي بعد سنة كاملة من العنف المفرط. بل إن الأكثر أهمية في هذا الصدد هو أن استيقاظ المجتمع الدولي لم يأت إلا مع الذكري السنوية العاشرة للإبادة الجماعية التي شهدها رواندا. وكان هناك خطاب سطحي في الأمم المتحدة يؤكد على أن دارفور هي "رواندا أخرى"، ومن ثم كان هذا الموقف الأممي وكانه يعطي الغرب فرصة لتخليص نفسه من الشعور بالذنب لتقصيره عن القيام بواجبه تجاه ما حدث في رواندا.

ويبقى السؤال مطروحا: هل كان رد الفعل الدولي ملائما؟

لقد كانت النتائج الأولى للتحرك الدولي نشرَ مساعدات إنسانية غير مسبوقة، فيما عُد أكبر العمليات الدولية في هذا المجال منذ مشروع مارشال بعيد الحرب العالمية الثانية في أوربا. لكن بقيت مساحة الدور الدولي في المناورة محدودة للغاية. وفي ظل ذلك يبدو أن أكثر القضايا الحرجة قد تركت لتتولاها أطراف دولية شابة، وإن لم تكن بالضرورة على درجة كافية من الكفاءة. ويبدو ذلك جليا من حقيقة أن مسؤوليات محادثات السلام وحفظ السلام قد منحت للاتحاد الإفريقي حديث النشأة قبل أن تنقل في النهاية إلى العملية "الهجين" بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، والتي لم تحقق نجاحا أكثر مما حققه الاتحاد الإفريقي من قبل. ففي مارس/آذار 2005، "فشل مجلس الأمن في الاتفاق على مبدأ "مسؤولية الحماية" بطريقة أكثر حسما مما هو قائم(Sorbo and Abdel Ghaffar, 2013). وقرر مجلس الأمن الاستمرار في المضي بأسلوب استعراض العضلات. وعلى هذا فقد طلب المجلس من المحكمة الجنائية الدولية حديثة النشأة القيام بالنظر في الجرائم التي ارتكبت في دارفور. وقبل ذلك بيومين كان مجلس الأمن قد أقر فرض عقوبات على الأفراد وفرض حظر على بيع السلاح، وهما خطوتان أثبتت التجربة أنهما غير فاعلتين. إذ كان حظر تصدير السلاح قاصرا على دارفور، بينما استمر تدفق السلاح على السودان.

وقد انقسمت أزمة دارفور فيما بعد إلى أربع قضايا فرعية: صناعة السلام، حفظ السلام، الغوث الإنساني، والعدالة. وتبعا لذلك فوض مجلس الأمن مسؤوليات تلك القضايا إلى أطراف عدة أخرى غير ذات خبرة تنافست فيما بينها بدلا من أن تتكامل لتحقيق الأهداف المرجوة.

والسؤال الآن: هل يمكن اعتبار هذا التراكم من القرارات غير الفاعلة هو السبيل الأفضل لإنهاء الحرب؟ وهل كانت الطريقة الأقل كلفة لبعض الدول (والولايات المتحدة بصفة خاصة) تتمثل فقط في الاكتفاء بالزعم بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام العنف في دارفور؟

عندما ترغب بعض دول العالم الغربي في العمل على قضية تعتبرها ذات أولوية في البعد الإنساني، كما هو الحال في دارفور، فإنها لا تتردد في القيام بما ينبغي فعله، وتنفذ ما تريد دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، ودون انتظار إجماع داخل مجلس الأمن. وفي حالة السودان، يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الدول ليست لديها الرغبة فعليا في التدخل، بل وتشعر بالرضا بترويج ذلك الوهم القائل بأن الأمم المتحدة تؤدي واجبها. وحين تفشل أساليب التدخل الضروري من قبل هذه الدول، بوسع الأطراف الدولية أن تلوم الأطراف المحلية –بل وتفرض عليها عقوبات– معتبرة إياها مسؤولة، ولو جزئيا، عن خلق هذه الأوضاع. وبالمضي في هذا الزعم نجد رد فعل دولي مشابه نحو العنف المسلح، وخلال الانشغال بعلاج الشلل الذي تكون نتيجة الانقسام الداخلي في المجتمع الدولي ومنظماته، تنحرف الأمم المتحدة عن المهام الأساسية المطلوبة لتحقيق السلام.

أبعاد اخرى لتطبيق العقوبات

لقد خلصت من تجربتي في هذا الصدد بأن الأفراد الذين ذكرتهم في الصفحات السابقة لم يكن واجبا فرض عقوبات عليهم، وذلك للأسباب التالية:

- ليس لدى الأمم المتحدة، ولا لدى من يسمون لديها بالخبراء، معرفة كافية لتحديد الأفراد الذين يستوجب فعلا توقيع العقوبات عليهم.
- من المستحيل التأكد من أن هناك مبررات قاطعة لفرض العقوبات.
- ليس لدى الأمم المتحدة السلطة الكافية لضمان تنفيذ العقوبات بشكل صحيح.

- ليس لدى الأمم المتحدة ما يكفل إحكام في نظام توقيع العقوبات. فعلى سبيل المثال لم تكن الأمم المتحدة قادرة على التأكد من أنه إذا ما كان شخص قد وقعت عليه عقوبات في جرائم معينة فإن شخصا آخر شارك في وقوع هذه الجرائم يجب أيضا توقيع العقوبات عليه بالمثل. وهذه المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء قبل أن تقع على عاتق الخبراء، وتعد بمثابة مؤشر على حقيقة أن هذه الدول غير قادرة على الاتفاق على تحديد من هي الأطراف الرئيسة التي يجب توقيع العقوبات عليها.
- تمثل العقوبات –على الأقل في حالة دارفور– مصدر تهديد لعملية السلام، تلك العملية التي يجب أن تكون الشاغل الأول للأمم المتحدة.

وهناك دول غربية بعينها لم تدرج عقوبات الأمم المتحدة في قوانينها الداخلية فحسب، بل زادت من التشديد عليها. ويجب أن تمتد تلك الإجراءات المتشددة لتشمل بقية الفاعلين في الأزمة، وخاصة حظر كلي لبيع المعدات العسكرية إلى حكومة السودان، على خلاف نظام الحظر الذي تتبعه الأمم المتحدة والذي يحظر بيع السلاح على دارفور فقط (Gramizzi and Tubiana, 2013). وفي الوقت الذي تبدو فيه الأمم المتحدة غير قادرة على تعزيز فرض العقوبات، هناك بعض المنظمات غير الحكومية تمارس ضغوطا على الاتحاد الأوربي كي يستخدم وسائل عقابية فاعلة، مثل فرض حظر على السفر وتجميد الأرصدة المالية. وبوسع ذلك أن يساعد في مواجهة الوضع الحالي الذي تجد فيه الأسلحة الأوربية طريقها إلى الحكومة السودانية. فعلى سبيل المثال، تقوم شركة ألمانية خاصة ببيع الشاحنات العسكرية الألمانية الصنع إلى حكومة السودان، وقد استخدمت هذه الشاحنات، رغم الحظر الأوربي، ضد المتمردين في جنوب كردفان (Gramizzi, and Tubiana, 2013. 38-39). وبالمثل فإن الطائرات السودانية التي تعمل بدون طيار تضم مكونات مستوردة من كل من إيران وإيرلندا وبريطانيا. بل إن الدبلوماسيين الغربيين يشاركون بالحضور في معارض سلاح من هذا النوع في الخرطوم (Gramizzi and Tubiana, 2013, 45).

ويبقى الانقسام داخل مجلس الأمن بنفس حدته التي كان عليها. وفي مطلع عام 2013، حاولت الولايات المتحدة توسعة حظر بيع السلاح في دارفور لتشمل

مناطق في جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق، لكنها لم تجد دعما لذلك من قبل الأعضاء الأربعة الآخرين في مجلس الأمن. وحتى الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، في مجلس الأمن، مثل المملكة المتحدة وفرنسا، عارضوا الاقتراح(ICG, 2013).

على هذا النحو يبدو المجتمع الدولي اليوم عاجزا عن حل المعضلات التي خلقها لنفسه بشأن ثلاث قضايا رئيسة: العقوبات، المحكمة الجنائية الدولية، وكيفية معالجة مشاكل السودان. وتظل الأسئلة مثارة حول ما إذا كان يمكن حل المشاكل المحلية من خلال الحلول المرحلية، أو ما إذا كانت هناك قضية قومية يجب مواجهتها.

لقد أعطت العقوبات غير الفاعلة دليلا على عدم صلاحيتها للتطبيق، ومن ثم تم التخلي عنها في النهاية. وفي تلك الأثناء، ليس هناك اتفاق على إجراءات يمكن أن تبني علاقات بناءة أكثر بين الخرطوم والمجتمع الدولي، مثل رفع العقوبات الاقتصادية، وتخفيف الديون، أو احتمال تأجيل الملاحقة القضائية المتوقعة من جانب المحكمة الجنائية الدولية للرئيس عمر البشير.

وبالتالي فإن كلا من الحكومة السودانية والمعارضة فقدا الثقة في المجتمع الدولي. وقد يرتضي البعض رؤية المجتمع الدولي –خاصة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة– عاجزا عن التدخل في الشؤون السودانية، ولكن آخرين قد يشعرون بخيبة أمل. حيث يعترف كثيرون في المجتمع الدولي بأن المحكمة الجنائية الدولية أصبحت تمثل عبئا؛ فلم يقتصر أثرها على زيادة قبضة البشير على الدولة وجعل عملية الانتقال السلمي للسلطة أكثر صعوبة فحسب، ولكن أثرها واضح أيضا على دارفور، حيث صار تحقيق السلام والمصالحة أكثر صعوبة(Tubiana, 2011.

قد تكون إحدى طرق معالجة هذه القضية تصويت مجلس الأمن على تأجيل قضية البشير لمدة عام قابل للتجديد، وهذا ممكن قانونا في ظل البند 16 من ميثاق روما الذي تأسست المحكمة بناء عليه. وبوسع هذا أن يمنح الرئيس السوداني ضمانات كافية لتشجيعه على المشاركة برغبة في الانتقال السلمي، وفق شروط ومراحل محددة. كانت هذه توصية "مجموعة الأزمات الدولية" في نوفمبر/تشرين ثاني 2012، التي رأت أنه: "إذا تم القيام بتحركات محددة تجاه عملية الانتقال

بمصداقية، وظهرت عقبة حقيقية أمام تنفيذها بسلمية، [يجب التصويت] على مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتأجيل الملاحقة القانونية للبشير لمدة عام وفق البند 16 من ميثاق روما. ولن يكون هناك التزام بتجديد هذا التأجيل إذا تراجع البشير عن التزاماته الانتقالية".[1] وسيكون هذا بمثابة استخدام ذكي للعصا والجزرة، ولكن الأطراف الدولية لا تزال غير راغبة في مناقشته.

ولعل أهم السجالات الدولية الدائرة حول السودان اليوم تتعلق بالمفاضلة بين السعي إلى حل الأزمة عبر عملية مفاوضات محلية تراكمية، وبين معالجة تتمثل في البحث عن حل قومي شامل. ففي دارفور، كانت الحركات المتمردة، أو على الأقل قادتها الكبار، تدعي دوما أن أفضل طريقة لمعالجة الموقف تتمثل في تطوير جدول أعمال قومي مستلهم من رؤية جون قرنق "للسودان الجديد" الموحد. وكان في طليعة من يروجون لهاذا الطرح: القائد الراحل لحركة العدل والمساواة د. خليل إبراهيم، وزعيما جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور، وميني آركو ميناوي. وكان هذا ينعكس عسكريا من خلال المحاولات المتزايدة لتوجيه الحرب نحو المركز، بدلا من الاقتصار على الهامش. وكانت هذه الإستراتيجية متبعة منذ بداية الصراع، خاصة من جانب حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان.[2]

وفي بداية الصراع، كان هذا البعد القومي مرفوضا من جانب الأطراف الدولية التي اعتبرت أن تمرد دارفور قد يعرقل اتفاق السلام الشامل المرتقب بجنوب السودان. ولهذا السبب لم يكونوا يريدون تناول قضية دارفور في محادثات اتفاقية السلام الشامل. ولكن الاتجاهات تطورت قليلا، ويبدو أن الحل القومي لصراعات السودان أصبح يلقى دعما دوليا أكبر، حتى من الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، كانت الولايات المتحدة تميل إلى اعتبار وثيقة الدوحة لسلام دارفور في 2011 بمثابة عقبة أمام إجماع مجلس الأمن على اتجاه قومي شامل. ويرجع هذا إلى أن بعض

---

(1) International Crisis Group (2012), Sudan: Major Reform or More War, (Africa Report No. 194), 29 November.

(2) هذا على الرغم من أن بعض قادة جيش تحرير السودان دوما ما يفضلون القتال في دارفور، نظرا لأن لديهم دراية أفضل بالمنطقة، ولأنهم يشعرون بأن ذويهم من السكان لا يجب أن يتركوا بلا حماية، حتى لو كان وجود المتمردين هو السبب في تعريض السكان لهجوم القوات الحكومية بشكل قد لا يستطيع المتمردون رده.

أعضاء مجلس الأمن يمكن أن يجدوا في وثيقة الدوحة العذر في الانصراف عن مساندة الحل الشامل.

وفي 2009، سعى تقرير لجنة الحكماء أن يفتح الطريق أمام الحل القومي والتغلب على مأزق المحكمة الجنائية الدولية في نفس الوقت. وكبديل محتمل، أوصى التقرير بتشكيل محاكم مختلطة تتكون من قضاة سودانيين وأجانب، ولكن لم تكن هناك متابعة كافية لهذه الفكرة.

كان من أهم مساهمات لجنة الحكماء كذلك التركيز على أهمية البعد القومي لصراع دارفور حيث صنفته بأنه "أزمة السودان في دارفور".(1) ومع ذلك، فإن لجنة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الإفريقي للسودان (AUHIP) -والتي خلفت لجنة الحكماء لم تتدع إلى محادثات قومية موسعة، بل اقترحت إجراء المحادثات في دارفور بدلا من محاولة حل "أزمة السودان في دارفور". ونظرا لأن هذه اللجنة كانت مشغولة بالمفاوضات بين السودان وجنوب السودان، فقد تخلت كثيرا عن مشاكل السودان الأخرى فيما عدا المفاوضات الفاشلة حول جنوب كردفان والنيل الأزرق في يونيو/حزيران 2012، ومفاوضات أخرى لم تدم أكثر من ثلاثة أيام في أبريل/نيسان 2013. وربما تتمثل الأسباب الأخرى الأكثر أهمية للابتعاد عن التفكير في حل قومي في ممانعة الخرطوم المشاركة في حوار وطني يشمل المتمردين، فضلا عن تحفظها على اقتراح لجنة الحكماء بتشكيل محاكم مختلطة لدارفور.

وكان هناك أيضا قدر من عدم الاتساق في حقيقة أن اللجنة - بينما كانت تنصح بحل قومي يشمل دارفور منذ 2009، رفضت أن تمتد محادثات جنوب كردفان والنيل الأزرق لتشمل الصراع في دارفور، أو استقبال متمردي دارفور في هذه المحادثات. هذا بالرغم من توحد ثلاث حركات دارفورية منذ نوفمبر/تشرين ثاني 2011 مع حركة تحرير شعب السودان (قطاع الشمال) تحت مظلة "الجبهة الثورية السودانية" التي ركزت على القتال في جنوب كردفان وكذلك في شمال كردفان، في محاولة لنقل الحرب قريبا من المركز.

وتعترف أطراف سودانية عديدة -بما فيها أطراف في الحكومة- بأن الجبهة حقيقة واقعة، حتى إذا لم تكن هذه الحقيقة سارة بالضرورة، ويجب أن تكون جزءا

(1) www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/SKEA-7XFEKC?OpenDocument.

من الحوار الوطني الشامل. ففي العقد الماضي، بذلت أطراف دولية الكثير من الوقت والجهد والمال في محاولة لتوحيد حركات التمرد المتفرقة في دارفور تحت مظلة تفاوض شاملة؛ ومع ذلك، لم تنجح هذه الأطراف سوى في زيادة انقسام هذه الحركات بدرجة أكبر. ولكن الجبهة استطاعت الآن أن تتحول إلى الشريك المفاوض الأكثر توحدا، بعد أن فشلت تلك الأطراف الدولية في تكوينه من قبل. وغالبا ما نجد أن نفس هذه الأطراف الدولية هي الأكثر رفضا لقبول هذه الحقيقة الجديدة.

ومن الملاحظ أن التقارير المتتالية التي تصدر عن لجنة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الإفريقي للسودان لم تشر إلى الجبهة إلا بعد أن أغارت على أم روابه في شمال كردفان في مايو/أيار 2013، ثم في تقريرها في يوليو/تموز 2013 (African Union, 2013). وكما فعلت معظم تقارير لجنة التنفيذ السابقة، نصح هذا التقرير -بصورة أقوى من التقارير السابقة- بتبني اتجاه قومي للحل. حيث أوصت اللجنة بأن "الحلول الممكنة للصراع في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يجب استكشافها في سياق التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في السودان. ومع ذلك، وعلى عكس التقارير السابقة، لم يذكر التقرير دارفور. وأعاد البيان الرسمي لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي إدخال قضية دارفور في جدول أعمال لجنة التنفيذ، وطلب من اللجنة مشاورة الحكومة السودانية حول أفضل السبل لعودة اللجنة إلى تناول قضية دارفور. ومع ذلك، فشلت هذه اللجنة مرة ثانية في أخذ حقيقة وجود هذه الجبهة في الحسبان(AUPSC, 2013).

وإضافة إلى ما سبق، لم يأت أي من قرارات الأمم المتحدة على ذكر هذه الجبهة. إذ إن القرار الأخير رقم 2113 الصادر في 30 يوليو/تموز 2013، والذي جدد صلاحيات يوناميد، كان حريصا على تجنب ذكر اسم هذه الجبهة، وبدلا من ذلك، ألقى باللوم على متمردي دارفور لارتباطهم مع "جماعات خارج دارفور". وساند تماما الاتجاه المرحلي في حل نزاع في الإقليم، بينما رحب بجهود لجنة التنفيذ "في تناول تحديات السلام والعدالة والمصالحة في دارفور، بطريقة شاملة جامعة".[1] وهكذا أعادت الأمم المتحدة تفسير التزام الاتحاد الإفريقي بالاتجاه

(1) http://www.un.org/News/Press/docs/2013/sc11083.doc.htm.

"الشامل والجامع" على أنه يقتصر على دارفور، ولا يشمل المستوى القومي للسودان ككل. ويبدو أن مجموعة خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 2012 و2013 تبنت هذه الرؤية المقيدة أيضا.

في مايو/أيار 2012 خيم قدر من الصمت على القضية، وذلك بعيد تجدد الحرب على الحدود بين السودان ودولة جنوب السودان، وانخراط متمردين من دارفور وغيرها من مناطق التوتر في تلك الحرب. حينئذ تبنى مجلس الأمن القرار رقم 2046، والذي وضع "اتفاقية إطارية" في يونيو/حزيران 2011، نادت بحل قومي لنزاعات السودان كأساس لمحادثات المستقبل.[1] كما طالب القرار كلا من حكومتي السودان وجنوب السودان "بوقف فوري لكل الأعمال العدائية"، وسحب كل قواتهما المسلحة داخل مناطقهما الحدودية"، على أن يسري هذا القرار خلال أسبوع من صدوره، وتشكيل مناطق حدودية منزوعة السلاح، فضلا عن مناشدة الخرطوم السماح لوصول المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين في مناطق التمرد بكل من جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق. وقد هددت الأمم المتحدة "باتخاذ ما يلائم من إجراءات إضافية في ظل البند 41، وذلك في حالة عدم الانصياع للقرار". ومرة أخرى، كان هذا البند يعني فرض العقوبات، ولا أظن أن ذلك قد يخيف الخرطوم، أو جوبا (دولة جنوب السودان) أو المتمردين السودانيين. وبعد صدور هذا القرار، لم يكن باستطاعة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الوصول إلى اتفاق مرة أخرى. فقد مرت المهلة الممنوحة للانصياع للقرار دون أن يبدي مجلس الأمن أية إرادة لمعاقبة الأطراف غير الملتزمة. وبحلول منتصف 2013، كانت لا تزال هناك قوات عسكرية من الجانبين -فضلا عن متمردين سودانيين من دارفور- يخرقون المناطق الحدودية منزوعة السلاح التي كان الطرفان قد اتفقا على تشكيلها في سبتمبر/أيلول 2012.

ولا يبدو في الأفق احتمال الوصول إلى اتفاق بين الحكومة ومتمردي الشمال، في الوقت الذي تعاني فيه مناطق كثيرة في جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق من عدم وصول المساعدات الإنسانية. وعلى هذا النحو ما زال هناك طريق طويل قبل الوصول إلى حل لمشكلات النزاع والصراع في السودان.

---

(1) http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10632.doc.htm.

ملاحظات ختامية:

منذ عام 2011 تكرر انتهاك العقوبات التي تم توقيعها على العديد من مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة في دارفور. ففي فبراير/شباط 2012 صرح موسى هلال بأن العقوبات لم تحل بينه وبين السفر إلى دول عدة. وفي نفس الشهر جدد مجلس الأمن بالإجماع تفويضه للجنة الخبراء حول السودان "معربا عن قلقه من أن حظر السفر وتجميد الأرصدة المالية لم يتم تنفيذه من قبل كافة الدول". ولم يكلف أحد نفسه بالسؤال حول مدى تنفيذ الأمم المتحدة نفسها لهذه الإجراءات. وفي هذا الصدد يتساءل كولوم لينتش، مراسل الواشنطن بوست في الأمم المتحدة قائلا: "ما قيمة عقوبات الأمم المتحدة حول دارفور إذا كانت الأمم المتحدة نفسها لا تلتزم بها؟.[1]

وفي فبراير/شباط 2013 نشرت لجنة خبراء الأمم المتحدة حول دارفور أول تقرير لها منذ عامين، وأوصت فيه بمراجعة حالتي جعفر الحسن وجبريل (تِيك)، وكان مبررها في حالة جبريل أنه كان عضوا في حركة التحرير والعدالة والتي وقعت اتفاق سلام مع الحكومة في يوليو/تموز 2013، كجزء من عملية سلام الدوحة. ومع ذلك، لم يبادر الخبراء بمراجعة الحالة بأنفسهم، حيث أنها لم تكن حالة معارضة جهود عملية السلام، بل ممارسة أفعال ضد مسؤولي حفظ السلام. ومن شأن هذا أن يثير القلق حول المتانة القانونية للتقرير. كما تعمدت اللجنة أن تتجنب أيضا الإشارة إلى أن الأمم المتحدة كانت مسؤولة جزئيا عن انتهاك (تِيك) للعقوبات (حين وجهت له الدعوة لحضور عملية سلام الدوحة في قطر). ولم يصدر الخبراء أية توصية بشأن موسى هلال، واكتفى الخبراء بتسجيل ملاحظة غامضة مفادها أنه "يقال إن لديه عددا كبيرا من الإبل"، وتساءلوا عما إذا كانت الإبل يجب أن تدرج ضمن الأصول المالية الواجب التحفظ عليها. وحتى إذا افترضنا أن الاتهامات الموجهة إلى موسى هلال غير دقيقة، فإن حقيقة كونه زعيما للجنجويد تظل قضية غير قابلة للإنكار.

بداية من عام 2011، سافر آدم يعقوب إلى كل من تشاد، يوغندا، ودولة جنوب السودان الوليدة، كما سافر أيضا إلى مصر حيث أجريت له فحوص طبية

(1) http://turtlebay.foreignpolicy.com/posts/2012/04/30/whats_the_point_of_un_sanctions_in_darfur

أثبتت إصابته بالسرطان، وأبلغ أن أيامه في الحياة صارت معدودة. وقد وافته المنيــة في يونيو/حزيران 2012.[1] ولعل النجاح الوحيد الذي حققته لجنة عقوبات مجلس الأمن تمثل إذن في حرمان رجل مريض مثل يعقوب من الحصــول علــى فرصــة للعلاج! وحتى منتصف عام 2013 كان يعقوب ما زال على قائمة العقوبات، رغم أنه كان قد رحل عن الدنيا.

المراجع

African Union (2013), *Report of the High Level Panel on Sudan and South Sudan* [29 July].

(AUPSC) African Union Peace and Security Council (2013), *Communiqué* [29 July].

Gramizzi C. and Tubiana J. (2013), *New war, old enemies: Conflict dynamics in South Kordofan*, Small Arms Survey [Working Paper no. 29], pp. 38-39.

Gramizzi C. and Tubiana J. (2012), *Forgotten Darfur: Old Tactics, New Players*, Small Arms Survey [Working Paper no. 28], p. 41.

ICG (International Crisis Group) (2013), *Sudan's Spreading Conflict (II): War in Blue Nile*, [Africa Report N°204, 18 June], p. 47.

(ICG) International Crisis Group (2012), *Sudan: Major Reform or More War*, [Africa Report N°194, 29 November].

Sorbo, G. and Ahmed, Abdel Ghaffar (2013), "Justice by Default: Dealing with Accountability Issues in Sudan", *Nordic Journal of Human Rights,* [31:2, pp. 224-247].

Tubiana, J. (2011), "Legal Limbo: How the International Criminal Court is Freezing the Conflict in Darfur", *Foreign Policy*, [23 February 2011]; Tubiana, J. (2010), "'Seule une tortue peut mordre une tortue': accords entre groupes rebelles et communautés arabes au Darfour," *Politique Africaine* [118, June 2010, pp. 205-24], pp. 216-17.

Tubiana, J., Tanner, V., and Abdul-Jalil, M. A. (2012) *Traditional Authorities' Peacemaking Role in Darfur*, United States Institute of Peace, [Peaceworks no. 83].

(1) www.slm-sudan.com/arabic/?p=5936

UNSC (United Nations Security Council), (2013), *Security Council Panel of Experts on the Sudan Final Report* [S/2013/79, 12 February], http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2013/79

خاتمة

مستقبل ما بعد الأزمة

من نافلة القول إن ما يهم المتأثرين بأزمة دارفور من هذه المداخلات، ومن كل السجالات الدائرة حول الأزمة، هو مدى مساهمتها في إيجاد مخرج سريع من المحنة التي يعيشونها. فقد استعاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من "علم لا ينفع". وإنما تكون الفائدة في هذا المقام بقدر المساهمة في تحقيق سلام شامل ينهي كل صراعات دارفور، ويعيد الحياة إلى طبيعتها، حتى ينصرف الجميع إلى البناء والتعمير وتأمين مستقبل الأجيال القادمة. وعليه فإن ما نسعى إلى استخلاصه من التأملات السالفة هو العبر والفوائد العملية التي تعين على تحقيق هذه الغاية.

وقد انصرف جزء لا بأس به من جهد المساهمين في هذا الكتاب إلى تقييم جهود السلام التي بذلت حتى اليوم، وبيان ما شابها من عيوب ونقائص، وتقديم المقترحات لتلافي هذه العيوب. وكان هناك إجماع على ضرورة أن يكون الحل شاملاً بكل المعاني: أي أن يشمل إعادة هيكلة الدولة السودانية ككل، وأن يشمل كل القضايا القومية ذات الصلة فلا يقتصر على مظالم أهل دارفور بمعزل عن إطارها الوطني؛ وأن يشمل كل القضايا والمظالم، ويشرك كل القوى في دارفور دون إقصاء لفئة: فلا يقتصر على الحركات المسلحة دون المسالمين، ولا على طائفة عرقية أو قبيلة دون سواها، أو على الرجال دون النساء، والشيب دون الشباب، إلخ.

وكانت "لجنة الحكماء" الإفريقية ابتدرت هذا المنهج عندما وصفت الأزمة بأنها "مشكلة السودان في دارفور"، وأوصت بحل شامل يتطرق إلى كل القضايا، ويشرك الجميع، ويوفق بين شروط السلام ومقتضيات العدالة. ولا شك أن هناك

إشكالية عميقة من الأساس في التفاوض مع نظام لا يمثل كافة أطياف الشعب، وهذا يعيدنا إلى تحديات المعادلة بين الحل الشامل والحلول الجزئية، وهي واحدة من عدة نقاط محورية في مركبات هذه الأزمة ما تزال الحيرة تكتنف جوانبها، وما يزال الخلاف حولها ينتظر الحسم قبل الوصول إلى الحلول المنشودة. فعلى سبيل المثال جرى انتقاد "اتفاقية السلام الشامل" مع الحركة الشعبية لأنها تحديداً لم تكن اسماً على مسمى، ولم تشمل قضية دارفور التي كانت ملتهبة وقتها. وكان ذلك بسبب رفض كلا طرفي التفاوض، ومعهم الوسطاء، إدراجها على طاولة نيفاشا، أو دعوة بقية أطياف المعارضة إلى تلك المائدة.

ولكن، من جهة أخرى، فلو أن الأطراف والوسطاء قبلوا بدعوة حركات دارفور والمعارضة الشمالية إلى مائدة نيفاشا لتعقدت الأمور، ولتحولت الخلافات بين هذه الأطراف وبين الحكومة إلى خلافات بين بعضها البعض، مما يصعب أي توافق. فالقول بضرورة الحل الشامل لكل قضايا السودان لا يعني أنها إما أن تحل كلها مرة واحدة، أو أن تترك كلها بلا معالجة. فليست هناك وصفة سحرية لحل كل مشاكل السودان دفعة واحدة. ولهذا كثيراً ما تعتمد استراتيجيات فض النزاعات على دبلوماسية الخطوة خطوة، فتبدأ بما يسهل التوافق عليه ثم تتدرج إلى ما وراءه. ولكن من المهم أن تخلص النيات وأن تصدق الرغبة في التوافق. ولعل الإشكالية الأكبر في الوضع الحالي هي عدم جدية النظام في الالتزام بما يلزم به نفسه. فمن المفارقات أن التوصل إلى اتفاق مع الأنظمة الدكتاتورية أسهل بكثير منه مع الأنظمة الديمقراطية، كما اكتشف الجنوبيون خلال العهود المتعاقبة. على سبيل المثال فإن مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في عام 1965 في إطار نظام ديمقراطي حقق التوافق على معظم نقاط الخلاف حول قضية الجنوب، سوى ثلاث مسائل (أبرزها وحدة الإقليم وطريقة اختيار حاكمه). وعندما جاء نظام النميري قدم تنازلات في كل هذه المسائل، وأبرم اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب. ولكن كما اكتشف الجنوبيون بعد ذلك وعقب نيفاشا (وكما اكتشف أهل دارفور بعد الحكم الإقليمي عام 1980)، فإن الأنظمة الدكتاتورية بطبيعتها لا تقبل المشاركة في السلطة (وإلا لما كانت دكتاتورية). وعليه فإن كل ما يوافق عليه الحكام المستبدون من مشاركة في السلطة هو حبر على ورق.

ما يمكن من حسم المعادلات المتراكبة حول التوفيق بين الحل الشامل والحلول الممكنة، وبين الديمقراطية والحسم، هو دور القيادات الملهمة والمستنيرة التي تقود بالفعل ولا تتبع. ففي الديمقراطيات الناقصة والمتأزمة، يحتدم الصراع بين أطراف متنافرة يتمترس كل منها وراء عصبية ضيقة، ويرى كل مكسب للآخر خصماً عليه. أما في الديمقراطيات الحقيقية فتسود قيادات تنظر أبعد من المصالح الضيقة، وتقنع أنصارها بضرورة سعة الصدر مع الآخرين، وتقديم التنازلات التي تحقق الخير للوطن، حتى وإن لم تحقق المطالب الآنية لهذا الطرف أو ذاك. وهذا ما يحتاجه السودان عموماً ودارفور خصوصاً. فأول شرط لإصحاح المسار في دارفور والسودان ككل هو وجود حكومة لا تمثل فقط غالب الشعب السوداني، بل كذلك تلتزم المصلحة العامة، ولا يكون هاجسها الأول هو البقاء في السلطة بأي ثمن واحتكار القرار دون كافة أطياف الرأي. وفي نفس الوقت، تحتاج دارفور إلى قيادات تبتعد عن التمترس بالقبيلة الضيقة، وتكون قادرة ليس فقط على إقناع غالب أهل دارفور بأنها تمثل وتحمل همومهم، بل كذلك بإقناع بقية السودانيين بأنها تحمل هم الوطن كله.

ويمكن أن يتحقق كلا الأمرين معاً إذا تم التوافق على وضع السلاح وإطلاق عملية ديمقراطية تسمح لكافة أهل السودان باختيار حكومتهم وتسمح لأهل دارفور باختيار ممثليهم عبر انتخابات حرة وحوار وطني شامل. عندها يرجى أن يتقدم الصفوف أشباه نيلسون مانديلا وتابو امبيكي وأمثالهم من القادة الذين يجمعون بين التجرد وسعة الافق من جهة، وتمثيل إرادة الشعوب والتعبير عن أشواقها من جهة أخرى. وبهذا يعتق أهل دارفور من الخيار المر بين رمضاء الاستبداد ونار سلطان أمراء الحرب ورموز الشوفينية القبلية. وهذا بدوره يتيح الجمع بين الحل الشامل الجامع، وبين واقعية الخطوة خطوة: فيتم التوافق على إطار حاكم لمستقبل البلاد يجسد السقف الواجب تحقيقه، وفي هذا الإطار يتم العكوف على تطبيق خطوات عملية تبلغ معها البلاد الغايات المنشودة عبر مراحل واقعية وعملية، أهم ما يميزها أنها يجب أن تنطلق في إطار توافقي ديمقراطي يكرس نهج الحوار والتوافق داخل دارفور وفي إطار الوطن ككل، وينبذ التعصب والانفراد بالرأي.

تقترن بهذه المسألة كذلك جدلية الأسبقية للتوافق الداخلي في دارفور مقابل حسم الخلافات بين دارفور والمركز. فلا بد لتحقيق تقدم من أن يكون هناك مفاوض عن دارفور يحظى بثقة أهلها، ويكون قادراً على التحدث باسم الإقليم، وعلى إلزام المقاتلين بوقف القتال. ويمكن أن يتحقق ذلك بالتوافق على تشكيل السلطة الانتقالية، إما بالتعيين أو بالانتخاب، بحيث تحقق أوسع تمثيل لأهل دارفور، ويعهد لها دون غيرها بالتفاوض مع الحكومة المركزية. وهذ بدوره يستدعي التوافق على وقف العنف وعلى آليات انتقالية لتأمين الإقليم تشمل سحب المسلحين والسلاح وكل القوات المقاتلة إلى ثكناتها، على أن تترك مهمة حفظ الأمن لجهاز شرطة يتمتع بثقة كافة مكونات دارفور، وبدعم من قوات حفظ السلام، وذلك إلى حين التوافق على ترتيبات أمنية نهائية.

يرتبط هذا أيضاً بجدلية التنمية والحرب، حيث لا بد من توافق على عدم التعرض لمشاريع البناء والتنمية، والإمساك عن تدمير المنشآت أو تعويق الإغاثة. فليس هناك من مبرر لأن يتحول مصير الملايين إلى رهينة في أيدي الفرقاء السياسيين. فقد أضاعت دارفور عقوداً في انتظار التنمية، ثم شهدت خلال العقد الماضي تدميراً لمقومات الحياة فيها وعودتها إلى ما دون الصفر في كثير من المواقع. ولا يمكن أن تتأخر الجهود الضرورية للبناء الآن تحت أي ذريعة ومبرر، لأن كل تأخير ستدفع ثمنه الأجيال الناشئة في دارفور والبلاد كافة أضعافاً مضاعفة.

يطرح هذا كذلك جدلية الجذور والتداعيات، وأيها أحق بأسبقية المعالجة. فقد عانت دارفور قبل الحرب من أزمات اقتصادية وبنية تحتية من العصور الوسطى وإشكالات أمنية وبعض الصراعات الداخلية. ولكن لم تصل المسألة إلى أن يصبح قرابة نصف سكانها من المهجرين، مع انهيار شبه تام للاقتصاد التقليدي، فضلاً عن فقدان عشرات الآلاف من الأرواح وتشريد الأسر ونشر الضغائن والكراهية، وفقدان الأمن. ومن الطبيعي أن تستنفر الموارد الداخلية والدولية لمعالجة الكارثة الإنسانية الطارئة، لأن التأخر في ذلك يعني فقدان المزيد من الأرواح وزيادة المعاناة .بما لا يحتمل. ومن الطبيعي أن يعني هذا صرف جهود وموارد اقل على معالجة الأزمات التي كانت وراء تفجر الصراع في الأساس. فعندما تصرف الموارد على الحرب لا يبقى الكثير للبناء والخدمات. وعندما يرصد المجتمع الدولي الأموال

للإغاثة وحفظ السلام، لا يمكنه أن يوجه موارد أخرى للتنميـــة والبنـــاء وإعـــادة التوطين. فالموارد المتاحة للدول المانحة محدودة، حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالميـــة الأخيرة. فعلى سبيل المثال نجد أن المجتمع الدولي كان قد رصد قرابة خمسة مليـــار دولار لدعم اتفاقية السلام الشامل بحسب تعهدات المانحين في مؤتمر اوسلو في عام 2008. ولكن شيئاً من هذا الدعم لم يصل بســـبب اســـتمرار العقوبـــات علـــى السودان، كما أن بعض الدول اعتذرت لاضطرارها إلى تحويل ما رصدته من أموال لدعم قوات حفظ السلام والإغاثة في دارفور.

ولكن من نافلة القول إنه من غير المقبول ترك الأمور على ما هي عليـــه، والاكتفاء بإنفاق ما يكفي بالكاد لإبقاء الناس على قيد الحياة في ظل أوضـــاع مزرية، وبدون أمل في مستقبل أفضل. بل لا بد من استثمار الاهتمام الـــدولي بالإقليم لتحقيق غايات أكبر، تخرجه من دائـــرة التخلـــف إلى ســـعة التنميـــة المستدامة. هنا أيضاً، يقع العبء في تغيير هذا الوضع على السودانيين. فلو أنهم توافقوا فيما بينهم على وقف الحرب والتوجه للبناء والتنمية، فيمكنهم التوجه موحدين إلى المجتمع الدولي للمطالبة بتوجيه الموارد المخصصة لدارفور لتغطيـــة متطلبات السلام، ومن أهمها التعويضات وإعادة التوطين وبدء عمليات البنـــاء والتنمية.

يمكن النظر من زاوية مماثلة إلى المقابلة المفترضة بين متطلبات العدالة والسلام، وهي مسألة ظلت موضع سجال مطول ومرير بين أطراف محلية ودولية عديدة كما أشارت إلى ذلك عدد من فصول هذا الكتاب. وقد طرحت عدة صيغ للمواءمـــة بين المطلبين، من بينها صيغة لجنة الحكماء للمحاكم المختلطة ومقترحات ملتقـــى كنانة ومقترح مجموعة الأزمات الدولية للتأجيل المشروط لمحاكمة البشير، إضافة إلى نصوص وثيقة الدوحة حول العدالة الانتقالية. وغني عن القول إنـــه إذا صـــدقت النوايا، وانعقد العزم على تحقيق السلام، والعدالة من أهم شـــروطه، فـــإن أهـــل السودان لن يعجزهم ابتكار الحلول الخلاقة التي تتسق مع القيم الأصيلة المتعـــارف عليها، والتي تمج طرفي التنطع والتفريط. ولكن البداية تكون بالاعتراف بالحقـــائق، ومواجهة الواقع. وعندما يتفق الجميع على توصيف ما حدث وتســـمية الأسمـــاء بأسمائها، فإن الحلول لن تكون بعيدة.

وهذا يقودنا إلى جدلية أخرى أصبحت في غاية الأهمية، وهي جدلية الداخل والخارج. فقد وقع تدويل أزمة دارفور ثم "أقلمتها" بصورة غير مسبوقة في تاريخ السودان والمنطقة. وقد دفع هذا بالبعض، وليس فقط بين أنصار النظام، إلى اتهام الخارج بأنه وراء الأزمة اختلاقاً وتآمراً، ثم تضخيماً واستغلالاً. وقد عرضنا لهذا السجال في سالف هذه الصفحات وفي غيرها، وأوردت فصول هذا الكتاب ما يكفي من الحجج لإثبات أن أصول هذه الأزمة هي سودانية في مجملها، وأن لبها هو سوء تعامل السلطات مع مشاكل داخلية. صحيح أن بعض هذه المشاكل تعقدت بأثر من الخارج، مثل صراعات تشاد وانعكاسات الحرب الباردة فيها، وذيول حرب الجنوب التي لم تخل من تدخلات بدورها. ولكن لا توجد دولة في عالم اليوم تمثل جزيرة معزولة لا تتأثر بما يدور حولها. ولكن الدولة المكتملة الصحة تستوعب هذه التأثيرات، فتفيد من الإيجابي منها وتحصن نفسها ضد الضار وتدفع غائلته. أما الدولة العليلة فإن اقل هبة ريح من الجوار تجعلها تترنح وتتداعى. وإنما تكون الصحة الدولة في تماسك أهلها وتعاون مكوناتها على البر والخير، وتأتي العلة من التباغض وكيد البعض للبعض الآخر.

مهما يكن فإن المؤثر الدولي في شأن دارفور والسودان أصبح واقعاً، وجزئا لا يتجزأ من الحل والمشكلة معاً. بعض هذا التدخل استدعاه النظام حين طلب الوساطات الخارجية من دول الجوار الإفريقي. ولعل النظام كان يرى في هذه التدخلات أهون الشرين، حيث أن تدخلات دول الجوار، وهي ضعيفة نسبياً، وبعضها للسودان عليه نفوذ وأياد، تحجب تدخلات من فاعلين أقوى واقل تعاطفاً. ولكن هذا الفهم ينسى أن دول المنطقة "الضعيفة" ليست بمنجاة من تأثير الكبار، مصدر الخوف والحذر. صحيح أن هناك نزعة إفريقية قوية نحو الاستقلالية، وتيارات قوية تريد أن تجعل من مؤسسات الاتحاد الإفريقي أداة لتعزيز القرار الإفريقي واستقلاليته. وقد سعى بعض ممثلي هذا التيار لأن يجعلوا من دارفور المحك لاختبار هذه السياسة، وإثبات قدرة إفريقيا على حل مشاكلها بنفسها. ولكن هذا التوجه اصطدم بعقبات كثيرة، من أبرزها أن إفريقيا تفتقد الموارد، وأنها ليست على قلب رجل واحد. وهكذا تحولت دارفور إلى ساحة صراعات إفريقية-إفريقية من جهة، وإفريقية-غربية من جهة أخرى، بينما استغلت الحكومة هذه التنازعات

لتضعف الدور الخارجي وتجمد القضية حيث هي، وذلك بدون أن تتطوع بتقـــديم حلول.

هناك إذن حاجة لإعادة النظر في مساهمة الدور الإقليمي-الدولي وتوجيهـــه الوجهة الصحيحة، حتى لا يلغي بعضه بعضاً أو يعقد المسألة بدلاً من الدفع باتجـــاه حل قريب وناجع. وهذا يعني استثمار (ما بقي من) الاهتمام الدولي بأزمة دارفور إلى أقصى حد لتحقيق أكبر قدر من المكاسب لجميع أهل الإقليم ومعهم بقية أهـــل السودان. ولكن الأمر في نهاية المطاف يبقى في ايدي السودانيين أنفســـهم كمـــا أسلفنا. وهذا يقودنا إلى مسألة إعادة هيكلة الدولة السودانية وتعزيز دورها الـــذي يعتبر غيابه لب المشكلة. فبناء دولة سودانية قوية ومتصالحة مع نفسها ومتصالحة مع محيطها الإقليمي والدولي، وإقليم متصالح مع نفسه في دارفور ومتصالح مـــع بقيـــة مكونات الوطن، يفجر الطاقات الكامنة للبناء، ويحول التأثير الخـــارجي لمصـــلحة البلاد، فتتدفق عليها الخيرات وتنصرف عنها الشرور.

ولكن مسألة إعادة صياغة الدولة ليست بالبساطة التي يتصورها بعـــض مـــن يتناول هذه المسألة. فحتى الآن ظل مفهوم إعادة هيكلة الدولة يقتصر عند الكثيرين على تغيير هوية القائمين على إدارتها، وهو أمر لا يغير من الأمر كثيراً كما ظهر من كثرة من تقلب على إدارة الدولة السودانية. وهذا ينطبق على كثير مـــن الـــدول الإفريقية. ويكفي أن ننظر إلى دولة جنوب السودان الوليدة التي قامت على فلسفة "السودان الجديد"، ولكنها لا تختلف اليوم في هياكلها وأسلوب إدارة شأنها عـــن سودانات كثيرة سالفة ومعاصرة في بقية أنحاء القارة. ومن هنا فإن إعادة الهيكلـــة تتطلب الكثير من التفكير الخلاق الذي يسعى للمواءمة بين الموارد والمطالب، وبين المؤسسات والأهداف التي من أجلها أنشئت، وبين القيم والتقاليد ومطالب الحداثة والفعالية، وبين الحرية والاستقرار، وكلها معادلات تحتاج إلى فكر صائب وقيادات ملهمة متجردة.

لا يدعي هذا الكتاب أنه يجيب على كل الأسئلة التي طرحتها أزمة دارفـــور، ولكنه يسعى إلى طرح ما يرى أنه الأسئلة الصحيحة، ويترك خيارات الإجابة عليها لأهل الشأن بعد تحديد البدائل المتاحة. فالمسألة في نهاية المطاف تحسمها خيـــارات أصحاب المصلحة. وقد سعينا إلى إعطاء أوضح صورة ممكنه عن واقع دارفور بعد

عقد كامل على تفجر الأزمة التي شغلت العالم برهة من الزمان لهول وقائعها وعظم ما حل بها. وقد أوضحنا كيف أن الأحوال زادت تردياً، خاصة مع تفجر الصراعات العبثية الجديدة في أنحاء الإقليم، وتراجع الاهتمام بالقضية. هذا بالرغم من التقدم النسبي الذي جاء مع تبني وثيقة الدوحة، وما حظيت به من دعم إقليمي ودولي، وهو أمر إيجابي يجب البناء عليه. كما أن الاتجاهات العامة أصبحت واضحة لكسر الحلقات المفرغة كما أشرنا أعلاه، وكلما تحتاجه هو قيادات مستبصرة تتخذ القرارات الحاسمة في الاتجاه الصحيح، وبدون تأخير.

المرجو إذن أن يكون في هذا الأسطر ما يضيء ما غمض، وينبه على بعض ما أغفل، ويقدم التحليل المستبصر للعقد، وأن يستفيد منه القادة وصانعو السياسة في مساعيهم لتجنيب أهل دارفور المزيد من الأهوال، وتحويل عسرهم يسراً، وخوفهم أمناً، وحربهم سلاماً، واضطراب أمرهم استقراراً، وشقاءهم سعادة، وحاجتهم غنى بالله عن الناس. والله المستعان، وما توفيقنا إلا به.